الدكتور / بطرس بطرس غالي





١٩٨٣ ـ ١٩٩٠

الدكتور بطرس بطرس غالى

١٩٩١

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ ش محمد فريد

مقـــــدمة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة من الكتابات والمقالات التى سبق أن نشرتها فى دورية « السياسة الدولية » على مدى السنوات الثمانى الماضية، ويدور معظمها حول أداء ومنجزات السياسة الخارجية المصرية ·

وقد يتساءل القارىء بحق لماذا اقتصرت تلك الكتابات على هذه الفترة الزمنية ، أو تلك الحقبة من السنوات بالذات ؟ ولماذا لم تشمل فترة أوسع كأن تبدأ مثلا بزيارة الرئيس الراحل أنور السادات الى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، أو تبدأ بابرام معاهدة السلام مع اسرائيل فى واشنطن فى مارس ١٩٧٩ ، لا سيما وأننى قد شاركت فى صنع هذه الأحداث الهامة فى التاريخ المصرى ، وكنت واحدا من شهودها المباشرين ؟ · لـماذا حرصت هـــذه المقالات على تناول نشاطات السياسة الخارجية المصرية بدءا من عام ١٩٨٣ ، وحتى عام ١٩٨٩ على التوالى ، وما هو المغـــزى أو المنطلق وراء اختيار هذين التاريخين ؟

يجب أن أعترف للقـــارىء بأننى ، ومنـــذ أن توليت المنصـــب الوزارى فى نوفمبر ١٩٧٧ ، قد أوليت اهتماما خاصا باستصدار مجموعة من الكتب البيضاء باسم وزارة الخارجية المصرية أكثر مما أوليت من اهتمام بوضع تقارير تحليلية عن النشـــاط الدبلوماسى المصرى ، أو لتقييم تطور الدبلوماسية المصرية فى مواجهة التحديات والأحداث ·

لقد أوليت اهتماما كبيرا بتجميع الوثائق الدولية وترتيبها ونشرها فى سـلسلة من الكتب البيضـــاء ، يقتصر كل منها على موضـــوع محدد · ولا يخفى أن نشر الوثائق لم يكن تقليدا متبعا فى ادارات الدولة المصرية عامة وفى وزارة الخارجية المصرية خاصة ، بل أن حجب الوثائق والتعلل بالسرية هو القاعدة المعمول بها ، لأسباب كثيرة ومتعددة يخرج ذكرها عن هذا المقام·

ورغبة فى تكريس منهج نشر الوثائق ، فقد تم خلال السنوات الماضية نشر ما يقرب من عشرين كتابا أبيض ، لعل أهمها كتاب « مبادرات السـلام » التى قام بها الرئيس محمد أنور السادات الذى صـــدر فى عام ١٩٧٨ ،

وكتاب « التعاون العربى ــ الافريقى » الذى صــدر فى عام ١٩٨٧ ، وكتاب معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها ، والاتفاق التكميلى الخاص باقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان فى واشنطن فى ٦ مارس ١٩٧٩ والذى صــدر فى عــــام ١٩٧٩ ، وكتاب « أزمة الشرق الأوسط » الذى صدر فى عام ١٩٧٩ ، وكتاب « مصر والمسألة الفلسطينية » الصادر فى عام ١٩٨١ ، وكتاب « الموقف المصرى فى المفاوضات الخاصة باقامة ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة ٧٩ ــ ١٩٨٠ » الذى صدر فى عام ١٩٨١ ، وكتاب « مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية » الذى صدر فى عام ١٩٨١ ، وكتاب « مصر ونهر النيل » الذى صدر فى عام ١٩٨٣. وكتاب « مصر والمجموعة الأوروبية » الذى صدر فى عام ١٩٨٣ ، وكتاب « الدبلوماسية المصرية فى افريقيا » الذى صدر فى عام ١٩٨٩ ٠

يضاف الى ذلك سبب آخر فى عدم الاهتمام بتحليل الحقبة من عام ١٩٧٧ ــ ١٩٨٢ ، يتمثل فى أن مصر كانت وقتذاك تعانى من عــــزلة على الساحة العربية والاسلامية والافريقية وعدم الانحياز ، وكانت الدبلوماسية المصرية تكافح على عدة جبهات من أجل المحافظة على عضوية مصر فى منظمة الوحدة الافريقية ، وفى حركة عدم الانحياز ، بعــــد أن أخرجت مصر من الجامعة العربية ، ومن المؤتمر الاســلامى ، ومن ثم فقد كان من الصعب فى هذه المرحلة ايلاء اهتمام كاف بالتحليل والتأصيل والتقييم ٠

ولكن بعد أبريل ١٩٨٢ ، باتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضى المصرية ، تحقق الانتصار السياسى الأكبر للدبلوماسية المصرية ، وبدأت تتضح الرؤية رويدا رويدا أمام جبهة الرافضين والمترددين لطريق السلام الذى سلكته مصر ، وذلك بعد أن ثبت لهم أن المنهج الذى كانت تنادى به مصر هو المنهج الصحيح الذى يتعين اتباعه والتمسك بالعمل وفقا له ، وذلك اذا ما أريد للمنطقة أن تنعم بالسلام والأمن والتقدم ٠

كل هذه الأسباب والعوامل ، هى التى تفسر السبب فى عــدم البدء فى كتابة المقالات حول نشاط السياســـــة الخارجية المصرية بشكل دورى ، يغطى كل منها عاما بأكمله ، الا بدءا من سنة ١٩٨٣ ، وبسبب صدور هذا الكتاب الذى يضمها فى غضون عام ١٩٩٠ ، كان من الطبيعى أن يكون عام

١٩٨٩ ، هو آخر الأعوام التى تضمها هذه السلسلة من المقالات ، التى استهدفت استعراض وتحليل نشاطات الدبلوماسية المصرية فى كل عام منها على حدة ٠

ولما كان هذا الكتاب ليس سوى اعادة لنشر مجموعة من افتتاحيات مجلة السياسة الدولية ، على مدى السنوات الثمانى التى انقضت ، كما سبق ذكره ، فربما يلمس القارىء بعضا من التكرار ، الناجم عن تناول هذه المقالات لذات الموضوع مرة فى كل عام ٠

ففى الفصل الأول من هذا الكتاب عالجت موضوع السياسة الخارجية المصرية فى عام ١٩٨٣ ، بطريقة تسجيلية محضة ، مكتفيا بذكر أهم الأحداث التى وقعت فى اطار العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبين سائر دول العالم ، فذكرت مثلا أسماء رؤساء الدول الذين زاروا مصر أو أسماء البلاد التى زارها الوزراء المصريون ، وكذلك أهم الاتفاقات التى أبرمت دون تقديم تحليل عن هذه الزيارات أو لتلك الاتفاقات ٠

وفى الفصل الثانى من الكتاب الذى تناولت فيه استعراض أوجه النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٤ ، حاولت أن أضيف بعض التحليلات للجانب التسجيلى الذى ظل يغلب عليه ٠

وفى الفصل الثالث من الكتاب ، الذى خصصته للسياسة الخارجية المصرية فى عام ١٩٨٥ ، عدت مرة أخرى الى سرد الحوادث وتسجيلها تسجيلا أمينا ، متجنبا اضفاء التحليلات أو التأملات لتلك الحوادث ٠

وفى الفصل الرابع من الكتاب ، الذى كرسته لعرض مجالات الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٦ ، عمدت الى الأخذ بالتقسيم الموضوعى الذى يتجنب بقدر الامكان التقسيم الجغرافى التقليدى لدوائر نشاط الدبلوماسية المصرية٠حيث تم تقسيم الفصل الى تسعة مباحث فرعية ٠ أولها دبلوماسية السلام ، وتناولت فيه مجهودات السياسة المصرية من أجل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، سواء كانت منازعات عربية أو افريقية ٠ وثانيها دبلوماسية التنمية ، سواء أخذت تلك الدبلوماسية صورة تقديم

المساعدات المصرية للدول الافريقية النامية أو صورة تلقى مصر للمساعدات الأجنبية من قبل الدول الصناعية المتقدمة · وثالثها دبلوماسية التحرير ، وهو المبحث الذى تناول دور مصر فى تحرير البلاد التى كانت ومازالت تحت نير الاستعمار ، ثم خصصت المبحث الرابع لعلاقات مصر مع دول العالم الثالث ، والمبحث الخامس لعلاقات مصر مع الدولتين الكبيرتين ، والمبحث السادس لعلاقات مصر مع الأحزاب السياسية الأجنبية ، والمبحث السابع للاتصالات الدبلوماسية التى تمت خلال الندوات والمؤتمرات العلمية ، والمبحث الثامن لدراسة موقف مصر من قضية نزع السلاح ، والمبحث التاسع والأخير تحدثت فيه عن موقف مصر من قضية حقوق الانسان ·

وفى الفصل الخامس من الكتاب ، المتعلق بالنشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٧ ، فقد اتبعت فيه نفس التقسيم الذى اتبعته فى الفصل الرابع مع التعديل فى هيكلية التناول ، حيث قسمت الموضوع الى ثلاثة أقسام رئيسية ، القسم الأول منها لدبلوماسية السلام ، والقسم الثانى لدبلوماسية الوفاق العربى ، والقسم الثالث لدبلوماسية التنمية · وفى كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة الرئيسية ، لجأت الى تقسيمه الى مباحث فرعية · فبالنسبة الى القسم الخاص بدبلوماسية السلام ، تم تناول ثلاثة عشر مبحثا هى كما يلى : ١ ـ دبلوماسية السلام والقضية الفلسطينية ٢ ـ دبلوماسية السلام والحرب العراقية الايرانية ٣ ـ دبلوماسية السلام والقضية اللبنانية ٤ ـ دبلوماسية السلام والجنوب الافريقى ٥ ـ دبلوماسية السلام والنزاع بين ليبيا وتشاد ٦ ـ دبلوماسية السلام وقضية قبرص ٧ ـ دبلوماسية السلام وقضية أفغانستان ٨ ـ دبلوماسية السلام والمشكلة الكورية ٩ ـ دبلوماسية السلام وقضية الأمن فى أمريكا الوسطى ١٠ ـ دبلوماسية السلام ونزع السلاح النووى ١١ ـ دبلوماسية السلام والوفاق الجديد بين الدولتين العظميين ١٢ ـ دبلوماسية السلام والحوار الأيديولوجى ١٣ ـ دبلوماسية السلام والتنظيم الدولى · أما بالنسبة للقسم الخاص بدبلوماسية الوفاق العربى ، فقد تم تناول سبعة مباحث فرعية كما يلى : ١ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ السودانية ٢ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ الأردنية ٣ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ العراقية ٤ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ الفلسطينية ٥ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ السعودية ٦ ـ دبلوماسية الوفاق ونزاع

الصحراء الغربية ٧ ـ دبلوماسية الوفاق ومؤتمر قمة عمان٠ وأخيرا بالنسبة للقسم الخاص بدبلوماسية التنمية ، فقد تم تناول أربعة مباحث فرعية كما يلى : ١ ـ دبلوماسية التنمية والوحدة الأفريقية ٢ ـ دبلوماسية التنمية والعلاقات مع الدول الصناعية المتقدمة ٣ ـ دبلوماسية التنمية والعلاقات بين الجنوب والجنوب ٤ ـ دبلوماسية التنمية والمؤتمرات الدولية ٠

وفى الفصل السادس من الكتاب ، الذى تناولت فيه استعراض وتقييم نشاط الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٨ ، عدت الى انتهاج أسلوب التقسيم الجغرافى التقليدى ، الذى يتميز بالبساطة والوضوح وملامسته للواقع السياسى ، وذلك بعد أن تعرض التقسيم الموضوعى الذى اتبعته فى الفصلين الرابع والخامس من الكتاب للانتقاد ، لما انطوى عليه من تعقيد وتكرار وابتعاد عن الواقعية ٠ وعليه فقد تم تقسيم الفصل السادس الى ثلاثة أقسام، خصص أولها للدبلوماسية المصرية على الساحة الأفريقية ، وثانيها للدبلوماسية المصرية على الساحة العربية ، بينما تناول ثالثها الدبلوماسية المصرية على الساحة اللاانحيازية والعالمية ، وبذلك تم تجنب التقسيمات الفرعية المتعددة التى اتبعناها فى الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب٠

أما الفصل السابع من الكتاب ، والذى خصص لتحليل جوانب النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٩ ، فقد أردنا أن نجدد فيه حتى نستطيع أن نتمشى مع المتغيرات السياسية التى سادت الساحة الدولية ، ومن ثم فقد تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة أقسام رئيسية : القسم الأول للتطورات السياسية الجديدة ، مثل التقارب بين الشرق والغرب ، والوصول بمرحلة تصفية الاستعمار الى منتهاها بعد استقلال ناميبيا ، واحياء دور الأمم المتحدة فى عصر الوفاق الجديد ، أما القسم الثانى فقد حمل عنوان الدبلوماسية المصرية والدائرة الأفريقية ، وتم تقسيمه الى ثمانية مباحث فرعية كما يلى : ١ ـ مواجهة التحديات الاقتصادية ٢ ـ استقلال ناميبيا وتصفية الأبارتيد٠ ٣ ـ تسوية المنازعات الافريقية بالطرق السلمية ٤ ـ التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية ٥ ـ تجمع دول حوض النيل ٦ ـ التعاون العربى ـ الافريقى ٧ ـ اللجان المشتركة بين مصر والدول الأفريقية ٨ ـ الاتصالات والاتفاقات بين الأحزاب الافريقية ٠ كما تم تقسيم القسم الثالث الذى جاء

تحت عنوان الدبلوماسية المصرية والدائرة العربية ، الى ثمانية مباحث فرعية كما يلى : ١ ـ مصر ومجلس التعاون العربى ٢ ـ مصر والجامعة العربية ٠ ٣ ـ مصر والقضية الفلسطينية ٤ ـ مصر والمشكلة اللبنانية ٥ ـ مصر والحرب العراقية ـ الايرانية ٦ ـ مصر والعلاقات مع ليبيا ٧ ـ مصر والعلاقات مع السودان ٨ ـ مصر والعلاقات الخليجية ٠ وبالنسبة للقسم الرابع والأخير الذى خصص للدبلوماسية المصرية والدائرة الدولية ، فقد تم تقسيمه الى سبعة مباحث فرعية كما يلى : ١ ـ مصر والعلاقات مع القوتين الأعظم ٢ ـ مصر والعلاقات مع دول أوروبا الغربية ٣ ـ مصر والعلاقات مع دول أوروبا الاشتراكية ٤ ـ مصر والدول الآسيوية ٥ ـ مصر والعلاقات مع دول أمريكا اللاتينية ٦ ـ مصر وحركة عدم الانحياز ٠ ٧ ـ مصر والأمم المتحدة ٠ ويمكن القول بصفة عامة أن هذا الفصل السابع من الكتاب قد نجح فى أن يجمع بين الجانب التسجيلى والجانب التحليلى بشكل متوازن ٠

أما الفصول الثامن والتاسع والعاشر من هذا الكتاب ، فانها تختلف عن الفصول السبعة سالفة الذكر ، بالنظر الى أنها لم تعالج كسابقاتها نشاطات الدبلوماسية المصرية عامة من خلال فترة زمنية محددة ، تمتد على طول عام بأكمله ، ولكنها عالجت السياسة المصرية فى القارة الأفريقية من زاوية محددة أو فى مجال بعينه ، وقد رأيت أن أجعلها جزءا لا يتجزأ من الكتاب ، لأن المعلومات والتحليلات التى تتضمنها تلك الفصول الثلاثة ، تعد مكملة للمعلومات والتحليلات التى تضمنتها الفصول السبعة الأولى ٠

هذا وقد أضفت الفصل الحادى عشر والكتاب ماثل للطبع لأسجل نشاط الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩٠ وهو العام الذى سوف يعرف مستقبلا بعام « العدوان العراقى على الكويت فى النطاق الاقليمى وعام انتهاء الحرب الباردة رسميا فى النطاق العالمى » ٠

وجدير بالذكر أنه قد سبق لى أن أصدرت كتبا تتضمن مجموعات من المقالات أو الدراسات التى سبق لى نشرها فى المجلات المتخصصة ٠ وقد نالت هذه الكتب التى يغلب عليها الطابع الصحفى رواجا لم تحظ به الكتب التى وضعتها والتى يغلب عليها الطابع الأكاديمى البحت ٠ ولذلك يبدو لى أن من

واجب الباحثين أن لا يحصروا جهـــدهم فى دائرة واحـــدة هى الدائرة الأكاديمية ، بل يجب توزيع نشاطهم على جبهتين فى آن معا ، احـــداهما هى الجبهة العلمية الخالصة ، والثانية هى الجبهة الصـــحفية التى تخاطب جمهورا أوسع نطاقا ٠

وفى الحقيقة اذا ما استطعت أن احتفظ بالتوازن المنشود بين هذين النوعين من الكتابة ، الى جانب العمل السياسى التنفيذى والنشاط الدبلوماسى اليومى ، واذا نجحت فى أن أجمع بين تلك الأنشطة الثلاثة ، فانى أكون حينئذ قد حققت الهدف المنشود ، والغاية المبتغاه ، والأمل المرجـــو ، من الجهد المبـــذول ٠

بطرس بطرس غالى

القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٠

الفصـــــل الأول

النشـــاط الدبلوماسى المصرى

فى عـــام ١٩٨٣

تصدر هذه الدراسة مع طلوع عام جديد ، تقف جمهورية مصر العربية على عتباته ، متطلعة الى غد أفضل لها ولشعوب العالم من حولها · واذا كانت أجواء السلام وجهود التنمية هى السبيل الوحيد الذى يفضى الى توفير المزيد من مقومات التقدم وتحقيق آمال الشعوب فى اشباع حاجتها الملحة الى التطور المتنامى الاقتصادى والاجتماعى ، فان الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم ، قد تكرست نشاطاتها وتمحورت جهودها حول هدف واحد هو العمل من أجل السلام وتعبئة كل الطاقات لدفع جهود التنمية ·

ولعل أبرز ما تميز به عام ١٩٨٣ ، كان انعقاد القمة السابعة لحركة عدم الانحياز فى نيودلهى من ٧ - ١٢ مارس ١٩٨٣ ، حيث بدأت مرحلة جديدة تحاول الحركة من خلالها أن تعبر عن المطامع والآمال المشروعة لدول العالم الثالث التى عانت طويلا من القهر والاستغلال من جانب الدول المتقدمة، وهى المطامع والآمال التى تتركز أساسا فى تحقيق نظـــام دولى يقوم على السلام ، وينهض على تكافؤ الفـــرص فى ظـــل منـــاخ خال من التوتر والصدام · وكانت استعادة مصر لدورها الرائد فى حركة عدم الانحياز ، تعبيرا عن ارادتها فى الاسهام بجهدها الخلاق فى زيادة فعالية الحركة من خلال تدعيم المطالب العادلة لدول عدم الانحياز على المستوى الدولى ·

وفى مؤتمر نيودلهى ، دعا السيد الرئيس محمد حسنى مبـــارك دول عدم الانحياز الى عقد مؤتمر وزارى لوضع نظام متكامل لمواجهة مشكلة أمن الدول غير المنحازة · كما دعا الى انهاء الصراعات بين دول الحركة والالتزام باللجوء الى الوسائل السلمية لحل المنازعات ، وطالب باتخـــاذ خطوات محددة لانهاء الحرب العراقية - الايرانية ، كما دعا الى اعداد ورقة بالخطوط العريضة لأسس استئناف الحوار بين الأغنياء والفقراء وقد اختيرت مصر عضوا فى مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز للسنوات الثلاث القـــادمة ·

وعلى مدى السنة الماضية ، تركزت الجهود الدولية والاتصالات الخارجية للدبلوماسية المصرية حول تدعيم الاقتصاد الوطنى والتصدى لمشكلة البناء

الداخلى فى جميع الميـادين ، فجاءت زيارات السيد الرئيس محمـد حسنى مبارك لكل من جنيف وبلجراد خلال شهر يونيو ١٩٨٣ بمثابة خطوات هامة على هذا الطريق ·

فقد دعا السيد الرئيس - أمام مؤتمر العمـل الدولى بجنيف - الى روح جديدة للتعاون الدولى من أجل السلام والبناء ، كما اقترح انشـاء صندوق دولى لتدريب العمالة فى الدول النامية لسد النقص نتيجة الهجرة · ودعا كذلك الى مساندة شعب فلسطين فى تقرير مصيره واقامة كيانه الوطنى وتصحيح أوضاع العمال العرب فى الأراضى المحتلة وتوفير مليار فرصة عمل للشباب بهدف القضاء على الفقر والبطالة ·

وفى خطاب امام المؤتمر السادس للتجارة والتنمية ببلجراد دعا السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الى عقد لقاءات دورية على مستوى القمة بين رؤساء الشمال والجنوب لتدارس الأوضاع الاقتصـادية الدولية والاتفاق على سياسات تجنب العالم تكرار الأزمات الحادة · كما دعا الى انشـاء بنك عالمى للتنمية ومشاركة كافة الدول فى بنك الجنوب الذى دعا له فى قمة عدم الانحياز فى الهند ·

وخلال عام ١٩٨٣ حقق التكامل بين مصر والسودان خطوات تنفيذية حاسمة ، تبلورت بموجبها تلك الفكرة الى واقع عملى يصنع من الشعبين كيانا واحدا يتدفق عبره نهر واحد يهب الحياة والرقى والنماء على ضفاف الوادى · وقد عكست هذه الحقيقة نفسها فى زيارات أربع قام بها الرئيس حسنى مبارك الى السودان الشقيق ، فكانت زيارته الأولى قد تمت فى ٢٢ فبراير ١٩٨٣ بمناسبة الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتكامل ، وأسـفر الاجتماع عن اصدار عدد من القرارات بصدد تحقيق التكامل بين البلدين ، وكانت الثانية فى ١٩ ابريل ١٩٨٣ حيث أدلى الرئيس مبـارك بصوته فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى السودان أسوة بالرئيس نميرى الذى أدلى بصوته فى استفتاء أكتوبر ١٩٨١ ، بالقاهرة ، ثم كانت الزيارة الثالثة فى ٢٢ مايو ١٩٨٣ للمشاركة فى احتفالات أعياد الثورة السودانية حيث تم تبادل وثائق التصديق على ميثاق التكامل ، وافتتح الرئيسان الجلسة الأولى لبرلمان وادى النيل ، وأخيرا كانت زيارته الرابعة فى ١٨ أكتوبر ١٩٨٣ ·

وخلال العام الماضى قام وزير الخارجية بزيارة **السودان الشقيق** يوم ٢٢ فبراير ١٩٨٣ لحضور اجتماعات المجلس الأعلى للتكامل ، وللمشاركة فى الاجتماع الدورى الأول لوزيرى خارجية مصر والسودان تنفيذا للتكامل فى المجال الخارجى ، كما قام بزيارة الى الخرطوم فى ١٠/١٠/١٩٨٣ ، وأخرى فى ١٨/١٠/١٩٨٣ ٠

أما السيد وزير الدولة للشئون الخارجية فقد قام بزيارة الخرطوم خمس مرات خلال العام المنصرم ، ثم كانت زيارته السادسة للسودان الشقيق فى أول نوفمبر ١٩٨٣ ، عندما استضافت الخرطوم الاجتماع الخماسى لوزراء خارجية مصر والسودان وزائير واوغندا وأفريقيا الوسطى ٠

وعلى الجانب الآخر فقد استقبلت جمهورية مصر العربية الرئيس جعفر نميرى أربع مرات خلال عام ١٩٨٣ ، كما استقبلت السيد محمد ميرغنى مبارك — وزير الخارجية السودانى أربع مرات ، الأمر الذى يعبر عن مدى التنسيق والعلاقة الخاصة التى تربط بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية السودان الديمقراطية الشقيقة ٠

وبالنسبة للعلاقات المصرية العربية فقد شهد عام ١٩٨٣ **تطورا** هاما على هذا الصعيد لا يقارن بما كان عليه فى السنوات السابقة ، فقد اجتمع الرئيس **مبارك فى نيودلهى** فى شهر مارس ١٩٨٣ بالملك حسين — ملك الأردن وفى شهر أكتوبر ١٩٨٣ اجتمع فى فندق بلازا فى **نيويورك مع جلالة الملك** الحسن الثانى — عاهل المغرب ، كما قدم السيد طارق عزيز — نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى فى زيارة الى القاهرة خلال يوليو ١٩٨٣ ، وكان قد مهد لهذه الزيارة الهامة لقاء سبق أن عقد فى باريس بين وزير الدولة للشئون الخارجية والسيد طارق عزيز خلال الأسبوع الأول من يناير ١٩٨٣ ٠

وفى شهر فبراير ١٩٨٣ أوفد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك كلا من وزير الدولة للشئون الخارجية ووكيل وزارة الخارجية السيد الدكتور أسامة الباز ، فى مهمة عاجلة الى كل من بغداد وعمان وبيروت ٠

وفى شهر نوفمبر ١٩٨٣ قام السيد طه ياسين رمضان - النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى بالمرور بالعاصمة المصرية ٠

وفي أعقاب تطورات الأزمة اللبنانية - بشكل درامي - في أكتوبر ١٩٨٣ ، قام وزير الخارجية بزيارة الى كل من بغداد وعمان والرباط حاملا رسائل من السيد رئيس الجمهورية الى ملوك ورؤساء هذه الدول العربية الثلاث ٠

وفى شهر سبتمبر ١٩٨٣ قام الرئيس جوليد - رئيس جمهورية جيبوتى بزيارة الى جمهورية مصر العربية ، فكانت أول زيارة يقوم بها رئيس دولة عربية الى القاهرة منذ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ٠

وفى الدائرة الأفريقية كان عام ١٩٨٣ عاما مليئا بحركة ونشاط الدبلوماسية المصرية حيث كثفت مصر علاقاتها واتصالاتها بشقيقاتها الأفريقيات على جميع الأصعدة والمستويات ، فقد استقبلت مصر فى شهر أكتوبر ١٩٨٣ الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى ، وفى شهر نوفمبر ١٩٨٣ استقبلت مصر الرئيس حسين كوتشى - رئيس جمهورية النيجر ، وفى شهر مارس ١٩٨٣ قام وزير خارجية ليبيريا بزيارة الى جمهورية مصر العربية ، كما قام وزير خارجية زائير بزيارة مصر خلال شهر يوليو ؛ وفى أغسطس ١٩٨٣ قام وزير خارجية جزر القمر بزيارة رسمية الى جمهورية مصر العربية ، كما قام وزير خارجية غينيا الاستوائية بزيارة الى القاهرة خلال شهر سبتمبر ١٩٨٣ ٠ وفى ذات الشهر قام وزير خارجية أفريقيا الوسطى بزيارة الى القاهرة ٠

وتعبيرا عن اهتمام مصر بدعم وتعميق علاقاتها الافريقية قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارات متعددة الى العواصم الأفريقية المختلفة ، فقام برحلته الأولى فى شهرى يونيو ويوليو ١٩٨٣ لزيارة كل من الكاميرون والجابون وتشاد ورواند وأنجولا وزائير والسودان ، وفى خلال شهر أغسطس ١٩٨٣ قام وزير الدولة للشئون الخارجية برحلته الثانية التى زار خلالها كلا من جمهورية توجو والكونغو برازافيل وجمهورية أفريقيا الوسطى

وجمهورية تشاد ، وقد حمل وزير الدولة للشئون الخارجية رسائل من السيد رئيس الجمهورية الى رؤساء دول هذه البلاد الأفريقية الشـــقيقة جميعا ، وتم تدارس وسائل دعم وتعميق العـــلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر وبين هذه الدول ٠

وفى شهر أكتوبر ١٩٨٣ انعقـــد فى الخرطوم مؤتمر افريقى خماسى شاركت فيه مصر الى جانب السودان وتشاد وزائير وأفريقيا الوســـطى ، خصص أساسا لدراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك لهذه الدول الخمس ، وكان انعقاد هذا المؤتمر مناسبة للتلاقى بين بعض الدول الواقعة فى حوض النيل وذات الحدود المشتركة ، مما مهد لاتصـــالات جانبية بين مصر وهذه الدول دعماوتوثيقا للعلاقات الثنائية التى تربطها بها ٠

ولا يخفى أن قضايا القارة الافريقية الساخنة خلال عام ١٩٨٣ وأهمها التدخل الليبى فى تشاد ، وقضية الصحراء الغربية قد نالت قسطا وافرا من اهتمام الدبلوماســـية المصرية ومن جهدها فى البحث عن أفضل الحـــلول السلمية لها ٠

كما شاركت مصر - بفاعلية - فى الدورة التاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقية التى انعقدت فى أديس ابابا خلال شهر يونيو ١٩٨٣ ، وكان للدور الحيادى والتوفيقى الذى لعبته مصر بين مجموعة الدول المؤيدة للجمهورية الصحراوية ومجموعة الدول المعارضة لها أثر فعال أمكن بفضله للمؤتمر أن ينعقد وأن يتم تجاوز هـــذه الأزمة التى كادت تعصـــف بمنظمة الوحـــدة الافريقيـــة ٠

واتصالا بالنشاط المصرى فى المجال الافريقى شاركت مصر فى المؤتمر الفرنسى - الأفريقى الذى عقد بفيتيل فى فرنسا فى شهر أكتوبر ١٩٨٣ - وقد انتهزت مصر هذه المناسبة للعمل على دعم علاقاتها الثنائية بقيادات هذه المجموعة من الدول الأفريقية عبر تكثيف الاتصالات معها فى القضايا ذات الاهتمام المشترك ٠

(السياسة الدولية)

أما العلاقات بين جمهورية مصر العربية وبين دول المعسكر الغربى فقد حظيت خلال عام ١٩٨٣ بدرجة أكبر من الاهتمام والتطور ، فقد استهل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك نشاطاته فى يناير من عام ١٩٨٣ المنصرم ، بجولة واسعة زار خلالها كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا ٠

وفى شهر أكتوبر ١٩٨٣ قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بجولة ثانية أخذته الى باريس ونيويورك وواشنطن ٠

واذا كانت الهموم الاقتصادية على رأس قائمة القضايا التى بحثها السيد الرئيس فقد نازعتها الهموم السياسية تلك المكانة ، فلقاءات السيد الرئيس بزعماء اليهود الأمريكيين ، ثم بأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب ، ركزت على أهمية معالجة القضية الفلسطينية بالتوازى مع المشكلة اللبنانية لأن الأمر لم يعد يحتمل مزيدا من الانتظار ٠

ودعا الرئيس مبارك الى ضرورة اعطاء دفعة جديدة لمبادرة الرئيس ريجان للسلام فى الشرق الأوسط ، وقد أكد الرئيس مبارك ـ خلال لقاءاته جميعها ـ سواء بالرئيس الفرنسى ميتران فى باريس ، أو فى القمة المصغرة لدول عدم الانحياز فى نيويورك أو من فوق منبر الأمم المتحدة ، أو خلال محادثاته مع الرئيس ريجان ـ التزام مصر الاستراتيجى بالسلام ، وأوضح أن عودة السفير المصرى الى تل أبيب رهن بثلاثة تطورات لازمة هى : الانسحاب الاسرائيلى الكامل من لبنان ، ووقف بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، وابداء قدر كبير من المرونة ازاء مشكلة (طابا) المصرية ٠

وأكد الرئيس مبارك ـ لمضيفيه ـ أن المشكلة الفلسطينية هى جوهر الصراع فى المنطقة ، وانها بالتالى مفتاح السلام ، فلا سلام دون تحقيق كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ٠

كما انتقد الرئيس مبارك ـ بشدة ـ فى خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، محاولات اسرائيل لفرض الأمر الواقع بالاستيطان فى الأراضى

المحتلة ، وقال انه لا يمكن فرض السلام بالقوة ، والا أصبح مجـــرد هدنة مسلحة سرعان ما تنتهى ٠

ومتابعة لنشاط الدبلوماسية المصرية مع دول أوروبا الغربية ، قام السيد وزير الخارجية بزيارة الى المانيا الغربية خلال شهر يونيو ١٩٨٣ ، وبزيارة الى هولندا فى شهر أغسطس ١٩٨٣ ، ومن ناحية أخرى قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى الفاتيكان مرتين : الأولى فى شهر مارس ١٩٨٣ ، والثانية فى شهر يوليو ١٩٨٣ ٠ كما زار كلا من الدانمارك والسويد فى شهر أكتوبر ١٩٨٣ ، وفى شـــهر نوفمبـــر قام بزيارة الى العاصـــمة السويسرية (برن) حيث تقـــابل مع رئيس الاتحـــاد السويسرى ، ووزير الخارجية ، وغيره من المسئولين هناك ٠

وفى جميع هذه البلاد حمل سيادته رسائل من السيد رئيس الجمهورية الى رؤساء هذه الدول الأوروبية الغربية ، كما تدارس ـ مع مختلف القيادات المسئولة فيها وسائل دعم العلاقات التى تربط بين مصر وبين هذه الدول ٠

وعلى الساحة الآسيوية ، شهد عام ١٩٨٣ المنصرم نشاطا غير مسبوق للدبلوماسية المصرية مع بلدان قارة آسيا ، فقد قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى شهر أبريل ١٩٨٣ بجولة شملت كلا من الصين وكوريا الشمالية واليابان واندونيسيا وباكستان ٠

كما استقبلت مصر كلا من الرئيس مأمون عبد القيوم ـ رئيس المالديف مرتين الأولى فى فبراير والثانية فى مارس ١٩٨٣ كضيف شرف فى احتفالات العيد الألفى للأزهر ، كما قام الرئيس جاوردا ـ رئيس جمهورية سرى لانكا بزيارة رسمية خلال شهر يونيو ١٩٨٣ وفى شهر سبتمبر من العام المنصرم استقبلت مصر ملك نيبال الذى قام بزيارة خاصة الى بلادنا ٠

وعلى مستوى وزراء الخارجية ، اســـتقبلت مصر وزير خارجيـــة سنغافوره خلال شهر سبتمبر ١٩٨٣ ٠

وبالنسبة للعلاقات بين جمهورية مصر العربية وبين دول قارة أمريكا

اللاتينية ، فقد شهد عام ١٩٨٣ المنقضى ، متابعة للزيارات التى كان السيد وزير الدولة للشئون الخارجية قد بدأها لدول القارة اللاتينية فى السنوات السابقة ، حيث قام سيادته بعد مشاركته فى اجتماعات مؤتمر عدم الانحياز فى نيكاراجوا بزيارة الى كل من بنما والاكوادور وفنزويلا خلال شهر يناير ١٩٨٣ ·

وعلى الجانب الآخر ، استقبلت مصر فى شـــهر نوفمبر ١٩٨٣ وزير خارجية شيلى ردا على الزيارة التى كان الســـيد وزير الدولة للشـــئون الخارجية قد قام بها الى شيلى فى عام ١٩٨٢ ·

أما العلاقات بين جمهورية مصر العربية وبين دول أوروبا الاشتراكية ، فقد دخلت خلال عام ١٩٨٣ مرحلة من الايجابية والحركية دفعت بها الى مستوى جديد لم تألفه فى السنوات السابقة ·

فقد جرى تكثيف العلاقات مع جمهورية رومانيا الاشتراكية خلال العام المنصرم انعكس فى زيارة السيد وزير الخارجية الى بوخارست فى أبريل ١٩٨٣ وتوقف السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى العاصمة الرومانيـة فى شهر يونيو من العام المنصرم فى طريق عودته من بلجراد الى القاهرة بعد القاء خطاب مصر أمام الدورة السادسة للانكتاد ·

كما قام السيد رئيس الوزراء بزيارة رسمية الى رومانيا خلال شهرى يوليو/اغسطس ١٩٨٣ ، وتوجت هذه الاتصالات جميعها بين البلدين بالزيارة الرسمية التى قام بها الرئيس شاوشيسكو الى القاهرة خلال شهر أكتوبر ١٩٨٣ ·

والى جانب ذلك فقد شهدت العلاقات المصرية ـ اليوغوسلافية تطورا جديدا خلال عام ١٩٨٣ عندما قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة الى بلجراد، أضيفت الى رصيد العلاقات العميقة التى تربط بين البلدين ·

كما قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية فى شهر نوفمبر ١٩٨٣ ، وعلى الجانب الآخـــر فقـــد

استقبلت مصر فى غضون عام ١٩٨٣ كلا من نائب وزير خارجية المانيا الديمقراطية فى شهر مارس ١٩٨٣ ونائب وزير خارجية بولندا فى شهر مايو ١٩٨٣ ، وكذلك نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية رومانيا فى نفس الشهر .

كما استقبلت كذلك السيد أوليج جرينفسكى - مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية السوفييتية ، وكانت كل هذه الاتصالات بمثابة مؤشرات على دعم وتقوية العلاقات المصرية مع بلدان دول أوروبا الاشتراكية .

ومع انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة حققت جمهورية مصر العربية انتصارا دبلوماسيا كبيرا ، عندما نجحت فى الحصول على مقعد فى مجلس الأمن للعامين القادمين ٨٤ - ١٩٨٥ بأغلبية ١٢٥ صوتا ، وكان ذلك ترجمة عملية لمدى مصداقية الدبلوماسية المصرية وقدرتها على الحركة النشطة وما اكتسبته من احترام وتقدير على المستوى الأفريقى والعالمى .

ومع هذه العجالة السريعة التى نستعرض بها حجم الدور الكبير والنشاط الضخم الذى قامت به الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم لا ينبغى أن نغفل ذكر انتصار أخر نجحت هذه الدبلوماسية فى تحقيقه وذلك عندما احتضنت مصر خلال شهر سبتمبر ١٩٨٣ مؤتمر السلام من خلال القانون ، اذ عكف على مدى خمسة أيام ٦٣٠ من رجال القانون من مختلف دول العالم على مناقشة (١٠٤) أبحاث قانونية حول العديد من الموضوعات المشتركة التى طرحت أثناء جلسات المؤتمر الدولى الحادى عشر للسلام من خلال القانون ، وشارك فيه رئيس محكمة العدل الدولية ، وسبعة عشر وزير عدل ، ورئيس هيئة قضائية ، وكان الرئيس حسنى مبارك قد افتتح جلسات المؤتمر فى احتفال كبير اهدى فيه رئيس الحركة المنظمة للمؤتمر جائزة « رجل السلام » للرئيس مبارك .

وجدير بالذكر أن السمة الرئيسية للنشاط المصرى على الجبهة الدبلوماسية انما يتحدد فى ايمانها بمفهوم السلام ليس فقط كأسلوب من أساليب العمل الدولى الذى تراضت على نهجه الجماعة الدولية ، وانما

كاستراتيجية ضرورية لعملية البناء الوطنى على المستوى القومى ، وكمطلب ملح وحيوى لشعوب العالم أجمع التى غدت تعيش فى ظل مجتمع دولى تخيم عليه سيكولوجية الرعب النـــووى والتهديد بالتدمير الجماعى لقيم الحضارة البشرية بأسرها ٠ ان السلام فى ظل هذا المفهوم يصبح بالنسبة لجمهورية مصر العربية أحد شواغلها الجوهرية الذى تتكرس من أجله رسالة الدبلوماسية المصرية والدبلوماسيين المصريين فى جهد دائب لا يتوقف ٠

ومن مستخلص العرض السابق لنشاط الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم فى مختلف الساحات والمجالات الدولية وفى جميع ارجاء العالم شرقه وغربه ــ وشماله وجنوبه ، يمكن القول ــ بثقة وتفاؤل ــ أن خبرة الأمس مقرونة بحماس واستعداد اليوم ، مستلهمة طموح الغد ، يمكن أن تصنع معا لبنات قوية فى بناء متماسك يقوم على أساس راسخ من الحضـــارة والأصالة ، ويستهدى بنور العلم والمعرفة والقيم الانسانية من أجل تشييد مستقبل مشرق لمصرنا العزيزة ٠

الفصـــل الثـانى

النشـــاط الدبلوماسى المصرى

فى عـام ١٩٨٤

مع اطلالة العام الجديد ، تقف شـــعوب الدنيا ، وقفة تأمـل وتقييم واستقراء ، تأمل لما مر بها من أحداث وتقييم لما حققته من أداء ، واستقراء لما سوف تأتى به الأيام ·

واذا كانت لبعض الشعوب أدوار متميزة فى التاريخ ، ورسالة حافلة بالمسئولية ، فان الشعب المصرى يقف فى الطليعة من هذه الشعوب ، التى خصها القدر بتبعات ثقيلة وبمهمات رائدة ·

فمصر ليست فقط هى التى عرفت ، أول دولة فى التاريخ ، ولكنها أيضا كانت هى أول مجتمع احتاج الى العمل والعلم ، ورواها الى جانب النيل ، عرق الانسان ·

وفى خضم المصاعب والضغوط والمواجهات التى تخيم على عالمنـــا المعاصر ، كان العام المنصرم مليئا بحركة الصراع ، حافلا بأسباب القلق والتناقض ، مثقلا بدواعى الخطر والصدام ·

ولعل بداية عام ١٩٨٥ ، تشكل لحظة من لحظات ذلك التتابع الدائب فى مســيرة الزمن ، تستوجب منا الوقوف عندها ، فى محاولة صريحة مع الذات ، لكى نمعن الفكر ، فيما قطعناه على طريق الكفاح ، ونستلهم الرؤية فى اختيار الدرب ، الذى يوصلنا الى الغاية المنشودة ·

ولما كانت مصر هى قلب العالم القديم ، اذ تتقابل حول الاقليم القومى المصرى القارات الثلاث ، فقد ظلت مصر دائما بمثابة المركز لدائرة تمتد لتدور حول هذه البقعة ، التى قد تتسع أو تضيق ، ولكن مصر دائما هى القلب ، فهى لم تقبل ولم يقدر لها فى تاريخها الطويل أن تؤدى وظيفة التخوم أو الهوامش ·

على أن موقع مصر المتميز ، ليس فقط لأنه من حدودها وحول شواطئها، تتقابل القارات ، بل ولأنه من تلك الشواطىء ، تبدأ البحار الداخلية المتحكمة

فى العلاقات الدولية رحلتها نحو العالم الخارجى • البحر المتوسط من جانب، فى الشمال ، والبحر الأحمر من الجانب الآخر فى الشرق • أما شعب مصر فقد ظل جسرا للحضارات والثقافات تمر عليه الى الآفاق البعيدة المترامية وراء أرضـــه •

ومن واقع حقائق التاريخ والجغرافيا السياسية ، كان طبيعيا أن تمتد حركة الدبلوماسية المصرية على امتداد الكوكب الأرضى ، وعلى اتساع المسرح العالمى ، مدفوعة بهدف أسمى ، يتمثل فى المحافظة على السلام ، كضرورة لازمة لتحقيق الأمن القومى المصرى ، الذى لا يمكن أن يتعزز الا بتحقيق الأمن الاقليمى ، كما لاتتوافر له ضمانات الاستقرار والرسوخ ، الا بتحقيق الأمن الجماعى الذى يسود المجتمع الدولى كله •

وعليه فان السلام يقوم كعقيدة جوهرية لسياســـة مصر الخارجية ، واستراتيجية ثابتة تقود حركة الدبلوماسية المصرية فى تعاملها مع العالم الخارجى • اذ تؤمن مصر بوجود رابطة لاانفصام لها ، وعلاقة جدلية لاشك فيها ، بين تثبيت دعائم الأمن ، ونشر مظلة السلام •

فمصر والأمة العربية من حولها ، لن تستطيع تحقيق أهدافها القومية أو حماية مصالحها الحيوية الا فى ظل السلام العادل الشامل ، الذى يحمى جميع شعوب المنطقة من أخطار العدوان والتدخل الخارجى ، ويصون وحدة كيانها وحرية ارادتها ، ويتيح لها تعبئة مواردها وامكاناتها لأغراض التنمية وصنع التقدم •

ويظل رخاء الانسان المصرى وتحقيق رفاهيته ، بكل ما يعنيه ذلك من تأكيد لحريته وأمنه وسلامه ، هو الغاية المنشودة ، والمحور الأهم ، الذى تدور حوله جهود العمل الوطنى فى الداخل والخارج معا • ومن أجل هذه الغاية ذاتها ، تكرست نشاطات الدبلوماسية المصرية خلال العام المنصرم ، على كل الساحات ، وفى كافة المجالات ، سواء فى قلب العالم العربى ، أو داخل الأسرة الافريقية أو فى العالم الثالثعلى امتداده أو على النطاق الدولى بأســـره •

مصر والتزامها القومى العربى :

ان تعامل مصر مع الأمة العربية ، انما ينطلق على الدوام من التزامها القومى تجاهها ومن حتمية ارتباطها بها قدرا ومصيرا ، وان مصر جزء من هذه الأمة حضاريا ووجدانيا • وقد أدركت مصر منذ البداية أن أى تقاطعات أو تعارضات بين الرؤية المصرية وبين الرؤية العربية ، لا تعـدو أن تكون ـ فى الواقع ـ الا تقاطعات أو تعارضات تكتيكية ليست استراتيجية ، وليست أساسية • مؤقتة وليست دائمة • كما أن أية خلافات تكتيكية من هذا النوع ، لا يمكن أن تتحول الى هوة استراتيجية تقتلع جذورا امتدت عبر التاريخ •

ومن واقع هذا الفهم ، عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب ، على مدى العام الفائت ، على ازالة التناقضات وتصفية الخلافات العربية التى تعصف بالأمة وتتركها مكشوفة الصدر والظهر أمام المتربصين بها •

وقد بدا للأخوة العرب اجمعين بكل الوضوح والحسم ، ودللت الأحداث بالبرهان الملموس ، ان ماقام بينهم وبين مصر من خلاف فى الرؤية حول كيفية التوصل الى الهدف وأسلوبه ، لم يؤثر على التوجه القومى لمصر ، التى لم تتخل أبدا عن واجباتها العـــربية ، فى الوقت الذى تتمســـك فيه بالتزاماتها التعاقدية •

ولا شك أن زيارة الرئيس مبارك الى المغرب ثم زيارته الى الأردن الشقيق ، وزيارة وزير الخارجية الى العراق والاتصالات المصرية بالرئيس صدام حسين ، وماشهده العام الفائت من أتصالات لم تنقطع مع مختلف العواصم العربية ، هو تجسيد لهذا الاهتمام المصرى بالقضية العربية ، كما أن مصر تعرب من ناحيتها دائما عن استعدادها للمساهمة فى أى عمل عربى يستهدف لم الشمل والحيلولة دون المزيد من الانقسام •

واذا كانت مصر الرسمية تتعامل مع العرب بقلب وعقل مفتوحين ، ولم ينقطع الاتصال السياسى بينها وبينهم أبدا ، فان أبناء مصر هناك بسواعدهم وخبراتهم وثقافتهم فى كل موقع عربى ، وفى كل بقعة من العالم العربى ، حيث يؤدون رسالتهم فى ارساء أسس التحديث والتطوير فى كل مجال •

ولعل مثابرة مصر على انتهاج طـــريق « الدبلوماسية الهادئة » فى ترميم الجسور وبناء الخطوط ، وحرصها على متابعة السعى الحثيث للتضامن والعمل المشترك واستعادة الحيوية للدور العربى ، قد بدأ يعطى ثماره الطيبة، التى تبلورت فيما أقدم عليه الأردن الشقيق يوم الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٨٤ ، من خطوة ايجابية حكيمة استعاد من خـــلالها علاقاته الطبيعية السياسية الكاملة مع مصر،الأمر الذى يجىء كبرهان حى ، على بناء التضامن العربى وتضافر الجهود المشتركة من أجل احداث التحول فى المسار العربى نحو مزيد من الاحساس بالمسئولية والقدرة على المبادأة الايجابية ٠

واذا كانت عـــودة العـــلاقات بين الأردن ومصر تؤكد أنه لايصح الا الصحيح ٠٠ بمعنى أن تلك العودة تأكيد لصـــحة الخط المصرى باتخاذ طريق السلام بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وسيلة للتوصل الى حل المشـكلة القومية العربية ، فأننا نأمل أن تبادر سائر الدول العربية الى اتخاذ نفس طريق الأردن ، كى نتمكن بجهدنا المشترك من تجميع الطاقة وتنسيق المواقف ، للتوصل الى استعادة الأراضى العربية جميعا أو استخلاص حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ٠

ومن الطبيعى أن يكون جوهر اهتمام الدبلوماسية المصرية ، منصبا على التوجه الى حل القضية الفلسطينية بكل جوانبها ٠ ولم تدخر مصر وسعا فى كل اتصالاتها الدولية ، فى الدفاع عن الشعب الفلسطينى وتأكيد حقه فى تقرير مصيره واقامة كيانه على ترابه الوطنى وفى كل ساحة دولية أكـــدت وتؤكد على حتمية بذل الجهود المكثفة والمساعى النشيطة وصولا لتأكيد هذا الحق وتحقيقا للسلام الشامل والعادل والدائم فى المنطقة ٠

وقد واصلت مصر دعوتها الى ضرورة التوصل الى حل سياسى عادل للمشكلة الفلسطينية التى تمثل جوهر الصراع فى المنطقة على امتداد الخمسة والثلاثين عاما الأخيرة ، وهو ماسوف يقود بالتبعية الى تسوية أزمة الشرق الأوسط ، وبذلك يمكن لهذه المنطقة أن تعيش فى سلام ، ويمكن للعالم أن يأمن مما قد تولده من مضاعفات خطرة ٠

وتقوم المنهجية التى تتبناها مصر لحل المشكلة الفلسطينية ، على عدد من الاعتبارات والفرضيات التى تأتى كمحصلة لتجربة الدبلوماسية المصرية الطويلة فى هذا الصدد وذلك كما يلى :

أولا : على اسرائيل أن تدرك أنه سيستحيل عليها أن تجمع بين السلام والتوسع فى أراضى الغير ، وعليه فلا مفر من أن تتخلى اسرائيل عن سياسة الاحتلال للأراضى العربية المحتلة حتى يمكن التوصل الى سلام حقيقى ٠

ثانيا : لا يمكن أن يتم التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية الا من خلال المفاوضات التى يشارك فيها الشعب الفلسطينى ، وهو الطرف الأصيل فى القضية ٠

ثالثا : ضرورة أن تنطلق هذه المفاوضات من فكرة الاعتراف المتبادل وأن يسلم كل من الطرفين بحق الاخر فى الوجود ٠

رابعا : أن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره هو حق ثابت ومقدس لا يملك أحد أن ينتزعه منه ، والشعب الفلسطينى أن يختار ممثليه والمتحدثين باسمه ، ومنظمة التحرير هو الطرف الذى اختاره كممثل له ومتحدث باسمه ٠

وستظل وحدة الشعب الفلسطينى فى نضاله واستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية جهاز الفلسطينيين الشرعى ، والحفاظ على حرية القرار الفلسطينى ، هدفا رئيسيا للدبلوماسية المصرية ، ومهما كان الخلاف داخل المنظمة ، فليكن داخل حوار ديمقراطى وليتم تسوية الخلافات من خلال طرح القضايا للمناقشة وتبادل الآراء ، وليس بتبادل الطلقات ٠ وبهذا وحده تعود لمنظمة التحرير الفلسطينية وحدتها وتماسكها ، كما لابد من أن ترفع كل القوى الأخرى يدها عن المنظمة ٠

أن مصر تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية التى تجسد قيادتها الشرعية الفلسطينية وقد رحبت القاهرة بزيارة أبو عمار بعد خروجه من طرابلس تحت ضغط حركة الانشقاق الفلسطينى فى منظمة فتح ، بل ووفرت له الحماية أبان رحلة الخروج من لبنان ٠ والاتصالات بين مصر وبين القيادة الفلسطينية

مستمرة وايجابية ، وتأمل مصر فى ان يتم تنظيم البيت الفلسطينى ووضع الأسس السليمة للتضامن بين سائر الفصائل الفلسطينية حتى يستعيد الطرف الفلسطينى حيويته وقدرته على العمل وسط هذه الظـــروف بالغة الأهمية والحسم بالنسبة للقضية الفلسطينية ٠

واذا كان من الطبيعى أن توفر العلاقات الكاملة بين الأردن ومصر درجة أكبر من التشاور والحوار ، وتخلق تنسيقا أفضل بهدف السعى الى تأمين مشاركة الفلسطينيين ، فى التسوية السلمية لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، فان العلاقات المصرية ـ الأردنية الفلسطينية التى تعتبـــر من ركائز العمل العربى المشترك ، سوف تسعى الدبلوماسية المصرية الى ارساء دعاماتها على أساس راسخ ٠

كما يتسم الموقف المصرى ازاء جهود السلام فى الشرق الأوسط بالمرونة الكاملة وعدم الاصرار على انتهاج سبيل بعينه ، أو تبنى صيغة بذاتها ، بل انها تشجع كافة الجهود والمبادرات الصادرة من كل الأطراف والقوى التى تجد فى نفسها الاستعداد للتصدى لحل أزمة الشرق الأوسط ٠

ويتوافر لدينا الآن مبادرات ومشروعات متعددة ، من بينها المشروع المصرى الفرنسى المقدم الى مجلس الأمن فى يوليو ١٩٨٢ ، وهناك مشروع فاس العربى ، ومبادرة الرئيس ريجان ، والمشروع السوفيتى للسلام ٠ كما أن هناك مبادرة الأمم المتحدة المتمثلة فى الدعوة الى عقد مؤتمر دولى فى الشرق الأوسط التى استجابت مصر لها وتؤيدها وعلى الجميع أن يقدروا مدى ما ينطوى عليه موقف منظمة التحرير الفلسطينية من ايجابية بقبولها لهذه المبادرة ٠

وبالنسبة للمشكلة اللبنانية ، فان جمهورية مصر العربية تلتزم بتأييد سيادة لبنان وحكومته الشرعية التى اتفق عليها اجماع اللبنانيين ، وليس من شك فى أن تباطؤ اسرائيل فى الانسحاب الكامل من لبنان سوف يؤدى الى مضاعفات سلبية تهدد الأمن والسلام فى لبنان وفى المنطقة كلها ٠

أن انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبنانى ورفع يدها عن تأييد الميليشيات

الخارجة على الاجماع الوطنى اللبنانى ، هو بداية الطريق ليبرأ لبنان من علته ، ويبدأ فى تضميد جراحه التى طال نزيفها • وعلى الجهود العربية أن تتآلف وتتكاتف من أجل مساعدة الشعب اللبنانى الشـــقيق على التطبيق العملى لصيغة التعايش بين كافة طوائفه وتحقيق الانسجام الوطنى • كما ينبغى أن تتركز الجهود الدولية جميعا فى الضغط على اسرائيل للانسحاب من لبنان • وتأمل مصر فى أن ينجح لبنان الشقيق فى الافلات من خطر التقاسم بين القوى الخارجية المتربصة به ، ومن خطر التقسيم بين القوى الداخلية المتصارعة • فاللبنانيون قد عاشوا معا فى الماضى ، وبقدرتهم أن يعيشوا معا فى المستقبل ، اذا ماتوافر لهم الاستقرار والوئام والازدهار فى جو من الحرية خال من التدخل الأجنبى •

مصر والسلام البارد مع اسرائيل :

ان السلام « البارد » وهو التعبير الذى شاع فى وصف حقيقة العلاقات القائمة بين مصر واسرائيل ، منذ غزو لبنان فى صيف ١٩٨٢ ، لا يزال حتى الآن ، يعبر بصدق عن نوعية العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية الراهنة • وكان عام ١٩٨٤ على امتداده ، هو عام الشعور بالمرارة والاحباط نتيجة لاستمرار السياسة الاسرائيلية الهادفة فى مجملها الى ابقاء السيطرة الاسرائيلية على الأراضى المحتلة وعلى أهلها •

بل وشهد العام الفائت أطلال ظاهرة التطرف البغيض التى لا ينبغى أن يستهان بشأنها ، خاصة اذا كان أيديولوجية تتبناها رموز لها صــــفة تمثيلية أو رسمية ، الأمر الذى يحمل أخطارا جسيمة فى معناها ومدلولها ، وفيما تولده من ردود أفعال محتملة • وفى مواجهة هذه الأخطار ، فاننا نحيى كل الرجال والنساء من عرب واسرائيليين الذين خرجوا فى شجاعة يعلنون رفضهم للتطرف ويؤكدون أن التعايش السلمى بين العرب والاسرائيليين هو الخيار المتحضر الخليق بتاريخ هـــذه البقعة التى قدمت للعالم أسمى وأنبل القيم الروحية والخلقية •

كما شهد عام ١٩٨٤ حكومة جديدة فى اسرائيل تقوم على ائتـــلاف

احزابها المختلفة بقيادة ثنائية من حزبى العمل والليكود . ومع صـــعوبة التعويل على اى تغيير جذرى فى السياسة الاسرائيلية تجاه السلام فى ظل الظروف التى تخيم على اسرائيل ، الا أن مصر ترجو أن تكون اختيارات حكومة « الوحدة الوطنية » فى اسرائيل وتوجهاتها نحو سلام حقيقى وعادل يستجيب للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، لأن مثل هذا السلام وحده هو الذى يوفر الأمن الحقيقى لاسرائيل .

وعلى مدى العام المنصرم ، عمدت اسرائيل الى تنشيط حـــركة اقامة المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة والجولان ، وزادت معدلات كثافتها فى بعض المدن مثل الخليل ونابلس ، ومن ثم فان أهداف اسرائيل لتغيير الأوضاع الديموجرافية فى الأراضى المحتلة تأخذ ابعادا أوسع . فرغم العبء القائم على الميزانية الاسرائيلية ، الا أن مشروعات الاستيطان تجرى طبقا للخطط الموضوعة ، بل وبمعدلات أكبر من السابق .

وهذا كله يشير الى أن سياسة الاستيطان لاتزال تمثل حجر زاوية بالغ الأهمية فى الاستراتيجية الاسرائيلية . مع أن كل المشروعات والمبـــادرات التى خرجت حتى الآن ، تدعو بالحاح الى وقف بناء المستوطنات ، ان لم يكن ازالتها وتحقيق الانسحاب من الأراضى المحتلة .

وتأتى خطورة هذه السياسة فى ردود أفعالها ، فهى عامل منشط لمشاعر الرفض الغربى لاسرائيل ، فى الوقت الذى تبذل فيه الجهود لتخفيف هـــذه المشاعر ، واشاعة جو من الوفاق يقوم على تبادل الحقوق المشروعة للطرفين . بل تأتى هذه السياسة شاهدا أكيدا على ان اسرائيل ترفض تماما القيـــام باجراء مد جسور الثقة المطلوبة كأساس للتحرك نحو الحلول السلمية .

كما أن انتهاك أحكام القانون الدولى الانسانى فى الأراضى المحتلة ، قد وصل حدا خطيرا للغاية ، ليس فقط نتيجة مواصلة وتكثيف سياسة الاستيطان فى هذه الأراضى ، ولكن كذلك نتيجة لعمليات الارهاب والبطش والتنكيل التى يتعرض لها المواطنون العرب فى هذه الأراضى ، وتتشـــكل هذه الممارسات انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان الفلسطينى .

ان الدبلوماسية المصرية تطالب اسرائيل باتخاذ اجراءات فورية لبناء الثقة وتشجيع عملية السلام ، وتجميد بناء المستوطنات ووقف ممارساتها التعسفية فى الأراضى المحتلة ٠

وبالنسبة لمشكلة « طابا » لم يشهد عام ١٩٨٤ أى تحرك بخصوصها ، فى ضوء سيكولوجية السملا البارد التى تطبع العلاقات المصرية الاسرائيلية ٠ وتتوقع مصر من حكومة اسرائيل الجديدة أن تبادر باتخاذ موقف ايجابى تجاه هذه المسألة ، وأن تفى بالتزاماتها طبقا لنصوص المعاهدة التى وقعتها ، وذلك باللجوء الى التحكيم الدولى فى هذا النزاع الذى تتيقن مصر من قوة موقفها القانونى بشأنه ، وليكن من المعلوم جيدا لدى اسرائيل أن مصر لن تتنازل عما تراه حقا تاريخيا ثابتا من حقوق السيادة ، ولن تفرط فى حبة رمل واحدة ، مهما طالت الاتصالات فى هذا الشأن ٠

ويتوقف على ماسوف تتخذه اسرائيل من سياسة مستجيبة لمطالب مصر فى مسألة طابا وفى مجال بناء الثقة واحترام حقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة ، وبالنسبة للانسحاب الكامل من لبنـــان ، وهى ماتضعه الدبلوماسية المصرية من شروط لعودة السفير المصرى الى تل أبيب ، اثبات حسن نيتها فى اختيار السلام كاستراتيجية ومدى ايمانها وتمسكها به ٠

ولا يستطيع أحد أن ينكر الأثر السلبى الذى تخلقه المواقف والسياسات والمخالفات الاسرائيلية ، سواء لاطار السلام المتفق عليه فى كامب ديفيد ، أو لمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، أو لاتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ، داخل مشاعر قطاعات الرأى العام المصرى ازاء حقيقة فهم اسرائيل للسلام ٠

وبالرغم من ذلك فقد استمرت مصر ـ وتستمر الآن ـ على التزامها بروح ونص معاهدة السلام والاتفاقات الأخرى المبرمة مع اسرائيل ، وهى تتطلع الى التحقيق الكامل لكل نصوص هذه الاتفاقات من جانب اسرائيل أيضا ، كما يهم مصر ـ فى هذا المجال ـ أن تشدد وتؤكد على ضرورة أن تدرك اسرائيل جيدا ، ان اختيار السلام ليس التزاما قانونيا فحسب بل هو اختيار استراتيجى ، يجب أن يحكم العلاقات والسلوكيات الاجمالية لكل من يعلن تمسكه بسياسة السلام ٠

ومن هذا المنطلق يتحدد الموقف المصرى من دعوة اسرائيل الى لقاء قمة

(السياسة الدولية)

بين رئيس الجمهـــورية المصرية ورئيس الوزراء الاسرائيلى ، اذ تـــرى الدبلوماسية المصرية ضرورة أن يسبق هذا الاجتماع اعداد جيد وأجـــواء مناسبة حتى تكون فائدته المرجوة على مجمل الأوضاع فى المنطقة ، مؤكدة ومضمونة ، وان تثبت حكومة اسرائيل الحالية من خلال هذه القمة مصداقية تعهداتها واختياراتها السلامية المعلنة عملا وليس عن طريق القول فقط ٠

مصر واستراتيجيتها الدبلوماسية فى أفريقيا :

يمكن القول دون مبالغة أن نشاط الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا على مدى عام ١٩٨٤ كان هو النشاط الذى استأثر بجل الاهتمام وأعظمه ، ولا عجب ، فان أفريقيا كانت وستظل على الدوام بعدا استراتيجيا من أبعاد السياسة المصرية ٠ كما أن مصر وهى بموقعها بمثابة البوابة الشمالية للقارة الأفريقية وبما لها من صلات وعلاقات ودور فى الماضى والحاضر ، وبما قدمته من عطاء عبر التاريخ ، ومن مساعدات وتأييد لمعارك التحرير الافريقية ، ولحركة التحرر الوطنى لشعوب القارة ابان عصر المواجهة مع الاستعمار ، وبما لها من « حضور » متميز و « رسالة » ذات مضمون حضارى خاص لا قـــرين له ٠

ولقد استهل الرئيس مبارك نشاطه الخارجى فى عام ١٩٨٤ ، بزيارات قام بها الى كل من زائير وكينيا وتنزانيا والصومال ، وقد استهدفت هـــذه الزيارات ضمن ما استهدفته ، فى الواقع ، تأكيد التقدير الذى تحمله مصر لموقف ودور الدول الأفريقية جميعا ، الذى كان عاملا رئيسيا وحاسما فى مساندة خطها السياسى ورؤيتها الاستراتيجية فى قضايا السلام والأمن فى منطقة الشرق الأوسط ٠ فضلا عن التعبير عن العرفان الخاص لموقف الدول الأفريقية من اختيار مصر لعضوية مجلس الأمن لفترة العامين القادمين ، والتى بدأت من يناير ١٩٨٤ ، وللتنسيق مع الدول الأفريقية حول المشاكل والموضوعات الاقليمية والعالمية التى تتولى مصر ــ بحكم أعبائها هذه ــ مهمة تأييدها والدفاع عنها داخل مجلس الأمن ٠ ولا يخفى الثقل المعنوى الذى تتمتع به المجموعة الافريقية ، فحجم هذه المجموعة وعـــدد دولها البالغ خمسين دولة يجعل منها أهم الكتل الدولية ذات الوزن والتأثير الدبلوماسى من ناحية ، وفى مجال اتخاذ القرارات والتصويت فى الأمم المتحدة وفى المنظمات أو المحافل الدولية المختلفة ، من ناحية أخرى ٠

وعلى مدى العام المنصرم استقبلت مصر من الرؤساء الافارقة كلا من موسى تراورى رئيس جمهورية مالى والرئيس أندريه كوليمبا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى والرئيس الراحل أحمد سيكوتورى رئيس غينيا والرئيس دوس سانتوس رئيس جمهورية انجولا والرئيس دنيس ساسو رئيس جمهورية الكونجو الشعبية والرئيس حسين حبرى رئيس الجمهورية التشادية ٠

ومن وزراء الخارجية الأفارقة كـــلا من وزير خارجيـــة بوروندى والكاميرون وتشاد ٠

كما قام وزير الدولة للشئون الخارجية فى مصر بزيارات الى كل من التوجو وبنين وأثيوبيا وجيبوتى والسودان وبوركينا فاسو ونيجيريا وغانا وكينيا ، فضلا عن زيارة غينيا حيث شارك فى الوفد المصرى برئاسة الرئيس حسنى مبارك فى جنازة الرئيس الراحل أحمد سيكوتورى ، كما قام بزيارة الى كينشاسا لحضور اجتماعات مجموعة اندوجو لدول حوض النيل ٠

ولقد حرصت الدبلوماسية المصرية ، فى كل الاتصـــالات التى تمت والمباحثات التى دارت هنا فى القاهرة أو فى بقاع أفريقيا المختلفة ، على تأكيد وجهة النظر التى تتمسك بها جمهورية مصر العربية ، فى ضرورة حل الخلافات العربية بين الدول العربية ذات الانتماء الأفريقى ، فى اطار عربى أولا حتى لا ينتقل الانقسام العربى الى ساحة منظمة الوحدة الافريقية ، فيشل فاعلية العمل الأفريقى ، ويزيد من فرص الانقسام داخل القارة التى ينبغى أن توحد جهودها من أجل كســـب آخر معارك تحـــررها المتمثل فى تحقيق استقلال ناميبيا ٠ ثم من أجل الاسراع قدما على طريق التنمية انقاذا للانسان الأفريقى من خطر المجاعات التى تلاحقه وتوفيرا للجهد الأفريقى المبدد فى نزاعات بلا طائل ٠

كما أن واحدا من أهم أهداف الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا ، انما يتمثل فى العمل على توسيع الدور المصرى لصالح قيام علاقات أكثر استقرارا بين دول القارة ٠ علاقات تقوم على أساس حل المنازعات بين الدول الافريقية وخصوصا منازعات الحدود ، من خلال التفاوض وجهود السلام بدلا من استنزاف الطاقات الأفريقية فى حروب ومواجهات لن تفيد الشـــعوب التى

تحتاج الى الاستقرار لتجابه تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى طال أمد انتظار تحقيقها ٠

وحل مشكلات أفريقيا - حسبما تقوم عليه السياسة المصرية - هو فى العمل على دعم منظمة الوحدة الأفريقية كى تصبح قادرة على تسوية القضايا الافريقية التى ينبغى الا تبقى طويلا على مسرح الأحداث ٠ ومن ناحيتها ، فان القاهرة تمسك بمنظور رؤيتها فى ضرورة تنسيق كل مواقفها داخل مؤسسات منظمة الوحدة الافريقية ٠

فالدبلوماسية المصرية - فى هذا المجال - ترفض أى اجراء تقوم به أى من الدول بعيدا عن اطار المنظمة وبناء عليه كان موقف مصر المتمثل فى رفض كل صور التدخل الخارجي فى قضايا القارة ، وفى ضرورة حل قضية تشاد وقضية الصحراء الغربية من خلال ما تتوافق حوله دول منظمة الوحدة الافريقية ٠ ومن هذا المنطلق كان اقتراح مصر فى اجتماعات القمة الافريقية العشرين باستئناف جهود المصالحة الوطنية التشادية تحت اشراف المنظمة . وكان أسفها لانسحاب المغرب من عضوية المنظمة ، لما سوف يعنيه ذلك من توقف الجهود السلمية لتسوية مشكلة الصحراء الغربية من خلال لجنة التنفيذ المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية ٠ كما يقوم موقف القاهرة على أن يكون التأييد والمساندة والمساعدة الأفريقية لحركة تحرير ناميبيا من داخل اطار منظمة الوحدة الأفريقية ٠

وتدين الدبلوماسية المصرية بكل قوة استمرار النظام العنصرى فى جنوب القارة فى احتلاله لاقليم ناميبيا بالرغم من مرور ستة أعوام على اصدار مجلس الأمن لقراره رقم ٤٣٥ الذى وضع اطارا لتسوية عادلة يتم عن طريقها تحقيق استقلال ناميبيا ، ولم يعد ثمة شك فى أن العقبة الوحيدة أمام تطبيق هذا القرار ، انما تتمثل فى اصرار حكومة بريتوريا على الربط بين تنفيذها له من جهة ، وبين عناصر أخرى غريبة عنه وخارجة عن نطاقه ٠

وقد عمدت مصر فى كل اتصالاتها الدولية على مدى العام المنصرم وفى كل المناسبات الى الاعلان الصريح عن موقفها المبدئى تجاه مسألة استقلال ناميبيا ٠ كما يهم الدبلوماسية المصرية الاشارة الى حقيقة أخرى تتمثل فيما

أوضحته التطورات الأخيرة فى منطقة الجنوب الأفريقى والمتعلقة بمسألة ناميبيا ، من مدى الايجابية والشعور بالمسئولية ، اللذين تبديهما منظمة (سوابو) الممثل الشرعى لكفاح الاقليم ، ورغبة منها فى تحقيق استقلال ناميبيا سلميا عن طريق التفاوض ، الأمر الذى لم يظهر نظام جنوب أفريقيا تجاهه ، سوى الغطرسة والتعنت من أجل تحقيق هدف وحيد هو تعطيل استقلال ناميبيا لأطول وقت ممكن • وهو مالايجعل أمام سوابو من اختيار سوى استمرارها فى كفاحها العادل والمشروع وهو الكفاح الذى تؤيده مصر حتى يتم استقلال الاقليم •

واتصالا بمشكلة ناميبيا ، فانه لما يشكل عارا للمجتمع البشرى كله ، أن يظل أبناء جنوب القارة ، يعيشون مأساة العنصرية ، التى لاتعد دليل ادانة فقط للطبقة الحاكمة فى بريتوريا ، بل أيضا لكل هؤلاء الذين يساعدون هذا النظام ولا يقفون فى وجهه بالفعل أو بالقول •

ولقد قام هذا النظام مؤخرا ببعض الاجراءات فى محاولة يائسة لادخال شىء من التعديل على الوجه القبيح لسياسته العنصرية عن طريق ما أسماه بالاصلاحات الدستورية والتى لا تستهدف فى الواقع الا مزيدا من التمويه والتقنين للسياسة العنصرية البغيضة ، الأمر الذى كان طبيعيا معه ان تقاطع الاغلبية الافريقية بوعيها السياسى اليقظ ، تلك الانتخابات التى تمت فى أغسطس ١٩٨٤ ، بناء على ماسمى بالاصلاحات الدستورية • ومصر تعيد تأكيد تأييدها لكفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء على السياسات العنصرية واقامة نظام ديمقراطى خال من العنصرية فى هذا الجزء العزيز من قارة أفريقيا •

وعلى مستوى العلاقات الثنائية المصرية ـ الأفريقية ، فان الدبلوماسية المصرية تضع نصب أعينها هدفا ثابتا يتمثل فى ضرورة توثيق عرى التفاهم والتعاون معها فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية وغيرها •

فالحضور المصرى داخل دول القارة الافريقية ، على اختلافها يأخذ الآن فى الزيادة والنمو والتعدد من خلال ما يقدمه الصندوق المصرى للمعونة

الفنية للدول الأفريقية ، التابع لوزارة الخارجية المصرية ، اذ يلاقى الصندوق اهتماما كبيرا من جانب الدول الأفريقية جميعا التى تعقد مع الصندوق اتفاقات للتعاون ، تم خلال عام ١٩٨٤ ابرام العديد منها ، كما تم توقيع بروتوكولات تجارية وثقافية واقتصادية مع الدول الأفريقية الشقيقة من خلال اللجان المشتركة التى تعقد اجتماعاتها دوريا ٠ ولا يلقى الصندوق المصرى للمعونة الفنية استجابة واهتماما فقط من الدول الأفريقيـــة بل من جانب المنظمات الدولية العاملة فى مجال المعونات الفنية كذلك ٠ كما يزيد الطلب على المنح التدريبية والتعليمية للاشقاء الافارقة داخل مصر ٠ ويوجد حاليا المئات من الخبراء المصريين فى مختلف الدول الافريقية الشـــقيقة ، حيث يقومون هناك بأداء رسالة المساعدة فى مجال التنمية والتحديث فى افريقيا ٠

وقد شهد عام ١٩٨٤ العديد من الاتصالات التى قامت بها الدبلوماسية المصرية فى مجال الترويج لمفهوم التعاون الثلاثى ، الذى يقوم فى خطوطه العريضة على فكرة الربط بين الخبرة المصرية ورأس المال الأجنبى والمشروعات الاقتصادية النافعة فى الدول الأفريقية فى صيغة ثلاثية تحقق الاقتصاد فى النفقات والكفاءة فى الأداء والدقة فى اختيار المشروعات المناسبة لاحتياجات التنمية الأفريقية ٠

وفى هذا المجال تباشر الدبلوماسية المصرية جهودها مع الجمـــاعة الاقتصادية الأوروبية ، كما عقدت اتفاقا مع الوكالة الدولية للتعاون الفنى ٠

كما شهد عام ١٩٨٤ خطـــوة ايجابية فى مجـــال التعاون الأفريقى الاقليمى ، تمثلت فى اجتماعات دول مجموعة « اندوجو » التى تعنى باللغة السواحلية معنى « الاخاء » وهو ما يقوم كرمز لما تستهدفه هذه الدول الست (مصر - السودان - زائير - إفريقيا الوسطى - أوغندا - رواندا) من أهداف سامية فى اطار التعاون والبناء والتفاهم من أجل المستقبل ٠ وقد اتاح مؤتمر كنشاسا الذى انعقد خلال الفترة من ٣ - ٤ سبتمبر ١٩٨٤ ، والذى جاء بعد مؤتمر (الخرطوم) الذى سبق أن انعقد فى نوفمبر ١٩٨٣ ، الفرصة المواتية لهذه الدول المشتركة فى ان تتبادل وجهات النظر والمعلومات وكذلك خبرات كل منها فى كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وذلك بقصد دعم

التعاون الافريقى بينها على المستوى الثنائى والاقليمى فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية بصفة خاصة ٠

وقد أكدت اجتماعات مؤتمر كنشاسا توافر الرغبة السياسية لدى الدول الأعضاء فى مجموعة (اندوجو) لتنمية التعاون بينها من أجل التغلب على العقبات المختلفة الجغرافية واللغوية وتلك الناجمة عن نقص البنية الأساسية المشتركة ٠ والجدير بالذكر أن هذه المجموعة من الدول تستهدف ترجمة الرغبة المشتركة لشعوبها فى تنمية التعاون الاقليمى الى واقع ملموس فى اطار منظمة الوحدة الافريقية وخطة عمل لاجوس ٠

وفى اطار معالجة المشاكل الملحة التى تواجهها قارتنا الأفريقية ، فان الدبلوماسية المصرية تستشعر بعمق أبعاد الخطر الذى يداهم القارة ، والذى أصبح لا يتمثل فقط فى مجرد أزمة اقتصادية ، بل فى أزمة اقتصادية وانسانية فى نفس الوقت ٠ ان موجة الجفاف والقحط والتصحر التى سادت عام ١٩٨٤ تهدد حياة خمسة ملايين طفل أفريقى نتيجة لعدم توافر المواد الغذائية كما أن أكثر من مائة وخمسين مليونا من البشر يواجهون خطر المجاعة والعطش٠

ومن هذه الخلفية ، أثارت مصر موضوع الأزمة الاقتصادية فى أفريقيا فى اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية سواء على المستوى الوزارى أو مؤتمر القمة ، وساهمت الدبلوماسية المصرية بجهودها فيما انتهت اليه القمة العشرين من قرارات فى هذا الشأن أهمها الدعوة الى عقد مؤتمر قمة اقتصادى أفريقى عام ١٩٨٥ ، وعلى عقد مؤتمر وزارى يمهد لهذه القمة ، والقرار الخاص بانشاء صندوق مشترك لمواجهة الأزمات الطارئة مثل الجفاف ٠

كما طالبت مصر ببحث هذه الأزمة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى أثناء دورته الصيفية التى انعقدت فى جنيف ٠ ولا تستطيع مصر أن تخفى شعورها بخيبة الأمل نتيجة لفشل المجلس فى الاتفاق على مشروع اعلان فى هذا الشأن ٠ وستواصل مصر اثارة هذا الموضوع فى المحافل الدولية ، وفى الأمم المتحدة حتى يسود وعى دولى أوسع بابعاد الأزمة وخطورتها ويتمكن المجتمع الدولى من اتخاذ خطوات محددة وشجاعة لمواجهتها ، ولابد

للمجموعة الدولية أن تتحرك فى مخطط جاد لاحتوائها ، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل ٠ وقد باشرت مصر مفاوضـــــات واتصالات مع السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مبادرته فى هذا الخصوص وبشأن متابعة تنفيـــذها ٠

وفى مواجهة هذه التحديات الحياتية الخطيرة ، تظل جهود الشعوب الافريقية وكدها هى الرصيد الأساسى فى معــركة التنمية ، ويظل التعاون الأفريقى والتضامن الذى يوحد ويكتل الموارد الافريقية هو الملاذ الوحيد أمام غوائل الأزمة وانطلاقا من هذا الفهم والادراك لحيوية وجوهرية التضامن الأفريقى تقوم رؤية الدبلوماسية المصرية على ان منظمة الوحدة الأفريقية ، هى الحصن الذى يحمى وحدة القارة ويحتضن تضامنها ويعبر عن شخصيتها الاقليمية على المسرح العالمى٠كما أن الدبلوماسية المصرية راحت تعمل ـ على مدى العام المنصرم ـ بكل ما فى وسعها ، للحفاظ على هذه المنظمة وابعاد كل العوامل السلبية وتحييدها ٠ وقد دعت مختلف الدول الأعضاء ـ خلال اجتماعات القمة الافريقية العشرين ـ على ضرورة وضع هدف للحافظ على المنظمة فوق كل اعتبار ، وكانت جهودها وراء أنقاذ المنظمة من الانقسام ، باقناع الدول الافريقية المؤيدة لموقف المغرب بعدم الانسحاب تضامنا معها ، لتمكين المنظمة من الاستمرار فى أداء رسالتها ، اذ ترى مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية ، الاطـــار العملى المتـــاح ، للعمل الجماعى الأفريقى ، والوسيلة الوحيدة التى تهيىء للدول الافريقية الانتقال من مرحلة التشاور والتضامن الىمرحلة التعاون والتكامل الاقتصادى ، وتوفير أسباب ودعامات التقدم التقنى والتطور العلمى من خلال ما تنتجه من أجهزة ذات اختصاص وظيفى ومشروعات مشتركة اقليمية وقارية مختلفة ذات عائد ايجابى ونفع اكيد يعود على شعوب الدول الأعضاء جميعا ٠

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن ما نادت به خطة لاجوس من العمل على تشجيع التكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة بين دول القارة ، مايرسم الطريق ويحدد الخطوات العملية لتحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون من أجل الصالح الجماعى للدول الأفريقية الذى يكون بدوره هو المقدمة الطبيعيـــة والبداية الموضوعية لما يلى ذلك ويتبعه من تكامل سياسى يقوم على الوحدة فى الموقف والتلاقى فى النظرة الى الأمور ٠

مصر وتجربة التكامل مع السودان :

ان رباط مصر مع الشعب السودانى الشقيق هو رباط الدم والرحم ، ولقد كان توقيع ميثاق التكامل بين البلدين فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٢ ، حدثا ضخما يجسد آمال الشعبين تاريخيا وحضاريا وثقافيا ، ونموذجا رائدا للوحدة الكاملة بطريق علمى على مراحل متدرجة الخطى ٠

وعلى مدى عام ١٩٨٤ ، انعقد المجلس الأعلى للتكامل برئاسة الرئيسين حسنى مبارك وجعفر نميرى ثلاث مرات ، حيث اتخذ العديد من القرارات والتوصيات التى تهم شعبى البلدين ، وأخذ التكامل يتحول الى واقع ينبض بالحياة ٠ كما انعقد فى أكتوبر ١٩٨٤ برلمان وادى النيل ، والمؤتمر التأسيسى للمنظمات الشعبية فى قطرى التكامل ، ولسوف تواصل مصر عملها لدفع التكامل المصرى ـ السودانى وتوفير كافة السبل لتحقيق أهدافه السامية ٠

ولا شك أن تجربة التكامل ، تعتبر بمثابة عمل استراتيجى وطرح سياسى جديد ليس لمصر والسودان فقط ، بل للدول الافريقية جميعها ٠ اذ أنه يستهدف تنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية للبلدين ٠ ولتحقيق هذا الهدف ، يسير العمل التكاملى على محاور استراتيجية ثلاثة متوازية ٠ يجرى خلالها النشاط فى مجالات التكامل فى وقت واحد ، وتتمثل فى تنمية المصالح المشتركة بين الدولتين ، وفى ازالة القيود على الحركة ورفع المعوقات والحواجز لزيادة التفاعل بين الشعبين ، وفى اذابة الاختلافات والتناقضات بين البلدين وبناء أسس التلاقى والتفاهم المشترك ٠

وهكذا يأتى مفهوم التكامل مستجيبا لروح العصر وضرورات الواقع ، هادفا لبناء انسان وادى النيل على نسق يذيب التناقضات العابرة ويعمق من السمات المشتركة ٠

وترتبط فكرة التكامل فى أهدافها العميقة ومراميها البعيدة ، بالحاجة الى تهيئة الظروف لبناء تكامل اقليمى أوسع نطاقا من دولتى وادى النيل ، فاذا كانت مصر ذات علاقة خاصة بنهر النيل ، الذى لم يهب شعبها الحياة فقط ، بل وخلق أقدم حضارات العالم على أرضها فان لمصر أيضا علاقة

فريدة مع سائر دول حوض النيل ، وهى الى جانب السودان ، اثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وزائير ورواندا وبورندا ٠

ولا شك أن النيل يساعد على صهر وربط مصائر مصر بوسط وشرق افريقيا ، وعلى بناء علاقات خاصة بالدول الافريقية الواقعة على النهر الذى يقوم كرب عائلة لهذه الدول جميعها القائمة على ضفافه والمنتفعة بمياهه ٠

ولذلك فالدائرة النيلية تشكل واحدة من اهتمامات مصر الأساسية ، وما التكامل المصرى ـ السودانى ، الا مرحلة أولى تستهدف تمهيد الطريق العملى الى تكامل مصرى مع سائر دول حوض النيل التسع ، وخاصة فى مجال الاهتمام بمواردنا من المياه ٠ فلعله من الواضح والجلى ، ان بلوغ الغاية المنشودة فى ضبط ميـــاه النيل ، واتمام الانتفاع بايراده كاملا وتنفيـــذ المشروعات التى تزيد من ايراده ، وتقلل من الفواقد عبر مسيرته ، لا تكون ميسورة الا اذا قام تعاون فنى وثيق بين جميع الدول الواقعة فى حوضه ، وما يقود اليه هذا التعاون الفنى ، من تعاون فى مجالات أخرى كثيرة تعود جميعها الى انشاء مجموعة اقتصادية لدول حوض النيل تحقق الصالح المشترك لكافة دوله ٠

ان الدبلوماسية المصرية تؤمن بأنه من الممكن التغـــلب على ضـــعف الامكانيات لدى كل دولة أفريقية على حدة باللجوء الى تجـــربة التكامل الاقتصادى بين دول القارة أو على الأقل بين التجمعات الاقليمية المتقاربة داخل افريقيا ٠

ولعل من أبرز مظاهر ومقومات الاعتماد على النفس ، ان ينهمك الافارقة ـ فى المرحلة الراهنة ـ فى الدخول معا ضمن مؤسسات وظيفية تستهدف سد الحاجات الافريقية الراهنة ضمن قطاعات ومجالات محددة بذاتها ، اقتصادية وصناعية وزراعية وثقافية وتكنولوجية واجتماعية وغيـــرها من قطاعات الحياة المختلفة ٠

ان شعار الحوار بين الجنوب والجنوب ، ينبغى أن يكون هو شعار أفريقيا اليوم لأن ذلك هو السبيل الذى يضيف الى رصيدها المادى قوة ومنعة والى قدرتها على التعامل مع غيرها كفاءة ومصداقية ٠

مصر والدول الآســـــيوية :

اذا كانت مصر دولة افريقية ، فهى دولة أســـيوية فى ذات الوقت ، فمصر تتمتع بهذه الخصوصية الجغرافية التى تنفرد بها بين دول العالم ، وعليه فان اهتمامات الدبلوماسية المصرية بالشئون الآسيوية يشكل جذرا حيويا وبعدا رئيسيا للسياسة الخارجية لجمهورية مصر العربية ٠

وقد شهد عام ١٩٨٤ نشاطا واسعا فى مجال العـــلاقات المصرية ـ الآسيوية فعلى المستوى السياسى ، كانت القاهرة هى العاصمة التى استقبلت كلا من وزير خارجية تايلاند ثم وزير خارجية اندونيســـيا ووزير خارجية اليابان ، ثم وزير خارجية بنجلاديش ووزير خارجية المالديف ، فضلا عن وزير خارجية استراليا ٠ وفى نهاية العام استقبلت القاهرة سلطان بروناى دار السلام ، وهى الدولة الآسيوية التى حصلت على استقلالها فى العام الفائت، كما زار مصر الأمير نوردوم سيهانوك رئيس حكومة الائتلاف الكمبوتشى ٠

وفى شهر اغسطس ١٩٨٤ ، قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى كل من اليابان وجمهورية الصين الشعبية ٠ هـــذا الى جانب زيارات أخرى عديدة قام بها وزراء مختلفون من الدول الآسيوية الى مصر ووزراء مصريون الى مختلف الدول الآسيوية ، فى حركة تعكس بعمق مدى شمول العلاقات المصرية مع شقيقاتها الآسيويات فى مختلف المجالات من سياسية الى اقتصادية وثقافية ودينية وعسكرية واعلامية ٠

وتسعى الدبلوماسية المصرية الى توثيق عرى الروابط والعلاقات التى تقوم بينها وبين دول القارة الآسيوية على اختلافها ، فقام مســـاعد وزير الخارجية المصرى بزيارات الى دول منظمة جنوب شرقى آسيا ، كما قام مدير الادارة الآسيوية بالخارجية المصرية بزيارات الى دول الهند الصينية ، الأمر الذى يعكس حرص مصر الدائم على توصيل صوتها وشرح وجهة نظرها وتبادل الرأى مع مختلف القوى والاطراف الدولية ٠

ولا يخفى أنه فى مجال العلاقات الثنائية بين مصر وبين الدول الآسيوية فان لجمهورية مصر العربية علاقات متنوعة ومتعددة تمتد على جبهة عريضة

لتشمل كل أوجه العلاقات من سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية ودينية وعسكرية واعلامية الخ ٠٠٠ وهو ما يحتاج على الدوام الى متابعة واتصال على أعلى المستويات ٠

واذا كانت الصين واليابان والهند تشكل محاور النشـــاط السياسى والآسيوى الجوهرية ومراكز الثقل الرئيسية ، فالجدير بالذكر فى هذا الصدد الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى كل من الصين واليابان فى أبريل ١٩٨٣ ، ومشاركته الشخصية فى مؤتمر نيودلهى للقمة السباعية لعدم الانحياز فى مارس ١٩٨٣ ٠

وتتبنى مصر مفهوم (التعاون الثلاثى) فى مجال الخبرة الفنية بين اليابان من ناحية وبين الدول الأفريقية من ناحية أخرى ، عبر مصر ، التى يمكنها أن تلعب دور الجسور بين الطرفين وأن تحقق النجاح لهذا النوع من التعاون من خلال خبرتها الفنية التى يتم تمويلها بواسطة اليابان ٠ وقد عبر الجانب اليابانى عن اهتمامه بهذه الصورة من صور التعاون وعن استعداده لدراسة الجوانب المختلفة الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ العملى ٠

كما تدعو الدبلوماسية المصرية الى ضرورة استعادة روح التضامن الآسيوى ـ الأفريقى وروح باندونج ، وذلك بمناسبة قرب حلول الذكرى الثلاثين لانعقاد هذا المؤتمر الذى كان تعبيرا عن انتصار ارادة التضـــامن والعمل المشترك بين الدول حديثة الاستقلال فى قارتى آســيا وافريقيا فى مواجهة القوى الاستعمارية ، ومن أجل تأكيد هذا الاستقلال وتحقيق التحرير الكامل للشعوب المضطهدة ٠

وتؤمن مصر بأن صيغة التعاون الافريقى ـ الآسيوى لقادرة الآن على مواجهة المشاكل والتحديات التى تعترض طريق الدول الافريقية والآسيوية ، وتحقق لهم امكانية عمل تنمية اقتصادية وخدمة قضية الســـلام والأمن والاستقرار فى العالم ، وافشـــال محاولات التدخـــل والهيمنة من جانب القوى الكبرى ٠

وتساند مصر قضية السلام فى آسيا ، لأن تمسكها بالسلام هو مفهوم

شامل لسياستها وذلك لاعتقادها بأنه لا يمكن للسلام أن يتحقق فى منطقة دون أخرى ، والا كان سلاما هشا ومعرضا للضياع فى أى وقت ، فالسلام فى الشرق الأوسط أو فى افريقيا لا يكتمل الا بالسلام فى جنوب شرقى آسيا وفى آسيا الغربية ٠

وتشعر الدبلوماسية المصرية بالقلق لحالة التوتر وعدم الاستقرار التى تسود منطقة جنوب شرقى آسيا ، ومنطقة الهند الصينية ، كما أن مصر تساند جهود حكومة الائتلاف الكمبودى فى العمل على اتاحة الفرصة أمام شعب كمبوتشيا لاختيار نظامه السياسى ، بعيدا عن التدخلات الخارجية واستخدام القوة فى العلاقات بين الدول ٠ وتؤكد مصر على أهمية السعى الصادق لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا وتهيئة الظروف الدولية الملائمة كى يتوصل الشعب الكورى لتحقيق تطلعاته وآماله فى الوحدة ٠

كما تساند مصر المقاومة الافغانية وتتطلع الى أن يسود السلام غربى آسيا وان يتاح أمام الشعب الافغانى حقه فى تقرير مصيره بحرية ودون ضغوط من القوى العظمى ٠ وتأمل مصر فى ان يتحقق النجاح للجهود المتواصلة التى يبذلها سكرتير عام الأمم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية ازاء الوضع فى أفغانستان ، بما يضمن حقوق هذا الشعب المسلم الشقيق فى السلام والحرية والاستقرار ٠

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن السعى الحثيث لايجاد حلول عادلة وسلمية عاجلة لهذه المشكلات جميعها من شأنه تخفيف حدة التوتر الدولى ودعم مسيرة السلام ، لأن العمل على تلافى استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، وهو ما يعد ظاهرة خطيرة فى المرحلة الراهنة ، تهدد مستقبل الشعوب بأوخم العواقب ويشكل قيدا على حريتها وارادتها ، لا يتحقق الا بتبنى مفهوم حقيقى للسلام ، يقوم بنيانه على العدل والحق واحترام سيادة الدول والتمسك بمبادىء القانون الدولى ٠

مصر ودول أمريكا اللاتينية :

تعتبر العلاقات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية ، بمثابة الضلع المتمم

لمثلث العلاقات المصرية مع قارات افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية التى تشكل معا عالم الجنوب ، الذى تلتحم به مصر التحام قدر ومصير وانتماء ٠

وتمتد شبكة العلاقات الدبلوماسية المصرية لتغطى كل ارجاء القارة اللاتينية فى أمريكا الجنوبية وامريكا الوسطى ، وهذا الحضـــــور الرسمى المصرى يجسد الرغبة العميقة فى دعم العـــــلاقات المصرية مع دول القارة اللاتينية ، ليس فقط على المستوى السياسى ، ولكن على المســتوى التجارى والثقافى والاعلامى ٠ وقد سجل عام ١٩٨٤ نموا متزايدا فى حجم العلاقات ونطاق التعامل المصرى مع هذه الدول جميعا ، وتؤكد المؤشرات الرقميـــــة تصاعدا مطردا فى التبـــادلات المصرية مع دول امريكا اللاتينيه فى جميع المجالات ٠

وتقف دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة موقف المساندة من القضايا العربية وللسياسة المصرية بشأن قضية السلام فى الشرق الأوسط ٠ وتلقى حقوق الشــــعب الفلســـــطينى تأييد هـــــــذه المجموعة من الدول فى كافة المحافل الدولية ٠

ومن ناحية أخرى تتابع الدبلوماسية المصرية بكل الاهتمام تطورات الأوضاع فى أمريكا الوسطى التى تتسم بقدر كبير من الاضطراب والتوتر الاجتماعى وعدم الاستقرار ٠ وتؤيد مصر الجهـــــود التى تبذلها مجموعة كونتادورا والهادفة الى اخراج منطقة أمريكا الوسطى من دائرة العنف حتى يتحقق لشعوبها السلام والاستقرار والتنمية ٠

وتشارك مصر كمراقب فى منظمـــــــة الدول الامريكية ، كما تســـــاهم الدبلوماسية المصرية بايجابية فى كافة قضايا أمريكا اللاتينية ، وترى أن المفاوضات والتفاهم بين الولايات المتحــــدة وبين نظـــــام الساندينستا فى نيكاراجوا هو الأسلوب المناسب الذى يتعين انتهاجه من أجل تخفيف حدة التوتر فى المنطقة ، كما تؤيد الدعوة التى وجهتها الســــلفادور للمعارضة الداخلية المسلحة من أجل التفاوض والاتفاق على الصـــــيغة المقبولة التى ترضاها الأطراف المعنية بديلا عن الحرب الأهلية والعنف المسلح ٠

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن التكامل الاقتصادى والتعاون السياسى بين دول القارة اللاتينية يعد الوسيلة الفعالة للتغلب على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان القارة ٠ كما تؤكد اقتناعها بضرورة أن تكون منطقة أمريكا الوسطى منطقة سلام تختار فيها جميع الدول بحرية أنماط التنمية التى ترى أنها تفى بأهداف السلم والديموقراطية والعدالة الاجتماعية فيها ، وبأهمية أن تقوم المنطقة بالتوصل الى حلول سلمية فيما بينها تضمن التعايش السلمى بين الشعوب من خلال الحوار المفتوح واحترام قواعد القانون الدولى ٠

وقد شاركت مصر فى احتفالات تنصيب كل من الرئيس الاكوادورى الجديد ورئيس كوستكاريكا ، وقبلت الدعوة التى وجهت اليها فى مراقبة الانتخابات العامة التى جرت فى السلفادور ٠

ومن جهة أخرى كان من المتعين أن تأخذ مصر المبادرة فى قطع العلاقات مع كوستاريكا والسلفادور بعد نقل سفارتيهما الى القدس ، لا حبا فى قطع العلاقات ، ولكن حرصا على الحفاظ على الشرعية الدولية وحكم القانون ، وحفاظا على الحقوق القانونية والتاريخية لأكثر من مائة مليون عربى وثمانمائة مليون مسلم وألف مليون مسيحى ٠٠٠ ولذلك فان هذا القرار يمثل خطا ثابتا فى سياستنا يطبق على علاقتنا بكافة الدول دون استثناء ٠

وخلال زيارة رسمية قام وزير الدولة للشئون الخارجية بها الى الولايات المتحدة المكسيكية خلال شهر يونيو ١٩٨٤ ، شارك سيادته أثناء وجوده هناك فى افتتاح الدورة الثانية لندوة الحوار الافريقى ـ اللاتينى ، وهى الندوة التى تجمع بين أساتذة ودبلوماسيين وأكاديميين من كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ٠

ومن المعروف ، أن الفكرة من وراء هذا اللقاء ، انما تستهدف فى مفهومها البسيط تأكيد وتعميق الروابط بين الشعوب فى هاتين القارتين التى يجمع بينهما الكثير من أوجه التشابه والتقارب ، كما يوجد بينهما العديد من سمات الماضى والحاضر والمستقبل ٠

والدبلوماسية المصرية التى كان لها دور الريادة ، منذ ثلاثين عاما ، فى تأسيس حركة التضامن الآسيوى ـ الأفريقى ، كان لها أيضا قصب السبق فى بلورة التفكير لاقامة حوار بين قارة أفريقيا من جهة وقارة أمريكا اللاتينية من جهة أخرى ٠

فالى جانب العمل على خلق الادراك والاحساس بافريقيا فى أمريكا اللاتينية ، والعمل على خلق الادراك والاحساس بأمريكا اللاتينية فى افريقيا ٠ فان هذا الحوار الذى ننشد ارساء دعائمه ، ونشجع على استمراره ، انما يستهدف ـ كذلك ـ تعبئة الجهود المشتركة والاثراء المتبادل للخبرات عن طريق الأخذ والعطاء ٠ وبناء جسور اللقاء بين هذه الشعوب التى تقع على مسافات بعيدة ، رغم ما بينها من تماثل وتجانس ٠

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن الحوار الافريقى ـ اللاتينى ، ليس فى حقيقته سوى ، حوار بين الجنوب والجنوب ، أى هو المقـــدمة الضرورية اللازمة لانجاح الحوار بين الشمال والجنوب ، ذلك أن حوار الجنوب مع الجنوب ، من شأنه أن يضيف الى جهود الجنوب فى مجال اشـــاعة روح الانسانية والعقلانية فى علاقة الشمال مع الجنوب ٠ هذا وقد تم الاتفاق على أن تعقد الدورة الثالثة للحوار الافريقى ـ اللاتينى بالقاهرة فى خريف عام ١٩٨٥ ٠

مصر ودول المعسكر الغربى :

تقوم العلاقات المصرية مع دول المعسكر الغربى على أسس تقليـــدية راسخة ، ويعتبر البحر الأبيض المتوسط بمثابة جسر التواصـــل الثقافى والحضارى بين مصر وأوروبا عبر التاريخ ٠ وقد شهد عام ١٩٨٤ حركة متصلة من التشاور والاتصال بين مصر وبين دول المعسكر الغربى ٠ فقد بادر الرئيس حسنى مبارك بزيارة الولايات المتحدة فى فبراير من العام المنصرم كما قام بزيارة الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية ، كما زار الرئيس ميتران جمهورية مصر العربية ٠

وعلى المستوى الوزارى ، تم تبادل العديد من الزيارات بين المسئولين

السياسيين فى أوروبا الغربية وبين المسئولين المصريين ، فقد زار رئيس الوزراء الايطالى ، جمهورية مصر العربية ، كما زارها وزير الخارجيـة الايطالى ، وقام وزير الخارجية المصرى بزيارة الى هولندا ، وايطاليـا وفرنسا ، كما زار وزير الدولة للشئون الخارجية بريطانيا ، ويعكس هـذا الحجم من الزيارات ، مدى عمق العلاقات ودرجـة الاهتمام التى توليها الدبلوماسية المصرية لعملية تبادل المعسكر الغربى ٠ وفى عام ١٩٨٤ انعقدت الدورة الثالثة لمجلس التعاون بين مصر والمجموعة الأوروبية فى لوكسمبورج وقد ترأس الجانب المصرى فى هذه الدورة وزير الدولة للشئون الخارجية ٠

ولا يخفى أن علاقات جمهورية مصر العربية بالولايات المتحدة الأمريكية متعددة الجوانب والتعاون الثنائى الناجح بين البلدين يشمل مجالات مختلفة من أبرزها التعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى الذى يعود بالفائدة على الجانبين ٠

كما تلقى علاقات مصر بدول أوروبا الغـربية اهتماما بالغـا من الدبلوماسية المصرية ، والى جانب الزيارات التى يقوم بها الرئيس حسنى مبارك الى دول غرب أوروبا ، فان العديد من وزراء الحكومة فى مجالات مختلفة يقومون كذلك بزيارات الى قرنائهم الاوروبيين الغربيين من أجل توثيق عرى التعاون وتحقيق مزيد من الفهم المتبادل للقضايا ذات الاهتمام المشترك بين مصر ومجموعة هذه الدول ٠

ويزداد التعاون بين مصر وبين دول المعسكر الغربى ، ويمتد الى مجالات أكثر اتساعا على الدوام ، فعندما شهدت منطقة البحر الأحمر عام ١٩٨٤ ، هذه الموجة من التفجيرات بسبب الالغام التى بثتها جبهات مجهولة بقصد الأضرار بحرية وسلامة الملاحة الدولية عن طريق الارهاب الذى بلغ بهذه العملية أبعادا خطيرة ، غير مسبوقة من قبل ، دعت مصر كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا للمشاركة ، عن طريق اساطيلها وخبراتها وتقنيتها المتقدمة ، فى عملية تطهير البحر الأحمر من الألغام ، وذلك ايمانا من الدبلوماسية المصرية بضرورة التعاون الدولى والتنسيق المشترك لمواجهة هذا النوع من مخاطر ظاهرة الارهاب الدولى ، الذى لا يمكن التصدى

(السياسة الدولية)

له ، الا عن طريق توسيع دائرة المسئولية الجماعية والعمل الدولى المشترك لمقاومتــه ٠

واذا كانت جمهورية مصر العربية توظف علاقاتها مع الدول الأجنبية عموما من أجل دعم التعاون فى المجال الثنائى ، وتطبيق أكبر فائدة ممكنة للصالح الوطنى ، فانها مع دول المعسكر الغربى ، على وجه الخصوص ، توظفها من أجل غاية أبعد وهدف أشمل ، يتمثل فى خدمة قضية السلام فى منطقة الشرق الأوسط ٠

فبسبب ما يقوم من علاقة خاصـــة بين الولايات المتحدة واسرائيل . وبسبب ذلك التحالف المتعدد الوجـــوه بين الكيان الاسرائيلى من جهة ، والمعسكر الغربى من جهة أخرى ، تطالب الدبلوماســية المصرية الولايات المتحدة بأن تلعب دور الشريك الكامل فى عملية التفاوض بين مصر واسرائيل من أجل تحريك مسيرة السلام ، لما تملكه الولايات المتحدة من أساليب الضغط المتنوعة على اسرائيل التى تمدها بكل ما تحتـــاج اليـــه من تأييد مادى ومعنوى على السواء ، كما تطالب الدبلوماسية المصرية أوروبا الغربية بدور فى تنشيط عملية السلام ٠

فاذا كانت الدبلوماسية المصرية تعمل خلال المرحلة المقبلة – على وجه الخصوص – وتسعى بكل مالها من حيوية وقدرة ، لايجاد تحرك جديد يعيد قضية الشرق الأوسط الى بؤرة الاهتمام العالمى ، ويسهم فى تحقيق تقـــدم جديد فى جهود حلها ، وبصفة جوهرية ما يتعلق بحجر الزاوية فيها وهو القضية الفلسطينية ، فان مصر تؤمن بالدور الأوروبى النشيط فى دفع جهود السلام بالمنطقة ٠٠ وفى التأثير الايجابى لهذا الدور على القرار الأمريكى ، لصالح السلام القائم على العدل ٠

فالقرار الأمريكى ، مهما كان التأثير الاسرائيلى عليه ، لا يأتى فى النهاية بمعزل عن مواقف العواصم الأوروبيـــة من القضـــية ، فالتنسيق الأمريكى – الأوروبى ، حقيقة من حقائق السياســـة الدولية ٠ ومن هنـــا اهتمام الدبلوماسية المصرية باحياء هذا الدور الأوروبى وتنشيطه ، بهدف التوصل الى صيغة متقدمة للموقف الأوربى من قضية الشرق الأوسط تأتى

أكثر ايجابية وتقدما من صيغة فينيسيا أو « مبادرة البندقية » المعروفة ، والجهود المصرية تتركز فى هذه المرحلة ، حول ضرورة التوصل الى صيغة أوروبية أكثر تقدما فى مجال التنفيذ من صيغة البندقية · وبمعنى آخر فان مصر تؤمن بأهمية الدور الأوروبى فى موازنة الانحياز الأمريكى الى الجانب الاسرائيلى ·

مصر ودول المعسكر الشرقى :

فى ظل حقيقة القطبية الثنائية التىيقوم عليها العالم السياسى المعاصر ، وفى ظل وجود معسكرين أيديولوجيين مختلفين على الساحة الدولية ، فلا مناص لأية دبلوماسية حكيمة لدولة من دول عدم الانحياز من العمل بكل جهد ودأب على اقامة علاقات قوية متوازنة مع كلا المعسكرين ، تحقيقا لمصالحها القومية ، ومن أجل تخفيف حدة الاستقطاب الدولى وعملا من أجل انتصار قضية السلام العالمى ·

ولأن مصر دولة غير منحازة وتعمل بعمق على تدعيم مبادىء عدم الانحياز فى السلوك الدولى ، فان الدبلوماسية المصرية جهدت خلال السنوات الماضية على استعادة توازن علاقاتها الدولية بالمعسكرين الشرقى والغربى ، وشهد عام ١٩٨٤ تقدما حاسما فى هذا المجال ، فقد اعلن فى يوم السابع من يوليو فى السنة الفائتة ، فى كل من القاهرة وموسكو أن حكومتى جمهورية مصر العربية والاتحاد السوفيتى اتفقتا على عودة سفيرى البلدين لمباشرة عملهما فى عاصمتى الدولتين ·

ويمكن القول بأن هذا الاعلان قد جاء تتويجا لمرحلة ، بدأت منذ أكثر من عامين ، نجح فيها الجانبان المصرى والسوفيتى فى تجاوز ازمة الثقة التى خيمت على علاقاتهما خلال مرحلة تعود بداياتها الأولى الى عام ١٩٧٢ ، فى أعقاب قرار ابعاد الخبراء السوفييت ·

وجدير بالذكر فى هذا الصدد ، أن الدبلوماسية المصرية لم تضع أبدا قيدا أو شرطا مسبقا لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، أكثر من تمسكها بضرورة الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى

طرف ، كما سبق أن أكدت الدبلوماسية المصرية على أن تحسين العلاقات بين البلدين ، يمكن أن يجد وسائله فى العديد من الخطوات التى ينبغى أن تسبق عودة السفراء ، مثل السعى الى تشجيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين القاهرة وموسكو ، وبين القاهرة ومجموعة دول أوربا الاشتراكية ، بما يخدم المصالح المتكافئة للجانبين ، وفتح الباب لتبادل الزيارات بين البلدين وبين مصر ودول أوربا الاشتراكية جميعا ، تعميقا لفكرة الحوار معها ·

وقد شهدت العلاقات المصرية - السوفيتية تطورا ايجابيا على مدى الأعوام الثلاثة الماضية ، كان له انعكاساته على العلاقات بين مصر ودول أوروبا الاشتراكية ، حيث تصاعدت هذه العلاقات فى نفس الاتجاه ، سواء فى المجال الاقتصادى وتقديم القروض والخبرة الفنية ، أو فى مجال التبادل التجارى أو فى المجال الثقافى والاعلامى وغير ذلك من مجـــالات التعاون المشـــترك ·

وكان عام ١٩٨٤ أكثرها دلالة فى هذا الشأن ، فبعد الزيارة التى قام بها وزير الدولة للشئون الخارجية الى جمهورية المانيا الديمقراطية فى نهاية عام ١٩٨٣ ، فقد استقبلت القاهرة رئيس الوزراء اليوجوسلافى فى فبراير ١٩٨٤ ، ورئيسى وزراء رومانيا فى يوليو من نفس العام ، كما قام السيد مساعد وزير الخارجية المصرية بزيارات الى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية حيث أجرى مشاورات سياسية واسعة مع المسئولين فى هذه الدول وتم تبادل الرأى والحوار فى كافة القضايا الدولية والمسائل ذات الاهتمام المشترك ·

وفى مجال التعاون الثنائى ، شهد عام ١٩٨٤ العديد من الزيارات المتبادلة بين الوزراء من كلا الجانبين ، فقد زار وزير شـــئون الاستثمار والتعاون الدولى المانيا الديمقراطية ، كما قام كل من وزير التعمير واستصلاح الأراضى ووزير السياحة بزيارة الى يوجوسلافيا وقام وزير الاسكان والمرافق بزيارة الى تشيكوسلوفاكيا ، وفى ذات الوقت استقبلت القاهرة وزير الكهرباء والالكترونيات الالمانى ووزير الدفاع اليوجوسلافى ووزير الزراعة الالبانيـة وكلا من وزير الزراعة المجرى ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية فى المجر وغيرهم من الوزراء والمسئولين فى دول أوروبا الاشتراكية ·

وقد أيدت الدبلوماسية المصرية المشروع السوفيتى للسلام فى الشرق الأوسط الذى يقترح صيغة المؤتمر الدولى ، الذى تشترك فيه كافة الاطراف الدولية ، وذلك ايمانا من مصر بأهمية وحيوية مشاركة الاتحاد السوفيتى فى جهود السلام الدولية وما يمكن الاتفاق حوله من ترتيبات نهائية دائمة لضمان السلام فى منطقة الشرق الاوسط • وترى مصر أن تخلى اسرائيل والولايات المتحدة عن رفض صيغة المؤتمر الدولى ، بمشاركة جميع الاطراف والقوى الدولية ، سيشكل ـ بطبيعة الحال ـ نقلة نوعية هامة فى الجهود من أجل التسوية السلمية ، لأن هذه الموافقة ستكون بمثابة فتح الباب أمام تعاون دولى فعال بين الشرق والغرب من أجل وضع نهاية لأزمة الشرق الأوسط ، وتحقيق الاستقرار فى هـــذه المنطقة المضطربة من العــــالم التى تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر الداهم •

وتأمل مصر فى أن تنجح الجهود الدولية الهادفة الى تخفيف حـدة التوتر الدولى والابتعاد عن ظاهرة الاستقطاب والحرب الباردة التى غدت تلقى بظلالها الكئيبة على منطقة الشرق الأوسط ، وعلى العلاقات بين الشرق والغرب بصفة عامة • وتدرك مصر أن منطقة الشرق الأوسط هى جزء بالغ الأهمية فى الاستراتيجية الكونية للعملاقين ، ولاشك أنها ستتأثر بكل مايمكن أن يطرأ على العلاقات بين الشرق والغرب من توتر أو انفراج •

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن التوصـــل الى اتفاقات بين الشرق والغرب على تحديد الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها انما يمثل الخطوة الأولى نحو الهدف والشروع فى خفض مستوى التسليح عند أدنى درجة والعودة الى المفاوضات لتحقيق التوازن والسلام لكل الأطراف •

ولما كانت أوروبا هى أكثر المناطق التى تتكدس فيها الأسلحة النووية ونظرا لارتباطها الجغرافى بالبحر المتوسط ، فان للدبلوماسية المصرية اهتماما خاصا بقضية الأمن الأوروبى وبقضية منع نشوب حرب نووية ، وان هـذا الاهتمام يشكل أحد العناصر الأساسية لسياسة مصر الخارجية ، ومن هذا المنطلق قدمت مصر ـ من خلال لجنة نزع السلاح ـ اقتراحا بادراج بند على جدول اعمال اللجنة خاص بمنع قيام حرب نووية ، كما أيدت مصر مؤتمر استكهولم لنزع السلاح ولبت الدعوة التى وجهت اليها للتحدث أمام المؤتمر•

كما كانت مصر أول دولة طالبت بضرورة قصر استخدام الفضاء الخارجى على الاغراض السلمية وحدها ٠

مصر والمنظمات الدولية :

تباشر جمهورية مصر العربية دورها المسئول فى سائر المنظمات الدولية التى تنتمى اليها سواء فى منظمة الوحدة الافريقية التى تعمل بكل ماتملك من جهد على حمايتها من الانقسام والضعف والتشتت والابقاء عليها كرمز فعال من رموز العمل الافريقى المشترك ، أو داخل منظمة المؤتمر الاسلامى أو ضمن اطار حركة عدم الانحياز أو بين أعضاء الأسرة الدولية المتمثلة فى الأمم المتحدة ٠

وقد شهد عام ١٩٨٤ ، دعـــوة مؤتمر القمـــة الاســـــلامية الرابع ، لجمهورية مصر العربية الى استئناف عضويتها فى المؤتمر ٠ وقد أثبتت بذلك قمة الدار البيضاء ، ان القيادات الاسلامية التى التقت ارادتها على ضرورة استعادة مصر لنشاطها ، انما تعمل من أجل السلام ومن أجل تضامن العالم الاسلامى ٠ وقد رحبت مصر بالعودة الى اداء رسالتها فى خدمة العالم الاسلامى والاستمرار فى تقديم عطائها الذى أكدته ممارساتها عبر التاريخ فى دعم الشعوب الاسلامية والدفاع عن حقوقها وفى العمل على اعـــلاء كلمتهـــا ٠

اما بالنسبة لحركة عدم الانحياز ، فثمة حقيقة ثابتة تتمثل فى أن موقف عدم الانحياز كان على الدوام من المقومات الأساسية والأركان الجوهرية لسياسة مصر الخارجية ٠ ولقد استمدت مصر ايمانها بعدم الانحياز من طبيعة موقعها الجغرافى الذى يتوسط دول العالم وبحـــكم تراثها الثقافى العربى والاسلامى وشخصيتها الافريقية ، وانتمائها الى العـالم الثالث ٠ ونتيجة لتجاربها المريرة مع القوى الاستعمارية ، الأمر الذى يعنى أن تحديد معالم هذا الطريق كان فى أساسه تعبيرا عن تعدد مجالات الدور المصرى فى العالم ودعامة لتشكيل علاقات مصر وحركتها على الصعيد العالمى ٠

وتعمل الدبلوماسية المصرية دائما على تثبيت دعائم عدم الانحياز ،

ودعم دور الحركة فى العمل على حل المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية ، ويدخل فى هذا الاطار زيارة السيد الرئيس حسنى مبارك ليوجوسلافيا ، وتقديم مصر لمبادرة ضمن اطار الحركة بغرض وضع حد للحرب العراقية الايرانية · وقد استهدفت مصر من وراء ذلك تعبئة جهود حركة عدم الانحياز فى محاولة مجددة لوقف نزيف الحرب العراقية ـ الايرانية وقد قصدت مصر أن تكون مبادرتها المشار اليها ، اسلوبا موضوعيا فعالا تقترب به الحركة من هذه المشكلة فى مجال البحث عن حل لها ، خاصة وان طرفى القتال من دول مجموعة عدم الانحياز ، ويقفان على أرضية الحركة حتى الآن ، رغم استمرار القتال بينهما لما يزيد على أربع سنوات ·

وترى مصر أن حركة عدم الانحياز هى التجمع المهيأ لمخاطبة طرفى الحرب بسبب غيبة القوى الكبرى عن هذا التجمع اللانحيازى ، وبالتالى غيبة السياسات ذات المصلحة فى استمرار هذه الحرب التى تعود بالوبال على كافة دول عدم الانحياز وليس على طرفيها فقط لما تسببه من اضعاف لقوى البلدين وتدمير لمواردهما وافساح فى المجال أمام التدخلات الأجنبية فى منطقة من أخطر مناطق العالم وأكثرها حساسية حيث تتجمع فيها شرايين البترول العالمية ·

وتتطلع الدبلوماسية المصرية ـ بكل الأمل والرجاء ـ فى أن تستجيب ايران والعراق لمساعى حركة عدم الانحياز ، ويتم انعقاد مكتب تنسيق الحركة للنظر فيما يمكن عمله أو بذله من جهد من أجل انهاء هذه الحرب الضروس التى تعصف بمستقبل شعوب المنطقة ·

ومن سوء الطالع أن يجىء اغتيال أنديرا غاندى فى وقت كانت تتهيأ فيه حركة عدم الانحياز الى القيام بدور أكثر فعالية فى العلاقات الدولية التى انهكتها حركة الاستقطاب الدولى بعنف خلال الحقبة الماضية ، وفى وقت كان من المتوقع أن يتم فتح ملفات مشاكل كبرى مؤجلة ·

وتأمل الدبلوماسية المصرية فى أن تتنبه دول عدم الانحياز الى ضرورة تحقيق الوحدة بينها ، لأن وحدة الحركة كانت على الدوام ، هى سر قوتها وفعاليتها ، وبدونها تصبح الحركة مجرد تراكم عددى ، عاجز عن التحول

الى مضمون كيفى · بل ويتناقص تأثيرها ويتقلص دورها وتتآكل قدرتها على توجيه الاحداث ، وتذوب شخصيتها المستقلة وهويتها المتميزة ·

والأجدر بنا – نحن أصحاب المصلحة الواحدة والمصير المشترك – الا نجعل العقائد المذهبية حائلا دون التلاحم والترابط بيننا ، أو سببا فى شق صفوفنا وتبديد وحدتها ، بل علينا أن نجعل من هذا التنوع والتعدد طاقة ايجابية خلاقة ، وعنصر قوة تثرى الحوار بيننا ، وتتيح لنا التعامل مع العالم الخارجى بثقة واقتدار ·

وتحت علم الأمم المتحدة ، تمارس مصر مسئولياتها كعضو مؤسس لمجتمع الأمم على مدى الأربعين عاما الماضية ، بكل الحماس والاخلاص ، ايمانا منها بأن الأمم المتحدة هى النظام الذى يستهدف أن تتأسس بموجبه علاقات الدول والشعوب على أساس من الحرية والتعاون عوضا عن أساليب القهر والسيطرة والاقتتال ·

وكانت عضوية مصر فى مجلس الأمن – على مدى العـــام المنصرم ، مناسبة وضعت على عاتق الدبلوماسية المصرية مزيدا من الاعباء فى العمل الدائب على استتباب السلام والأمن الدوليين وفى المشاركة الايجابية على تخفيف حدة التوتر والبحث عن حلول مناسبة للازمات الدولية المحتدمة ·

ولم تمل الدبلوماسية المصرية ، داخل الأمم المتحدة وعبر أجهزتها المختلفة ، من مطالبة الدول النووية بالاصغاء الى صوت العقل والاستجابة الى نداء ألوف ملايين البشر فى وقف الاندفاع فى سباق التسلح النووى من خلال التوصل الى اتفاقات من شأنها القضاء التدريجى على أسلحة الدمار الشامل وعلى امكانية وقوع حرب نووية ·

وحيث شهد عام ١٩٨٤ جهودا فى مجال الاعداد لمؤتمر المراجعة الثالث لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، فقد طالبت مصر بالحاح بأن تفى الدول النووية بتعهداتها التى قطعتها على نفسها بالدخول فى مفاوضات بحسن نية للاتفاق على اجراءات فعالة لوقف سباق التسلح النووى والوقف الشامل للتجارب النووية · ومن ناحية أخرى ، فان الدبلوماسية المصرية تعتقد أنه

من الضرورى أن يبحث هذا المؤتمر فى اجراءات من شأنها أن تتعهد الدول النووية بعدم استخدامها أسلحتها النووية ضد الدول غير النووية التى تخلت عن الخيار النووى بالوقوف الى جانب أية دولة تتعرض لعدوان على منشآتها النووية المخصصة للاغراض السلمية · وبسبب اهتمام مصر بالمؤتمر لاهتمامها بالموضوع الذى يعالجه ولما كان لافريقيا دور رئاسة المؤتمر لهذه المرة ، فأن مصر قد قررت ترشيح نفسها لرئاسته وحصلت على تأييد عالمى واسع لهذا الترشيح ·

وفى هذا الاطار ، فقد درجت الدبلوماسية المصرية على الدعوة الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، وفى الاجتماع الذى عقد فى أكتوبر ١٩٨٤ فى فاليتا بمالطة للدول غير المنحازة بالبحر المتوسط ، شاركت مصر فى المطالبة بأهمية انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى البحر المتوسط ·

وتشعر مصر بالقلق الشديد للازمة الاقتصادية والانسانية الفادحة التى تمر بها قارتنا الافريقية والعالم الثالث بصفة عامة ، وليس من شك فى أن هذه الأزمة ترجع فى أغلبها الأعم الى الاوضاع الاقتصادية الراهنة التى لاتتيح فرصة عادلة أمام الدول النامية ، وبوجه خاص الدول الافريقية من أجل كسر حاجز التخلف والاندفاع على طريق النمو · وتدرك مصر أن الأسباب الحقيقية وراء هذه الأزمة انما تكمن فى تفاقم مشكلة المديونية وارتفاع أسعار الفائدة والتقلبات المستمرة فى أسعار الصرف واستمرار الاتجاهات الحمائية فى التجارة الدولية · بالاضافة الى الهبوط الحاد فى أسعار صادرات الدول النامية من المواد الاولية وتدهور معدلات التبادل التجارى لهذه الدول ·

وتأسف مصر لفشل مؤتمر الانكتاد حتى الآن فى التوصل الى حلول متفق عليها لمعالجة الاوضاع الاقتصادية الدولية ودفع عجلة الحوار بين الشمال والجنوب ، كما تأسف مصر لحقيقة ان نتائج مؤتمر اليونيدو ، قد جاءت كذلك مثلا جديدا على الطريق المسدود الذىيواجهه الحوار بين الشمال والجنوب فى الوقت الحاضر · ولهذا كله فان الدبلوماسية المصرية تدعو دول الشمال الى النظر الى فكرة الحوار نظرة جديدة نابعة من الاقتناع

بأننا جميعا فى قارب واحد وبالتالى لا غنى عن حلول شاملة يتم التوصل اليها من خلال التفاهم والحوار ٠

وقد شهد عام ١٩٨٤ ، حصول مصر على رئاسة مجموعة الـ ٧٧ ، الأمر الذى كان تعبيرا عن تقدير المجتمع الدولى وثقته فى قدرة الدبلوماسيه المصرية على توجيه نشاط هذه المجموعة الدولية الهامة بكفاءة واقتدار من أجل خدمة مصالح شعوب العالم الثالث ولسوف تبذل قصارى جهدها خلال فترة رئاستها لخدمة قضايا العالم الثالث المشتركة دفعا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح شعوبنا ٠

وتثق الدبلوماسية المصرية بأن الأمم المتحدة ، هى النظام الوحيد القادر فى هذه المرحلة على التنسيق والتوفيق بين مختلف المواقف والخروج منها بصيغ جماعية تتيح البدء فى اصلاح الاوضاع الاقتصادية الدولية ، وتيسر بحث الوسائل والامكانيات الكفيلة بالربط بين الانتعاش فى بعض الدول المتقدمة وبين جهود التنمية فى الدول النامية بما يحقق نهوض الاقتصاد العالمى ككل من كبوته الحالية ٠

واذ تسير مصر فى طريقها عازمة بالايمان واليقين على أمرها ، متحملة بالتصميم والاخلاص لمسئولياتها المحلية والقومية والقارية والعالمية جميعا، تواصل كتابة تاريخ جديد للمنطقة التى تنتمى اليها ، وتقدم نموذجا حيا وخلاقا لممارسة التطور الايجابى ، من أجل تحقيق آمال الانسان المصرى فى غد أفضل له وللآخرين من حوله ٠

الفصـــل الثــالث

النشــــاط الدبلوماسى المصرى

فى عام ١٩٨٥

اعتدنا مع أشراقة كل عام جديد أن نودع العام المنقضى بنظرة تحليل وتقييم لنشاط مصر الدبلوماسى متعدد الجوانب فى المجالات المختلفة للتعرف على ما تم انجازه من ناحية ، ولتحديد المجالات التى تحتاج الى بذل المزيد من الجهد لتحقيق أهدافه السياسية الخارجية المصرية واتساقها مع تطورات الأوضاع على المسرح الدولى من ناحية أخرى ٠

ولما كانت سياسة مصر الخارجية هى سياسة واقعية تقوم على أساس من الموضوعية وترتكز الى مبادىء ومفاهيم واضحة ٠ فقد حرصت مصر فى كافة مجالات تحركها الدبلوماسى على تأكيد هذه المبـــادىء وترسيخها ، والتزمت فى تعاملها مع كافة الاطراف والمواقف والقضايا بنفس الوضوح والثبات ، الأمر الذى يسهم فى تأكيد ودعم مكانة مصر الدولية ومحورية دورها وامتداد قدرتها على التأثير الفعال فى سير الاحداث سواء بالنسبة للقضايا الافريقية أو العربية أو الدولية وغيرها من المشكلات التى تحتم المصلحة القومية أن تكون فى مقدمة أولويات العمل السياسى الخارجى ٠

فعلى الصعيد الافريقى استمرت سياسة مصر الخارجية التى يمثل البعد الافريقى فيها محورا أساسيا واستراتيجيا لبلـــد افريقى يعتز بافريقيته ، وازداد النشاط الدبلوماسى المصرى فى افريقيا عمقا وايجابية تأكيدا للدور المصرى فى مساعدة الدول الافريقية الشقيقة فيما تواجهه من وضع اقتصادى حرج يهدد العديد من دول القارة من ناحية ولمساندة شعب ناميبيا فى كفاحه المشروع ضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا والعمل على ايجاد الحلول السلمية للنزاعات الاقليمية فى أفريقيا من ناحية أخرى ٠

وعلى الصعيد العربى شهدت العلاقات المصرية العربية تطورا ملموسا خلال عام ١٩٨٥ شمل جميع المجالات السياســـية والاقتصادية والتجارية والثقافية والاعلامية والعسكرية وذلك بالرغم من استمرار غياب العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعدد من العواصم العربية ٠

وعلى الصعيد الدولى شهد عام ١٩٨٥ تحركا دبلوماسيا مصريا يتسم

بالنشاط والفعالية سواء كان ذلك فى اطار المحافل الدوليـــة المختلفة او فى اطار علاقات مصر المتطورة مع دول العالم الثالث فى آســيا وأمريكا اللاتينية أو من خلال اتصالاتها المستمرة مع دول المعســكرين الغــربى والاشتراكى ، حرصت مصر من خلال تحركها على المشاركة الايجابية فى معالجة المشاكل الاقليمية والدولية المختلفة ، وبذل الجهود من أجل خلق مناخ دولى ملائم لاستتباب الأمن واقرار السلام العالمى ، بوصفه هــدفا أساسيا ثابتا من أهداف السياسة الخارجية المصرية وضرورة ملحة لتحقيق أهداف الشعوب - وخاصة شعوب العالم الثالث - فى الرفاهية والتقدم ٠

أولا - مصر وأفريقيــا :

شهد عام ١٩٨٥ تحركا دبلوماسيا واسعا على الصعيد الافريقى شمل كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية ، تأكيدا لروابط مصر التاريخية والمصيرية مع أفريقيا ٠

وتتحرك الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا على محورين ، أولهما هو المحور الثنائى بين مصر من ناحية وسائر دول القارة من ناحية أخرى ، والثانى هو الاطار الجماعى عن طريق التنظيمات الافريقية المختلفة سعيا نحو تدعيم التضامن السياسى وتحقيق الوحدة الاقتصادية الكبرى لدول القارة عام ٢٠٠٠ ، وفقا لما جاء فى خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ واعلان أديس أبابا الاقتصادى الصادر عن مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية فى يوليو ١٩٨٥ ٠

فعلى مستوى العلاقات الثنائية ، قام بزيارة مصر خلال ١٩٨٥ رؤساء جمهوريات كل من السنغال وزائير وسيراليون وزامبيا وتانزانيا والسودان ، كما زارها نائب رئيس جمهورية الصومال ووزير الدولة فى بوركينا فاسو ، ووزراء خارجية كل من موزمبيق وبنين وأوغندا والسنغال وتشاد ، وعلى الجانب المقابل ، قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارات رسمية لكل من مالى وساحل العاج والسنغال والكاميرون وغينيا الاستوائية وأثيوبيا ، هذا فضلا عن زيارات العديد من المسئولين والمبعوثين من كل من الجابون وبنين والسنغال ونيجيريا وتوجو وغينيا وليبيريا وتانزانيا وكينيا وأوغندا وأثيوبيا

والصومال وجيبوتي ومدغشقر وتشاد وبوروندى وبوركينا فاســو ورواندا والنيجر ومالى والكونجو وزائير وزيمبابوى وموزمبيق ومالاوى وبتسوانا وليسوتو وأنجولا ٠

كما استضافت القاهرة خلال عام ١٩٨٥ عددا من المؤتمرات الهامة منها الاجتماع الثالث لدول حوض النيل المعروفة باسم مجموعة اندوجو ، ومؤتمر وزراء الاتصال الافارقة ومؤتمر وزراء الاعــلام ومؤتمر وزراء الداخلية الأول الذى صدر عنه اعلان القاهرة للتعاون فى مجــال الأمن ومكافحة الارهاب ، بالاضافة لمؤتمر وزراء البيئة الافارقة وعدد كبير من الاجتماعات الفنية على مستوى الخبراء فى مجالات الطب والزراعة والرى ونقل التكنولوجيا ٠

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نذكر أن مصر ــ التى مثلت أفريقيا فى مجلس الأمن خلال عام ١٩٨٥ استكمالا لعضويتها به عام ١٩٨٤ ــ كانت حريصة على أن تكون خير رسول لافريقيا ، وأكبر مدافع عن قضاياها الحيوية وفى مقدمتها قضية استقلال ناميبيا ومكافحة ومناهضة النظام العنصرى ونظام « الابارتهايد » فى« جنوب أفريقيا ، فضــلا عن مواجهــة الازمة الاقتصادية التى تعانى منها معظم دول القارة ٠

من ناحية أخرى شهد نشاط الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا الذى انشىء عام ١٩٨٠ تطورا ملحوظا ، حيث زاد عدد الخبــراء المصريين الموفودين الى الدول الافريقية الى الضعف ، كما زيدت ميزانيته بنسبة ٥٠٪ خلال نفس العام ٠

وفى هذا الاطار ، واصل الصندوق مهمته فى تدريب الكوادر الفنيــة الافريقية بمصر فى مجالات الزراعة والرى والاذاعة والتليفزيون والصحة والاعلام وهى مجالات حيوية هامة بالنسبة للدول النامية ، كما بدأ تجربة ناجحة خلال ١٩٨٥ فى شكل تعاون ثلاثى باشتراك طرف ثالث ــ كاليابان ــ فى تنفيذ مشروعات الصندوق فى مجال اعداد الكوادر حيث تم تدريب اعداد من المرضين الافارقة والعاملين فى مجال النقل البحرى فى دورات تدريبية بمصر بتمويل يابانى وخبرة مصرية لصالح أبناء أفريقيا ٠

وتجدر الاشارة الى أن تزايد اعداد الطلاب الافارقة بالمدارس والمعاهد والجامعات المصرية خلال العامين المنصرمين يعد دليلا آخـــر على عمق الروابط المصرية الافريقية اذ تجاوز عدد الطلاب الافارقة الخمسة آلاف بما يؤكد أهمية الدور والثقل المصرى على المستويات الشعبية والعلمية والفنية بالنسبة لابناء القارة ٠

كما أن وفودا عمالية وشبابية ونسائية وشعبية أفريقية عديدة زارت مصر خلال ١٩٨٥ بما يؤكد توسيع مجال العلاقات بين مصر ودول القارة اذ لم تعد هذه العلاقات تقليدية قاصرة على المستوى الرسمى بل اتســعت لتشمل القطاعات المختلفة وهو ما يعد خطوة صحيحة على طريق الوحدة الافريقية الكبرى ٠

وتسعى مصر جاهدة الى تعميق التعاون الاقتصادى مع دول القارة بحيث تقوم بعقد صفقات متكافئة مع دول القارة اذ يمكن أن تشترى مصر اللحوم والشاى والبن والنحاس والزنك من أثيوبيا وكينيا وزامبيا وزيمبابوى وزائير مقابل بيع سلع مصنعة فى مصر كالمنتجات الصناعية ومعدات الرى والمنسوجات القطنية وبذلك يمكن تحقيق تعاون اقتصادى يدخل فى اطار خطة عمل لاجوس التى تؤمن بها مصر وتسعى لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكبرى لدول القارة قبل عام ٢٠٠٠ وان كانت هنـــاك كثير من الصعوبات التى تواجه اتمام مثل هذه الصفقات الا أن توافر الرغبة السياسية والارادة لتحقيق هذا النوع من التعاون يعتبر فى حد ذاته خطـــوات على الطريق الصحيح نحو وحدة افريقية كبرى ٠

وتولى مصر اهتماما خاصا بدعم علاقاتها مع « مجموعة اندوجو » لدول حوض النيل لارتباط وتداخل مصالح الدول التسع وتشابك الروابط فيما بينها سعيا نحو تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار فى هذه المنطقة الهامة الحيوية التى يرتبط استقرارها وتقدمها باستقرار وتقدم مصر وتأكيدا لهذا المفهوم فقد استضافت القاهرة الاجتماع الثالث لدول مجموعة اندوجو فى أغسطس حيث اتخذت عدة خطوات تنفيذية لتحقيق التكامل بين دول المجموعة فى مجالات الاتصالات والنقل والاعلام وتقرر اجراء دراسات عميقة لتحقيق أكبر فائدة من مياه النيل لكافة دول حوض النيل ٠

وعلى المستوى الجماعى ، جاءت الاتصالات التى أجـــراها الرئيس حسنى مبارك خلال اشتراكه فى مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا فى شهر يوليو تتويجا للتحرك الدبلوماسى المصرى فى هذا الاطار ، حيث أجتمع السيد الرئيس بعدد كبير من قادة رؤوساء الدول الافارقة من بينهم الرؤساء سوار الذهب (السودان) ومنجستو (أثيوبيا) وجوليوس نيريرى (تنزانيا) وعبده ضيوف (السـنغال) وكينث كاوندا (زامبيا) وموسى تراورى (مالى) وساينى كونشى (النيجر) ودوادا جاوارا (جامبيا) وغيرهم ، مما ساعد على فتح آفاق جديدة لتعاون مثمر بين مصر وتلك الدول ٠

ولعل فيما حققه لقاء الرئيسى مبارك مع الرئيس منجستو من كســر لحلقة الجمود فى العلاقات المصرية الأثيوبية ، وما تنطوى عليه زيارات وزراء خارجية كل من موزمبيق وبنين وبوركينا فاسو لمصر ، فضلا عما تحقق من تقارب مع كل من أنجولا وزيمبابوى ومدغشقر ـ وكانت جميعها تتخذ مواقف متباعدة عن مصر فى أعقاب توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ـ لعل فى هذا كله دليل واقع على نجاح الخط الدبلوماسى المصرى ، وجدية مصر وحرصها على اقامة علاقات متوازنة مع سائر دول القارة الافريقية ٠

من ناحية أخرى شاركت مصر فى العديد من المؤتمرات الافريقية سواء على مستوى الوزراء أو على مســتوى الخبراء ، كما استضافت القاهرة عددا كبيرا من هذه المؤتمرات واللقاءات ٠ وعلى سبيل المثال شاركت مصر فى الدورتين الوزاريتين لمنظمة الوحدة الافريقية فى فبراير ويوليو ســنة ١٩٨٥ فى اديس أبابا ، كما شاركت فى اجتماعات الدورة ٤٣ للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا واجتماعات اللجنة التنفيذية للمكتب الافريقى للعلوم والتربية واجتماعات اتحاد الصحفيين الافارقة فى نيجيريا والمؤتمر التأسيسى للحوار البرلمانى الافريقى العربى ومؤتمرى وزراء الاعلام الافارقة ، كما شاركت فى الدورة الثامنة للجنة العمل الافريقية وفى مؤتمر وزراء العمـــل وفى اجتماعات الخبراء الخاصة لصندوق النقد الافريقى والاجتماعات الخاصـة بتقييم أعمال وأنشطة المؤسسات متعددة الجنسية واجتماعات بنك التنمية الافريقى ومجلس محافظى هيئة انشـــاء طريق القاهرة / الجابون ودورة اللجنة الافريقية للطيران المدنى واجتماع رابطة الاشتراكية الافريقية ومؤتمر

التنمية العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤتمر الامن والتنمية ونزع السلاح فى أفريقيا ٠

مصـــر والســـودان :

علاقة مصر بالسودان علاقة تاريخية قـــديمة ووثيقة زادها وعمقها وحدة اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والمصالح المشـــتركة ٠ وما بين الدولتين هو بحق علاقة فريدة بين شقيقين تصلهما رابطة الدم ووحـــدة المصير ، ويربطهما شريان ونبض الحياة المتمثل فى نهر النيل العظيم ، ونتيجة لتفاعل تاريخ البلدين المتشابك تكونت الخلفية التى جعلت من التكامل بين مصر والسودان فكرة عملية ومنطقية تستند على أساس صلب وتهدف الى تحقيق المصلحة المشتركة للبلدين على الدوام ٠

ولقد شهد عام ١٩٨٥ تحولات هامة على الساحة السودانية تمثلت فى اسقاط نظام الرئيس جعفر نميرى فى ابريل وتولى المجلس العسكرى الانتقالى السلطة التشريعية وسلطة السيادة فى الســـودان وتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ٠

وقد ظهر جليا بمناسبة تغيير نظام الحكم فى السودان أن سياسة مصر تجاه السودان الشقيق تقوم على أساس متين يستند الى الارتباط بين شعبى وادى النيل وليس بين اشخاص وأن كلا من البلدين يعتبر جزءا من البلد الاخر بل ان كلا البلدين يمثل العمق الاستراتيجى للبلد الآخر ٠

كما اتضح تماما أن تجربة التكامل بين مصر والسودان والتى تم توقيع الميثاق الخاص بها فى أكتوبر ١٩٨٢ انما تمثل عملا استراتيجيا وطرحا سياسيا جديدا ومثالا يحتذى به بين الدول الافريقية بل وبين الدول النامية حيث أنه يستهدف تنمية القدرات الاقتصـــادية والاجتماعية والسياســـية والعسكرية للبلدين طرفى التكامل ٠

وانطلاقا من مبادئها الثابتة حرصت مصر على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للسودان وقامت بمساندة نظام الحكم الجديد الذى يعبر عن رغبة

الجماهير والارادة الشعبية كما قامت بما فى وسعها لحث الدول والمنظمات الدولية على تقديم كافة المعونات الاقتصادية الممكنة لدعم السودان الجديد ومساندته لمواجهة مشاكله الملحة علاوة على ما قدمته مصر من جانبها من مساعدات غذائية وطبية عاجلة لشعب السودان الشقيق ٠

وتحقيقا لهذه الأهداف قام الرئيس حسنى مبـــارك بزيارة للعاصمة السودانية فى يونيو عام ١٩٨٥ ، كان لها أكبر الأثر فى تأكيد مساندة مصر للقيادة السودانية والرد على دعاوى البعض عن فتور العلاقات المصرية السودانية استغلالا للتطورات الاخيرة ، كما ساهمت الزيارة الناجحة التى قام بها الفريق أول عبد الرحمن ســــوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى للقاهرة فى أكتوبر فى تفنيد كل هذه الادعاءات واتاحة الفرصة لقيادة البلدين على أعلى مستوى لدفع مسار العلاقات فى مختلف المجالات وتقييم الموقف بالنسبة لمشروعات التكامل والاجهزة القائمة على تنفيذها وبحث تطويرها بحيث تتم على أساس انتاجى يحقق الهدف منها ، كذلك أوضح الرئيس السودانى أثناء هذه الزيارة استمرار تأييد الســـودان للمواقف المصرية فى مجال السياسة الخارجية مع ابراز أن تحسين علاقة السودان مع ليبيا لن تكون على حساب مصر ٠

وكانت زيارة رئيس وزراء السودان الدكتور الجزولى دفع الله فى أكتوبر أيضا قد مهدت لزيارة الرئيس السودانى وساهمت فى تحقيق نتائج ايجابية وكان من الواضح حرص رئيس الوزراء الســـودانى تأكيد وتأييد حكومته للتكامل وحتميته لشعبى مصر والسودان وكذلك التأكيد على أن السودان لن يكون معبرا لتهديد الامن المصرى ٠

وقد كانت هذه الزيارات المتبادلة فرصة سانحة لكـــى توضح مصر موقفها من الأحداث الأخيرة فى السودان التى تعتبرها مصر من الشـئون الداخلية للشعب السودانى الشقيق تحددها ارادته الحـــرة وان مصر التى تربطها بشعب السودان روابط أزلية مصيرية تقف بكل قوة لمساندة أشقائها فى جنوب الوادى وتؤكد وفاءها بكافة عهودها والتزاماتها تجاه الســودان لأنها عهود والتزامات تستند الى وحدة الأمن القومى والمصلحة الاستراتيجية والمشاركة الكاملة والمتكاملة ٠ وبهذا أثبتت العلاقة المصرية السودانية على

مر السنين قدرتها على تجاوز الاحداث والاستمرار والاطراد لأنها عـــلاقة خلود وبقـــاء ٠

ثانيا ـ مصر والعـالم العربى :

انتهجت مصر منذ تولى الرئيس حسنى مبارك المسئولية ، سياسة تعمل على تحقيق التقارب العربى والقضاء على أسباب التمزق العربى من أجل تحقيق الاتفاق على حد أدنى من التوافق العام لوقف التدهور المستمر فى الموقف العربى ودفع جميع الاطراف الى التجاوب بجدية مع الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط وبصفة خاصـــة للقضية الفلســـطينية ٠

وفى حين استقبلت القاهرة العديد من كبار المسئولين فى الدول العربية سواء من الأردن أو العراق أو سلطنة عمان أو الجزائر أو تونس أو عدد من دول الخليج ، فقد جاءت زيارة الرئيس حسنى مبارك الى مسقط للمشاركة فى احتفالات العيد القومى لسلطنة عمان تتويجا لكل هذه الجهود المبذولة من أجل تحقيق التقارب العربى حيث التقى سيادته بعدد كبير من رؤساء الدول والحكومات الذين رأسوا وفود دولهم فى هذه الاحتفالات كما التقى بالقادة العرب الذين شاركوا فى هذه المناسبة ٠

وقد شهد عام ١٩٨٥ معطيات جـديدة شاركت الدبلوماسية المصرية بجهودها فى ايجاد بعضها ودعت الى ايجاد البعض الآخر مثال ذلك تنامى العلاقات المصرية الاردنية منذ استئنافها فى سبتمبر سنة ١٩٨٤ واستمرار التشاور والتنسيق مع الأردن وعلى أعلى المستويات ، وليس أدل على ذلك من الزيارات العديدة التى قام بها كل من الرئيس حسنى مبارك لعمان وجلالة الملك حسين الى القاهرة ، ومع تطور العلاقات المصرية الأردنية اتسع المجال لتشجيع ودفع الحوار الفلسطينى الأردنى واعطائه أهمية خاصة ، ووضعت مصر خبرتها الدبلوماسية لتحقيق الهدف ، مما ساعد على التوصـــل الى اتفاق يحدد لأول مرة الخطوط العريضة لرؤية فلسطينية أردنية مشـــتركة لتسوية المشكلة عن طريق التفاوض وذلك فى ١١ فبراير سنة ١٩٨٥ ٠

ولما كان الاتفاق الفلسطينى الاردنى خطوة ايجابية أولى فى سبيل الحل اقترحت مصر فى تحركها التالى ايفاد وفد أردنى ، فلسطينى مشترك لاجراء حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية حفاظا على قوة الدفع المتولدة عن هذا الاتفاق .

ولتحقيق مثل هذا التقدم حرصت مصر على استمرار التنسيق والتشاور مع الاردن مع دعم الشرعية الفلسطينية ممثلة فى قيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية وتشجيعها على المضى فى خطوات الحل السياسى مع الأردن .

ولقد قامت مصر بدور فعال لمحاولة تنشيط الموقف الأمريكى تجاه مشكلة الشرق الأوسط وهو الموقف الذى يميل الى تسكين الأمور وتجميد التحرك واستمرار الأوضاع الحالية على ما هو عليه ، وهو ما يفسر احتلال مشكلة الشرق الأوسط لترتيب متأخر فى قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية .

وفى ظل كل هذه الظروف غير المواتية لتحقيق أى تقدم نجحت الدبلوماسية المصرية فى اتصالاتها مع دول المجموعة الأوروبية فى تشجيع وحث هذه الدول على استقبال وفد أردنى / فلسطينى مشترك لما فى ذلك من ترجمة لدور الدول الأوروبية فى المشكلة وما تمثله مثل هذه اللقاءات من تطور هام وايجابى قد يشكل نوعا من الضغط على الادارة الامريكية حتى تقبل استقبال الوفد .

وبالفعل تم استقبال الوفد فى ايطاليا وفرنسا كما استقبلته الصين الشعبية ولم يتم اللقاء الذى كان مقررا مع وزير خارجية المملكة المتحدة ، وفى محاولة لكسر الجمود الذى أحاط بجهود التسوية السلمية بعد هذا التطور السلبى وبعد الغارة الاسرائيلية العدوانية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، كثفت الدبلوماسية المصرية نشاطها من أجل تحريك وتنشيط عملية السلام واستطاعت من خلال تشاورها وتنسيقها المستمر مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تحقق خطوة ايجابية هامة أخرى تمثلت فى اعلان القاهرة والذى أصدره السيد ياسر عرفات يوم ٧ نوفمبر

بالقاهرة والذى تتعهد المنظمة بمقتضاه بالتخلى عن استخدام العنف خارج الأراضى العربية المحتلة ويعتبر هذا الاعلان خطوة الى الأمام يجب أن تحظى بالاهتمام المناسب من جميع الأطراف المعنية ٠

أما بالنسبة للعراق فبالرغم من عدم وجود عــــلاقات دبلوماسية بين البلدين الا أن عام ١٩٨٥ شهد تطورا كبيرا فى العلاقات بين البلدين وفقا لتوجيهات الرئيس حسنى مبارك والرئيس صدام حسين حيث تم فى يونيو ١٩٨٥ توقيع اتفاقية اقتصادية وبروتوكول ثقافى أثناء زيارة السيد طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى للقاهرة هذا فى نفس الوقت الذى يستمر فيه التأييد المصرى للعـــــراق فى موقفها من الحرب العراقية الايرانية ٠

ولعل فى خطوة الرئيس مبارك ومبادرته فى مارس سنة ١٩٨٥ بقيامه يرافقه جلالة الملك حسين - بزيارة مفاجئة للعراق مايؤكد الحرص على دعم العلاقات الثنائية ودفع مجالات التعاون بين البلدين ٠

وفى لبنان نشط الدور المصرى فى النصف الثانى من سنة ١٩٨٥ ، حيث أعادت مصر تأكيد موقفها من المشكلة اللبنانية ازاء حرب المخيمات وأدانت العمليات العدوانية ضد الفلسطينيين على كافة المستويات كما تبنت الدعوة لعقد مجلس الأمن فى يونيو سنة ١٩٨٥ حيث أصدر قرار يدين أعمال العنف ضد المخيمات الفلسطينية ٠

واذا نظرنا الى التحرك المصرى فى منطقة الخليج العربى نجد أن مصر تولى هذه المنطقة أهمية خاصة فى سياستها الخارجية العربية نظرا لسرعة واضطراد التفاعلات السياسية فيها بشكل ملحوظ وتزايد تأثير حرب الخليج التى دخلت عامها السادس على دول هذه المنطقة وأثر ذلك كله على الأمن القومى العربى بصفة عامة ٠

وقد اتسم التحرك المصرى تجاه هذه المنطقة خــــلال ١٩٨٥ بالهدوء والواقعية ، اذ عملت الدبلوماسية المصرية على تحسين العلاقات الثنائية مع كافة الدول رغم استمرار عدم وجود علاقات دبلوماسية - باستثناء مسقط -

وكان لاسلوب تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك وزعماء هذه الدول اثـــر ايجابى فى تحقيق هذا الهدف ودفع العلاقات بين مصر وكل من دول المنطقة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والعمالية ٠

أما عن التحرك السـياسى المصرى فى المغرب العربى فقـد اتسمت الدبلوماسية المصرية فى هذه المنطقة خلال سنة ١٩٨٥ بالتحرك الهادئ والمحسوب مع المتغيرات التى تمر بالساحة فى المغرب العربى وهى ظهور محاور واضحة مثل المحور الليبى / المغـربى بعد اتفاق وجده والمحـور الجزائرى / التونسى / الموريتانى والمتمثل فى اتفاقية الاخاء والتضامن ، ولقد كان الموقف المصرى من ليبيا ومازال واضحا كل الوضوح من حيث استمرار استعداد القاهرة لتطبيع علاقاتها الثنائية مع ليبيا فى حالة التزام ليبيا بحسن الجوار ٠

الا أن أهم التطورات التى ميزت التحرك المصرى هو التطور الايجابى فى العلاقة المصرية الجزائرية حيث شهد النصف الاول من ١٩٨٥ تطورا هاما تمثل فى اللقاء الذى تم بين السيد الرئيس حسنى مبارك وبين الرئيس الشاذلى بن جديد أثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقى فى اديس ابابا فى يوليو ١٩٨٥ وكان هذا اللقاء ايذانا بانفتاح العلاقات الثنائية بين البلدين وقد تبع هذا العديد من الاتصالات بين المسئولين فى الدولتين اتسمت بالموضوعية وكان اخرها استقبال السيد الرئيس لمبعوث جزائرى على مستوى عال فى شهر أكتوبر الماضى ٠

ويسير التحرك المصرى تجاه كل من تونس والمغرب بخطى هادئة تأخذ فى اعتبارها تطورات ظروف العلاقة بين مصر وكل من البلدين فقد أبدت مصر استعدادها لدعم العلاقات الثنائية بينها وبين كل من تونس والمغـرب فى المجالات التجارية والثقافية والاعلامية ، كما أن مصر قد أكدت للمغـرب التزامها بخطها السياسى بالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية ٠

من ناحية اخرى أوضحت القيادة التونسية اهتمامها بتخطى الأحداث الأخيرة وملابسات الموقف التونسى من أزمة الطائرة المصرية ، وتمثل ذلك

فى ايفاد مبعوث تونسى على مستوى عال لتوضيح الموقف واستقبال السيد الرئيس له فى أكتوبر الماضى ٠

ولعل فى هذه القراءة السريعة لابعاد التحرك المصرى على المستوى العربى ٠ مايؤكد حرص مصر على مواصلة الجهود ـ بكل الجد والواقعية ـ من أجل دفع مسيرة السلام ، والعبور فوق كل الصعاب من أجـــل تحقيق التسوية العادلة والشاملة للمشكلة الفلسطينية ، ايمانا منهـــا بدورها ومسئولياتها القومية ، هـــذا الدور الذى امـــلاه واقع مصر الجغرافى والجيوبوليتيكى والحضـارى والتاريخى والبشرى وهـــو نفس الدور الذى ساند الدول العربية وساعدها على التحرر من الاسـتعمار والاحتلال وعلى المحافظة على هويتها وكيانها المستقل ، فهذا قدر مصر وهذه هى مسئوليتها وهى دائما أهل لها ٠

ثالثا ـ مصر والدول الآســيوية :

تميز التحرك المصرى فى القارة الآسيوية بنشاط ملحوظ خلال سنة ١٩٨٥ فى ضوء ما توليه الدبلوماسية المصرية لها من اهتمام بحكم ارتباطها الطبيعى والجغرافى والدينى بها ، ومصر هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تقع فى أفريقيا وآسيا معا أى أنها الدولة الافرو أسيوية الوحيدة فى العالم ، كما أن مصر هى عضو مؤسس ورائد فى ارساء مفاهيم باندونج سنة ١٩٥٥ التى تبلورت فى حركة التضامن الأفرو آسيوية ٠ كما أنها تواجه مع غالبية دول آسيا تحديات مصيرية واحدة من أجل تحقيق التنمية والرفاهية لشعوبها ٠

وقد جاء تأييد العديد من الدول الآسيوية لمصر فى قضاياها ومواقفها ، وخاصة بالنسبة لعودتها الى عضوية المؤتمر الاسلامى ، ليعطى دفعة قوية شجعت مصر على الاستمرار فى تنشيط اتصالاتها وعـــلاقاتها مع الدول الآسيوية ، الأمر الذى أكد أهمية البعد الاسيوى وحيويته بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية ، خاصة اذا ما سلمنا بأن السلام فى الشرق الاوسط وفى أفريقيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام فى آسيا ، سواء فى جنوبها أو جنوبها الشرقى ، ومن هنا شهد العام المنقضى نشاطا واضحا ، وعلى الأخص فيما يتعلق بعلاقات مصر مع القوى الأساسية فى القارة الآسيوية وعلى رأسها الصين واليابان والهند وباكستان ٠

ولعل من أبرز مظاهر نشاط الدبلوماسية المصرية تجاه آسيا فى عام ١٩٨٥ اختيار القاهرة لتكون من أولى العواصم التى يزورها رئيس وزراء الهند فى أول رحلة رسمية له خارج البلاد ، حين قام بزيارة رسمية لها فى يونيو ١٩٨٥ ، بعد فترة وجيزة من توليه السلطة ، كرئيس لوزراء الهند ولحركة عدم الانحياز فى آن واحد • وقد اتاحت المباحثات التى أجـــراها الرئيس حسنى مبارك مع الزعيم الهندى الفرصة لاستعراض العلاقات الوثيقة التى تربط مصر والهند وبحث سبل دعمها فى كافة المجـــالات ، وتكثيف التشاور والتعاون بين البلدين •

كذلك جاءت زيارة الرئيس الباكستانى ضياء الحق للقاهرة فى نوفمبر نتاجا للجهود الدبلوماسية المصرية فى آسيا وكتعبير عن اهتمام مصر باحياء دورها فى الدائرة الاسلامية من خلال العـــودة الفعالة الى منظمة المؤتمر الاسلامى ، ولقد أوضحت المحادثات عمق المصالح المشتركة بين الدولتين وتنوع وتعدد أوجه التعاون التى يجب العمل على دعمها ، ومن خلال بحث الوضع الدولى وخاصة مشكلة الشرق الأوسط وكذلك الوضع فى أفغانستان والحرب العراقية الايرانية وقضايا التنمية ذات الاهتمام المشترك لكل من مصر والباكستان ، برز تطابق وجهات النظر حول هذه القضايا وتم الاتفاق على تنسيق المواقف بين الدولتين واستمرار التشـــاور بينهما على كافة المستويات وفى مختلف المحافل •

كما أدت جولة فضيلة شيخ الأزهر فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ فى كل من ماليزيا وسنغافورة ثم زيارة فضيلته لليابان فى النصف الثانى من شـــهر نوفمبر الماضى ، الى زيادة فرص الاتصالات المباشرة مع كبار المسئولين فى هذه الدول كما تم الاتفاق اثناء هذه الزيارات على زيادة المنح الأزهرية التى يقدمها الأزهر الشريف لمسلمى هذه الدول •

وعلى المستويات الوزارية المختلفة تم تبـــادل العديد من الزيارات الرسمية بين كبار المسئولين المصريين ونظرائهم فى عدد من الدول الآسيوية فقد قام وزير التخطيط بزيارة الى كوريا الجنوبية فى اكتوبر ١٩٨٥ بمناسبة اجتماعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ثم بزيارة للهند فى شـــهر نوفمبر الماضى حيث رأس الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنـــة المصرية

الهندية المشتركة • كما قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة للهند فى شهر ابريل الماضى حيث رأس سيادته وفد مصر فى الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق لدول عدم الانحياز المكرس لناميبيا والذى انعقد فى نيودلهى ، وقد شهدت هذه الاجتماعات نشاطا مكثفا واتصالات واسعة النطاق للوفد المصرى بهدف تنشيط حركة عدم الانحياز للمحافظة على وحدتها وتماسكها وكذلك تنسيق المواقف فيما يتعلق بدعم وتأييد كفاح شعب ناميبيا والتأكيد على حقه فى الاستقلال وفى تقرير مصيره • كذلك تناولت لقاءات السيد وزير الدولة مع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الموقف الدولى بصفة عامة والمشاكل الاقليمية وعلى رأسها الوضع فى الشرق الأوسط وتطوراته •

ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بجولة فى عدد من دول جنوب شرقى القارة فى شهر ابريل سنة ١٩٨٥ أبرزت الاهتمام المصرى باستمرار التشاور والحوار مع الدول الآسيوية • وشملت هذه الجولة تايلاند وسنغافورة وماليزيا •

كذلك قام رئيس مجلس الشعب بزيارة للصين فى يونيو ١٩٨٥ حيث تم تسليم رسالة من السيد الرئيس حسنى مبارك الى الرئيس الصينى •

وفى نطاق التعاون بين مصر والدول الآسيوية فى المجالات المختلفة قام السيد وزير السياحة والطيران المدنى بزيارة رسمية لتايلاند فى فبراير سنة ١٩٨٥ كذلك قام السيد وزير الاقتصاد والتجارة بزيارة لكل من تايلاند والصين وكوريا الديموقراطية فى أغسطس من نفس العام على رأس وفد اقتصادى حيث تم بحث سبل التعاون الاقتصادى بين مصر وكل من هذه البلاد • كذلك شاركت مصر على مستوى عال فى الاحتفالات التى أقيمت بمناسبة الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونج فى أندونيسيا •

كما قام السيد وزير الكهرباء بزيارة رسمية للصين واليابان وكوريا الجنوبية فى مارس سنة ١٩٨٥ لبحث أوجه التعاون فى مجال الطاقة •

ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الأوقاف بزيارة للصين فى شهر

سبتمبر الماضى فضلا عن زيارات متبادلة أخرى على المســـتويات الفنية المختلفة تنفيذا للعديد من الاتفاقيات المبرمة بين مصر والصين واتفاقيات تعاون ثقافى ورياضى وسياحى واعلامى وتجارى كما أنه جارى العمل حاليا فى تنفيذ الاتفاق المبرم بين مصر والصين لانشاء المركز الدولى للمؤتمرات بالقاهرة والمقرر الانتهاء من بنائه خلال ثلاث سنوات ٠

ومن الناحية المقابلة قام عدد من كبار المسئولين الآســـيويين على المستويات المختلفة بزيارة القاهرة خلال عام ١٩٨٥ ٠ حيث قام السيد سون سان رئيس وزراء الحكومة الائتلافية فى كمبوتشيا بزيارة مصر فى ابريل سنة ١٩٨٥ ، كما زار وزير زراعة تايلاند مصر فى شهر فبراير على رأس وفد رسمى وقد تم أثناء هذه الزيارة توقيع بروتوكول للتعـــاون الفنى والسلعى فى مجال الزراعة بين مصر وتايلاند ، كذلك زار مصر فى أوائل أغسطس الأمين العام لوزارة الخارجية الكمبوتشية وقد وعدت مصر بناء على طلب رئيس وزراء كمبوتشيا بتقديم مساعدات انسانية الى الحكومة الائتلافية كما أوضحت مصر موقفها من تأييد الحكومة الشرعية فى كمبوتشيا ودعم سيادتها ووحدة أراضيها ٠ وفى شهر فبراير سنة ١٩٨٥ قام نائب وزير خارجية لاوس بزيارة رسمية لمصر على رأس وفد بلاده لمؤتمر وزراء الاتصال للدول الاعضاء فى وكالة التعاون الثقافى ٠

وفى نوفمبر زار وزير التموين المصرى استراليا ، وفى ديسمبر ١٩٨٥ قام وزير الصناعات الاولية الاسترالى بزيارة مصر ، ومن ناحية أخرى قام وزير خارجية حكومة الظل الاسترالى بزيارة لمصر فى يناير سنة ١٩٨٥ كما زارها أيضا فى نفس الشهر زعيم حزب الاحرار فى استراليا ، أما نيوزيلندا فقد قام وزير الزراعة النيوزيلاندى بزيارة للقاهرة فى مارس سنة ١٩٨٥ وأن اشتراك نيوزيلندا واستراليا فى القوة المتعددة الجنسيات لتوفر ســـبل وأسباب اتصالات جديدة بين مصر وهاتين الدولتين ٠

كذلك قام وزير الدولة الصينى ونائب وزير الخارجية الصينى بزيارة لمصر فى شهر مارس الماضى ، كذلك شاركت مصر بفاعلية فى مؤتمر كولومبو للتعاون الاقتصادى والاعلامى والفنى فى المحيط الهنـــدى فى اطار قانون البحار فى يونيو الماضى والذى دعت اليه سرى لانكا ٠

رابعا ـ مصر وأمريكا اللاتينية :

تمثل أمريكا اللاتينية الضلع الثالث فى مثلث حركة عدم الانحياز التى تضم كل الدول الافريقية ومجموعة من الدول الآسيوية واللاتينية وهو تجمع الشعوب النامية التى تنتمى اليها مصر وتشعر معها بوحدة المصير ، ولقد حرصت الدبلوماسية المصرية ، رغم بعد المسافة مع دول أمريكا اللاتينية ، على دعم الوجود المصرى فى هذه القارة وعلى تنشيط العلاقات مع دولها ليس فقط على المستوى السياسى بل أيضا فى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية ، وعملت على تنسيق المواقف وخاصة فيما يهم شعوب العالم الثالث من قضايا سياسية وقضايا السلام والتنمية والرخاء ٠

وشهد عام ١٩٨٥ تطورات هامة فى هذه العلاقات تبلورت فى تبادل العديد من اللقاءات والزيارات الرسمية لكبار المسئولين ، ودعم التعاون فى المجالات المختلفة ٠

وقد التقى الرئيس حسنى مبارك أثناء الدورة الاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة بالرئيس آلان جارسيا رئيس جمهورية بيرو الجديد ، فى أول اجتماع على مستوى القمة بين الدولتين ٠

وقام السيد ممدوح سالم مساعد رئيس الجمهورية بزيارة رسمية للاوروجواى فى شهر فبراير ١٩٨٥ لتمثيل مصر فى احتفالات تنصيب رئيس الجمهورية الجديد ، كما مثل مصر فى حفل تنصيب الرئيس جوزيه سادنيه رئيس البرازيل فى مارس ١٩٨٥ كذلك قام بزيارة للارجنتين فى نفس الشهر حيث سلم رئيس الجمهورية رسالة من الرئيس حسنى مبارك ، وفى شهر يوليو ١٩٨٥ زار السيد ممدوح سالم بيرو ممثلا لمصر فى احتفالات تنصيب رئيس الجمهورية الجديد آلان جارسيا ٠

وفى اطار تحقيق أهداف الدبلوماسية المصرية من تنشيط العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية ، قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية لعدد من دول أمريكا اللاتينية فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ شملت البرازيل وبيرو وشيلى وفنزويلا وكولومبيا والدومينكان ، التقى خلالها برؤساء جمهوريات

هذه الدول لتسليم رسائل من السيد الرئيس حسنى مبارك وقد تناولت هذه الرسائل العلاقات الثنائية بين مصر وكل من هذه الدول ، كما تناولت أيضا مشكلة الشرق الأوسط والمشكلات التى تمثل اهتماما خاصا لأمريكا اللاتينية مثل الوضع فى أمريكا الوسطى وجهود مجموعة الكونتادورا .

ومن ناحية أخرى زار القاهرة عدد من كبار المسئولين فى دول أمريكا اللاتينية فقد زار مصر فى شهر أغسطس ١٩٨٥ وزير خارجية هندوراس حيث قام بتسليم رسالة خطية الى الرئيس حسنى مبارك من رئيس جمهوريته ، كما قام وزير تجارة الارجنتين بزيارة لمصر فى مارس ١٩٨٥ تبعتها زيارة لوزير الزراعة الارجنتينى فى يوليو من نفس العام تم خلالها بحث التعاون بين البلدين فى قطاع الزراعة ، كذلك قام رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب البيرونى بزيارة رسمية لمصر فى شهر أكتوبر الماضى التقى خلالها بالمسئولين عن السياسة الخارجيـــة فى مصر كما التقى بنظيره المصرى وبقيادات الحزب الوطنى الديموقراطى كذلك قام عمدة مدينة سانتو دومينجو عاصمة جمهورية الدومينكان ونائب رئيس الاشتراكية الدولية بزيارة رسميه لمصر فى يوليو ١٩٨٥ والتقى أثناء زيارته بكبار المسئولين المصريين بهدف دعم العلاقات الثنائية وتنمية التبادل التجارى .

وتؤيد دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة القضايا العربية كما تساند بصفة خاصة الجهود المصرية المبذولة لتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة . ومن ناحية أخرى تولى الدبلوماسية المصرية اهتماما خاصا بتطورات الوضع فى أمريكا الوسطى كما تتابع بكل التأييد جهود مجموعة الكونتادورا التى تهدف الى تحقيق الاستقرار والسلام فى أمريكا الوسطى .

أما بالنسبة للعلاقات بين مصر وكل من السلفادور وكوستاريكا والتى اضطرت مصر للمبادرة بقطعها نتيجة لنقل سفارتى الدولتين من تل أبيب الى القدس فان هذه العلاقات مازالت مقطوعة وحتى تعلن الدولتان عدولهما عن قرار النقل الى القدس وتلتزمان بالقرارات الصادرة من الأمم المتحدة بشأن وضع مدينة القدس .

من ناحية أخرى ، تم الاتفاق على عقد الدورة الثالثة للحوار الأفريقى اللاتينى فى القاهرة فى شهر يناير سنة ١٩٨٦ أثناء الزيارة الرسمية التى يقوم بها وزير خارجية المكسيك لمصر ٠

وتعتمد فكرة هذه الندوة أساسا والتى تقوم مصر فيها بدور رائد ، على ايجاد تجمع لعدد من المفكرين والدبلوماسيين والمتخصصين فى العلاقات الدولية وفى الشئون الافريقية واللاتينية وذلك بهدف دراسة سبل دعم وتوثيق العلاقات بين شعوب القارتين لما يربط بينهما من عوامل مشتركة فى الماضى والحاضر والمستقبل ٠

والواقع أن هذا الحوار الافريقى اللاتينى الذى تعمـــل الدبلوماسية المصرية على بلورته ودفعه ما هو الا حوار بين الجنوب والجنوب ، حوار مؤداه التوصل الى تحقيق التكامل بين هذه المجموعة من الدول النامية من أجل تحقيق خطط نموها القومية ومن ثم دفع جهود الجنوب من أجل دعم مواقفه فى الحوار مع الشمال ٠

وتستمر الدبلوماسية المصرية فى السعى لتحقيق التنسيق والتشاور المستمر مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية فى المحافل الدولية وخاصة فى اطار مجموعة الـ ٧٧ التى تضم دول أمريكا اللاتينية وكذلك مجموعة حركة عدم الانحياز التى تضم العديد منها ٠

خامسا ـ مصر والمجموعة الغربية :

تحرص مصر فى سياستها الخارجية على تحقيق عنصر التوازن فى علاقاتها مع القوتين الأعظم وان كانت مصر تهتم بتنشيط عـــلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى فانها تعمل كذلك على الحفاظ على علاقاتها الممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى التعاون معها بما يحقق صالح الشعبين ويخدم الاستقرار والسلام فى المنطقة ، وتساهم الولايات المتحدة فى خطط التنمية المصرية بشكل كبير كما تساعد بشـــكل فعـــال على اعادة البناء والتعمير ٠

وتتابع مصر باهتمام كبير تطورات العلاقة بين الشرق والغرب بكل أبعادها كما أنها تبذل كل الجهد لحث الدولتين الأعظم على تخفيف حدة التوتر بينهما وتنظر مصر بعين الارتياح الى التطورات الاخيرة فى قمة جنيف فى نوفمبر الماضى وتتطلع الى مرحلة من العلاقات يسودها التفاهم بين القوتين الأعظم وتأمل أن يمتد هذا التفاهم ليشمل سياسة كل من الدولتين تجاه القضايا والمشاكل الاقليمية بحيث يمكن تحقيق آمال وتطلعات الشعوب فى الحرية والاستقرار والسلام ٠

وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا ومؤثرا فى قضية الشرق الأوسط وهى بمقتضى معاهدة السلام شريك كامل فى عملية السلام التى تهدف الى ايجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، وتحرص مصر من هذا المنطلق علىاستمرار التشاور حول تطورات الموقف فى الشرق الأوسط مع الادارة الامريكية وعلى أعلى المستويات وظهر ذلك واضحا فى الزيارتين اللتين قام بهما السيد الرئيس حسنى مبارك الى واشنطن فى مارس وسبتمبر ١٩٨٥ ذلك بالاضافة الى الزيارات العديدة على مستوى الوزراء المتخصصين ، فقد زار وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز مصر فى يوليو، كما زارها السيد ميرفى مساعد وزير الخارجية عدة مرات فى يوليو وسبتمبر ونوفمبر ١٩٨٥ ٠

ولا تقتصر اللقاءات والزيارات المصرية الامريكية المتبادلة على بحث قضية الشرق الاوسط والقضايا السياسية الأخرى بل تمتد لتشمل العلاقات الاقتصادية وحجم المعونة الأمريكية لمصر وخطوات تصحيح المسار الاقتصادى المصرى وقد تمثلت الاستجابة الأمريكية فى التعبير عن التقدير الكامل لعلاقة الاقتصاد المصرى والاشادة بما تحقق من منجزات ٠

هذا وقد مرت العلاقات المصرية الامريكية بأزمة حقيقية فى شهر أكتوبر عقب حادث اختطاف السفينة الايطالية « أكيلولاور » بعد أن أجبرت مقاتلات عسكرية أمريكية طائرة مدنية مصرية تحتالتهديد على تغيير مسارها والهبوط فى مطار ايطالى ولكنالارادة السياسية المشتركة الأمريكية والمصرية ساعدت على تخطى تلك الأزمة ٠

واستمر الخط الدبلوماسى المصرى فى تأكيد وابراز أهمية دور المجموعة الأوروبية فىتحقيق التسوية السلمية المنشودة لمشكلة الشرق الأوسط ٠

ولقد شهد عام ١٩٨٥ نشاطا دبلوماسيا مصريا مكثفا على أعلى مستوى سواء على الصعيد الثنائى أو فى اطار المجموعة الأوروبية ، فقد قام السيد الرئيس حسنى مبارك بزيارتين لايطاليا فى يناير ومارس سنة ١٩٨٥ فى حين قام رئيس الجمهورية الايطالية السيد ساندور برتينى بزيارة مصر فى فبراير من نفس العام ، كذلك قام السيد الرئيس بزيارة لفرنسا فى مارس وسبتمبر سنة ١٩٨٥ كما زار كلا من المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية فى مارس من نفس العام فى حين قام الرئيس ريتشارد فون فايتسكر رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية بزيارة لمصر فى فبراير سنة ١٩٨٥ ، وقد شهد عام ١٩٨٥ أيضا أول زيارة رسمية لرئيس مصر لليونان منذ ٢٧ عاما حيث قام الرئيس حسنى مبارك بهذه الزيارة فى فبراير سنة ١٩٨٥ وأول زيارة رسمية لرئيس وزراء بريطانى عندما زارت مصر مسز تاتشر فى سبتمبر وقام الرئيس بزيارة رسمية لتركيا فى شهر مايو ، كما زار مصر رئيس وزراء ايطاليا بتينو كراكسى فى شهر سبتمبر ، كذلك زار الرئيس كلا من أسبانيا والبرتغال فى سبتمبر سنة ١٩٨٥ ، وقد كانت لاتصالات السيد الرئيس ومباحثاته فى كافة هذه العواصم ومع قادة الدول الاوروبية نتائج هامة لعل أبرزها تأكيد اهتمام مصر بالمشاركة الأوروبية فى جهود التسوية السلمية لشكلة الشرق الأوسط ، فضلا عما حققته هذه الزيارات من ابراز لحرص دول أوروبا الغربية لايجاد حل سلمى لهذه المشكلة عن طريق مساندة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ٠

كما كان للجهود المصرية المستمرة فى هذا الصدد أثر كبير فى استقبال كل من فرنسا وايطاليا والفاتيكان لوفد أردنى فلسطينى مشترك فى حين كانت السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا عقب زيارتها لكل من مصر والاردن فى سبتمبر ١٩٨٥ قد أعلنت عن قبول بريطانيا لاستقبال الوفد الاردنى الفلسطينى فى لندن لاجراء حوار معه حول كيفية التحرك نحو تحقيق التسوية السلمية للمشكلة ، ورغم أن اللقاء لم يتحقق حتى الآن الا أن مصر مازالت تواصل جهودها مع الاطراف المعنية من أجل اتمامه كما تعمل الدبلوماسية المصرية على حث المجموعة الأوروبية على استقبال الوفد

المشترك لما يمثله هذا الاستقبال الجماعى من تاكيد لرغبة المجموعة فى القيام بدور فعال فى دفع جهود التسوية السلمية ٠

وقد تم تبادل العديد من الزيارات الرسمية على المســـتويات الوزارية المختلفة بين مصر ودول أوروبا الغربية خلال عام ١٩٨٥ حيث زار مصر كل من وزراء خارجية بلجيكا وسويسرا وفرنسا وألمانيا وهولندا وأسبانيا ووزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ٠

بينما زار السيد وزير الخارجية كلا من فرنسا وايطاليا وبلجيكا والمملكة المتحدة ولوكسمبرج وتركيا والبرتغال كما زار السيد وزير الدولة للشئون الخارجية كل من اليونان وفنلندا والفاتيكان وهولندا وأسبانيا ٠

هذا فضلا عن العديد من الزيرات المتبادلة بين مســـئولين مصريين ونظرائهم من الدول الاوربية فى المجالات الاقتصادية والتجـــارية والثقافية المختلفــــة ٠

ولقد ساعدت كل هذه الزيارات على توسيع آفاق التعاون بين مصر والدول الاوربية واتاحة الفرصة لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشـــترك سواء تلك المتعلقة بمشكلة الشرق الأوسط أو الخاصة بالتعاون الثنائى ٠

ومع اهتمام مصر بالعمل على دفع الدور الاوربى فى جهود التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط فانها حريصة كذلك على السعى ـ من خلال هذه اللقاءات والزيارات ـ الى حث الدول الأوربية فرديا أو جماعيا ـ على اتخاذ المبادرات والاجراءات التى من شـــأنها وقف التدهور فى أوضاع الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة ، وتستند الدبلوماسية المصرية فى هذا على الأهمية الخاصة التى توليها أوربا لاحترام وحماية حقوق الانسان وعلى أن ما يحدث فى الضفة الغربية وقطاع غزة هو خرق واضح لهـــذه الحقوق بالاضافة الى الالتزام المعنوى التاريخى لاوربا فى مواجهة الشعب الفلسطينى ومن هذا المنطلق فانه يمكن للدول الأوربية فى المدى القصـــير تقديم العون والمساندة الى الفلسطينيين فى هذه المناطق عن طريق القيام بعدد من المشروعات مثل بناء المستشفيات والمدارس وغير ذلك من المشروعات

التى يمكن أن تقدم خدمة مباشرة لهؤلاء السكان كما أن مصر تعمل علىتكثيف جهود المجموعة الأوروبية لحث اسرائيل على التخلى عن سياستها الاستيطانية وعلى احترام حقوق الانسان للسكان العرب فى الضفة الغربية وغزة وذلك لحماية الكيان والشخصية والطابع الفلسطينى لهذه الأراضى وبناء جسور الثقة حتى يفسح المجال لاشتراك الفلسطينيين فى عملية السلام ٠

سادسا - مصر والمجموعة الاشتراكية :

انطلاقا من تمسكها بمبادىء عدم الانحياز ورغبتها فى تحقيق التوازن فى علاقاتها المختلفة بالكتلتين وايمانها بأنه بدون هذا التوازن لا يمكن لأية دبلوماسية حكيمة لدولة غير منحازة أن تحقق أهدافها ، وحرصـــا على تحقيق مصالحها الاقتصادية سعت مصر خلال عام ١٩٨٥ لتنشيط علاقات التعاون مع دول الكتلة الشرقية ، فشهدت العلاقات المصرية السوفيتية تطورا ايجابيا ملحوظا خاصة بعد تبادل السفراء بين القاهرة وموسكو تمثل فى تبادل العديد من الزيارات بين كبار المسئولين فى الدولتين على المستويات الدبلوماسية والتجارية والثقافية اذ تضع مصر فى الاعتبار خدمة مصالح اقتصادها القومى ، نظرا لاحتياج العديد من المشروعات الصـــناعية التى انشئت بالاشتراك مع الاتحاد السوفييتى والتى لا تزال فى حاجة الى قطع للغيار أو توفير الخبرة اللازمة لتجديدها ٠

ومن ناحية أخرى فان مصر ، وقد أعلنت تأييدها لفكرة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تشارك فيه الدول المعنية ، تدرك أهمية الدور السوفييتى فى التوصل الى تسوية سلمية لهذه المشكلة ، وفى هذا الاطار تبادلت القيادة السياسية فى كل من الدولتين الرسائل بشأن تنشيط العلاقات خاصة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية ٠

وليس من شك فى أن تحسين العـــلاقات المصرية السوفييتية ينعكس ايجابيا على العلاقات المصرية مع باقى دول الكتلة الاشتراكية ، فبالاضافة الى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبلغاريا والاتفـــاق على تبادل السفراء بين القاهرة وصوفيا ، شهد عام ١٩٨٥ تنشيطا لهذه العلاقات ، من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة ، حيث قام الرئيس حسنى مبارك فى ١٨

مايو سنة ١٩٨٥ بزيارة رسمية لرومانيا تم الاتفاق خلالها على رفع التبادل التجارى بين البلدين الى المليار دولار مع نهاية عام ١٩٨٥ · وعلى المستوى الوزارى قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لكل من بولندا والمجر فى يونيو سنة ١٩٨٥ ، كذلك قام السادة وزراء الاعـــلام والتموين بزيارات لالمانيا الديمقراطية والمجر ، كما قام وزير التخطيط بزيارة ليوغوسلافيا فى يناير سنة ١٩٨٥ حيث تم بحث توثيق العلاقات بين مصر ويوغوسلافيا فى المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والصناعية ودخول يوغوسلافيا فى عدد كبير من المشروعات الاستثمارية فى المجالات الانمائية مثل استصلاح الأراضى والاسكان والتعمير والتنمية السياحية والصناعات التعدينية ، وقد شهد عام ١٩٨٥ تزايدا فى حجم التبادل التجارى بين البلدين كما يرى أيضا بحث سبل تنشيط اتفاق التعاون الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا ·

ومن ناحية أخرى قام العديد من المسئولين فى هـــذه الدول بزيارات رسمية لمصر ، حيث زار مصر نائب رئيس وزراء المانيا الديمقراطية ووزير الهندســـة الميكانيكية والميكنة الزراعية وصناعة المركبـات فى أبريل سنة ١٩٨٥ ، وقد تم أثناء هذه الزيارة الاتفاق على التعاون فى المجالات الصناعية والزراعية كما قام وزراء خارجية كل مـــن المانيا الديمقراطية ويوغوسلافيا بزيارة مصر فى شهرى يناير ويونيو من نفس العام ·

هذا وتسعى مصر بصفة دائمة الى الاستفادة من خبرة دول المجموعة الاشتراكة خاصة فى مجالات الصناعة الزراعية وتصنيع الآلات الزراعية والتى تناسب حاجة الســـوق المصرية واحتياجات المزارع المصرى ، كما تعمل مصر على توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول هذه المجموعة عن طريق الصفقات المتكافئة فى المجالات المختلفة ·

سابعا - مصر والمنظمات الدولية :

واكب عام ١٩٨٥ احتفالات الأمم المتحدة بذكرى مرور أربعين عاما على انشاء المنظمة الدولية وقد كانت الدورة الاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة علامة بارزة فى تاريخ المنظمة حيث شهدت أكبر تجمع لملوك ورؤساء الدول والحكومات الذين شاركوا فى الاحتفال بهذه المناسبة ، وقد حرص الرئيس

حسنى مبارك بهذه المناسبة على زيارة الأمم المتحدة والقاء بيان هام فى الجمعية العامة وذلك تعبيرا عن الأهمية التى توليها مصر للمنظمة الدولية ولأهدافها وتعزيزا لدور مصر الرائد فيها باعتبارها عضوا مؤسسا لها ٠ وقد قام السيد الرئيس بعقد العديد من اللقاءات مع الملوك والرؤساء الذين شاركوا فى أعمال الجمعية العامة فى دورتها الأربعين وتم أثنـــاء هـــذه اللقاءات استعراض التطورات الاخيرة للوضع فى الشرق الأوسط والقضايا الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك كما تم تبادل وجهات النظر حول ضرورة دعم وزيادة فاعلية منظمة الأمم المتحدة ٠

ومن ناحية أخرى واصلت مصر للعام الثانى عضـــويتها فى مجلس الأمن كما رأست عدة اجتماعات لمجموعة عدم الانحياز بمجلس الأمن واتخذت العديد من المبادرات بشأن القضايا المختلفة التى تم عرضها على المجلس كما شاركت بجهد ايجابى وقامت بدور فعال فى اعداد وتقديم مشروعات القرارات التى تعدها مجموعة عدم الانحياز بالمجلس ، وقام الوفد المصرى فى مجلس الأمن بدور أساسى فى التفاوض حول مشروعات مجموعة عدم الانحياز مع المجموعات الأخرى الممثلة فى المجلس وكذلك أثناء طرح هذه المشروعات أمام مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأنها ٠

وباعتبار أن مصر ـ مع مدغشقر وبوركينا فاسو ـ تمثل نقطة لقاء لممثلى أفريقيا فى الأمم المتحدة عن عرض القضايا الافريقية فى المجلس فقد قامت بدور أساسى فى التفاوض نيابة عن المجموعة الافريقية مع المجموعات الأخرى بهدف تحقيق مصالح ومطالب المجموعة وبصفة خاصة مطالبها فى مواجهة النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، كذلك كانت مصر خلال سنة ١٩٨٥ حلقة الوصل بين المجلس وبين أغلب ممثلى الدول العربية وبصفة خاصة بين المجلس وبين منظمة التحرير الفلسطينية حيث قامت مصر بغرض الدفاع عن الحقوق العربية فى مواجهة الانتهاكات الاسرائيلية ٠

وقد شارك وزير الخارجية فى الجلسة الخاصــــة التى عقدها مجلس الأمن بمناسبة الذكرى الأربعين لانشاء المنظمة الدولية وتقـدم باقتراحات محددة من أجل زيادة ودعم فاعلية المنظمة الدولية وبصفة خاصة مجلس الأمن والحالات التى يسمح فيها باستخدام حق الفيتو وهى مقترحات محـــل الدراسة والبحث فى المرحلة الحالية ٠

من ناحية أخرى شارك وزير الدولة للشئون الخارجية فى اجتماعات مجلس الأمن الخاصة بناميبيا فى شهر يونيو وشاركت مصر مع باقى الدول الأفريقية فى الدفاع عن استغلال ناميبيا وكفاح سوابو ·

مجموعة الـ ٧٧ :

كانت مصر قد تولت رئاسة المجموعة الاقتصادية وهى المجموعة المعروفة باسم مجموعة الـ ٧٧ فى الأمم المتحدة بنيويورك منذ أول أكتوبر سنة ١٩٨٤ واستمرت رئاستها حتى أكتوبر سنة ١٩٨٥ وقامت أثناء هذه الفترة بمسئولية اعداد وتقديم مشروعات القرارات التى تهم المجموعة ثم قامت بمهمة التفاوض بالنيابة عن المجموعة مع المجموعات الأخرى والتى تمثل الدول المتقدمة والصناعية الغربية والاشتراكية وكان للدور الفعال والجهد الوافر الذى قامت به مصر والذى شهدت له كل دول المجموعة بل دول المجموعة الأخرى - أكبر الأثر فى تعديل الآراء المتطرفة وتقريب فجوة الخلاف بين الاتجاهات سواء داخل مجموعة الـ ٧٧ وفى مواجهة المجموعات الأخرى أو بين المجموعة والمجموعات الأخرى ·

كذلك تولت مصر من واقع رئاستها لمجموعة الـ ٧٧ تنسيق مواقف الدول النامية فى المؤتمر العالمى لعقد الأمم المتحدة للمرأة والذى عقد فى نيروبى فى يوليو ١٩٨٥ وقامت مصر بالدور الرئيسى فى التفاوض من أجل التوصل الى موقف موحد تم اقراره بصعوبة بالغة بحيث أمكن للمؤتمر الخروج بتوصيات هامة أمكن تحقيقها بتوافق الآراء لأول مرة على عكس ما حدث فى المؤتمرين السابقين مما كان محل ثناء وتقدير كافة الدول والمجموعات الدولية ·

وبنفس النجاح تولت مصر رئاسة مؤتمر المراجعة الثالث لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وقامت بدور أساسى فى توصل المؤتمر الى اعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء ، وهو هدف عزيز ، فشل المؤتمر الثانى عام ١٩٨٠ فى تحقيقه ·

كذلك تم انتخاب مصر لرئاسة العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية من بينها اللجنة الخاصة لمنع سباق التسلح فى الفضاء الخارجى

فى مؤتمر نزع السلاح بجنيف وكذلك مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة المؤسسات غير الوطنية ٠

كما حققت مصر نجاحا ملحوظا فى الوكالات المتخصـــصة بانتخابها مؤخرا لعضوية المجلس التنفيذى لليونسكو كذلك عضوية المجلس التنفيذى لنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومجلس المنظمة البحرية الدوليـــة ٠

وتأسيسا على ذلك يمكن القول ان وزارة الخارجية نجحت عن طريق اداراتها المتخصصة وبعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة والسفارات المصرية فى مختلف دول العالم فى المساهمة بصورة فعالة وبايجابية فى تقديم المشورة السياسية والفنية والحضور الفعلى فى كافة الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التى عقدت خلال عام ١٩٨٥ ٠

حركة عـــدم الانحياز :

لمصر دور متميز فى اطار حركة عدم الانحياز فلقد بزغت فكرة الحياد الايجابى وعدم الانحياز من أرض مصر الطيبة ، والشعب المصرى فى مقدمة الشعوب المؤمنة بمبادىء وفلسفة عدم الانحياز ادراكا منه أن هذه المبادىء تمثل الطريق الأفضل لتحقيق السلام والاستقرار وتخفيف حدة التوتر الدولى وتحقيق مصالح الدول النامية من خـــلال الالتزام بالتوازن المحسوب فى علاقاتها مع القوى العظمى ٠

وقد كان دور مصر الرائد فى حركة عدم الانحياز وتحملها لمسئولياتها التاريخية فى الحفاظ عليها ، دافعا لها للعمل على اعطائها قوة دفع جديدة لتمكينها من القيام بدورها فى الدفاع عن حرية الارادة والاستقلال السياسى لدولها والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ٠

ومن هذا المنطلق هدف التحرك المصرى الى دعم الحركة وتعزيز دورها سواء كان ذلك من خلال الاجتماعات الدورية للحركة على المستويات المختلفة أو من خلال التشاور المستمر مع دول الحـركة وتنسيق المواقف فيما يتعلق بالقضايا الدولية والاقليمية ذات الاهتمام الخاص لحركة عدم الانحياز ٠

وشاركت مصر برئاسة السيد وزير الدولة فى اجتماع مكتب التنسيق المخصص لقضية ناميبيا المنعقد فى نيودلهى فى شهر ابريل ٠ كما شارك السيد وزير الخارجية فى اجتماعات المجلس الوزارى للحركة التى عقدت بأنجولا فى شهر سبتمبر الماضى ، حيث قام الوفد المصرى بمجهود وافر فى صياغة واعداد القرارات والتوصيات الصـــادرة عن المؤتمر ، بما يتمشى والمواقف السياسية لمصر دون خروج على روح ومبادىء ومفهوم حركة عدم الانحيـــاز ٠

المؤتمر الاســــلامى :

استأنفت مصر عضويتها فى المؤتمر الاسلامى فى يناير ١٩٨٤ ومارست عضويتها الكاملة فى المنظمة ، وشـــاركت فى كافة الاجتماعات والمؤتمرات التى انعقدت خلال عام ١٩٨٥ فى اطار المنظمة والهيئات التابعة لها كما تم انتخاب مصر لعضوية المجلس التنفيذى للمنظمة الاسلامية للتربية والعـــلوم والثقافة ، فضلا عن اشتراكها القادم فى المؤتمر الوزارى للمنظمة فى المغرب فى يناير ١٩٨٦ ٠

من ناحية أخرى ، وقع الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية فى سبتمبر ١٩٨٥ بروتوكولا للتعاون مع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو) لايفاد الخبراء المصريين فى مجالات التربية والثقافة الى الدول الافريقيـــة الأعضاء بالمنظمة وتغطية الايسيسكو لجانب من نفقات ايفادهم ٠

ولعلنا نتفق فى ختام هذا العرض السريع لنشاط الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم فى مختلف المجـــالات والمحافل الدوليـــة ، وعلى المستويات الثنائية والاقليمية فى جميع أرجاء العالم شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، على أن خبرة الأمس مقرونة بحماس واستعداد اليوم ، مستلهمة طموحات الغد وآماله يمكن أن تضع أسسا قوية فى بناء متماسك على أرضية راسخة من الحضارة والأصالة يســـتهدى بنور العلم والمعـــرفة ، والقيم الانسانية ، وقواعد الانصاف والقانون الدولى من أجل تشييد مستقبل مشرق لمصرنا العزيزة ٠

الفصل الرابع

النشاط الدبلوماسي المصري

في عام ١٩٨٦



اذا كانت انتماءات مصر ـ التى تفرضـــها عوامل اللغة والجغرافيا والعقيدة ـ تتيح أمام دبلوماسيتها مجالات متنوعة من الحـركة والفعـــل والنشاط ، كما تفتح لها أفاقا رحبة ومتعددة ، تحفز قدراتها وطاقاتها فى المباشرة والتعامل على اتساع هذه الانتماءات والشواغل والاهتمامات ، فان ثمة عدد من الأهداف الاستراتيجية للدبلوماسية المصرية غدت بمثابة علامات الطريق الجوهرية التى تسير على هديها ٠

وقد تمثلت هذه الأهداف فى استراتيجية مثلثة الأضلاع هى « السلام » والاستقرار والتنمية » ، وعليه فقد عمدت الدبلوماسية المصرية فى نسج شبكة علاقاتها مع مختلف الأطراف الدولية وفى كل تعاملاتها مع ســائر القوى العالمية ومن خلال مواقفها فى جميع المحافل والمنظمات الأقليمية والكونية الى تحقيق هذه الأهداف والعمل من أجل الاقتراب الصحيح منها على مدى عام ١٩٨٦ الفائت ٠

١ ـ دبلوماســـية الســـلام :

وادراكا من مصر بأن مواصلة تفجر قضية الشرق الأوسط ، واستمرار التوتر والمواجهات والأزمات فى العالم العربى انما يؤثر على فرص السلام وعلى تطلعنا للرخاء والتقدم ، فقد تركز انتباه الدبلوماسية المصرية وتكثفت جهودها طوال العام المنصرم من أجل دفع عملية السلام والعمل على وضع حد لاستمرار النزاع والمواجهة العـــربية ـ الاسرائيلية ، وانكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وهو ما يشكل بؤرة التوتر والخطر ، ويؤثر على استقرار المنطقة ، ويهدر طاقات كل العرب ٠

ولكن ـ للأسف ـ فان الأوضاع السائدة فى العـــالم العربى لاتزال تسودها الفرقة والتنافر والتمزق ، فضلا عن تزايد الأخطار والتحديات التى تحيط بنا من كل جانب ٠ وتقوم رؤية مصر الواضحة على أن حل المشاكل الرئيسية التى يعانى منها العالم العربى انما يكمن فى التوصل الى صيغة مشتركة للتضامن العربى الحقيقى الذى يتجاوز اطلاق الشعارات والنظريات، والاتفاق على قالب مشترك للعمل المنســق نأخذه بكل جدية ودون خـداع

للنفس ٠ وتعمد الدبلوماسية المصرية - فى كل اتصالاتها بالأطراف العربية الشقيقة - الى مناشدتها العمل على نبذ خلافاتها الضـــيقة وتجاوز أزمتها الطاحنة بتجميع القوى العربية على اختلاف اتجاهاتها السياسية وبنياتها الاجتماعية حول القضايا الجوهرية ذات الطابع القومى المستند الى المصالح المشتركة للأمة العربية ككل ٠

وعلى مدى العام الفائت اتجهت الدبلوماسية المصرية - بكل فكرها وجهدها - الى قضية الشعب الفلسطينى باعتبارها محور الصراع ومفتاح السلام الشامل فى المنطقة العربية وعلى امتدادها ، وأن التوصل الى تسوية عاجلة لها هو عنصر لا غنى عنه لاستتباب السلام والاستقرار فى ربوعها ، ومن ثم فان مصر تؤمن بأن الخطوة الأولى لأى تحرك هو اتخاذ موقف موحد للأطراف العربية المعنية مباشرة بالنزاع ٠ وقد سجلت مصر - فى كل مناسبة، ومن خلال كل تحرك أو اتصال قامت به - يقينها بأن التســـوية الشــاملة والعادلة للمشكلة الفلسطينية انما تستند - فى تقديرنا - الى اقرار وتلبية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير المصير ، فى ضوء ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وبيانات مؤتمرات عدم الانحياز ٠ كما تستند - فى تقديرنا - على مبدأ التلازم الوثيق بين الانسحاب الكامل من الأراضى الفلسطينية المحتلة وبين تحقيق السلام وكفالة ضمانات الأمن للجميع بما فى ذلك أمن الشعب الفلسطينى ٠

كما تتمسك الدبلوماسية المصرية بالمقولة القائلة بأن قاعدة عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة - التى رسخت مبدأ الانسحاب من الأراضى المحتلة - هى مدخل صحيح لاقامة السلام المبنى على العدل ، والمتلازم مع الأمن المتبادل لكافة دول وشعوب المنطقة ٠

ويمكن القول أن عام ١٩٨٦ المنصرم قد سجل حقيقة ايجابية هامة تتمثل فى تزايد الاقتناع والتأييد الدولى لفكرة ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه كل الأطراف المعنية بالصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى - على قدم المســـاواة ٠ وفى مجال العلاقات مع دول أوروبا الغربية خاصة ، نشطت الدبلوماسية المصرية لحث هذه الدول - ذات الوزن الهام - على زيادة حركية دورها فىعملية السلام ، ومن أجل دفع الجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولى ٠

كما اخذت تتصاعد الدعوة الى دور متميز ومسئولية خاصة يضطلع بها مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية فيه فى مجال التحضير والتمهيد لعقد هذا المؤتمر الدولى طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فى ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ٠

وتؤمن مصر بأن أى حديث عن دور جدى لأى طرف من الأطراف فى المؤتمر الدولى للسلام يجب أن يرتكز على الاسهام فى الاتفاق على عقد هذا المؤتمر الذى تشارك فيه كافة الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ٠

وعندما تؤيد الدبلوماسية المصرية المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط فهى تعنى مؤتمرا حقيقيا يدور فيه التفاوض بين الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع ، وتلعب فيه الأطـراف الخارجية دورا توفيقيا يؤدى الى تضييق شقة الخلاف وتيسير التوصل الى اتفاق ٠

ولكن ــ من ناحية أخرى ــ فان الشهور الأخيرة قد حملت فى طياتها سلبية جديدة تتمثل فيما كشفت عنه الاتصالات السرية الأمريكية ــ الايرانية، وما تمخض عنها من بيع الأسلحة الأمريكية الى ايران من فضـيحة ألقت بظلال كثيفة من الشك على صورة السياســة الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط ، وتجاه العالم العربى خاصة فى ضوء ما أوكل لاسرائيل من دور فى هذه الفضيحة ، ولا يخفى ما يمكن أن يتسبب فيه ذلك من مزيد من الجمود على الجهود المبذولة لدفع عجلة السلام فى الشرق الأوسط لانشغال الادارة وكافة مؤسسات الحكم فى الولايات المتحدة بآثار هذه الفضيحة وتداعياتها الداخلية والخارجية على المجتمع الأمريكى والدبلوماسية الأمريكية ٠

والى جانب ما استأثر من اهتمام الدبلوماسية المصرية خاصا بالمشكلة الفلسطينية ، فان المأساة اللبنانية كانت كذلك واحــدة من شـواغل مصر الأساسية حيث أدى الاحتلال العســكرى والتدخلات الأجنبية والصراعات الدولية الى خلق أوضاع اليمة وقتال مستمر وتطاحن بين ابناء الشــعب الواحد ، وأصبحت وحدة وسلامة أراضى واستقلال دولة لبنان فى خطر ٠

ولم تكف الدبلوماسية المصرية عن مســاندة لبنــان وحكومة لبنان

الشرعية ، وتواصل سعيها الى انهاء هذه الأوضاع التى فرضت عليه ، وتدعو جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم وعقائدهم وانتماءاتهم أن يتفقوا على كلمة سواء حتى يغلقوا الباب أمام فرص التدخل الأجنبى وترد لهم حرية القرار واستقلال الارادة ويسدون الطريق امام الاطماع والأخطار المحيطة بوطنهـــم ٠

وتطالب الدبلوماسية المصرية بانسحاب اسرائيل الكامل من لبنـــان ، وتطالب باحترام واستقلال وسيادة ووحدة أراضى لبنان ٠

واذا كانت قضية الشرق الأوسط تشكل أحد بؤر التوتر الساخنة فى المنطقة التى نعيش فيها ، فان ثمة حربا طاحنة تستمر منذ ما يزيد على خمس سنوات بين ايران والعراق تســتقطب الاهتمام المصرى العميق ، اذ يرتبط أمن الخليج بالأمن القومى المصرى ، كما أن آثار تلك الحرب المدمرة لا تمتد الى استقرار منطقة الخليج العربى وأمنه فحسب بل الى معدلات نمو كل دول المنطقة بل ودول العالم الثالث أجمع ، فالتصاعد المستمر فى الحرب لم يعد يقتصر على جبهات القتال ، بل ان امتداد واتساع مسرح العمليات أضحى يهدد الأمن الاستراتيجى للأمة العربية بأسرها ٠

وتساند الدبلوماسية المصرية كل الجهود الرامية الى انهاء هذه الحرب الضروس واحتواء آثارها واعادة الاستقرار الى منطقة تجتذب كثيرا من الأطماع والشرور ٠ وتقف مصر مع سائر شعوب دول الخليج وهى تدفع عن نفسها مضاعفات هذه الحرب وموجات القلق وعدم الاستقرار التى تولدها وذلك كله من منطلق أساسى هو ايمان مصر بحقيقة أن أمن الأمة العربية كل لا يتجزأ ، وأن أمن الخليج مرتبط بالأمن الاستراتيجى لمصر ، وسلامة دول الخليج الشقيقة وأمنها عنصر أساسى فى رسم سياسة مصر على المستوى القومى والاقليمى ٠

ولم تأل مصر جهدا فى حمل لواء الدعوة بكل قوة والحاح الى وقف القتال وبدء المفاوضات وانسحاب كافة القوات الى ما وراء الخطوط الدولية، والسعى الى تسوية سياسية مشرفة تحفظ الحقوق العادلة للطرفين وتحافظ على الموارد البشرية والمالية المهدرة لهذين الشعبين المسلمين غير المنحازين ٠

وتناشد مصر ايران بالاستجابة لمساعى التسوية ونداءات السلام وعدم الاصرار على مواصلة قتال لا يمكن أن ينتج عنـــه خير لأى من الشــعبين الايرانى والعراقى ٠

وانتهزت مصر مناسبة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامى الخامس فى يناير ١٩٨٧ ، فطالب الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه أمام المؤتمر ، باسم مصر والعالم الاسلامى بوضع حد للقتـــال الدائر فى الخليج بين العراق وايران ٠ كما طرح تصورا شاملا لانهاء هـــذا الصراع الذى يستنزف دم وموارد الدولتين الاسلاميتين ، وخاصة فى ضوء التطور الأخيـــر واسع النطاق الذى يشهده القتال الدامى على أرض العراق الشقيق من جانب القوات الايرانية ، وحرب المدن المأسوية التى يعانى منها شعبا البلدين ٠

وقد وقفت مصر الى جانب العراق الشقيق فى دفاعه عن ترابه الوطنى ويتمثل ذلك فى الاتصالات المكثفة بين مصر والعراق على أعلى المستويات ٠

كما تعرب مصر عن تضامنها مع دول الخليج ازاء ماتتعرض له من تهديدات تمس أمنها ٠ وتؤكد دوما على الارتباط بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى وبخاصة أمن منطقة الخليج ٠

واذ تلتزم مصر بالمواثيق العربية وتعمل فى اطار الأهداف الاستراتيجية العربية العليا ، فقد تابعت الدبلوماسية المصرية ــ بدأب ومثابرة ــ اتصالاتها المكثفة من أجل اعادة التنسيق بين منظمة التحـــرير الفلسطينية ــ الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وبين المملكة الاردنية الهاشمية وذلك فى اطار الاتفاق الأردنى / الفلسطينى الموقع فى ١١ فبراير ١٩٨٥ ، كما نددت بالغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، وكذلك الغارات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان ٠

وجدير بالاشارة والتسجيل أن العام ١٩٨٦ الماضى ، قد اتسم بتحسن عام ملحوظ فى العلاقات المصرية ــ العربية باستثناء كل من ليبيا وسوريا ٠ كما شهد عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع دولة جيبوتى ٠ وتكثيف العلاقات والاتصالات السياسية والبرلمانية ، وتنوعت التبادلات الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية بين جمهورية مصر العـــربية وكل من العراق

والأردن ، بدرجة شاملة • كما وقعت العديد من الاتفاقات والبروتوكولات التى تتناول أوجه التعاون الايجابى فى العديد من المجالات كالنقل والثقافة والسياحة والاعلام والتعدين والكهرباء والصحة والشباب والزراعة والصناعة والرى ••• الخ • وردا على استجابة مصر لاحتياجات العراق العسكرية ، فقد تزايدت معدلات التنسيق بين البلدين فى هذا المجال •

ولابد من التأكيد كذلك على ماحدث من تحسن ملموس وظاهر فى مواقف كل من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات حيث تبادر هذه الدول بتوسيع نطاق اتصالاتها وعلاقاتها مع مصر وتبدى استعدادها لمزيد من التعاون فى المجالات الاقتصادية والاستثمارية ، فضلا عن الاعتراف بأهمية الدور المصرى فى العالم العربى • فقد تمت بالفعل زيارات العديد من المسئولين والوفود المختلفة من هذه الدول العربية جميعا الى جمهورية مصر العربية كمظهر من مظاهر التقارب والتطور الايجابى فى العلاقات المصرية - العربية •

أما العلاقات المصرية - السودانية ، فقد سجل عام ١٩٨٦ مرحلة جديدة تتميز بالموضوعية والنضج ، ولا يخفى ماتمثله السودان من مكانة خاصة فى سياسة مصر الخارجية حيث يعتبر السودان هو الامتداد الطبيعى لأمن مصر القومى ، كما يجرى نهر النيل بين البلدين لينسج أعمق وشائج الاخوة والمصير الواحد بينهما عبر الزمن •

ولقد ظلت العلاقات المصرية - السودانية علاقة راسخة الجذور متعددة الأبعاد ، ومن هنا يأتى حرص مصر الدائم على التشاور المستمر مع الاخوة السودانيين عبر المراحل التاريخية المختلفة •

وقد سارعت مصر الى الاعراب عن تقديرها لحكومة السودان المنتخبة ديموقراطيا والترحيب بالمسيرة الديموقراطية للشعب السودانى • وعلى مدى العالم الماضى أبدت مصر اهتماما واضحا بالحفاظ على وحدة السودان الشقيق وسلامة أراضيه وأمنه •

كما عملت الدبلوماسية من أجل تحقيق الوفاق بين السودان وجيرانه وخاصة بالنسبة لأثيوبيا التى تربطنا بها علاقات أخوية طيبة • ومن هذا

المنطلق فقد حرص السيد الرئيس على مشـــاركة مصر للشعب الســـودانى وحكومته فى احتفالات العيد ٢١ لاستقلال السودان حيث ترأس السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وفدا مصريا ـ على مستوى عال ـ فى تلك المناسبة ، كما تمت مقابلات مفيدة بين سيادته وبين السيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة السودانى ، والسيد الصـــادق المهدى ـ رئيس الوزراء وغيرهما من المسئولين والقيادات السياسية • كما حضر لمصر العديد من المسئولين السودانيين وفى مقدمتهم السيد أحمد الميرغنى ـ رئيس مجلس رأس الدولة ، والسيد الشريف الهندى ـ وزير الخارجية •

واذا كانت الدبلوماسية المصرية لم تدخر جهدا فى سبيل احياء جهود السلام الشامل فى الشرق الأوسط من منطلق الايمان بأن التوصل الى اتفاق سلام شامل وعادل هو الطريق الوحيد الذى يؤدى الى تحقيق التعايش مع اسرائيل وجميع الشعوب العربية بما فيها الشعب الفلسطينى الشقيق ، وكسر الحلقة المفرغة للعنف والتخريب والتطرف ، ويتيح لكافة الأطراف أن تتفرغ لمواجهة التحديات الأساسية التى تقابلها وفى مقدمتها تحديات التنمية وتطوير وسائل الانتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة فى شتى نواحى الحيـــاة ، فانها قد سعت ـ فى كل اتصالاتها مع مختلف الأطراف المعنية ـ على حثها على قبول مبدأ التفاوض فى اطار مؤتمر دولى •

وركزت مصر ـ بصفة خاصة ـ على اقناع الولايات المتحدة واسرائيل بأن هذا المؤتمر هو أفضل الطرق المؤدية للســـلام ، وأن التحفظات القائمة لديهما على هذا المؤتمر لا يجوز أن تعوق التحرك الايجابى •

وقد أمكن تذليل هذه الصعوبات ـ على الأقل ـ فى المباحثات التى دارت بين الرئيس حسنى مبارك وبين رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق (شيمون بيريز) فى الاسكندرية يومى ١١ ، ١٢ سبتمبر ١٩٨٦ عندما قبل المسئول الاسرائيلى فكرة عقد المؤتمر الدولى ، وأبدى مرونة بالنسبة لمتطلبات عقد المؤتمر والاعداد له على نحو فعال •

وفى مجال العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية ، فان عام ١٩٨٦ المنقضى قد شهد نقطة ايجابية وذلك بالتوقيع على مشارطة التحكيم بشأن طابا فى سبتمبر ١٩٨٦ •

(السياسة الدولية)

واهتمام مصر بتدعيم السلام واشاعة الاستقرار لا يقتصر فقط على منطقة الشرق الأوسط ، وانما يمتد الى القارة الافريقية ، بل والى مختلف قارات العالم فقد تابعت مصر تطور الموقف على الحدود بين مالى وبوركينا فاسو ، وقام السيد وزير الدولة للشئون الخارجيـــة بارسال رسالتين الى وزيرى خارجية الدولتين ، أعـرب فيهما عن قلقه العميق للأحـــداث التى شهدتها منطقة الحدود المشتركة للدولتين ، وعن اســتعداد مصر لاجراء الاتصالات اللازمة اذا طلب منها ذلك • وفى نفس الوقت قام السيد وزير الدولة بارسال رسالة الى السيد أمين عام منظمة الوحدة الافريقية عبر فيها عن تأييد مصر المطلق لكافة الجهود التى تبذلها المنظمـــة لتهدئة الأوضاع واعادة الأمور الى طبيعتها •

كما أرسل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الى السيد عبده ضيوف - الذى كان رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية وقتها - حول تطورات الأحداث فى منطقة الحدود المشتركة بين هاتين الدولتين الافريقيتين • وأعـــرب عن تأييد مصر - حكومة وشعبا - لكافة الجهود التى يبذلها الرئيس ضيوف لتهدئة الموقف •

وبنفس الاهتمام تتابع مصر ماتشكله منطقة الكاريبى وأمريكا الوسطى من مصدر للقلق والخطر ، وتأمل مصر فى أن تتوافر الاراء السياسية لدى دول هذه المنطقة وشعوبها وقادتها للتوصل الى صيغة للتعايش السلمى بين أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة ، على أساس الاحترام المتبادل والالتزام بمبادىء القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة • وفى هذا الصدد تحظى جهود مجموعة دول الكونتادورا - التى تنشط من أجل السلام والاستقرار والحل السلمى للنزاع ، وكذلك جهود دول ليما المساندة لها - بتأييد الدبلوماسية المصرية الكامل • ويبدو ذلك واضحا فى كافة المناسبات وفى نصوص مختلف البيانات المشتركة التى توقع عليها مصر مع ســـائر الأطراف الدولية •

٢ - دبلوماســـية التنمية :

واهتمام الدبلوماسية المصرية البالغ بالعلاقات الافريقية لا يقوم على مجرد اختيار من بين الاختيارات ، بل هو اختيار استراتيجى يســتند الى

ارتباط الأمن القومى المصرى بالأمن الأفريقى ، فضلا عن اعتبارات المصلحة المباشرة لمصر فى العمل - بكل جهد - على تنمية وتطوير المبادلات بمختلف أشكالها مع دول القارة الافريقية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع كافة شعوب القارة ٠

واذ يجمع بين مصر والدول الافريقية وحدة نضال من أجل التحرر السياسى والاقتصادى والاجتماعى لرفع مستوى الانسـان الافريقى ، فان مصر تحرص على تعزيز الروابط مع كل الدول الافريقيـة بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية ٠

ولا تعمل مصر فى الاطار الافريقى - من خلال منظمة الوحدة الافريقية فقط - التى تؤمن بدورها فى مجال تحقيق آمال الشعوب الأفريقية فى التضامن والتعاون والوحدة ، وانما تشارك الدبلوماسية المصرية - بنشاط وفعالية - فى مختلف المؤتمرات الوزارية ، والمؤتمرات المتخصصة فى القارة الافريقية، وفى التجمعات الافريقية المختلفة ، مثـل تجمع دول حوض نهر النيـل (الأندوجو) والتجمع الافريقى - الفرنسى وغيرها ٠

كماساهمت مصر - بفعالية - من أجل حل مشـاكل القارة ، وفى مقدمتها مشاكل الجفاف والتصحر والمجاعة ، فشـاركت - فى الاجتماعات الدولية المختلفة حول هذه القضايا ، مثل الدورة الخاصة للجمعية العامة فى مايو ١٩٨٦ لتناول الوضع الاقتصادى الحرج فى أفريقيا - بوفد على مستوى وزارى ٠ كما أجرت اتصالات - مكثفة - لتأمين اشـتراك وزارى واسع من جانب عدد من الدول فيها تحقيقا للاهداف المرجوة منها ٠

ويمكن القول - دون مبالغة - أن العـلاقات المصرية - الافريقية قد شهدت تحولا نوعيا خلال الفترة الماضية ، فالى جانب مشاركة السيد الرئيس محمد حسـنى مبارك - الشـخصية - فى أعمال القمة الافريقية الثانية والعشرين فى أديس ابابا فى يوليو ١٩٨٦ وانتخابه نائبا لرئيس منظمـة الوحدة الافريقية ٠ فقد تمت العديد من الزيارات - على المستوى الوزارى - بين مصر ومختلف الدول الأفريقية ٠ فقد قام السيد وزير الدولة للشـئون الخارجية بزيارة احدى عشرة دولة أفريقية بدعوة من وزراء خارجيتها هى « النيجر - سيراليون - نيجيريا - زائير - الكونجو - أفريقيا الوسطى -

تشاد - أنجولا - زامبيا » ، فضلا عن اثيوبيا ، لحضور اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ، وزيمبابوى كرئيس لوفد مصر فى مؤتمر قمة عدم الانحياز ، وتوجو لحضور مؤتمر القمة الفرنسية - الأفريقية الثالثة عشرة ٠ كذلك استقبلت القاهرة العديد من وزراء الخارجية والمسئولين فى الدول الأفريقية ، اذكر منهم وزراء خارجية الجابون ومدغشقر وأوغندا على رأس وفد من أربعة وزراء أوغنديين ، فضلا عن الزيارة التى قام بها السيد عيدى عمرو - أمين منظمة الوحدة الافريقية للقاهرة فى فبراير ١٩٨٧ ٠

ولا شك أن هذه اللقاءات - مع ماتتيحه من تبادل صريح وبناء للاراء حول المسائل الاقليمية والمشاكل الدولية ذات الاهتمام المشترك - فانها تعد - كذلك - فرصة طيبة لمراجعة وتطوير سبل التعاون وتدعيم العلاقات الثنائية بين مصر والدول الافريقية الشقيقة ٠

وانطلاقا من الاقتناع الكامل بأهمية الدور المصرى فى دفع عجلة العمل الأفريقى المشترك الى الامام ، جاء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقية المصغرة فى القاهرة ، والذى استهدف التوصل الى حلول عملية وواقعية لمختلف المشاكل التى تعانى منها القارة سياسيا واقتصاديا وتنمويا ٠

وفى اطار هذا الاهتمام المتزايد بالقضايا الأفريقية جاء البيان الهام الذى القاه الرئيس مبارك امام رؤساء القمة المصغرة يوم الحادى عشر من مارس ١٩٨٧ والذى حدد فيه رؤية مصر الثابتة والمتمثلة فى ضرورة وضع منهاج واقعى زمنى لحل هذه القضايا وفى مقدمتها المديونية بأبعادها المتفاقمة وقضية العنصرية والارهاب فى جنوب القارة ، والمنازعات الدائرة فى القرن الأفريقى ٠ وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتى فى انتاج الغذاء ووضع نظام لحث الدول الافريقية على اعطاء أولوية مطلقة لبعضها البعض فى التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى ٠ ولم يكن الرئيس مبارك مبالغا حين أكد أمام الافارقة أن أمام أفريقيا عملا كبيرا ينبغى انجازه بروح الفريق الواحد لمواجهة الاخطار والتحديات ٠ وذلك ما دعا الرئيس الكونجولى (دينيس ساسو نجيسو) أن يعلن بصفته رئيسا لمكتب القمة الافريقية الثانية والعشرين ، تقدير القادة الافارقة تماما للاقتراحات المحددة التى عرضها الرئيس مبارك ٠

وليس هذا الدور المصرى بجديد على ساحة العمـــل الافريقى ، فقد أثبتت مصر فى كل مراحل التاريخ أنها لا تستطيع أن تتخلى عن قضايا شعوب أفريقيا فى نيل استقلالها واستقرارها وحل مشاكلها الاقتصادية فى ظل اقتناع ثابت بأن الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادى المصرى جزء لا يتجزأ من الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادى لأفريقيا ٠

وفى عام ١٩٨٦ تم توقيع العديد من الاتفاقات الخاصـــة بالتعاون الاقتصادى والثقافى والفنى مع الدول الافريقية ، وانشاء عدد آخر من اللجان المشتركة ، وتجديد البروتوكولات التنفيذية لعدد من الاتفاقات القائمة بالفعل٠

وتحرص مصر - فى مجال التعامل مع أفريقيا - على تدعيم الوجود المصرى فى الدول الافريقية من خلال ايفاد المزيد من الخبراء المصريين من أطباء ومدرسين وأساتذة للجامعات ومهندسين فى الصناعة والزراعة والرى والفنيين فى المجالات المختلفة ، واداة الدبلوماسية المصرية الفعالة - فى هذا الخصوص - تتمثل فى الصندوق المصرى للتعـــاون الفنى لأفريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية ٠

ويصل مجموع عدد الخبراء المصريين فى مختلف دول القارة الأفريقية الى العديد من المئات ،وجدير بالذكر - فى هذا الصدد - أن عـــدد هؤلاء الخبراء قد زاد خلال عام ١٩٨٦ وحده بما يصل الى حوالى ٣٠٪ عما كان عليه فى عام ١٩٨٥ ٠

وتفتح مصر أبواب معاهدها المتخصصة واكاديمياتها الفنية لأبناء أفريقيا وتوفر لهم أماكن الدراسة والتدريب لمختلف كوادرها فى التخصصات المختلفة ففى عام ١٩٨٦ جرى تنظيم دورتين لضباط الشرطة الأفارقة حضرها ١١٥ ضابطا من ٣٨ دولة أفريقية ٠ كما شهدت القاهرة ندوتين للفلاحين الافارقة احداهما بالانجليزية ، والأخرى بالفرنسية ، شارك فيها مايزيد على أربعين مسئولا فلاحيا من حوالى عشرين دولة أفريقية ، هذا فضلا عن الدورات التدريبية لكل من مسئولى الادارة العليا والقيـــادات العمالية فى الدول الأفريقية ، والمرضات الأفريقيات ، ودورات فى النقل البحرى التى تنظمها الأكاديمية البحرية بالاسكندرية ٠

كما ينظم معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية دورتين

فى كل عام للدبلوماسيين الأفارقة احداهما للدول الناطقة بالفرنسية ، والأخرى للدول الناطقة بالانجليزية ٠ وفى عام ١٩٨٦ شارك فى هاتين الدورتين دبلوماسيون من ٣٣ دولة أفريقية ٠

ولا يخفى مايجسده هذا التعاون بين مصر والدول الأفريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ، فضلا عما يوفره من مجال للعمل أمام الخبرات المصرية فى دول القارة الأفريقية ، كما يهيىء الفرصة لتعميق مختلف أوجه التعاون فى المجالات المتنوعة وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، وفتح افاق جديدة للصادرات المصرية فى الأسواق الأفريقية ، واحتمالات توسع العلاقات التجارية وتنويع بنودها وخاصة فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية ٠

والى جانب كل هذه المزايا والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الافريقية ، فان الوجود المصرى الفعال والنشط ، والرصيد المادى والمعنوى الضخم الذى تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية - الأفريقية ، يظل هو الدعامة الأساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك الذى يربط مستقبل مصر بهذه القارة التى ننتمى اليها انتماء عضويا أبديا على مر الزمن ٠

وفى نفس الوقت الذى تقدم فيه مصر مساعداتها وخبراتها الى الدول النامية الى أقصى مدى تستطيعه ، فانها تسعى الى الحصول على المساعدة الاقتصادية أيضا من الدول المتقدمة الصناعية ، لكى يمكن لمصر أن تجتاز الأزمة الاقتصادية الراهنة ، والمتمثلة خاصة فى نقص السيولة وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال ٠

وقد اندرجت زيارات العمل التى قام بها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا واليونان عام ١٩٨٦ فى هذا الاطار ، وقد ظهر جليا وجود اقتناع كامل بوجهة النظر التى عرضناها من حيث أخذ الاعتبارات السياسية والاجتماعية للبلاد كأولوية مطلقة تقديرا لظروف مصر الخاصة وأهميتها وضرورة دعم الاستقرار السياسى فى هذه المنطقة التى تموج بحالة الغليان وعدم الاستقرار ٠

وقامت الدول الأوروبية الصديقة بترجمة تاييدها هذا فى صـــورة تعليمات محددة لمندوبيها لدى صـــندوق النقد الدولى لتأييد ودعم الموقف المصـــرى ٠

وفى مجال قضية الديون الخارجيـــة ، تؤمن مصر بضرورة اقـــرار المسئولية المشتركة بين الدول المدينة والدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، فى ايجاد حلول لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ٠ وكذلك بضرورة العمل على خفض أسعار الفائدة الحقيقية ، وأهمية توفير موارد مالية اضافية لايجاد تسهيلات لدى صندوق النقد الدولى ، وتوسيع التسهيلات المالية التعويضية للحد من أعباء خدمة الديون الناشئة عن ارتفاع الفائدة٠ وتطالب مصر بادخال تعديلات جوهرية مع معايير المشروطية المطبقة من قبل المؤسسات المالية الدولية ٠

وتدعو مصر الى الحد من اعباء خدمة الديون الخارجية وتحـديدها نسبة من حصيلة صادرات الدولة المدينة باعتبار أن ذلك وحــــده هو الذى يسمح بتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية المدينة التى تعجز عن الوفاء بالتزامات الديون ، وكذا أهمية توفير منافذ لصادرات الدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة الصناعية ٠ وتنفيذ التزامات الدول المتقدمة صناعيا التى تقضى بالغاء القيود الحمائية القائمـــة والتوقف عن فرضها مستقبلا والحد من الاجـــراءات التمييزية المتزايدة فى المعاملات التجارية الدولية وتوفير الاستقرار المناسب فى أسواق السلع الاولية ٠

وتنطلق مصر - فى نظرتها هذه - من الايمان بأهمية التعـاون بين الشمال والجنوب لمصلحة المجتمع الدولى بأسره ، وبما يعود بالنفع على الطرفين معا ٠

٣ - دبلوماســية التحـــرير :

وتؤكد الدبلوماسية المصرية - فى كل وقت وفى كل مناسبة - من منطلق النضال المشترك والمصير الواحد مع اشقائنا الذينتحرروا من نير الاستعمار، واشقائنا الذين مازالوا يناضلون من أجل حريتهم السياسية والاقتصادية ، التزامها الثابت بالكفاح حتى النصر ضـــد التفرقة العنصرية وضد بقايا الاستعمار فى جنوب القارة وضد الاستغلال والارهاب ٠

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن فرض العقوبات الالزامية الشاملة هو الطريق الفعال والوحيد لاقتلاع نظام الفصل العنصرى ووقف ممارسات العدوان السافر وانهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا بعد أن اتضح جليا أن المبادىء أو المنطق غدا لا يجدى فى اقناع الاقلية البيضاء وبحقوق الأغلبية الأفريقية ٠ وبدا واضحا أن الاستراتيجية الجديدة - التى يعتمدها نظام بريتوريا العنصرى - هو الاستمرار فى قهر الكرامة الافريقية ، وارتكاب المذابح الوحشية ضد الأطفال والنساء فى تصعيد هستيرى دموى لا يتوقف ٠

وقد شاركت مصر بوفد يرأسه السيد وزير الدولة للشئون الخارجية فى المؤتمر العالمى الثانى لفرض العقوبات على نظام جنوب أفريقيا العنصرية الذى عقد فى باريس فى يونيو ١٩٨٦ حيث قام بابلاغ المؤتمر برسالة تأييد وتضامن من الرئيس محمد حسنى مبارك ، وشاركت مصر أيضا فى المؤتمر الدولى لتحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا الذى عقد فى فيينا فى يوليو ١٩٨٦ ٠

كما تقف الدبلوماسية المصرية - بكل ثبات - الى جانب دول المواجهة وتقدم لزيمبابوى وزامبيا وبتسوانا وموزمبيق وأنجولا وتنزانيا كل مساندة ومساعدة ممكنة لدعمها ومعاونتها حتى تقف فى وجه اعتداءات نظام جنوب أفريقيا ، وفى وجه العقوبات المضادة التى قررها نظام جنوب أفريقيا العنصرى ٠

٤ - دبلوماسية العالم الثالث :

واذا كانت ثوابت السياسة الخارجية لجمهورية مصر العربية والمبادىء الأساسية التى تستهدى بها هى العمل على تحقيق السلام وتوفير الأمن والاستقرار وتهيئة أفضل الظروف الدولية للانطلاق فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان مصر - تحقيقا لذلك - تنهج فى تحركها الخارجى وفق منهج محدد يستهدف تعزيز روابط الصداقة والتعاون مع كافة دول العالم الثالث التى تبادلنا تلك الرغبة وتلتزم باحترام حرية ارادتنا واستقلال قرارنا ٠

ومن ثم فان الدبلوماسية المصرية تقدم لكل الشعوب الصداقة والاخاء ، وانطلاقا من حقيقة أن الأخطار التى تواجه المجتمع الانسانى فى هذه

المرحلة الدقيقة من مراحل تطوره سواء خطر الفناء فى حرب نووية لاتبقى ولا تذر أو خطر المجاعة والحرمان والعجز ، عن مواجهة الكوارث الطبيعية تفرض على الجماعة الانسانية كلها أن تعيد ترتيب أولوياتها وتحديد أهدافها وصياغتها أنماط جديدة للتعامل بين أعضائها وخاصة فى القضايا المصيرية التى يتوقف عليها مستقبل البشرية .

ونظرا لما يجمع بين مصر ودول العالم الثالث - على اتساع رقعته ومواقعه المختلفة - من أهداف استراتيجية واحدة تتمثل فى طلب السلام والأمن والاستقرار والعلاقات الدولية العادلة والمتساوية ، فان العلاقات المصرية مع الدول الآسيوية ، ودول القارة اللاتينية ، الى جانب الدول الافريقية ، تشهد نموا مطردا ومصالح مشتركة وأهدافا متماثلة .

وقد شهد عام ١٩٨٦ لقاءات متعددة وزيارات متبادلة واتصالات متنامية بين مصر وبين مختلف الدول الآسيوية ، واللاتينية ، فقد قام الرئيس الصينى بزيارة الى مصر ، فضلا عن زيارات وزارية عديدة فى مختلف المجالات تم تبادلها بين مصر وهذه الدول .

كما استقبلت القاهرة وزراء خارجية لكل من المكسيك والاروجواى والأكوادور الى جانب العديد من الوفود الثقافية والعسكرية والاقتصادية من مختلف دول القارتين الآسيوية واللاتينية .

وتلتقى مصر مع دول العالم الثالث فى تجمعات دولية هامة تتمثل فى مجموعة الـ ٧٧ ، وفى مؤتمر عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامى حيث تنشط الدبلوماسية المصرية على هذه الساحات بشكل فعال وايجابى .

فقد حصلت مصر على رئاسة مجموعة الـ ٧٧ التى تضم ١٢٧ دولة ، فى كل من نيويورك وجنيف ونيروبى ، وذلك خلال عام ١٩٨٥ ، واستمرارا لدور مصر الفعال داخل هذه المجموعة ، استضافت القاهرة خلال الفترة من ١٨-٢٣ أغسطس١٩٨٦ ، اجتماعا - رفيع المستوى - لمجموعة الـ٧٧ للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية حيث شارك فى أعماله ممثلو ٧٨ دولة ، وصدر عن الاجتماع ما عرف « باعلان القاهرة » للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، مما يعتبر حدثا سياسيا وتاريخيا هاما يؤكد مكانة مصر

وحرصها على تبنى قضية التنمية وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ، وجدير بالذكر أن « اعلان القاهرة » قد اعطى دعما سياسيا لجهود التعاون بين الدول النامية ، انعكس - بشكل واضح - على أعمال القمة الثامنة لحركة عدم الانحياز التى انعقدت فى هرارى فى سبتمبر ١٩٨٦ ، كما ساهم فى تنشيط المناقشات الخاصة بالتعاون فيما بين الدول النامية فى العديد من المنظمات والوكالات الاقتصادية الهامة .

أما على ساحة عدم الانحياز ، فمما هو جدير بالذكر أن حركة عدم الانحياز - التى تؤمن بها مصر وتتمسك بمبادئها - هى التى تسلك طريق الحوار والتفاوض كطريق سلمى للخروج من الأزمات الحادة فى العلاقات الدولية .

كما أن سياسة عدم الانحياز - التى تمارسها مصر - ترتكز على الارتباط الوثيق بين السلام والتنمية ، وعلى ضرورة فض الاشتباك السياسى والعسكرى بين القوى المتنازعة ، وأهمية خفض التوتر الدولى ، وحقها فى المشاركة فى حل المشكلات العالمية والاقليمية ، وفى تسوية مختلف القضايا والمنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى .

وعلى صعيد الممارسة والتطبيق ، شاركت الدبلوماسية المصرية بايجابية فى كافة اجتماعات ومحافل حركة عدم الانحياز وخاصة خلال فترة رئاستها الآسيوية التى بدأت منذ مارس ١٩٨٣ ، ثم فى رئاستها الافريقية الحالية التى بدأت بقمة هرارى فى أغسطس ١٩٨٦ .

وفى اطار المؤتمر الاسلامى ، تشارك مصر - منذ استئناف عضويتها فى القمة الاسلامية الرابعة فى الدار البيضاء فى يناير ١٩٨٤ - فى كافة أنشطة المؤتمر السياسية والثقافية والفنية .

كما أولت الدبلوماسية المصرية قضية أفغانستان - لابعادها الاسلامية المتميزة - اهتماما خاصا من منطلق رفض سياسات التدخل الأجنبى فى مقدرات الشعوب الاسلامية .

وتنبع رسالة مصر - فى اطار المؤتمر الاســـلامى - من الايمان بأن السلام ليس دينا ورسالة فقط بل حضارة وثقافة • ولا تقتصر فعالية الدور المصرى فى منظمة المؤتمر الاسلامى على الجانب السياسى فقط ، وانما تتعدى ذلك الى المجالات الثقافية والتعليمية والاعلامية والمالية والتجارية والعلمية والتكنولوجية •

ولعل مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الخامسة لمنظمة المؤتمر الاسلامى التى عقدت بالكويت الشقيق فى يناير ١٩٨٧ أبلغ دليل على مدى ايمان مصر واستعدادها للاسهام بفاعلية فى زيادة التضامن والتعاون بين الدول الاسلامية فى مختلف المجالات •

٥ - الدبلوماسية المصرية والقوتين الأعظم :

اما عن علاقات مصر بالقوتين الأعظم ، فانه من المعروف حـــرص الدبلوماسية المصرية - وخاصة فى الآونة الحاضرة - على أن يكون احتفاظها بعلاقات متميزة مع احدى الدول العظمى ليس على حســـاب علاقاتها مع الدولة الأخرى •

فاذا كانت العلاقات المصرية - الأمريكية هى علاقات ذات طبيعة خاصة فذلك يعود الى ما اضطلعت به الولايات المتحدة من دور الشريك فى عملية السلام فى الشرق الأوسط باعتبارها قوة عظمى لها علاقات خاصة باسرائيل•

وقد حرصت مصر على استمرار الولايات المتحدة فى القيام بهذا الدور لمصلحة جميع الأطراف •

كما تقدم الولايات المتحدة مساعدات ومعونات تساعد فى عملية التنمية الاقتصادية المصرية ، هذا فضلا عن الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة فى تعزيز المقدرة الدفاعية المصرية •

ومن هنا كان حرص مصر على الحفاظ على هذه العلاقات وتطويرها ، ولعل استمرار تبادل الوفود والزيارات بين البلدين على مستويات سياسية وحزبية وشعبية وبرلمانية خير دليل على ذلك •

وتتطور العلاقات المصرية ـ السوفييتية بصورة مرضية وذلك فى اطار الاحترام المتبادل لسيادة كل من الدولتين للاخرى وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، واقرار الاتحاد السوفييتى بدور مصر القيادى فى محاور حركتها السياسية الخارجية ، والاعتراف المصرى بالدور السوفييتى كقوة عظمى عليها مسئولية خاصة فى حفظ السلام والأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة ٠

ولعل التحسن التدريجى والمطرد فى العلاقات المصرية ـ السوفييتية ـ مؤخرا ـ وتبادل الزيارات بين المسئولين فيها وزيادة حجم التعامل التجارى، وتوافق الارادة السياسية لدى الجانبين لدعم العلاقات وتعزيزها فى مختلف المجالات ما يؤكد التوجه السياسى للدبلوماسية المصرية نحو تعميق العلاقات لا بين مصر والاتحاد السوفييتى فحسب ، بل بين مصر وسائر دول الكتلة الاشتراكية التى تشهد ـ بالفعل ـ منحنى ايجابيا واضحا سواء مع رومانيا أو المانيا الديموقراطية أو غيرها من دول المجموعة الاشتراكية ٠

٦ ـ الدبلوماسية الحزبية :

ولا تقتصر مصر فى اتصالاتها مع شقيقاتها الافريقيات ومع دول العالم الثالث على المستوى الرسمى أو الحكومى بل انها تمد اتصالاتها الى مختلف القوى الشعبية والحزبية فى الدول الافريقية عن طريق تحقيق المزيد من اللقاء والحوار بين المنظمات الشعبية والهيئات الشبابية والاحزاب السياسية فى كل من مصر وأفريقيا ٠

وفى هذا المجال وجهت مصر دعوة الى الاحزاب السياسية فى الدول الأفريقية لحضور المؤتمر العام للحزب الوطنى الديموقراطى الذى عقد فى يوليو ١٩٨٦ ، وقد شارك فى المؤتمر الحزبى المصرى ٣٣ حزبا افريقيا ينتمون الى ١٩ دولة أفريقية ، فضلا عن حزب المؤتمر الهندى ٠

كذلك استضافت القاهرة فى أول ديسمبر ١٩٨٦ مجلس الرابطة الاشتراكية الافريقية الذى يترأسه الرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور وحضره ممثلون عن أربعين حزبا أفريقيا وممثلون عن حركات التحرير التى تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ٠

هذا وتقيم مصر علاقات واتصالات هامة مع الدولية الاشتراكية التى تتخذ من لندن مقرا لها ، وكذا مع الحزب الاشـــتراكى الفرنسى وغير من الاحزاب والقوى السياسية فى دول أوروبا الغربية ٠

٧ ـ دبلوماســية الحوار الفكرى :

تسعى وزارة الخارجية ـ فى الآونة الأخيرة ـ الى تنظيم سلسلة من ندوات الحوار الفكرى والثقافى والدبلوماسى بين مصر وبين مختلف بلدان وتجمعات وقارات العالم ٠

وقد استهلت مصر ـ هذا النشاط ـ باقامة النـــدوة الأولى للحوار الأفريقى ـ اللاتينى فى القاهرة فى يناير ١٩٨٢ ، بينما استضافت المكسيك الندوة التالية فى يونيو ١٩٨٣ ، وفى يناير عام ١٩٨٦ تم تنظيم الندوة الثالثة لهذا الحوار بالقاهرة ، وفى أغسطس القادم سيتم تنظيم الندوة الرابعة للحوار الأفريقى ـ اللاتينى فى المكسيك ، حيث يشارك فيها نخبة من العلماء والأساتذة والدبلوماسيين من مختلف دول القارتين الأفريقية واللاتينية ٠

ولا يخفى أن الفكرة الجوهرية التى يقوم بها اللقاء بين افريقيا وأمريكا اللاتينية ، هى العمل على الجمع بين المثقفين وعلماء الاجتماع والأكاديميين والدبلوماسيين فى كل من هاتين القارتين اللتين ينتميان الى العالم الثالث ، فى حوار يستهدف تحقيق تفاهم أعمق وتعاون أكبر بين هـــذين الاقليمين الجغرافيين اللذين لاتزال اللغة والمسافة تقوم ـ حتى الآن ـ بمثابة حواجز هامة تباعد بين شعوبهما ٠

فمع التنوع القائم داخل هاتين القارتين ، وخاصة فى مجال الخصائص الثقافية وتفاوت مراحل النمو ٠ واختلاف المؤسسات السياسية ، فان هناك الكثير من الفرص الجديدة للتعلم والنقل من تجـــارب بعضهما البعض ، ولتكثيف علاقاتهما المتبادلة ، ولخلق مجالات الاهتمام المشترك ، اذ من المؤكد أن دول افريقيا وأمريكا اللاتينية ، يمكن أن تجد ـ فيما بينها ـ رابطة تكون ذات فائدة لكليهما ، ويكون بقدرتها تقوية مواقف الدول النامية فى كفاحها من أجل التغلب على أوضاع تخلفها وفقرها النسبى ٠

والى جانب الحوار الافريقى - اللاتينى ، فقد شهدت القاهرة كذلك - خلال عام ١٩٨٦ - الدورة الأولى من ندوة الحـــوار المصرى - اليابانى ، والدورة الأولى للحوار المصرى - الصينى ، وفى فبراير ١٩٨٧ تم تنظيم الدورة الأولى للحوار المصرى - السوفييتى حول أفريقيا من جانب كل من المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية المصرية ، ومعهد الدراسات الأفريقية التابع لأكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفييتى ، حيث شارك - فى هـــذه الندوات جميعا - مفكرون ودبلوماسيون وأكاديميون من مصر ومن هذه الدول جميعا ٠

وتستشعر مصر دورا ورسالة فى مجال تمهيد الطريق وتهيئة الأجواء وتوفير الشروط الضرورية اللازمة لدعم أواصر العلاقات بين شعبها وبين الشعوب فى قارات العالم المختلفة ، وتثبيت دعائم الصلات بين الدول ذات الحضارات والثقافات المتنوعة ٠

ومن المؤكد أن تتضاعف قيمة مانحصل عليه من ثقافة ومعرفة - اذا ماتوافرت لدينا الرغبة فى التبادل المخلص لخبراتنا ، واذا ما جعلنا هذه الخبرات فى متناول الجميع ، ولعل هذا هو - على وجه التحديد - ما تتطلع فكرة هذا النوع من الحوار الثقافى والأيديولوجى الى تحقيقه ٠

اذ تعمل الدبلوماسية المصرية - من خلال هذه الحوارات التى تنظمها - على تعبئة الجهود المشتركة والاثراء المتبادل للثقافات والخبرات عن طريق الأخذ والعطاء ، وبناء جسور اللقاء بين الشعوب التى تقع على مسافات بعيدة رغم ما يجمع بينها من تماثل وتجانس فى المصالح والآمال ٠

٨ - دبلوماســـية نزع الســـلاح :

ولا يخفى أن اهتمام مصر بقضايا الأمن والسلام والاستقرار لا تقف عند حدود جغرافية أو سياسية معينة ذلك أن الدبلوماسية المصرية تنطلق فى هذا من موقف مبدئى يقوم على اختيار اخلاقى وتصـــور محدد لرسالة الانسان على هذا الكوكب ٠

ولذلك فاننا نساعد الجهود الرامية الى تخفيف التوتر الدولى ونزع السلاح والقضاء على شبح المواجهة النووية ٠

ومن هنا فقد تابعنا – باهتمام شديد – تطورات المحادثات التى دارت فى الاجتماع الذى عقده الرئيس الأمريكى والزعيم السوفييتى فى أكتوبر ١٩٨٦ فى عاصمة ايسلندا · وقد تلقت مصر – من الطرفين الدوليين – عرضا تفصيليا لما دار فى هذا اللقاء ، وبرغم أن الجانبين لم يتمكنا من التوصل الى اتفاق حول بعض النقاط الجوهرية المتصلة بقضية الحرب والسلام ، فان تقييم الدبلوماسية المصرية – لهذا الاجتماع – هو أنه كان ايجابيا لأنه حقق تقدما ملموسا فى نقاط كان العالم تواقا الى كسر الجمود القائم حولها ·

ومن ناحيتها ، فان مصر تتبنى الدعوة لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وذلك منذ عام ١٩٧٤ ، اذ ترى أن فى ذلك وسيلة لمنع انتشار الأسلحة النووية بشكل عام ، وخطوة فى سبيل نزع السلاح الكامل ، بالاضافة الى كونه تأمينا للمنطقة ذاتها من خطر انتشار السلاح النووى بها · وتقوم مصر – منذ ذلك الحين – باعداد مشروع القرار الخاص بذلك فى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة دستوريا · ويطالب القرار الذى تقره الجمعية العامة بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠ الدول المعنية مباشرة باتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح ، وفى هذا الخصوص يدعو القرار الدول المنتمية الى المنطقة للانضمام الى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، واخضاع أنشطتها النووية للرقابة الدولية · كما يدعوها الى اعلان تأييدها لانشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، وبالامتناع عن استحداث الأسلحة النووية أو انتاجها أو حيازتها أو السماح بوضعها على أراضيها ، وذلك لحين أن يتم انشاء المنطقة ، وكذا دعوة الدول النووية بالمساعدة فى انشاء المنطقة والامتناع عن القيام بما قد يتناقض مع هذا الهدف ·

وحرصا من مصر على أن يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ، فانها تعمل – فى اتصالاتها مع اسرائيل – على دعوتها للانضمام الى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، وهى الاتفاقية التى انضمت اليها كافة الدول العربية المجاورة لاسرائيل ·

واتصالا باهتمام مصر بقضية السلام العالمى ونزع السلاح النووى والتقليدى ، فاننا نشعر بالقلق لأن منطقتنا فى البحر المتوسط لاتزال ميدانا

للمواجهات المسلحة ، والصراعات ، والتنافسات الحادة بين مختلف القوى، مما يهدد استقرارها وأمنها ويؤثر على احتمالات التعاون بين دولها .

ورؤية مصر لقضايا الأمن والسلام والتعاون فى البحر المتوسط رؤية مترابطة متكاملة ، فهى تمثل - فى تقدير مصر - مسئولية جماعية مشتركة نحو تحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة فى الأمن والسلام والتعاون مما يحتاج - فى تقدير الدبلوماسية المصرية - الى تقريب مستويات التنمية والتطوير واقرار الحوار البناء بين الدول المطلة على البحر المتوسط برغم اختلاف توجهاتها الداخلية والخارجية ، واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والسعى المطرد نحو خلق جسور من المصالح والمنافع المتبادلة بين دول حوض البحر المتوسط بدلا من بقائه ساحة للمواجهات الساخنة والدامية ٠

٩ - دبلوماسية حقوق الانسان :

وفى مجال اهتمام مصر بحقوق الانسان الأفريقى ، فقد لعبت الدبلوماسية المصرية دورا هاما فى أن يتوصل مؤتمر القمة الافريقى فى دورته العادية الثامنة عشرة المنعقدة فى نيروبى فى يونيو ١٩٨١ ، الى اقرار الميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب ، ورغبة من مصر التى كانت من أولى الدول التى صادقت على هذا الميثاق فى وضعه موضع التطبيق ٠ فقد بادر السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بأن بعث برسائل خاصة الى رؤساء الدول الأفريقية التى لم تكن قد صدقت بعد على الميثاق ، مما كان له الأثر الايجابى فى حفز عدد كبير منهم على التصديق على الميثاق ، ومن ثم فقد قدر للميثاق أن يدخل حيز التنفيذ فى ٢١ أكتوبر ١٩٨٦ بعد أن بلغت التصديقات المودعة لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية الأغلبية المطلقة اللازمة لسريان الميثاق ٠

وجدير بالذكر أن الميثاق الافريقى لحقوق الانسان ينص على تكوين لجنة افريقية لحقوق الانسان والشعوب تتكون من أحد عشر عضوا للاشراف على تطبيق الميثاق والنهوض بحقوق الانسان الأفريقى ٠ وتعمل مصر على سرعة الانتهاء من تشكيل هذه اللجنة فى مؤتمر القمة الأفريقى القادم حتى تبدأ فى ممارسة اختصاصاتها نحو حماية حقوق الانسان الافريقى وصونها وتعميق الاحترام لها ٠

اما عن تلك الظاهرة بالغة الخطورة التى اصبحت تهدد كيان المجتمع الدولى المتحضر الا وهى ظاهرة الالتجاء الى العنف ، وما تعارفنا على وصفه بالارهاب الدولى ، فانها قد غدت تشكل - بالفعل - تهديدا سافرا لحقوق الانسان ، ومن ثم يتزايد الادراك لأهمية تضافر جهوده للتصدى لها وردعها لكفالة الأمن الشخصى والاقتصادى لكافة الدول ومواطنيها .

وايمانا من مصر بأهمية تبنى سياسة فعالة تقوم على اسس قانونية ، فقد اقترح السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - امام اللجنة البرلمانية لمجلس أوروبا فى استراسبورج فى الثامن والعشرين من يناير ١٩٨٦ - فكرة عقد مؤتمر دولى لمكافحة الارهاب تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف سد الثغرات القائمة فى المواجهة الدولية لهذه الظاهرة الخطيرة ، وتحقيق قبول دولى أوسع لفكرة التصدى للارهاب .

ومازالت الدبلوماسية المصرية على رأيها فى أن هذه الآفة تتطلب معالجة جماعية دولية تضع حدا لما يتعرض له المجتمع الدولى من تهديدات مستمرة وصور جديدة لهذه الظاهرة .

ولعل هذا الموقف الاخير من ظاهرة الارهاب ليس سوى مناسبة يتأكد فيها ايمان مصر ويقينها الثابت بفعالية الأمم المتحـــــدة التى تجسد صيغة الدبلوماسية متعددة الأطراف التى تكفل مبدأ المســـــاواة فى السيادة ، وتوفر قنوات التعاون على المستوى الكونى ، الأمر الذى يدفع بالدبلوماسية المصرية الى التمسك بالأمم المتحدة كتجسيد لحلم الانسانية فى خلق نوع من الحكومة العالمية التى تستند على قيم انسانية كبرى ، هى التكافل والتعاون من أجل السلام والنمو والتقدم ، وهى نفس القيم الانســـــانية التى تشكل الاستراتيجية العليا للدبلوماسية المصرية .

ولا يخفى أن من أهم أهداف الأمم المتحدة - التى اعلن عنها ميثاقها فى مادته الأولى - تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بدون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبغير تفرقة بين الرجال والنساء ، وبالرغم مما حققته الأمم المتحدة من نجاح ملحوظ فى تسجيل حماية حقوق الانسان بما أصدرته من اتفاقيات وقرارات دولية ، ومع قيام لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة بدور هام فى تقصى

الحقائق والكشف عن انتهاك حقوق الانســـان الذى تمارســـه الحكومات العنصرية ، الا أن الدبلوماسية المصرية لاتزال ترى أن هناك فارقا كبيرا بين تقرير الحق وبين حمايته • اذ أن حقوق الانسان مافتئت فى حاجة الى مزيد من الحماية فى كثير من مناطق العالم ، كما أن التخلف الاقتصادى الذى يعانى منه أكثر من ثلثى شعوب العالم وتزداد به الهوة اتساعا بين الشعوب المتقدمة وبين الشعوب النامية ، لهو من أبرز مظاهر الأزمة التى تجتازها حقوق الانسان فى الآونة الراهنة •

ان ايمان الدبلوماسية المصرية بالانسان الحر الذى لا حد لابداعه ، انما يدفعنا الى الاستمساك بحقوقه والذود عنها •

واذا كان ما سبق ليس سوى جرد حساب ختامى لعام مضى وانقضى لجهود الدبلوماسية المصرية فى حركتها على الساحة العالمية وبغض النظر عن مدى ما استطاعت تحقيقه من نجاح وانجازات ملموسة بالفعل ، فان ما يكفيها من تقدير وشرف انها دبلوماسية تعمل ما فى وسعها من أجل تأمين بناء عالم جديد لابناء مصر يقوم على العـــدل والأمن والاســتقرار والمحبة والســـلام •

الفصـــل الخامس

النشــاط الدبلوماسى المصرى

فى عام ١٩٨٧

بين نهاية عام مضى ، وبداية عام جديد ، عبر ذلك التابع الدائب فى مسيرة الزمن ، تقف شعوب الدنيا وقفة تأمل وتقييم واستقراء ، تأمل لما مر بها من أحداث ، وتقييم لما حققته من أداء ، واستقراء لما سوف تأتى به الأيام·

والشعب المصرى الذى عاش على هــــذه البقعــة من الأرض ، يبنى الحضارة لخيره ولخير البشرية منذ آلاف السنين ، توحدت صفوفه منذ فجر التاريخ ، وجعل من وطنه أرض السلام والتسامح ، وحمــل هموم أمته ، وخاض كل معارك الاسلام والعروبة ، ومدت مصر بصرها ويدها الى قارتها الافريقية ··· وكرهت مصر فيما كرهت الظلم والتفرقة والاستبداد ، واحبت العدل والمساواة والتحرر ·

واذا كانت معركة النهضة التى تدور داخل الوطن من أجل الســـلام والاستقرار والتنمية ، هى معركة تهدف أساسا الى استنهاض قوى الشعب وحشد موارده ، وتعبئة طاقاته ، فانها فى ذات الوقت معركة تدور فى تفاعل مباشر مع النظام الدولى بكل تعقيداته ومشكلاته ، مع العالم الخارجى على اختلاف نظمه وأيديولوجياته ·

وعليه فقد عمدت الدبلوماسية المصرية فى نسج علاقاتها مع مختلف الأطراف الدولية ، وفى كل تعاملاتها مع سائر القوى العالمية ، ومن خلال مواقفها فى جميع المحافل والمنظمات الاقليمية والعالمية الى تحقيق هـــذه الاستراتيجية المثلثة الأضلاع ، والعمل من أجل الاقتراب الصحيح منها على مدى عام ١٩٨٧ المنصرم ، وسوف نعرض فيما يلى لنشاطات مصر الخارجية فى مجالات ثلاثة هى : أولا : دبلوماسية السلام ، وثانيا : دبلوماسية الوفاق العربى ، وثالثا : دبلوماسية التنمية ·

أولا : دبلوماســـية الســـلام :

ان السلام يشكل الخط الاستراتيجى الأول للسياسة الخارجية المصرية كما أنه المفتاح الأساسى لتحقيق الأهداف القومية الأخـــرى فى الاستقرار

والتنمية والسلام الذى تؤمن به مصر ، هو السلام العادل الذى يرسى العلاقات بين دول العالم وشعوبها على أساس من الاحترام المتبـادل والمساواة فى الحقوق والسيادة واحترام قواعد القانون الدولى ، وهو سلام لا يتجزأ ٠

١ - دبلوماسية السلام والقضية الفلسطينية :

ولعل أولى شواغل مصر بالنسبة لقضية السلام ، هو السلام فى منطقة الشرق الأوسط التى تنتمى مصر لها انتماء عضويا وماديا ، وعلى مدى العام الفائت ، اتجهت الدبلوماسية المصرية - بكل فكرها وجهدها - الى قضية فلسطين التى هى جوهر النزاع فى منطقة الشرق الأوسط ، وانها مهما تقادم العهد بها ، أو احتدمت الصراعات من حولها ، تظل هى مصدر الخطر ومكمن التوتر والاضطراب ، وتؤمن مصر بأن السلام فى الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم ، ولا أن يستقر ، ما دام الشعب الفلسطينى محروما من حقوقه الوطنية المشروعة ، وأولها حقه فى تقرير مصيره على تراب بلاده ٠

ومصر التى التزمت بالقضية الفلسطينية - منذ كانت هذه القضية - لا تقل اليوم التزاما بها ، ولا ولن تتراجع عن التحمل بمسئولياتها ازاءها ، والتزام الدبلوماسية المصرية باحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى هو جوهر التزاماتها بالسعى من أجل ارساء قواعد السلام العادل والشامل فى منطقتنا ، فالسلام الذى نبغيه ، هو سـلام يقوم على الاعتراف، بالحقوق المشروعة للأطراف جميعا ، واذا كان تحقيق السلام يقتضى من كل طرف أن يبذل جهدا ، أن يقبل بروح التسوية والعدالة ٠ فاننا نؤمن بأن السلام هو غنم للأطراف جميعا ، كما أن بقاء حالة التوتر والنزاع لا يحقق مصلحة لأحد وهو خسارة لكل الأطراف ٠

ولعل تسجيل عام ١٩٨٧ المنصرم لذكرى مـرور عشرين عاما على على احتلال اسرائيل للأراضى العربية فى يونيو ١٩٦٧ ، والمقرون برفض حاسم من الشعب الفلسطينى لهذا الاحتلال ، انما يؤكد الحاجة الى اقامة صرح السلام الشامل ، المؤسس على العدل ، ووجوب اعادة الحقوق المشروعة الى أصحابها فى اطار يضمن تحقيق الأمن المتبادل والاقرار بحقوق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، وعلى أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب ٠

ولقد واصلت الدبلوماسية المصرية جهودها بغير كلل ولا ملل ، وعلى اتساع العالم كله ، من أجل تحقيق ما نادينا به من ان يكون عام ١٩٨٧ عام السلام ، من خلال مفاوضات بين الاطراف ، وفى اطار مؤتمر دولى للسلام ٠ ولقد استطاعت هذه المساعى - التى تؤيدها وتعضدها جهود مخلصة لأطراف أخرى عديدة - ان تؤدى الى ما يكاد أن يكون اجماعا عالميا على تأييد فكرة المؤتمر الدولى للسلام ٠ ولاشك أن نجاح جهودنا فى تأمين تأييد جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامى ، والمجموعة الاوروبية ، ودول مجلس الشمال ، كان له ابلغ الأثر فى صياغة هذا الاجماع العالمى حتى أصبح انعقاد المؤتمر دالولى احتمالا قائما بل خيارا وحيدا يعد أن كان مجرد فكرة تفتقر الى الدعم والتأييد ٠

وتساند الدبلوماسية المصرية الجهود المخلصة التى يبذلها السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل استطلاع آراء الأطراف المعنية والدول الكبرى حول تصورها لكيفية عقد المؤتمر الدولى للسلام ، وما اسهم به من أفكار ومقترحات هى موضع اهتمامنا وتقديرنا ٠

تدرك الدبلوماسية المصرية ان محاولة فرض الأمر الواقع ، وتجميد الأمور على حالتها الراهنة ، ينذر بأخطـــار بالغة ، وينطوى على أوخـــم العواقب ، ومن ثم فهى لا ترى بديلا للعمل الجاد ، والسعى المتواصل ، من أجل دفع مسيرة السلام ٠

٢ - دبلوماسية السلام والحرب العراقية - الايرانية :

ومن ناحية أخرى ، فان الحرب العراقية - الايرانية ، لاتزال بؤرة الاحتدام ومصدر الخطر فى منطقة الشرق الأوسط ٠ وتؤمن مصر بأن الوضع فى منطقة الخليج - ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة - قد تجاوز مرحلة الادانة والاستنكار ، وأن ما تشهده من مواجهة وصراع تنذر تطوراته كل يوم بمزيد من التردى ، وقد أصبح مصدرا لتوتر بالغ ، ومثارا لقلق عميق لدى كل القوى المحبة للسلام والراغبة فى الاستقرار ٠

وللأسف الشديد ، فان هذا الوضع هو النتيجـــة المنطقية للحـــرب العراقية - الايرانية التى دخلت عامها الثامن فى اهدار لطاقات وامكانات ودماء شعبين شقيقين بحيث أوقفت عجلة النمو والتقدم ، وأودت بحيـــاة ما يقرب من المليون من ابنائهما ، ودمرت امكانيات هائلة لديهما ، كما هددت تداعياتها منطقة الخليج كلها ، وعوقت مسرى الملاحة الدولية فيه ٠

وقد أيدت مصر قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى صـــدر فى يوليو ١٩٨٧ فور صدوره ، وما تزال ترى وجوب تطبيقه باعتبار أن وقف رحى الحرب الدائرة هو الحل الجذرى للموقف المتوتر على ضفاف الخليج ، وفى قلب مياهه ، والذى يهدد مصدرا من أهم مصادر الطاقة العالمية ، واتساقا مع الشرعية الدولية ، فان الرؤية المصرية لهذا القـــرار هى رؤية شاملة ومتكاملة ، اذ يجب أن يطبق فى كليته ، وفى اطار زمنى مناسب ، لا يفرغه من مضمونه من ناحية ، كما لا يؤدى الى تجزئته من ناحية أخرى ، بل لعله ليس من قبيل المبالغة القول بأن تطبيق هذا القرار سوف يكون اختبارا مؤثرا لمصداقية الشرعية الدولية وقدراتها على تنفيذ قـــرار اتخذه أعلى جهاز وبالاجماع ٠

واذ تحيى الدبلوماسية المصرية موقف العراق الشقيق ، لاستجابته الفورية لقرارات الشرعية الدولية ، فانها تطالب ايران بأن تسهم فى دعم تلك المسيرة الدولية نحو سلام عادل ، يعطى كل ذى حق حقه ، ويفتح الباب نحو تعايش سلمى تعوض نتائجه ما أكلته حرب الثمانى سنوات من حرث ونسل ، كما تدعم مصر جهود السكرتير العام للأمم المتحدة ، وتدعو الجميع للتعاون الصادق والفعال مع مساعيه وجهوده ٠

٣ - دبلوماسية السلام والقضية اللبنانية :

وفى منطقة الشرق الأوسط كذلك ، شهدت الساحة اللبنانية على مدى عام ١٩٨٧ الفائت ، استمرارا للتطورات المؤسفة فى أغرب حرب أهلية طال أمدها وضاعت المسئولية فيها ، وتاهت فى خضم أحداث متلاحقة ٠

وما تزال مصر على موقفها فى المناداة بأن يرفع الجميع - بلا استثناء - أيديهم عن لبنان حتى تتاح الفرصة للشعب اللبنانى الشقيق كى يضمد جراحه

ويضم صفوفه ، ويجمع شمل ابنائه فى مصالحة وطنية صادقة تعيد الأمن والسلام الى ربوع لبنان ، وتعيد هذا الشعب العزيز الى ممارسـة حياته الطبيعية ، واداء دوره العربى والحضارى المتميز ٠

وقد أعادت مصر تأكيد موقفها المؤيد للشرعية فى لبنان فى لقاء القمة الذى تم بين الرئيسين محمد حسنى مبارك وأمين الجميل ، عند زيارة الرئيس اللبنانى الى القاهرة خلال الفترة من ٢٤ ـ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧ ٠

واذا كانت تلك القضايا هى التى تهدد السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وتشكل ابرز شواغل الدبلوماسية المصرية ، فان قضية السلام والأمن فى افريقيا ، هى أيضا من محاور اهتمامات مصر التى تعتبر افريقيا هى العمق لأمنها القومى ومصالحها الحيوية ٠

٤ ـ دبلوماسية السلام والجنوب الافريقى :

ولا شك أن الوضع المتردى الذى يعيش فى ظله اخواتنا الأفارقة فى جنوب القارة الافريقية ـ تحت وطأة السياسات العنصرية لنظام بريتوريا ـ واستمرار تشبث هذا النظام بالاحتلال غير المشروع لناميبيا ضد أمانى شعبها وتطلعاته ، وحقه المشروع فى تقرير المصير والاستقلال ، انما يشكل مصدرا للقلق العميق ، وتحديا متزايدا لارادة كل الشعوب المحبة للسلام ٠

وتؤمن مصر بأن المحاولات المكشوفة والمشبوهة لحكومة جنوب افريقيا ـ سواء بادخال ما تصفه باسم الاصلاحات الدستورية ، أو باستخدام أساليب العدوان والابتزاز المسلح ضد الدول الافريقية المجاورة ـ كلها محاولات عابثة ومرفوضة ومدانة ٠

وتعلن مصر ـ انطلاقا من مسئوليتها الافريقية ، وتضامنا مع أشقائها الأفارقة ـ بأنها تقف بكل حزم وصلابة وراء كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل حقه الانسانى والطبيعى فى المساواة والحرية ، كما تدعم الدبلوماسية المصرية النضال المشروع لشعب ناميبيا بقيادة سوابو ـ ممثله الشرعى الأصيل

حتى ينال استقلاله الكامل ، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨ ٠

كما تدعو مصر لمؤازرة دول المواجهة الافريقية فى مواجهة ما تعرض له من تهديد وعدوان ٠ وعلى مدى عام ١٩٨٧ الفائت ، أهابت الدبلوماسية المصرية بمنظمة الوحدة الافريقية ، وبالأمم المتحدة ، وبمختلف المنظمات الدولية ، أن تمارس مسئولياتها تجاه شعوب الجنوب الافريقى ، والعدل على تمكينها من أن تحيا حياة كريمة شأن سائر الشعوب الحرة المستقلة ، وان تستخدم فى ذلك كامل صلاحياتها ، ومنها فرض العقوبات على هذا النظام اللاانسانى ٠

كما ساهمت مصر بمبلغ نحو خمسة ملايين جنيه فى صندوق دعم دول المواجهة الافريقية التى انشأته حركة عدم الانحيـاز فى مؤتمرها الثامن بهرارى عام ١٩٨٦ ، وسوف يتم انفاق هذه المساهمة المالية المقدمة من مصر فى هذا الصندوق فى صورة خبرات مصرية متنوعة فى المجالات التى تحتاجها دول المواجهة ، وتغطية نفقات تدريب القيادات الافريقية فى الجنوب على مواجهة عدوان النظام العنصرى المستمر على أراضيها وسيادتها ٠

كما ترحب الدبلوماسية المصرية بالتطور الايجابى فى الرأى العـام الغربى ، وفى مواقف الدول الغربية من السياسات العنصرية البغيضة لحكومة جنوب افريقيا ، وهو ما يزيد من عزلة هذا النظام العنصرى ، وما يقرب من سقوطه وزواله ٠

٥ - دبلوماسية السلام والنزاع بين ليبيا وتشاد :

وبالنسبة للنزاع الناشب بين ليبيا وتشاد الذى تنسحب نتائجه السلبية المدمرة ، ليس على مصالح الدولتين الافريقيتين الشقيقتين فحسب ، بل وعلى القارة الافريقية بأسرها ، وعلى التضامن الحيوى الذى يجب أن نتسلح به جميعا فى مواجهة التحديات المصيرية المشتركة ، فان الدبلوماسية المصرية قد التزمت فى كل اتصالاتها وتحركاتها فى هذا الصـدد - خـلال العـام المنصرم - على الدعوة الى استجابة الطرفين للجهود المبذولة من جانب منظمة

الوحدة الافريقية ، ومن جانب اللجنة الخاصة المنبثقة عنها ، والمكلفة بتسوية هذا النزاع سلميا ٠ وعلى مناشدة كل من ليبيا وتشاد التحلى بالقيم الافريقية السامية ، والتمسك بعلاقات الجوار الأخوى ، والتوصـل الى حل افريقى تفاوضى للنزاع التشادى ـ الليبى ٠ وتأمل مصر فى ان تنجح اللجنة الخاصة المكلفة بتسوية النزاع فى التوصل الى نتائج ايجابية ملموسة فى اجتماعاتها القـادمة ٠

٦ ـ دبلوماسية السلام وقضية قبرص :

وبالنسبة لقبرص فلا مفر ـ فى رؤية الدبلوماسية المصرية ـ من حل يأخذ فى اعتباره الحقوق الثابتة والمشروعة لجميع القبارصة على حد سواء فى اطار الحفاظ على وحدة الجزيرة واستقلالها ووحدة أراضيها وعـدم انحيازها ٠

وفى كل مناسبة تؤكد مصر تضامنها الكامل وتأييدها التام لشعب قبرص ومطالبتها بالانسحاب الفورى لجميع قوات الاحتلال ، باعتباره الأساس لحل المشكلة ٠ كما تؤيد مصر استمرار جهود السكرتير العام للتوصل الى حل عادل وواضح وقائم على ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة ٠ كما رحبت مصر باقتراح رئيس جمهورية قبرص الخاص بنزع السلاح الكامل للجزيرة وجدير بالذكر أن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية قد قام بزيارة الى تركيا خلال العام الفائت ، وكانت القضية القبرصية من بين الموضوعات التى تمت مناقشتها ، وعبرت مصر عن وجهة نظرها بشأن هذه القضية فى مفاوضاتها مع الجانب التركى ٠

٧ ـ دبلوماسية السلام وقضية أفغانستان :

واما أفغانستان ، فمع تأييدها لجهود السكرتير العام للتوصـل الى تسوية عادلة للمشكلة الافغانية ، فان الدبلوماسية المصرية ترى أن أية تسوية لهذه المشكلة يجب أن تحترم اسـتقلال أفغانستان ، وأن تقوم على أنسحاب

كافة القوات الأجنبية من أراضيها ، ووقف التدخل فى شئونها الداخلية ، وتأكيد عدم انحيازها ٠

وفى هذا الصدد تؤيد مصر كافة المبادرات الجادة الداعية للانسحاب المبكر للقوات الأجنبية وعودة السلام والاستقرار لشعب أفغانستان الشقيق ٠

٨ - دبلوماسية السلام والمشكلة الكورية :

وبالنسبة للمشكلة الكورية ، فان الدبلوماسية المصرية تؤكد ترحيبها ومساندتها للامانى المشروعة للكوريين من أجل التوحيد السلمى لشبه الجزيرة الكورية ، ولتحقيق الاستقرار والأمن فى تلك المنطقة ٠ وتطالب الكوريين بالدخول فى حوار جاد من أجل هذه الغاية ٠ وفى الزيارة التى قام بها السيد وزير الدولة الى سيول فى الفترة من ٢٦ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٧ ، وعبر سيادته للمسئولين الكوريين عن مضمون هذا الموقف المصرى من المشكلة الكـــورية ٠

ومن نفس المنطلق ، فاننا نؤكد السياسة المصرية التى ترى فى احترام استقلال كمبوتشيا عنصرا هاما للاستقرار فى جنوب شرق آسيا ٠

٩ - دبلوماسية السلام وقضية الأمن فى أمريكا الوسطى :

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، فقد رحبت مصر - على لسان وزير الدولة للشئون الخارجية خلال الزيارة التى قام بها الى جواتيمالا فى أغسطس ١٩٨٧ - بالاتفاق الذى تم التوصل اليه بين رؤســـاء دول أمريكا الوسطى الخمس ، هذا فضلا عن موقفنا المعروف الذى عبر عنه مجددا السيد وزير الدولة عند زيارته للمكسيك فى أغسطس ١٩٨٧ من تأييد جهــود مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة لها ، للتوصل الى تحقيق السلام والاستقرار فى أمريكا الوسطى ٠

وتعيد الدبلوماسية المصرية - فى كل اتصالاتها - تأكيد دعوتها لاحترام علاقات حسن الجوار وقدسية الحدود القائمة بين دول المنطقة ، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، والحفاظ على حقوق ومصالح وآمال شعوب المنطقة ، وتجنب سياسات الاثارة وما يستتبعها من محــــاولات الاستقطاب المرتبطة بالحرب الباردة ·

وتأمل مصر فى ان يكلل الاتفاق الاخير لجهود التسوية فى تلك المنطقة بالنجاح حتى تنتهى مرحلة التوتر · وتنطلق شعوبها نحو مرحلة من التعاون والتنمية فى ظل الديمقراطية ·

١٠ - دبلوماسية السلام ونزع السلاح النووى :

وفى الحقيقة ، فان مصر تؤمن بأن السلام لا ينقسم ولا يتجزأ ، وأن الأمن لا يمكن أن يكون حكرا على البعض دون البعض الآخر ، وفى عالم اليوم الذى ترابطت أوصاله ، وتضاءلت مسافاته ، لم يعد لأحد أن يشعر بالأمن فى معزل عن بقية المجتمع الدولى ، واذا كان خطــــر المواجهة بين القوتين العظميين امرا يترك آثاره ويلقى بظلاله على العالم بأسره ، فان أى تقدم يتم فى مجال نزع السلاح بين القوتين العظميين ، انما يخلق جوا من الانفراج والتهدئة ينعكس أثره على العديد من الصراعات الاقليمية ·

وتؤمن مصر بذلك بأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، والجهود المبذولة لاستخدام الطاقة النووية فى المجالات الســـلمية ، هما صـــنوان متلازمان ، ومن ثم تدعو الدبلوماسية المصرية المجتمع الدولى لتكثيف جهوده من أجل انضمام الدول غير الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الى هذه المعاهدة ·

كما ان مصر تأمل فى ان تكون منطقة البحر المتوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وأن يبقى البحر المتوسط معبرا للتجارة والحضــــارة ، وبحيرة للأمن والسلام ·

ومن نفس المنطلق ، أكدت مصر فى السنوات السابقة ، كما واصلت تأكيدها فى عام ١٩٨٧ على أهمية انشاء منطقتين منزوعتين من السلاح

النووى ، فى كل من الشرق الأوسط وافريقيا ، وهما هدفان دوامت مصر على المناداة بهما · كما أخذت زمام المبادرة فى تقديم اقتراحات محددة بشأنها · وتناشد الدبلوماسية المصرية دول المنطقة والدول العظمى من خارجها بتبنى المواقف واتخاذ الاجراءات الكفيلة بترجمة كل ذلك الى واقع ملموس فى المستقبل القريب ·

١١ ـ دبلوماسية السلام والوفاق الجديد بين الدولتين العظميين :

ومن هذا المنطلق ، فقد استقبلت مصر ـ باهتمام بالغ ـ الانباء الخاصة بتوصل الدولتين العظميين ـ من حيث المبدأ ـ الى اتفاق حول حظر بعض أنواع الأسلحة النووية ، وما أعقب ذلك من الاتفاق الخاص بازالة الصواريخ المتوسطة المدى التى تم التوقيع عليها فى قمة ريجان ـ جورباتشوف التى انعقدت فى واشنطن خلال الفترة من ٧ الى ١٠ ديسمبر ١٩٨٦ ·

واهتمام مصر بهذا الحـــــدث التاريخى نابع من ايمانها العميق بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر الخطر على الانسانية ·

وتهنىء الدبلوماسية المصرية الدولتين على نجاح جهودهما فى هذا المجال خاصة وأن حظر هذه الأسلحة سيشكل سابقة فريدة وبداية نأمل أن يكون لها ما بعدها من اتفاقيات أخرى ، يتم بمقتضاها نزع سلاح بالفعل ، فى اطار ما وضعه المجتمع الدولى من أولويات للجهـــود الدولية فى مجال نزع السلاح ·

وترحب الدبلوماسية المصرية بما أعلن من اتفاق الدولتين العظميين على بذل مساعى مكثفة وعاجلة فى مجال نزع الأســـلحة النووية عابرة القارات ، بما يخفف من حدة التوتر والمخاطر النووية الوخيمة العواقب ·

وفى الحقيقة فان نزع السلاح قضية شاملة ، فهو قضية أمن وسلام ، وقضية تنمية ، بل هو قضية وجود ومستقبل · وجدير بالذكر أن الاجماع الدولى منعقد على أن استخدام أسلحة الدمار الشامل لا يترك غالبا ومغلوبا ،

ومن ثم فان الاصرار على الاستمرار فى سباق التسلح ، هو اصرار على هدر طاقات الشعوب ومواردها فى غير ما طائل وبدون جدوى ٠

ومن هذا المنطلق ، كان ترحيب مصر بقرار الجمعية العامة بعقد المؤتمر الدولى لنزع السلاح والتنمية ، ومساهمتها الايجابية فى هذا المؤتمر ٠ ادراكا من مصر بأن الأمن الدولى والتنمية عنصران لا ينفصمان ، ولقد آن الآوان لكى توجه البشرية جهودها للبناء بدلا من الهدم ، والتنمية بدلا من سباق التسلح المحموم ٠

١٢ ـ دبلوماسية السلام والحوار الأيديولوجى :

مما لا شك فيه أن الدبلوماسية المصرية ـ التى لا تعمل فى فراغ ، وانما فى اطار عالمى متشابك من المصالح والايديولوجيات والسياسات ـ تحتاج الى دراسة وتفهم الأعباء الدولية لسياسات الدول الكبرى ، حتى تتأسس نظرتها على أسس واضحة من المعرفة ، وتتسع بصيرتها للتعرف على مختلف التيارات والمناهج الفكرية ، والأهداف العلمية للقوى السياسية المتنوعة ، وبشكل مباشر كلما كان ذلك ممكنا ٠٠٠ وانطلاقا من هذه الحاجة ، تسعى الدبلوماسية ـ فى الآونة الأخيرة ـ الى تنظيم سلسلة من ندوات الحوار الأيديولوجى والاستراتيجى والدبلوماسية بين مصر ومختلف بلدان وتجمعات وقارات العالم ٠

ولقد شهد عام ١٩٨٧ عددا من هذه المؤتمرات الندوات ، كانت الندوة المصرية ـ السوفيتية حول افريقيا التى انعقدت فى فبراير ١٩٨٧ أولى هذه السلسلة ، اذ قدمت هذه الندوة ـ بكل تأكيد ـ الفرصة المواتية والأرضية المناسبة للتبادل والاطلاع والدراسة بين كل من معهد الدراسات الدبلوماسية فى مصر ، ومعهد الشئون الافريقية فى موسكو ٥٠ وكان الهدف ـ من هذه الندوة ـ هو أن يتيح لنا الحوار والتبادل الفكرى مع فريق الاكاديميين السوفييت برئاسة أناتولى جروميكو ، والتعرف ـ عن قرب ـ على أبعاد السياسة السوفيتية فى القارة الافريقية ٠

وعلى نفس المنوال ، تم عقد ندوة نظمهـــا كذلك معهد الدراســـات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية مع كل من جامعة جورج واشنطن . وجامعة جونز هويكنز فى الولايات المتحدة فى ابريل ١٩٨٧ ، وهى معاهد متخصصة تتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية فى مجال صنع القرار

وفى الوقت الذى تتحاور فيه الدبلوماســـية المصرية مع السوفييت والأمريكيين ، لم تغفل قط الحوار مع الصين ، وذلك العملاق الآسيوى الذى يفرض الاهتمام به فى كل الأحوال ، ولم يكن مؤتمر الحـــوار المصرى ـ الصينى الذى انعقد فى بكين فى أكتوبر ١٩٨٧ خارج اطار هـــذا النشاط المتعدد الاتجاهات ٠

كما واصلت مصر تنظيمها لنـدوات الحـــوار الافريقى ـ الأمريكى اللاتينى ، اذ تم فى أغسطس ١٩٨٧ عقد الدورة الرابعة فى المكسيك ، وحيث شارك فيها نخبة من العلماء والأســـاتذة والدبلوماسيين من مختلف دول القارتين الافريقية واللاتينية ٠ ولا يخفى أن الفكرة الجوهرية التى يقوم بها اللقاء بين افريقيا وأمريكا اللاتينية هى العمـــــل على الجمع بين المثقفين والأكاديميين والدبلوماسيين فى كل من هاتين القارتين اللتين تنتميان الى العالم الثالث فى حوار يستهدف تحقيق تفاهم أعمق وتعاون أكبر بين هذين الاقليمين الجغرافيين اللذين لا تزال اللغة والمسافة تقوم ـ حتى الآن ـ بمثابة حواجز هامة تباعد بين شعوبهما ٠

ولا شك أن كل ما يتجمع لدى مصر من خبرة وفهم واطلاع على حقائق ومقولات الحياة الدولية وصراعاتها ، هو بمثابة زاد جديد توظفه الدبلوماسية المصرية فى ممارساتها ، سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف فى المحافل الدولية ، من أجل تدعيم الوفاق والتفاهم والسلام ، كشروط ضرورية لازمة للمجتمع الدولى حتى تسوده العدالة والديمقراطية والأمن ، وهى المقومات التى تشتد الحاجة اليها من جانب الغالبية العظمى من الدول الصـــغيرة والمتوسطة كمصر فى مجتمع الأمم ٠

١٣ ـ دبلوماسية السلام والتنظيم الدولى :

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن ما يشهده عالمنا اليـــوم من ظروف دولية بالغة الدقة ، ومن صراعات يتزايد اشـــتعالها أو تكمن فيها عناصر الخطر والانفجار ، ويجعلنا أشد استمساكا وأكثر اصرارا على أن تسود العلاقات بين الدول مبادىء ميثاق الأمم المتحدة • ومصر على ثقة من أن الأمم المتحدة التى كانت اطارا أساسيا للحفاظ على الأمن والسلام منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، ستظل تؤدى دورها ، وتؤكد مبادئها مهما كانت الصعاب والتحديات •

وتمسك مصر بأهداف وبمبادىء الأمم المتحدة يدفعها الى القلق لمـا يواجهه اليوم المجتمع الدولى من ظاهرة خطيرة ، تتنكر لما تعارف عليـــه المجتمع المتحضر من قيم وتهدد أمنه وســـلامه ذلك أن سريان تيار العنف والارهاب لا يمثل تهديدا ماديا لأمن الأفراد والشعوب بقدر ما يعبر عن اتجاه فكرى خطير يتخذ من العنف وسيلة وغاية ، ويرفض التعـــدد فى الرأى ، ويغلق الأبواب أمام الحوار والتعايش البناء • ولقـــد اعادت الدبلوماسية المصرية تأكيد وجهة نظرها ورأيها فى ضرورة التصـــدى لمعالجة ظاهرة الارهاب فى كافة جوانبها ، وبحث أسبابها وجذورها توصلا الى عقد اتفاقية شاملة لسد الثغرات الموجودة فى التشريعات الدولية التى تتصدى لعلاج بعض جوانب هذه المشكلة ••• كما دعت مصر ـ على لسان وزير الخارجية فى دورة الجمعية العامة لعام ١٩٨٧ ـ الدول التى لم تنضـــم للاتفاقيات القائمة للاسراع بالانضمام اليها وتطبيقها فى تشريعاتها الداخلية ، آخذا فى الاعتبار حق الشعوب وحركات التحرير المعترف بها فى النضال الوطنى من التحرر والاستقلال •

وايمان مصر بالأمم المتحدة لا يتناقض مع نشاطاتها فى ساحات أخرى تتجمع فيها قوى معنوية كبيرة وطاقات ضخمة مثل حركة عدم الانحياز التى تقوم كنقابة دولية سياسية هامة ليست مهمتها الدفاع عن حقوق المنتمين اليها فقط ، ولكن بذل كل الجهود من أجل توفير الاجواء السلمية وتعميق أرضية الوفاق ونزع فتيل التوتر والمواجهة بين القوى العظمى من أجل صالح المجتمع الدولى بأسره • وترى مصر أن المبادىء التى قامت عليها حركة عدم الانحياز ما تزال حية وصالحة ، فهى التعبير السياسى عن دول العالم الثالث فى كفاحها

الدائب من أجل الحرية والاستقلال ، وهى اسهام ايجابى فى صيانة السلم الدولى وتخفيف حدة التوتر ٠

ان مبادىء عدم الانحياز هى فى جوهرها رفض لأن يكون العالم الثالث ميدانا للصراع والتنافس ، وفريسة للعـــدوان والأطماع ٠ كما أنها تعنى اضطلاع الدول النامية بدور ايجابى فى دعم الســـلام والعدل وديمقراطية العلاقات الدولية ٠

وان مصر بحكم مسئولياتها التاريخية كاحدى الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، ترى أنه لابد من الحفاظ على المفاهيم والمبادىء التى قامت عليها الحركة ، وأنه لابد من التصدى بحزم لدعاوى التطرف والمغالاة التى تستهدف اخراج الحركة عن خطها الأصيل ومبادئها السامية ٠ وقد عبرت الدبلوماسية المصرية عن تلك المعانى فى مختلف اتصالاتها السياسية على مدى عام ١٩٨٧ المنصرم ٠

واذا كانت حركة عدم الانحياز هى التعبير السياسى عن دول العالم الثالث ، فان مجموعة الـ ٧٧ هى تعبير عن آمال تلك الدول وتطلعاتها الى نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة ، كما أنها محاولة لتأكيد التعاون والاعتماد الجماعى على الذات بين الدول النامية ، وهو ما أكـــدت عليه وجســـدته الممارسات العملية للدبلوماسية المصرية فى اطار هذه المجموعة على مدى العام الفائت ٠

ثانيا : دبلوماسية الوفاق العـــربى :

ان سياسة مصر العربية ، تحددها اعتبارات موضوعية ، وادراك واع لحركة التاريخ ، ورؤية محددة للاهداف القومية ، ورصيد حضارى ونضالى حافل ، وعناصر قوة سياسية واقتصادية وثقافية ، وقـــدرة على مواجهة التحديات ، وباختصار ، فان دور مصر فى المجال العربى ، هو الاســـهام الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العـــربية ، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية ، وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها ٠

ولعل من الجدير بالاشارة والتسجيل ان عام ١٩٨٧ المنصرم ، قد شهد

بحق تطورا نوعيا فى مجمل العلاقات المصرية ـ العربية التى اتسمت بتحسن عام وملحوظ ، باستثناء سوريا وليبيا ٠

١ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ السودانية :

ان العلاقات المصرية ـ السودانية تظل دائما هى العلاقة ذات الخصوصية المتميزة ، اذ هى فوق الجميع وفوق كل شىء ، اذ لا يخفى ما تمثله السودان من مكانة فى سياسة مصر الخارجية حيث تعتبر السودان هى الامتداد الطبيعى لأمن مصر القومى ، كما يجرى نهر النيل بين البلدين لينسج أعمق وشائج الأخوة والمصير الواحد بينهما عبر الزمن ٠

فقد شهد عام ١٩٨٧ زيارة السيد صادق المهدى ـ رئيس الوزراء السودانى الى جمهورية مصر العربية ، فضلا عن السيد أحمد الميرغنى ـ رئيس مجلس رأس الدولة السودانى ، والعديد من أعضاء مجلس رأس الدولة ، ومن ناحية أخرى ، قام الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بزيارة الى الخرطوم فى ديسمبر ١٩٨٧ ، كما تم فى القاهرة التوقيع على ميثاق الاخاء بين مصر والسودان ٠

وقد أوضح ميثاق الاخاء ، ان البلدين الشقيقين قد اتفقا على اللجوء الى خطوات تدريجية متصاعدة تحقق كل منهما اضافة ملموسة للمسيرة المشتركة ٠ وتجسد تقدما حقيقيا على طريق الخصوصية التى تميز العلاقة بين البلدين ٠

ومصر التى تلتزم بكل ما توقع عليه ، سوف تعمل على تنفيذ نصوص الميثاق وروحه ، من منطلق الايمان بهذه العلاقة الخالدة بين شعب واحد ، يعيش على امتداد الوادى العتيد ٠

وتتطلع مصر ـ بكل الأمل والرجاء ـ الى سرعة التوصل الى وفاق اخوى بين شمال السودان وجنوبه ، والى أهمية انهاء العمليات العسكرية ، والاتفاق حول صيغة مرضية للطرفين ، تتحقق بموجبها الوحدة الوطنية التى تعد شرطا لازما لاستقرار هذا القطر الشقيق ، وانطلاقة على طريق التنمية والتطور ٠

٢ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ الأردنية :

وعلى النطاق العربى العام ، كانت العلاقات المصرية ـ الأردنية بالذات أشبه بمسيرة مظفرة بين البلدين الشقيقين وبين القيادة السياسية فى كل من البلدين ، ويكفى التدليل على ذلك أن تعرف أن الرئيس مبارك قد التقى بأخيه الملك حسين عشرين مرة سواء فى مصر أو فى الأردن على مـــــدى السنوات الثلاث الماضية ٠

وقد تم تشكيل اللجنة العليا المشتركة المصرية ـ الاردنية كاطار عام للعلاقات بين البلدين ، وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرتين سنويا بالتبادل ، وبرئاسة رئيس الوزراء فى كل من مصر والأردن ٠ وقد تحقق ـ من خلال هذه اللجنة ـ انجازات هامة أسفرت عن توقيع ٢٢ اتفاقية وبروتوكولا فى مجالات مختلفة تمتد على جبهة عريضة من التعاون الاقتصادى الى التبادل التجارى الى قطاعات الزراعة والنقل والتعدين والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والسياحة وغيرها من المجالات ٠ وفى عام ١٩٨٧ تم عقد دورتين للجنة العليا المشتركة بين مصر والأردن برئاسة رئيسى الوزراء فى البلدين فى كل من عمان والقاهرة على التوالى ، انتهت اجتماعات دورة القاهرة فى ديسمبر الماضى ٠

٣ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ العراقية :

ساعد الموقف المصرى المؤيد للعراق فى حـــــرب الخليج فى تدعيم العلاقات بين البلدين ٠ كما أن لمصر علاقات اقتصادية وثقافية متنامية من العراق ، فضلا عن وجود مليون وربع مليون مصرى يعملون بالعراق ، وتجتمع اللجنة العليا المشتركة بين البلدين بصفة دورية ، وقد اشـــتركت مصر فى مهرجان « المربد » العراقى عام ١٩٨٧ ٠

واذا كانت العلاقات المصرية ـ العراقية تشهد تكثيفا فى الاتصالات وتنوعا فى التبادلات الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية بدرجة شاملة ، فان استجابة مصر لاحتياجات العراق العسكرية قد أوجبت تزايد معدلات

التنسيق بين البلدين فى مختلف المجالات · وقد اعلنت العراق استعادتها للعلاقات الدبلوماسية بينها وبين مصر يوم ١٦ نوفمبر ١٩٨٧ ·

٤ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ الفلسطينية :

ولقد شهدت العلاقات المصرية ـ الفلسطينية خلال عام ١٩٨٧ بعض توتر عابر ، وكان القرار الذى اتخذته مصر باغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية مجرد رد على ما صـــدر عن اجتماعات الدورة الثامنة عشرة المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر من بيانات وقرارات ، اعتبرتها مصر نكرانا لتضحياتها من أجل القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن · وقد سعى الطرفان بعدها الى سرعة احتواء هذه الأزمة الطارئة ، وافساح المجال للواقعية السياسية لتسود علاقات الطرفين المصرى والفلسطينى ·

والتقى الرئيس محمد حسنى مبارك فى أديس ابابا فى يوليو ١٩٨٧ بالسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال مشاركتهما فى القمة الافريقية الثالثة والعشرين أكثر من مرة ، الأمر الذى ساعد على انقشاع سحابة الصيف التى قامت فوق العـــلاقات المصرية ـ الفلسطينية ، كما زار القاهرة بعدها العديد من القيادات الفلسطينية الأخرى·

ولقد استهدفت سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية فى كل مراحلها ، كما سوف تظل تستهدف الاسهام فى مساعدة هذا الشـــعب الشقيق على استرداد حقوقه وتقرير مصيره ، وتأكيد حرياته واعلاء ارادته فى ظل اقتناع مصرى حاسم بأن لا سلام فى منطقة الشرق الأوسط ، الا على أساس تمتع الشعب الفلسطينى بحقوقه الوطنية المقدسة ·

٥ ـ دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية ـ السعودية :

ثم كانت مبادرة المملكة العربية السعودية باختيار مصر كأول دولة عربية لاقامة معرضها الخاص بالتطور العصرى فى يوليو ١٩٨٧ ليس الا تعبيرا عن

مكانة شعب مصر لدى شعب السعودية ، وانعكاسا للشعور بالامتنان للجهد الخلاق الذى يبذله الانسان المصرى فى مسيرة التحديث والاعمار ليس فقط فى السعودية ولكن فى كل أقطار العالم العربى من مشرقه الى مغربه ٠

ولا شك أن الاسهام المصرى فى جهد البناء والانشاء على امتداد الوطن العربى ، هو التعبير الصحيح عن مدى عمق الايمان المصرى بالمصلحة العربية المشتركة ، وبالمستقبل العربى الواحد ، وبالمصير العربى الحتمى ، فى ظل قناعة لم تتزحزح عنها مصر يوما ، بأن قوة أى وطن عربى ونموه وتحديثه هو قوة لمصر ذاتها وللعرب أجمعين ٠ وقد أعلنت المملكة العربية السعودية عودة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين جمهورية مصر العربية يوم ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ ٠

٦ ـ دبلوماسية الوفاق ونزاع الصحراء الغربية :

وبالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية ، تلتزم الدبلوماسية المصرية بموقف الحياد الايجابى ، وفى هذا الخصوص فانها تؤيد القرار ١٠٣ والقرار ١٠٤ والقرارات الملحقة به والصادرة عن مؤتمرات القمة الافريقية التى نصت على انشاء لجنة تنفيذ تضم سبع دول افريقية لتقوم باتخـــاذ كافة الاجراءات والاتصالات اللازمة مع طرفى النزاع للتوصل الى وقف اطلاق النار واجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغـــربية ٠ وفى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٧ تعرض وفد مصر لهذه المسألة خلال بيانه المتعلق ببنود تصفية الاستعمار أمام اللجنة الرابعة ٠ وقد أبرز فى بيانه تأييد مساعى السكرتير العام بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية فى موضوع الصحراء الغربية ، ودعوة الأطراف للتعاون معها بهدف تيسير الوصول لاتفاق حول ترتيبات وقف القتال واجراء استفتاء ٠

٧ ـ دبلوماسية الوفاق ومؤتمر قمة عمان :

يمكن القول ـ من وجهة نظر عربية قومية ـ ان مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى دورة استثنائية فى عمان ـ عاصمة المملكة الأردنيةالهاشمية ـ

خلال الفترة من ٨ - ١١ نوفمبر ١٩٨٧ بقراراته وتوصياته ، كان خطوة فى الطريق الصحيح ، طريق الوفاق والتضامن العربى ، وتجميع الصفوف ، وازالة أسباب الخلاف فى الصف العربى ، بما يبشر بوضع المنطقة على اعتاب مرحلة جديدة لحشد كافة الطاقات والامكانات العربية فى دائرة العمل العربى المشترك ، لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات التى تتعرض لها الأمة العربية ٠

وترى الدبلوماسية المصرية فى معرض تقييمها لهذه القمة العربية غير العادية ، أنه مما لا شك فيه أن انعقادها فى حد ذاته يعتبر عملا ايجابيا وبناء ، ودليلا على الوعى الجماعى ، وبداية استعادة العرب لزمام المبادرة فى قضاياهم الحيوية ٠

والتزاما بالواقعية ، فان مصر ترى أنه بالرغم من أن محصلة توصيات مؤتمر القمة العربى الطارىء ، وان لم تحقق كافة طموحات الشعب العربى ، الا أنه يكفى أن هذه التوصيات - رغم حالة التشرذم والخلاف والصراع المسيطرة على الأمة العربية حاليا - لو وضعت موضع التنفيذ الصحيح والجاد ، فانها تحقق الحد الأدنى من الاجماع العربى تجاه عدد من أهم القضايا التى تواجه المصير العربى فى المرحلة الراهنة ، وفى مقدمتها قضية الشرق الأوسط ، والحرب العراقية - الايرانية ، والمسألة اللبنانية ٠ ويبقى على مؤتمر القمة العربى مسئولية متابعة هذه القرارات والوقوف ضد كل من يحاول المساس بها أو الطعن فى جديتها وفعاليتها حتى يتم وضع امكانات الأمة العربية وطاقاتها فى وضعها الصحيح ، فهى وحدها القادرة على انتشال هذه الأمة من ازمتها السياسية والاقتصادية ، وعلى استعادة ارادتها الغائبة٠

ومن الجدير بالذكر - فى هذا الصدد - ان الالحاح على استعادة العلاقات الدبلوماسية العربية - المصرية ، لم ينطلق من قلب القاهرة ، وانما انطلق من قلب العاصمة العربية ، ومن ضمير الشعب العربى فى كل مكان من الوطن العربى ٠ كما برز التيار الجارف من قبل انعقاد القمة ، وبما يشبه الاجماع على اعادة العلاقات العربية مع مصر وعودتها الى الصف العربى ٠

وأثناء القمة فى عمان ، كانت مصر هى (الحاضر - الغائب) ، وكانت عودتها هى الشاغل للقادة العرب ، وبدا الاتجاه نحو مصر غلابا منذ الاجتماع

الأول للقمة وفى اللقاءات الجانبية ، اذ ادرك القادة العرب أن الواقع والمنطق والواجب يفرض العمل على تعزيز قواعد النظام العربى ، وتصويب الميزان الاستراتيجى الذى تشكل فيه مصر ركنا أساسيا ·

كما كانت المبادرة بطرح عودة مصر فى المؤتمر ، تعبيرا عما يجيش فى صدور غالبية الملوك والرؤساء العرب الذين عبروا عن ضرورة تصحيح الخلل فى ميزان القوى العربى ، وعودة مصر الى دائرة العقل فى قلب العمل العربى المشترك ·

وفى الحقيقة فان ما حدث فى قمة عمان العربية بالنسبة لاستعادة الدول العربية التسع لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر (دولة الامارات العربية المتحدة - المغرب - العراق - الكويت - البحرين - المملكةالعربية السعودية - قطر - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية موريتانيا الاسلامية) ليس سوى تصحيح شكلى لجوهر العلاقات المصرية - العربية التى كانت قائمة على الدوام بكل العمق والتداخل والشمول · اذ ان السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربى استندت الى حقيقة هامة ، وهى ان مصر قد تصدت - فى كل وقت - لأخذ زمام المبادرة فى كافة القضايا الحيوية والمصيرية لتحقيق العرب القومية على اختلافها ·

ومن واقع هذا الفهم ، عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب لا يتوقف على مدى السنوات الماضية ، على ازالة المتناقضات ، وتصفية شقة الخلافات العربية التى تعصف بالأمة وتتركها مكشوفة الصدر والظهر أمام المتربصين ·

ومن الواضح ان قرار مؤتمر القمة الذى اشار الى العلاقات الثنائية مع مصر ، قد تضمن - فى ثناياه - ادراك الحقيقة الجوهرية القائلة بأن هذه العلاقات هى قضية عربية شاملة ذلك أن استعادة العلاقات المصرية - العربية، وان كانت من حيث الشكل قضية ثنائية ، فانها من حيث المضمون والنتائج قضية جماعية تتعلق بالنظام العربى ككل ·

وتستطيع مصر بالضرورة - من خلال الادارة الايجابية والنشيطة لعلاقاتها العربية - ان تخلق شبكة من العلاقات الفعالة ، وان تطور اشكالا

من الممارسات الاقليمية فى اطار تصور واضح للأمن المصرى والأمن العربى ، وللعلاقات المتداخلة بينهما ، على أساس من وضـوح الأهـداف ، وتبين القدرات والامكانيات المتاحة لكل طرف عربى ، والصراحة فى تحديد مايمكن القيام به ، وما لا يمكن القيام به ، ذلك أن الاخطار المحيطة بالجميع قد زادت وتفاقمت ، ولم يعد يجدى ازاءها عبارات أو كلمات بلاغية غير مدعمة بأفعال وقدرات ، ومصر تدخل هذه المرحلة من علاقاتها العـربية عاملا للوحدة والتضامن وجمع الشـمل ، وكعنصر لتحقيق القوة ودعـم القـدرات العربية ، مع ادراك حدود الموقف المتاح ، وحدود الممكن ، فى اطار الوضع العربى الراهن ٠

وهكذا ، فان ما حدث فى قمة عمان ، انما هو حصاد لسياسة وفاق مصرية ثابتة وراسخة لا تتقلب أو تتلون حسب الأهواء والمطامع ، وهو ثمرة لجهد دؤوب استهدف مد الجسور ، ووصل ما انقطع بين مصر والاشقاء ٠ ويمكن القول أن التطور النوعى فى علاقات مصر مع الدول العربية الشقيقة ، يعود الى جهد تراكمى بعد أن لمس الاشقاء العرب الثوابت فى مواقف مصر وتوجهاتها القومية على مدى السنوات الماضية ، رغم القطيعة وبعد أن تأكدوا ان مصر لم تتخل عن التزاماتها العربية ولم تتنصل عن مسئوليتها ، وبعد أن ادركوا فعالية دور مصر وثقله بالنسبة للأمن القومى العربى ٠ ويعود الفضل فى كل ذلك الى دبلوماسية مصر تحت قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك ، والى سياسة النفس الطويل التى اتبعتها مصر فى علاقاتها مع العـرب ٠ ولاشك أن زيارة الرئيس مبارك الى الكويت للمشـاركة فى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس فى عام ١٩٨٧ ، وما أعقب ذلك من زيارات قام بها الى كل من سلطنة عمان ، ودولة الامارات العربية ٠ قد اسهم فى تهيئة منـاخ جديد ، لتطوير متزايد فى العلاقات المصرية ـ العربية ٠

ثالثا : دبلوماسـية التنمية :

اذا كانت سياسة مصر الخارجية هى انعكاس صادق وأمين للعمـل الوطنى على الجبهة الداخلية ، فقد كان من الطبيعى أن تعمل مصر من أجل السلام ، لأن اجواء السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى ، كما أنه من الضرورى ان يستهدف نشاط مصر فى مجال التعاون الدولى تحقيق الرخاء ، لأن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد

قابلا للتجزئة ، كما أنه أصبح فى حاجـة الى التعاون الجماعى لتوفيره ٠ وانطلاقا من ذلك ، فانه يتم توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطوير ، وتأمين المصالح القومية الحيوية ٠

واذا نحن القينا نظرة على تحركنا الخارجى ـ فى المرحلة الراهنة ـ لوجدنا أنه يركز على الجانب الاقتصادى الى حد كبير سواء بالعمل على زيادة حجم المساعدات التى نحصل عليها من الدول الصديقة ، أو عقـــد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصـــاد الوطنى بالنفع ، أو جذب أطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الانتاج فى مصر ، وادخال التكنولوجيا الحديثة فى الصـــناعة والزراعة والخدمات وغيرها من المجالات ، أو مد جسور التعاون مع مختلف دول العالم وخاصة الدول الافريقية الشقيقة ، وبقية دول العالم الثالث ، تدعيما وتعميقا لعلاقات الجنوب والجنوب ٠

١ ـ دبلوماسية التنمية والوحدة الافريقية :

يجمع بين مصر والدول الافريقية ، وحدة النضال من أجل التحرر السياسى والاقتصادى والاجتماعى لرفع مستوى الانسان الافريقى ، وعليه فان مصر تحرص على تعزيز مختلف الروابط مع كل الدول الافريقية بغض النظر عن انظمتها السياسية والاجتماعية ٠

وفى الحقيقة ، فان اهتمام الدبلوماسية المصرية البالغ بالعـــلاقات الافريقية لا يقوم على مجرد اختيار من بين الاختيارات ، بل هو اختيار استراتيجى يستند الى ارتباط الأمن القومى المصرى بالأمن الافريقى ٠

ان ثمة اعتبارات للمصلحة المباشرة فى أن تعمل مصر ـ بكل جهد ـ فى تنمية وتطوير العلاقات والمبادرات ـ بمختلف أشكالها ـ مع دول القارة الافريقية ، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع كافة شعوب القارة ٠

ومن الجدير بالذكر التأكيد فى هذا المجال على حقيقة جوهرية ذات دلالة وهى أن مصر على الرغم من كونها دولة نامية ، ومتلقية للمساعدات

الخارجية والمعونات الفنية فانها ـ فى ذات الوقت ـ دولة مانحة للمساعدات والمعونات للدول النامية عامة ولاشقائها الافارقة على وجه الخصوص ، ويتم ذلك من خلال أجهزة ومؤسسات مصرية متعددة ومتنوعة ، منها على سبيل المثال لا الحصر ٠

ـــ الصندوق المصرى للتعـــاون الفنى مع الدول الافريقية التابع لوزارة الخارجية الذى يقدم الخبرات المصرية المتخصصة فى مجالات الزراعة والرى والطاقة والكهرباء والطب والهندسة والبناء والتشييد ، ويصل مجموع عدد الخبراء المصريين فى مختلف دول القارة الافريقية الى العديد من المئات، كما تأخذ نسبة التزايد في التصاعد عاما بعد آخر ، كما يوجد الآن اتفاقات للتعاون تم ابرامها بين الصندوق المصرى للمعونة الفنية وبين حوالى خمس وثلاثين دولة افريقية ، تقوم على أساس تعاقدى لتنظيم العلاقات بين الصندوق وبين هذه الدول ٠

ـــ المنح الدراسية التى تقدم لمختلف ابناء البلاد العربية والافريقية والتى يزيد عدد المستفيدين منها على عشرين ألفا ، وهى المنح المقدمة من وزارة التعليم والأزهر الشريف ومختلف الجامعات والمعاهد المصرية ٠

ـــ المعهد الزراعى الدولى التابع لوزارة الزراعة الذى ينظم دورات للتدريب فى المجالات الزراعية والتربية الحيوانية والصناعات الغذائية وغيرها من المجالات ٠

ـــ أكاديمية النقل البحرى بالاسكندرية التى تقوم باعداد وتكوين المرشدين والقباطنة فى مختلف الدول الافريقية ٠

ـــ دورات تدريب المرضات الافريقيات فى المستشفيات المصرية التى تقوم وزارة الصحة بتنظيمها واعدادها بشكل دورى ٠

ـــ معهد تدريب الاذاعيين والصحفيين ورجال الاعلام التابع لاتحاد الاذاعة والتليفزيون فى جمهورية مصر العربية الذى ينظم دورات تدريبية ودراسية للاعلاميين فى الدول النامية المختلفة ٠

ــــ المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجيــة الذى ينظم دورات تدريبية للدبلوماسيين الشباب من مختلف الدول الافريقية سواء المتحدثين منهم بالفرنسية ، أو للقادمين من الدول الناطقة بالانجليزية ٠

ولا يخفى ما يجسده هذا التعاون بين مصر والدول الافريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ، فضلا عما يوفره من مجال للعمل أمام الخبرات المصرية فى دول القارة الافريقية ٠

كما يهيىء الفرصة لتعميق مختلف أوجه التعاون فى المجالات المتنوعة وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، وفتح آفاق جديدة للصادرات المصرية فى الأسواق الافريقية ، واحتمالات توسع العلاقات التجارية ، وتنويع بنودها وخاصة فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية ٠

والى جانب كل هذه المزايا والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الافريقية ، فان الوجود المصرى والرصـــيد المادى والمعنوى الضخم الذى تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية ـ الافريقية يظل هو الدعامة الأساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك الذى يربط مستقبل مصر بهذه القارة التى تنتمى اليها انتماء عضويا ابديا على مر الزمن ٠

وفى مجال العلاقات المصرية ـ الافريقية ، يمكن القول أن عام ١٩٨٧ المنصرم كان عاما متميزا بكل مقياس فى نشاط مصر الافريقى ، اذ استقبلت مصر فى مارس ١٩٨٧ ، بناء على دعوة من الرئيس محمد حسنى مبارك ـ قمة افريقية مصغرة تضم أعضاء مكتب مؤتمر القمة الثانية والعشرين لمنظمـــة الوحدة الافريقية والتى شارك فيها رؤساء كل من الكونغو وزائير وأوغندا وجيبوتى وسيراليون فضلا عن ممثل الجزائر والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والى جانب المشاركة فى اجتماعات القمة المصغرة ، قام كل من رئيسى الكونغو وأوغندا بزيارة رسمية الى جمهورية مصر العربية ٠

وخلال العام المنصرم ، زار مصر كذلك الرئيس الأثيوبى منجستو هيلا ماريام والرئيس السنغالى عبده ضيوف ، والرئيس التنزانى السابق جوليوس نيريرى باعتباره رئيسا للجنة الجنوب التى أنشأها مؤتمر قمة عدم الانحياز الثامن فى هرارى ٠

كما تستقبل القاهرة العديد من وزراء الخارجيـــة والوزراء الفنيين الآخرين ، ومختلف المسئولين فى الدول الافريقية · فقد زار مصر خلال عام ١٩٨٧ وزير خارجية غينيا ، ووزير خارجية الجابون ، ووزير خارجية كينيا ، ووزير الدولة للشئون الخارجية فى زامبيا ، ووزير خارجية افريقيا الوسطى، ووزير خارجية بنين ، والمضيفة الرسمية (الشـــخصية الثانية) فى دولة مالاوى ، فضلا عن العديد من وزراء النقل الافارقة الذين شاركوا فى افتتاح مترو الانفاق فى شهر سبمتبر ١٩٨٧ ، الى جانب العديد من وزراء الدفاع الافارقة مثل وزير دفاع كل من أوغندا ونيجيريا وتنزانيا والصومال وغيرهم من مختلف المسئولين ·

وفى غضون عام ١٩٨٧ قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى الكاميرون فى يناير ١٩٨٧ ، والى تشاد فى يوليو ١٩٨٧ ، والى مدغشقر فى ديسمبر ١٩٨٧ حيث تم عقد اللجان المشتركة بين مصر وبين هذه الدول · كما قام سيادته بزيارة الى جيبوتى فى فبراير ١٩٨٧ وفى ديسمبر ١٩٨٧ ، الى زائير والجابون فى مايو ١٩٨٧ حيث التقى بوزراء خارجية هذه الدول ·

ولا شك أن هذه اللقاءات ، وما تتيحه من تبادل صريح وبناء للآراء حول المسائل الاقليمية والمشاكل الدولية ذات الاهتمام المشترك ، فانها تعد كذلك فرصة طيبة لمراجعة وتطوير سبل التعاون ، وتدعيم العلاقات الثنائية بين مصر والدول الافريقية الشقيقة ·

كما يتزايد عدد المؤتمرات الافريقية التى تعقد بالقاهرة ، ولعل أهم ما شهده عام ١٩٨٧ الفائت من مؤتمرات أفريقية هـــامة ، كان مؤتمر وزراء الصحة الافارقة ، والندوة الدولية لحوض النيـــل ، ومؤتمر بنوك التنمية ومؤسسات التمويل الافريقية ، والندوة الخاصة بمؤسسة القطاع العـــام الصناعى الايطالية (ابرى) حول النشاط الصناعى فى الدول الافريقية ، هذا فضلا عن مختلف الدورات التدريبية والندوات الدورية التى تنظمها مختلف المعاهد والمؤسسات والوزارات المصرية المعنية ·

ولا يقتصر نشاط مصر الافريقى على المستوى الثنائى ، وانما يمتد الى ساحة الدبلوماسية الجماعية ، اذ تعمل مصر فى الاطار الافريقى من خـــلال منظمة الوحدة الافريقية ، التى تؤمن بدورها الحيوى فى مجال تحقيق آمال

الشعوب الافريقية فى التضامن والتعاون والوحدة والتنمية الجماعية من أجل الصالح المشترك للقارة وبأسرها ٠

ويسجل عام ١٩٨٧ ، فوز مصر بمنصب الأمين العام المساعد للمنظمة ، اذ حصل السفير أحمد حجاج على أغلبية أصوات الرؤساء الافارقة فى الاقتراع السرى على مناصب الامناء المساعدين فى الدورة الثالثة والعشرين للقمة الافريقية العادية ، ولا شك أن ذلك يعكس ثقة افريقيا وتقديرها للدور المصرى على الساحة الافريقية ، كما أنه اسهام من جانب مصر فى العمل على دفع عجلة النشاط وتطوير أداء العمل داخل أجهزة الامانة العامة للمنظمة ٠

ومن ناحية أخرى ، تم انتخاب أحد رجال القانون المصريين من رجال الدبلوماسية المصرية ، وهو الدكتور ابراهيم بدوى ضمن أعضاء اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب عن منطقة شمال افريقيا ٠

ولقد عانينا فى افريقيا من قهر الاستعمار والعنصرية والتخلف ، فلا غرابة ان تكون افريقيا ، وأن تكون مصر فى طليعة المدافعين عن حقوق الانسان والشعوب فى مختلف المحافل الدولية ٠ كما أن الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب يظهر بجلاء الارتباط الوثيق بين قضايا احترام حقوق الانسان وقضايا العدل والسلام والتنمية ٠

وتأمل مصر فى أن تسهم اللجنة الافريقية الثالثة لحقوق الانسان والشعوب — التى تم انتخابها فى القمة الافريقية الثالثة والعشرين — فى انجاح تطبيق هذا الميثاق فى اطار المبادىء والأهداف والقيم التى نص عليها ٠

٢ — دبلوماسية التنمية والعلاقات مع الدول الصناعية المتقدمة :

واذا كانت مشكلة المديونية الخارجية المصرية تشكل أحد المعوقات أمام انطلاق جهود التنمية بسبب ما تلقيه من اعباء على قدرات مصر المالية والاستثمارية ، وما تلتهمه أقساط الديون وأعبائها من رصيد عملاتنا

الصعبة ، ومن عوائد صادراتنا · فقد كان لزاما علينا العمل على جدولة هذه الديون ضمن اطار شامل للاصلاح المالى والاقتصادى فى التوقيع على اتفاق مع صندوق النقد الدولى فى ١٥ مايو ١٩٨٧ · كما وقعت مصر كذلك على محضر اتفاق مع الدول الدائنة فى باريس يوم ٢٢ مايو ١٩٨٧ بشأن جدولة الديون الخارجية المدينين بها ·

كما خاضت مصر - فى غضون العام المنصرم - مباحثات مع البنك الدولى لمواجهة التطور فى برنامج الاصلاح القطاعى ، بما يهيىء دعم البنك لقدرات مصر الاقتصادية ، هذا بالاضافة الى ما قامت وتقوم به مصر من مفاوضات على المستوى الثنائى مع كافة الدول الدائنة ، لاعادة جدولة ديوننا لديها ، ومن أجل تأمين استمرار تدفق المساعدات فى مختلف صورها لسد الثغرة فى حجم التمويل الخارجى لمشروعات خطة التنمية الخمسية الثانية (٨٧ - ١٩٩٢) ·

وتدرك الدبلوماسية المصرية أنه من الأمور الحيوية - فى المرحلة القادمة - أن نثبت جديتنا فى الالتزام بالسياسات الاصلاحية التى تمت والتى تجرى اتفاقاتنا على سند منها ، وأن يكون تحركنا - على أى صعيد - انعكاسا لالتزامنا بهذه السياسات ، وتمسكنا بأن يستمر أسلوب الحوار الذى أملاها ·

ويمكن القول أن علاقات مصر السياسية مع كل من الكتلتين الشرقية والغربية على السواء ، ومع القطبين الدوليين العظيمين ، انما ترنو الى هدف أبعد ، يتمثل فى تحقيق أكبر تعاون ممكن فى مجالات الاقتصاد والاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا وتنفيذ المشروعات وتقديم الخبرات الفنية وتحقيق برامج وخطط التنمية المصرية فى ظل أفضل شروط ممكنة ، بل ان سياسة عدم الانحياز - التى تتبناها مصر ، وتعمل الدبلوماسية على الالتزام بها فى مجمل علاقاتها الدولية - تكتسب مغزاها الاعمق فيما يمكن أن تحققه من توازن موضوعى فى مجال السياسة الخارجية ، يرسى القاعدة الصلبة التى تؤمن المصالح والمزايا والمكاسب المادية المباشرة فى مجال البناء الوطنى والتنمية الاقتصادية ·

ففى مجال العلاقات المصرية - الأمريكة على الصعيد الاقتصادى ، لم

تتغير معدلات المعونة الاقتصادية لمصر خلال عام ١٩٨٧ مقارنة بالعـــام السابق ، على الرغم من عجز الموازنة الأمريكية ، وخفض برامج المساعدات ككل . ويصل مجموع هذه المعونات الاقتصادية الى ٨١٥ مليون دولار الى جانب حصول مصر ـ من خلال قانون فائض الحاصلات الزراعية ـ على ١٩٠ مليون دولار ، فضلا عن المساعدات العسكرية التى بلغت فى العام المنصرم ١ر٣ بليون دولار . ولا شك أن الاتفاق المصرى ـ الامريكى على اعـــادة جدولة الديون هو أحد الانجازات فى العلاقات الثنائية بين البلدين فى عام ١٩٨٧ .

ولا شك أن مصر قد اتجهت خـــلال عام ١٩٨٧ المنصرم الى اجراء تعديلات وتصحيحات فى مسار سياستها الاقتصادية ترد بصورة عملية على كثيرمن الانتقادات الامريكية لسياستنا الاقتصادية ، مثل اتجاهنا الى توحيد سعر الصرف ، وتحريك أسعار السلع لتكون قريبة من أسعارها الاقتصادية ، والشروع فى تحرير أسعار الحاصلات الزراعية ، مواصلة ترشيد القطاع العام ، والبدء فى اخراج بعض أوجه النشاط من دائرته .

أما على الجانب الآخر ، وعلى صعيد العلاقات المصرية مع القطبين العظيمين ، فقد شهد عام ١٩٨٧ تطورا ايجابيا فى العـــلاقات المصرية ـ السوفيتية ، تمثل فى الاتفاق الذى تم توقيعه بين مصر والاتحاد السوفييتى بشأن تسوية الديون العسكرية ، وعودة جمعية الصداقة المصرية ـ السوفييتية الى النشاط من جديد ، وتبادل الوفود والزيارات من الجانبين ، كما تم اعادة فتح القنصليات السوفييتية فى كل من الاسكندرية ، وبورسعيد . وتم العديد من الإتصالات والزيارات السوفييتية الى مصر ، وكذلك زيارات مصرية الى الاتحاد السوفييتى .فقد قام وفد سوفييتى برئاسة نائب رئيس مجلس السوفييت الأعلى بزيارة مصر ، وكذلك قام يولى فورتسوف ـ نائب وزير الخارجية السوفييتى بزيارة القاهرة فى أكتوبر ١٩٨٧ ، فضلا عن زيارة وزير الاقتصاد المصرى ، وزيارات أخرى متبادلة على مستوى الوزراء والفنيين فى مجال التبادل التجارى .

ولا شك أن هذا التطور الايجابى سيفتح البـــاب أمام التوصل الى اتفاقيات أخرى حول تطوير التعاون الاقتصـــادى ، وتوسيع التبادل التجارى والثقافى وغيره من المجالات . ولا يخفى أن الاتحاد السوفييتى يستطيع ان

يقدم تعاونا فنيا فى مجال التحديث والاحلال للقطاع العام وللهيكل الصناعى والتقنى والزراعى للاقتصاد المصرى • كما أن السوق السوفييتية هى سوق تقليدية عامة للصادرات المصرية استقرت قواعدها على مدى ثلاثين عاما •

واذا كانت علاقات مصر بالقطبين العظيمين استهدفت فى الأساس توظيفها وتكريسها لصالح التنمية والتطوير الاقتصادى ، فقد كان ذلك هو نفسه المنهج الذى تطبقه مصر فى علاقاتها مع مختلف دول الكتلة الاشتراكية، والكتلة الغربية على السواء •

ولعل زيارة السيد (جاك شيراك) رئيس وزراء فرنسا الى القاهرة فى سبتمبر ١٩٨٧ تحمل من « الرمز » الشىء الكثير ، اذ جاءت فى مناسبة افتتاح مترو الانفاق الذى يقوم كشاهد ذات دلالة على التعاون المصرى ـ الفرنسى فى مجال البناء والتنمية وتطوير الهايكل والبنية الأساسية فى مصر•

وعلى نفس الشاكلة تقوم علاقة مصر ببريطانيا التى تتولى شركاتها ومؤسساتها تنفيذ العديد من مشروعات التنمية والبنية الأساسية • وجاءت زيارة السفير جيفرى هاو ـ وزير الخارجية البريطانية ـ فى اكتوبر ١٩٨٧ الى القاهرة تجسيدا لارادة التنسيق بين البلدين للصالح المشترك • كما تم تبادل زيارات بين وزير الدولة للشئون الخارجية فى كل من مصر وبريطانيا عبر العام المنصرم لبحث آفاق تنمية علاقات التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات •

أما العلاقات المصرية ـ الكندية ، فهى غنية بفرص واحتمالات التعاون الاقتصادى ، نظرا لقدرات كندا العلمية والمالية ، وهو ما تعكسه حجم العروض التجارية والاستثمارية التى تتلقاها مصر من كندا على المستويين الحكومى والخاص •

وقد ايدت كندا موقف مصر خلال مفاوضاته مع صندوق النقد الدولى، وقدمت لها مساعدات غذائية وسلعية ، وتساهم أيضا فى مشروعات متنوعة تتكلف مئات الملايين من الدولارات •

وعلى مدى العام المنصرم ، تم تبادل العديد من الزيارات للمسئولين ، فقد قام السيد وزير الهجرة المصرى بزيارة كندا ، وكذلك السيد وزير الدولة

للشئون الخارجية . وتم فى كندا عقد الاجتماع السنوى لمجلس أعمال مصر ـ كندا فى سبتمبر ١٩٨٧ وحضره وزير السياحة والطيران المدنى ، هذا فضلا عن زيارات فنية وعلمية وثقافية وتقنية متعددة على الجانبين ، ويمكن تناول العلاقات المصرية مع كافة دول أوروبا الغربية على هذا المنوال .

وعن علاقات مصر مع دول الكتلة الاشتراكية ، تشـــير معدلاتها الى التصاعد والتطور الايجابى لخدمة المصالح المشتركة والمتبادلة فى مجال التعاون الاقتصادى والثقافى والتقنى والعلمى .

وتتبادل مصر وفودا وزارية متنوعة مع مختلف دول الكتلة الاشتراكية، فمع يوغوسلافيا مثلا ، استقبلت مصر عام ١٩٨٧ رئيس وزرائها . كما قام الرئيس مبارك بزيارة الى بلجراد ، وكذلك السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية ، ووزير القوى العاملة ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

ومع دول الكتلة الأخرى ، استقبلت القاهرة خلال عام ١٩٨٧ ، رئيس الوزراء البولندى ، والرئيس الرومانى شاوسيسكو ووزير مالية بلغاريا . ونائب رئيس الوزراء فى المانيا الديمقراطية ، ووزير الخارجية ووزير الاعلام فى المجر ، ووزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصـــادى كما زار وزير البحث العلمى فى مصر كلا من المجر ، وبولندا ، هذا فضلا عن وفود أخرى دون المستوى الوزارى فى مجالات التعاون والتبادل المختلفة .

وهكذا تعمل الدبلوماسية المصرية بدأب واستمرارية على تطوير وتوسيع وتعميق علاقات مصر الخارجية ـ شرقا وغربا ـ من أجل المنفعة المشتركة ولصالح تأمين اشمل تعاون ممكن مع مختلف دول العالم ، على اختلاف أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية .

فاذا كان السلام شرطا مسبقا للاســـــتقرار ، فأحسب ان الاستقرار والسلام بدورهما شرطان مسبقان لتحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية ولقد توصلنا فى مصر الى اتفاق عام يضع هدف التنمية على رأس قائمة العمل الوطنى المصرى، وقاء لاحتياجات جيل حاضر ، ومن أجل أجيال قادمة من حقها علينا ، وواجبنا نحوها أن نهيىء لها مقومات غد أفضل .

٣ ـ دبلوماسية التنمية والعلاقات بين الجنوب والجنوب :

اذا كانت مصر تنتمى عضويا الى القارة الافريقية والى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى ، الا أننا فى الواقع ـ جزء من عالم أوسع نطاقا بكثير ، يطلقون عليه اليوم (العالم الثالث) ، أو (عالم الجنوب) ، ومن هنا يجيىء حرص الدبلوماسية المصرية على مد دائرة نشاطها لتحيط بأطراف هذا العالم الواسع والمتنوع ٠

وتؤمن مصر بضرورة التعاون بين سائر الدول النامية وبين مختلف المناطق الاقليمية فى قارات العالم الثالث ، وخاصة وان المشكلة الاقتصادية تضغط ـ بشدة ـ علينا جميعا ، كما بدأت عملية التنمية تتراجع ، وتعرض انماط حياتنا جميعا للتهديد ، وذلك بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية ، واستفحال مشكلة الديون الخارجية ، وزيادة أعباء فوائدها اذ تبلغ حاليا ديون افريقيا أكثر من ٢٠٠ بليون دولار ، بينما تبلغ ديون أمريكا اللاتينية حوالى ٤٠٠ بليون دولار ٠

وجدير بالذكر أن ما نستهدفه من تعاون ، لا يرمى ـ بأى حال ـ الى خلق تحالف بين المدينين ، ولكنه يساعد على تبادل المعلومات ، وبلورة المواقف ، والتعرف على ما يمكن عمله خلال العشرين عاما التالية ، من خلال حل سياسى لهذه المشكلة التى ستظل تسيطر على المجتمع الدولى لفترة طويلة قادمة ٠

ومع ادراكنا للاختلاف فى نوعية الديون وطبيعة المشكلة فى افريقيا عنها فى أمريكا اللاتينية ، الا أن المناقشات والاتصالات بيننا تعد خطوة هامة فى تقوية مركزنا التفاوضى ، وفى مساعدتنا على الاقتراب الصحيح من هذه المشكلة ٠

وقد استهدفت الزيارة التى قام بها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الى كل من المكسيك وجواتيمالا فى أغسطس ١٩٨٧ ، تحقيق هذا الهدف على وجه التحديد ٠ كما ـ يلاحظ فى مجال تقييم علاقات مصر مع دول أمريكا اللاتينية ـ أن بعض هذه الدول قد احرز قدرا كبيرا من التقدم العلمى فى مجالات التصنيع والتكنولوجية الحديثة الى الحد الذى يسمح بتصنيفها

ليس كمجرد دولة نامية ، بل على قمة الدول النامية ، ومن أبرز هذه الدول الارجنتين والبرازيل اللتين قاما وزيرا خارجيتهما بزيارة مصر عام ١٩٨٧ ٠ كما يلاحظ أن كثيرا من تلك الدول يمتلك قدرا كبيرا من الخبرات والممارسات التقنية والعلمية وخاصة فى مجالات التسلح والطاقة النووية ، ويمكن لمصر تطوير علاقاتها بهذه الدول لصالحهما الثنائى ، او فى اطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول أخرى نامية وخاصة الدول الافريقية ٠ ولعل من أبرز ميزات هذا النوع من التعاون أنه يتم بعيـــدا عن متطلبات واعتبارات التعامل مع الدول الكبرى ٠

وتعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير امكانيات دفع العـــلاقات المصرية اللاتينية الى الأمام فى كافة المجـــالات السياسية والاقتصـــادية والسياحية والعسكرية والعلمية والزراعية ٠ والعـــلاقات المصرية مع دول القارة ، علاقات واعدة ، اذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز الثقل الحقيقى والواقعى فى الشرق الأوسط وافريقيا ، وانها نموذج رائد وجاد فى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية ٠

وايمانا من مصر بأهمية التعاون بين الجنوب والجنوب ، كان اهتمامنا بتطوير علاقات التعاون بين مصر ومختلف الدول الآسيوية وخاصة تلك التى احرزت نجاحا كبيرا فى مجال التنمية الاقتصـــادية والتقدم الصـــناعى والتكنولوجى ، مثل جمهورية كوريا ٠ ومن هنا كان حـرص وزير الدولة للشئون الخارجية على زيارة سيول للتعرف على آفاق تطوير وتوسيع العلاقات المصرية ـ الكورية الجنوبية ، وتمهيد الطـــريق أمام مزيد من التعــــاون الاقتصادى ، وفتح المجال أمام الشركات والمؤسسات الكـــورية فى تنفيذ المشروعات المصرية ، وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية وتمويل التكنولوجيا، وتقديم المساعدات المالية والاستثمارية المختلفة بما يفتح المجال أمام تطبيع العلاقات بين مصر وسيول فى المستقبل ٠

٤ ـ دبلوماسية التنمية والمؤتمرات الدولية :

وفى مجال قضية الديون الخارجية ، شاركت مصر فى ديسمبر ١٩٨٧، فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى خصصت لدراسة هذه المشكلة التى غدت تشكل خطورة بالغة فى المنظور الانسانى والاجتماعى ، فضلا عما لها

من بعد سياسى واقتصادى حاد ، حيث أصبحت تمثل عنصرا ضاغطا على دول القارة ، نظرا لنسبة تلك الديون الى اجمالى الناتج القومى ، أو فى ضوء نسبة اعباء خدمتها السنوية الى عائد الصادرات الافريقية ٠

وتبنت مصر الرأى القائل بابراز أن الهدف النهائى للمؤتمر هو ان يعى المجتمع الدولى ، ويدرك حجم وثقل مشكلة الديون الافريقية ، وان السبيل الوحيد لادراك هذا الهدف هو التوصل الى موقف افريقى « موحد ومتحد » يستند الى معايير موضوعية ، ويستهدف حلولا واقعية قابلة للتفهم ، وربما فلتبنى من قبل المجتمع الدولى ، بهدف طرح هـــذا (الموقف) على المؤتمر الدولى المقترح عقده لمناقشة الديون الافريقية ٠

وفى هذا الاطار ، أكـــدت الدبلوماسية المصرية فى مؤتمر القمـــة الاستثنائية أن الهدف الذى تنشده افريقيا بطرح مشكلتها على المستوى الدولى وفى اطار خاص بها ، لابد وان يراعى الاعتبارات التالية :

(أ) أنه لا سبيل لمواجهة الأزمة الا فى اطار استراتيجية دولية شاقة متفق عليها بين الاطراف فى اطار من الحوار البناء والمستمر ، وأنه لا يمكن تصور تخطى المشكلة دون بذل جهود مشتركة من جانب كافة الاطراف وأن أسلوب المواجهة لن يؤدى الا الى طريق مغلق أمام الجميع ٠

(ب) ان اقرار مبدأ المسئولية المشـــتركة الذى تطالب الدول المدينة بمقتضاه أن تخفف الدول الدائنة من أعباء الديون عن كاهلها ، يتطلب فى المقابل أن تعلن الدول المدينة التزامها بسداد ديونها ، وأنها فى السبيل الى ذلك تسعى لاصلاح هياكلها الاقتصادية ٠

ولا تكتفى مصر ــ فى الاطار الافريقى ــ بالعمل من خلال منظمة الوحدة الافريقية فقط ، وانما تشارك بنشـــاط واهتمام فى التجمعات الافريقيـــة المختلفة ، مثل تجمع دول حوض نهر النيل (الاندوجو) والتجمع الافريقى ــ الفرنسى وغيرها ٠

ففى عام ١٩٨٧ المنصرم شـــاركت مصر فى مؤتمر دول (اندوجو) الرابع الذى عقد فى كينشاسا فى مايو ١٩٨٧ ، و (اندوجو) هى كلمة باللغة

السواحلية تعنى (الاخاء) حيث وجد المؤسسون لهذا التجمع فى منطوق هذا اللفظ المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، وهو تأكيد معانى الاخاء والتعاون والمصلحة المشتركة · وتضم هذه المجموعة الى جانب الدول الخمس المؤسسة وهى (مصر والسودان وزائير وأوغندا وافريقيا الوسطى) كلا من رواندا وبوروندى وتنزانيا كدول مراقبة ·

وقد بلورت مناقشات المؤتمر الرابع مفهوم (اندوجو) كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمى متعدد الاطراف ، وعليه فقد تجاوز تجمع (اندوجو) بانعقاد مؤتمره الرابع مرحلة الحوار السياسى الى التركيز على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات ، وخاصة فى ميدان النقل والمواصلات والزراعة والغذاء وموارد المياه والطاقة والتدريب الفنى وقضايا البيئة والتنمية الثقافية ·

وقد تميز المؤتمر الرابع بمشاركة اربع منظمات دولية هى (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الافريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الافريقى لعلوم التربية) الأمر الذى اضفى على اهتمامات المؤتمر بعدا اقتصاديا وفنيا أكثر شمولا وتنوعا ·

وتأكيدا من المؤتمر على الاهتمام بالتعاون الاقليمى الجماعى ، فى مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط المشترك ، فقد كلف رئيس الوفد المصرى بأن يطلب من مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عمل دراسة فنية واقتصادية شاملة حتى يمكن الاستفادة بها كخطة رئيسية للتعاون الاقليمى ، ليس فقط لأعضاء المجموعة الدائمين والمراقبين ، وانما للدول المنتمية الى الاقليم بصفة عامة ·

كما شاركت مصر كذلك خلال عام ١٩٨٧ فى مؤتمر قمة الفرانكفونية الذى عقد فى مدينة (كويبك) فى كندا فى أغسطس ١٩٨٧ ، وكذلك فى مؤتمر القمة الفرنسية - الافريقية الذى عقد فى فرنسا فى ديسمبر ١٩٨٧ · وهى جميعا ساحات للتعاون الاقتصادى بين الشمال والجنوب ، تعمل الدبلوماسية المصرية على التواجد فيها والعمل قدر المستطاع على تأمين أكبر قدر من المساعدات والمشروعات التى تعود بالنفع على خطط التنمية المصرية فى المجالات الاقتصادية والثقافية المختلفة ·

وهكذا تكون الدبلوماسية المصرية فى واقع هذا الاستعراض الموجز لنشاطاتها على صعيد العلاقات الخارجية ، وفى مختلف المحافل الدولية هى الحارسة لقيم هذا الشعب الاصيل ، الساهرة على مصالح مصر الشـــعبية والقومية ، والمتصدية لمعارك الحرية والكرامة والحق ، والناشرة لمبـــادىء الخير والمساواة والسلام من أجل غد أفضل وعـــالم أكثر أمنا واستقرارا وعـــدلا ٠

الفصـــل الســادس

النشاط الدبلوماسى المصــرى

فى عام ١٩٨٨

يعرف الشعب المصرى ، الذى أقام أول دولة فى التـــاريخ ، رواها الى جانب النيل ، عرق الانسان ، ان مرور السنوات فى حياته ، لا يكون له معنى الا بما تحققه من انجاز ، وما تتيحه من آمال ، وما تلهمه من أفكار، وما تقدمه من بذل ٠

وعلى هذا الأساس ، وفى ضوء ذلك المعيـــار يكون تقييمنا ، لأداء الدبلوماسية المصرية على مدى العـــام المنصرم ، فى كافة مجالات نشاطها المحلية والقومية والقارية والعالمية جميعا ٠

وفى الحقيقة ، تظل مصر ، بين ثوابت الجغرافيا ومتغيرات التاريخ ، مشدودة الى انتماءاتها الحضارية والاقليمية والقومية والسياسية ، تؤدى مسئالتها وتواصل عطاءها ، وتمارس دورها الحافل بالمسئولية والوعى ٠

١ ـ الدبلوماسية المصرية على الساحة الافريقية :

واذا كانت حضارة مصر ، الضاربة أصولها فى جذور الزمن ، هى فى جوهرها التاريخى حضارة افريقية ، تتوجه الى الجنوب ، فانه من الطبيعى أن يكون انتماء مصر الافريقى ، انتماء قدر ومصير ، وأن ترتبط اهتماماتنا على الساحة الافريقية ، بمصالح الأمن القومى وبالأهـــداف الاستراتيجية العليـــا ٠

وكان عام ١٩٨٨ ، عاما افريقيا متميزا ، اذا احتفل فيه شعبنا بالذكرى الخامسة والعشرين لمولد منظمة الوحـــدة الافريقية ٠ ذلك التجمع الافريقى الكبير ، الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى من أجل الحرية والاستقلال والوحـــدة والعمل على تحقيق التقدم ٠ ففى يناير الماضى ، احتضنت مصر مؤتمرا علميا دعت اليه العديد من قادة الفكر فى افريقيا ومن أساتذتها وباحثيها ، الى جانب المفكرين والمثقفين من أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا ، وعلى رأسهم الرئيس النيجيرى السابق أوبيسانجو والرئيس المكسيكى الســـابق لويس اتشيفريا والسيد عيدى عمرو أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ، فى محاولة

للتصدى » بكل الشجاعة والوضوح ، لعملية مراجعة شاملة لسجل انجازات منظمتنا ، وبهدف استقراء التطورات المستقبلية اللازمة لانطلاقة افريقيا نحو القرن الواحد والعشرين • كما كان المؤتمر تجسيدا وتجديدا لحقيقة الحوار بين الحضارات ، التى عاشتها شعوب افريقيا مع غيرها من شعوب العالم فى تاريخها الطويل بغرض الكشف عن المثل الانسانية العظيمة التى انطوت عليها هذه الحضارات ، والعمل بكل الجهد ، من أجل انتصارها •

وقد شهد شهر مايو ١٩٨٨ ، حـــدثين افريقيين هامين ، حيث تزامن انعقاد القمة الرابعة والعشرين مع احتفالات منظمة الوحدة الافريقية بيوبيلها الفضى ، الذى سيظل بكل تأكيد علامة هامة فى مسيرة الوحدة الأفريقية • ذلك أن مرور ربع قرن على انشاء المنظمة ، يشكل فى حد ذاته انجازا هاما يعكس ارادة افريقيا على الاستمرار فى محاولة رص الصفوف وحشد الجهود وتعبئة الطاقات من أجل المستقبل • كما أن احتفالات اليوبيل الفضى قد ساعدت على تعزيز روح التضامن الأفريقى واعادة بعث القيم النضالية واحياء الأمل والتفاؤل لدى الشعوب الافريقية فى امكانية التغلب على المصـــاعب التى تواجهها • وفضلا عن ذلك ، فقد أشاعت احتفالات اليوبيل الفضى أيضـــا الاحساس ببلوغ سن الرشد وبضرورة تجاوز مرحلة المراهقة وعدم الوقوف عند القضايا الجانبية والنزاعات المحلية ، حتى يمكن التفرغ للقضايا المصيرية والجوهرية ، والتى تتمثل فى التنمية وحشد الجهود من أجل تحقيق التقـدم الاجتماعى والاقتصادى • ومن ثم يمكن القول بثقة ودون مبالغة ، أن أهم ما تميزت به القمة الرابعة والعشرين روح التضامن والمصالحة وأجـــواء الوفاق التى سادت المناقشات والاتصالات والمواقف التى شهدتها هذه القمة التاريخية بكل مقياس •

ولم تكن الدبلوماسية المصرية ، كعادتها ، بعيدة عن هذه الأجواء التى ساهمت فى تأكيدها وتعميقها ، اذ سارعت بالاستجابة للوساطة بين تونس الشقيقة واثيوبيا الصديقة ، لتطبيع العلاقات بين البلدين ، وهو ما تحقق بالفعل حيث تم الاعلان عن عودة العلاقات الدبلوماســية بين البلدين يوم ٢٦ مايو ١٩٨٨ •

وبالنسبة لصياغة اعلان اديس ابابا الذى صدر عن القمة الافريقية ، تبنت الدبلوماسية المصرية الاتجاه القائل بضرورة أن يكون الاعــلان

الاحتفالى ، الى جانب تقييمه لتجارب الماضى ، بمثابة رسالة تتوجه بها افريقيا صوب المستقبل ، وأن يكون أشبه بمنهج يتضمن الخطوط العريضة لجدول أعمال ومهام المرحلة المقبلة لمنظمة الوحدة الافريقية · وقد حرص الوفد المصرى على أن يكون اعلان أديس ابابا هو أداة افريقيا ودليلها لمشكلات المستقبل ، وهو جدول أعمال المرحلة القادمة من حياة المنظمة · وقد أسهم وفدنا بالفعل فى تقديم صياغات تساعد على هذا الهدف ، اذ تؤمن مصر بأن منظمة الوحدة الافريقية هى الجهاز المؤهل لقيادة الجهد الافريقى المشترك ، وهى الأداة القادرة على تعبئة موارد وطاقات شعوبنا ، من أجل تحقيق الحكمة والكرامة والمستقبل ·

ولا شك أن المشاركة الشخصية للرئيس حسنى مبارك فى اجتماعات القمة الافريقية الرابعة والعشرين ، قد حققت للدبلوماسية المصرية نجاحات واضحة على أكثر من صعيد ، حيث التقى سيادته بعدد كبير من الرؤساء الأفارقة ، وتدارس معهم القضايا الافريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، كما كانت مناسبة مفيدة لدعم العلاقات المصرية مع الشقيقات الافريقيات وتعزيز وشائج التعاون والتبادل تحقيقا للمصالح المشتركة بين مصر والدول الافريقية ·

ولما كانت الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، فان جل نشاطها يرتبط ارتباطا عضويا بالقضايا الافريقية ، التى هى فى نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها ·

وفى هذا الاطار كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ فى أديس أبابا ، والتى خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى الخارجية التى تعانى منها الدول الافريقية على اختلافها · أحد أبرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهى اليها المؤتمر حول الموقف الأفريقى الموحد ، بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية ·

وفى هذا المؤتمر جدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الأفريقية ، وفوضوا

رئيس منظمة الوحدة الافريقية فى عرض وثيقة « الموقف الافريقى الموحد » على المجتمع الدولى بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية ٠

وتنفيذا لهذا التفويض عمد الرئيس كينيث كاوندا الى تشكيل مجموعة اتصال افريقية تضم اثنى عشر دولة ، كانت مصر من بينها ٠

وفى أول مؤتمر عقدته مجموعة الاتصال فى لوزاكا فى مارس ١٩٨٨ ، تم بحث وسائل وكيفيات الاعداد لعقد المؤتمر الدولى المنشود ، وأسلوب دعوة الأطراف الدائنة ، سواء الدول الأجنبية أو مؤسسات التمويل الدولية ، للمشاركة فى هذا المؤتمر الدولى ٠ وانتهى مؤتمر لوزاكا الى إصدار تكليفات للدول الافريقية الاثنى عشر بعمل الاتصالات اللازمة مع مختلف الأطراف الدولية الدائنة من أجل شرح الموقف الافريقى الموحد ، والدعوة الى المؤتمر الدولى للمديونية الخارجية الافريقية ٠ وكان من نصيب مصر ، تكليفات ثلاثة ، تمثل أولها فى الاتصال ، بالمشاركة مع السودان ، مع الحكومة الهولندية ، وفى الاتصال ، بالمشاركة مع زيمبابوى ، مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ، وفى الاتصال ، بالمشاركة مع الكونجو ، مع منظمة التعاون والمساعدة المتبادلة (الكوميكون) ومع الدول الاشتراكية الأعضاء فى هذه المنظمة ٠

وفى شهر مايو ١٩٨٨ قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى لاهاى وجنيف ، كما قام فى شهر يوليو بزيارة الى موسكو تنفيذا للتكليفات الصادرة الى مصر من جانب رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، ورئيس مجموعة الاتصال المنبثقة عن المنظمة ٠

ويقوم الموقف المصرى على أساس أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، ترعى حق التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الافريقية ، ولا تغفل خصوصية كل حالة وأنه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فان هذه الاستراتيجية ـ الرامية الى حل مشكلة الديون ـ يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة وتوخى المرونة والتدرج فى تنفيذها ، فى اطار من التعاون والتكامل الدولى المكثف ، ونحن فى كل هذا لا نسقط

مسئولية كل دولة نامية افريقية فى بذل كل جهد جاد للاضطلاع بدورها فى مشكلة المديونية ٠

وقد شاركت مصر فى جميع الاجتماعات التى عقدتها مجموعة الاتصال الافريقية على مدى العام الفائت ، فى مايو بأديس أبابا ، وفى سبتمبر بنيويورك ، وفى نوفمبر بأديس أبابا ، وقد عكس نشاط مصر فى هذا المجال ، مكانتها ودورها الرائد فى الدفاع عن القضايا الافريقية ، والتعبير عن صوت افريقيا فى المحافل الدولية وعلى الساحة العالمية ٠

واتصالا بهذه المسألة ، عبرت مصر فى اجتماع مجموعة الاتصال الذى عقد فى نوفمبر ١٩٨٨ فى أديس أبابا ، عن استعدادها لاستضافة الندوة الدولية التى دعت المجموعة الى تنظيمها، وذلك فى سبتمبر ١٩٨٩ ، بهدف تكثيف الحملة الاعلامية ، وزيادة الوعى والادراك بعبء وأبعاد المشكلة ، وكسب تعاطف الرأى العام العالمى مع مشكلة المديونية الأفريقية ، على أوسع نطاق فى الأوساط السياسية والأكاديمية والدوائر المالية الدولية والمحافل الاقتصادية وقد وافق الرئيس موسى تراورى رئيس جمهورية مالى ورئيس المنظمة على الاستجابة لهذه الدعوة المقدمة من مصر ٠

ولما كانت الحاجة الى تعزيز وتشجيع وتدعيم الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الافريقية بواسطة أنشطة وبرامج التعاون والتكامل بين اقتصادياتها هى من التطلعات والأهداف الثابتة لمنظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها عام ١٩٦٣ ، فقد ساهمت مصر على مدى ربع القرن الفائت بنشاط وحيوية فيما أصدرته المنظمة من اعلانات واستراتيجيات وخطط وبرامج تبلورت فى عام ١٩٨٠ فيما يعرف بخطة عمل لاجوس التى تستهدف انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية ٠

وتؤمن مصر بأن الجماعة الاقتصادية الافريقية المنشودة ، ينبغى أن تكون جماعة متكاملة مبنية على عدد من القطاعات الرئيسية التى لها قدرة أكبر على التكامل مثل النقل ، والمواصلات ، والصناعة ، والزراعة ، والطاقة ، والتربية ، والعلم والتكنولوجيا ، والتجارة ، والنقد والمالية ٠٠٠ الخ ٠ أى جماعة تتوافر لها عناصر البنية الأساسية للانتاج وتفتح الطريق أمام المبادلات فى السلع والخدمات ٠ جماعة تجعل من « الانسان

الافريقى » محور عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واستثمارا لما يتمتع به من تراث حضارى ، وتعبئة وتوظيفا لقدراته الفائقة على البذل والعطاء ٠

ومن هذا المنطلق ، كانت مبادرة مصر الى الدعوة الى عقد ندوة التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الافريقيين خلال الفترة من ٧ - ٩ مارس ١٩٨٨ ، بمشاركة اتحاد الاستشاريين الأفريقيين والعديد من المندوبين من الدول الافريقية الشقيقة ، بما يحمل معنى الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات ، من كل نوع ، وفى كل ميدان ، من أجل تكثيف التعاون ، وحشد الامكانات ، داخل الأسرة الأفريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصالحها ٠

وفى الحقيقة ، لم تتوان مصر عن بذل أقصى الجهود من أجل دعم التعاون مع دول القارة الأفريقية بعامة ، كما تولى مصر عناية خاصة للاسهام بكل ما تستطيع ، فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الافريقية الشقيقة ٠ وفى العمل على تقديم ما يتوافر لديها من خبرات فنية مصرية ذات الكفاءة العالية فى مختلف قطاعات التنمية الأفريقية ٠ وقد قدم الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية ، منذ انشائه عام ١٩٨٠ ، وما يزال يقدم ، المئات والمئات من الخبراء لأكثر من أربعين دولة افريقية ، كما تهتم مصر بتقديم المنح التدريبية لأبناء القارة فى مختلف مجالات الزراعة والصناعة والرى والهندسة والتكنولوجية والاعلام والتمريض والملاحة والأمن والدبلوماسية وغيرها ٠

واذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة الى مختلف دول القارة الافريقية ، هى ذات فائدة ايجابية فى دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فان العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه أن يلعب دورا أساسيا وفعالا فى بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها ٠ وتحقيقا لتلك الأهداف ، فقد بدأنا نحن فى مصر اعتبارا من العام المنصرم بالاهتمام بتشجيع الاستشاريين ورجال الأعمال المصريين ، على الاسهام بخبراتهم وطاقاتهم

فى عمليات التنمية الاقتصادية فى القـــارة الافريقية ، وذلك عن طـــريق اشراكهم ، فى الوفود الى الدول الأفريقية ، وحفزهم على عقـــد اللقاءات والاتفاقات التى تساعد على التعريف بعضهم ببعض وتبادل المعلومات المثمرة والتى تعين على دعم المعاملات بينهم ٠

كما استضافت مصر ، عملا من أجل ذات الغـــاية ، المؤتمر الأول لاتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، وذلك خلال الفترة من ١١ ـ ١٣ أكتوبر ١٩٨٨ ، وهو الاتحاد الذى يستهدف وضع الخطط الرامية الى إنشاء شبكة صالحة تربط البلدان الافريقية بعضها بالبعض الآخـــر ، كضرورة لازمة لتوفير الهايكل والبنى الأساسية للتنمية الافريقية ٠

واذا كانت مصر تشـــارك بايجابية فى مختلف المؤتمرات المتخصصة النوعية والقطاعية والفنية الأفريقية ، فقد شـــهد عام ١٩٨٨ المنصرم ، احتضان القاهرة للمؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة « اندوجو » التى تضم دول حوض نهر النيل خلال الفترة من ٣١ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وهو التجمع الاقليمى الذى تشتمل عضويته على كل من مصر والسودان وزائير وأوغندا ورواند وبورندى وافريقيا الوسطى ، والذى يتسمى بهذه الكلمة السواحلية « اندوجو » ، التى تعنى « الاخاء » ، بعد أن وجـــد المؤسسون فى منطوقها ، المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، تأكيدا لمعانى التآخى والتعاون والمصلحة المشتركة ٠

وقد تميز المؤتمر الخامس بمشـــاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، واتحـــاد جمعيات الطرق الأفريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الافريقية ، الى جانب الأجهزة الأربعة التى سبق أن شاركت فى المؤتمر الوزارى للمجموعة الذى عقد فى كينشاسا عام ١٩٨٧ ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحـــاد الأفريقى للمواصـــلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الأفريقى لعـــلوم التربية ، الأمر الذى أضفى ، ولا شك ، على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيـــا أكثر عمقا وتنوعا وشمولا ، كما أثرى حضـــور هـــذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما اسهم فى بلورة مفهوم (الأندوجو) كتجمع يستهدف

تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمى متعدد الأطراف ٠

ويمكن القول أن مؤتمر القاهرة الخامس ، قد عنى بالتركيز أساسا على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات التقنية والاقتصـــادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملى الذى يتجسد فى مشروعات أقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقـــل البرى والجوى والنهرى والطاقة والمـــوارد المائية والمواصـــلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض - فى نفس الوقت بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمـل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الأفريقية ٠

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريرا للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذا للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمى بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له ٠

وبالرغم من ادراك الدبلوماسية المصرية لأهمية الاتصال بين الشمال والجنوب ، وما يمكن أن يحققه من اســـتفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار المثمر بين الطرفين ، الا أنه يعزز ذلك ويعلى قدره زيادة تعميق الاتصـــال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأن اتصالا وتبادلا بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها ٠

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية ٠ على النطاق الافريقى ، بالعمل الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا،وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادى داخل الجماعة الأفريقية ٠ اذ ليس من المصلحة أن يشكل التبادل التجـارى بين الدول الافريقية ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، فى وقت نستطيع فيه أن نحقق مكاسب كبرى باعطـــاء أولوية

متقدمة للتبادل فيما بيننا ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطا كبيرا ، وتعتزم أن تسير فيه الى نهاية الطريق عبر تشجيع التبادل التجارى والصفقات المتكافئة وديمومة نمط اللجان المشتركة التى أصبحت اشبه بثوابت دائمة تجتمع بانتظام وتغطى كافة مجالات التعاون بين مصر وعدد من الدول الأفريقية ٠

فعلى مدى العام الفائت ، عقدت مصر عديدا من اجتماعات اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية الشقيقة ، فقد استضافت القاهرة فى الفترة من ٥ ـ ٧ أبريل ١٩٨٨ الدورة الأولى للجنة المشتركة مع جمهورية الكونجو الشعبية ، وفى الفترة من ١٢ ـ ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١١ ـ ١٤ يوليو ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية بورندى ، وفى الفترة من ١٨ـ ٢٠ يوليو ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية تشاد ، وفى الفترة من ٥ ـ ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية الكميرون ، وفى الفترة من ٨ ـ ٩ نوفمبر ، الدورة الثانية للجنة المشتركة مع سيراليون ٠ وعلى الجانب الآخر ، تم فى كوناكرى خلال الفترة من ١١ ـ ١٤ يناير ١٩٨٨ عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة مع جمهورية غينيا ، وفى بورت لويس خلال الفترة من ٢٧ أبريل ـ أول مايو ١٩٨٨ عقدت اجتماعات الدورة الأولى للجنة المشتركة مع دولة موريشيوس ٠

واذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين سائر الدول الأفريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقا من ايماننا بأن مستقبل التنمية الأفريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الأفريقية ، سيظل مرتهنا بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ، التى تجسد الأمل الذى تتطلع شعوب افريقيا الى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادى والعشرين ، لا ينبغى أن تكون سوقا مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقا مشتركة للعقول الأفريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من أجل خدمة أهداف التنمية والتطوير للاقتصاد وتحديث المجتمع والحياة فى الدول الأفريقية ٠

وفى اطار العلاقات الثنائية الافريقية ، وعلى المستوى الرئاسى استقبلت القاهرة خلال العام الفائت الرئيس اندريه كوليمبا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى فى الفترة من ٦ ـ ٨ يونيو ١٩٨٨ . كما استقبلت مصر الرئيس عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال باعتباره رئيسا لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية التى عقدت اجتماعات الدورة التالية لمجلسها العام فى القاهرة فى نوفمبر من العام الماضى .

والى جانب تلك الدول التى ترأس وزراء خارجيتها اللجان العليا المشتركة التى عقدت اجتماعاتها فى القاهرة ، فقد استقبلت العاصمة المصرية على مدى العام المنصرم وزراء خارجية كل من جمهورية رواندا فى الفترة من ١٩ ـ ٢٢ يناير ١٩٨٨ ، وجمهورية التوجو فى الفترة من ٢ ـ ٧ فبراير عام ١٩٨٨ ، وجمهورية بوتسوانا فى الفترة من ٥ ـ ٩ يونيو ١٩٨٨ ، وجمهورية ساوتومى وبرنسيب فى الفترة من ١٨ ـ ٢١ يوليو ١٩٨٨ . وعلى الجانب الآخر ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ، الى جانب ترأسه للجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة المشتركة مع كل من غينيا وموريشيوس ، بزيارات الى كل من زامبيا والموزمبيق وسوازيلاند فى مارس ١٩٨٨ ، والى تنزانيا وموريشيوس وجزر القمر فى ابريل ١٩٨٨ ، والى زائير فى يونيو ١٩٨٨ ، والى زيمبابوى وبتسوانا فى يوليو ١٩٨٨ ، والى بوروندى ورواندا وأوغندا فى سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد كان لرسائل الرئيس مبارك ـ التى حملها السيد وزير الدولة ـ فى مارس ١٩٨٨ الى كل من الرئيس روبرت موجابى رئيس جمهورية زيمبابوى ، الذى يتولى رئاسة حركة عدم الانحياز ، والرئيس شيسانو رئيس جمهورية الموزمبيق ، التى تقف فى مواجهة أشرس هجمة عنصرية تشنها ضده حكومة جنوب افريقيا ، أهمية خاصة واستثنائية . وقد أكدت هذه الزيارات تأييد مصر ودعمها الكامل لنضال شعوب جنوب افريقيا ، فى مواجهة ما يتعرضون له من عدوان ، وفى معركتهم الحاسمة ضد سياسات التمييز العنصرى التى تهدد مستقبل القارة الافريقية كلها وتزعزع استقرارها وتحول بينها وبين التفرغ للتنمية والبناء .

وفى لوزاكا ، عاصمة زامبيا ، ترأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية فى الفترة من ١٩ ـ ٢٠ مارس ١٩٨٨ مؤتمرا لسفراء مصر فى

دول خط المواجهة ، ضم سفراءنا فى كل من انجـولا وموزمبيق وزامبيـا وزيمبابوى وسوازيلاند وليسوتو وبتسوانا وتنزانيا ، الى جانب سفيرنا فى مالاوى . وقد عكس ذلك المؤتمر مدى اهتمام الدبلوماسية المصرية بقضية الجنوب الافريقى ، التى تعتبرها مصر قضية افريقيا كلها . وخلال هـــذا المؤتمر قام سفراء مصر فى دول خط المواجهة بعرض احتياجات البـــلدان المعتمدين لديها من الخبرات المصرية والمساعدات المطـــلوبة لرفع كفاءتهم القتالية ودعم اقتصادهم المهدد ، كما تم تقييم الأداء الذى تقوم به الخبــرات المصرية العاملة والموفدة الى هذه البلدان وكيفية تحقيق أقصى اســـتفادة ممكنة منها الآن وفى المستقبل .

وجدير بالذكر أن مصر تسهم فى « صندوق افريقيا » الذى أنشأته دول حركة عدم الانحياز فى عام ١٩٨٦ بما قيمته نحو خمسة ملايين جنيه سنويا . وتقدم مصر الى دول خط المواجهة الخبرات الفنية التى تحتاجها فى مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية تحقيقا لدعم اقتصادها وتأكيد صمودها أمام العدوان والتخريب الذى تتعرض له هذه الدول من نظام بريتوريا العنصرى . كما تقوم مصر بتنظيم دورات تدريبيـــة لكادرات الأمن والدفاع فى هـــذه البلدان ، مثل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة فى دول خط المواجهة ، ودورات حماية الموانىء لعناصر الأمن فى دول الجنوب الأفريقى ، وغير ذلك من الدورات المتخصصة ، فضلا عن الاعداد العسكرى لعناصر المقاومة فى حركات التحرير مثل حزب المؤتمر الوطنى الافريقى وحركة سوابو المناضلة فى ناميبيا ، وتقديم الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المختلفة لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

وتعبيرا عن اهتمام مصر بقضية الجنوب الأفريقى ، وبالكفاح من أجل استقلال ناميبيا بصفة خاصـــة ، استضـــافت القاهرة الجـــولة الثانية للمفاوضات الرباعية بين كل من أنجولا وكوبا وجنـوب أفريقيا والولايات المتحدة فى يونيو ١٩٨٨ ولقد انصب حرص مصر ، بعد أن تلقت رغبـــة أطراف التفاوض فى اتخاذ القاهرة مكانا لجولتهم التاليـة ، وفى مقدمتها أنجولا - الطرف الأفريقى صاحب المصلحة الأولى فى عملية التفاوض - على استطلاع رأى مختلف القيادات الأفريقية وعلى رأسها بطبيعة الحال الرئيس موسى تراورى ، رئيس منظمة الوحدة الأفريقيـــة ، وكذلك الرئيس كينيث كاوندا ، رئيس مجموعة دول خط المواجهة مع جنوب أفريقيا ، الذى رحب

كل الترحيب باستضافة القاهرة للمفاوضات ، والتى اعتبرها المكان الملائم لما لمصر من تاريخ سياسى ورصيد افريقى كبير • كما وجه الرئيس مبارك رسائل الى العديد من اخوانه الرؤساء الأفارقة يخطرهم فيها بموافقة القاهرة على الاستجابة لطلب أنجولا وأطراف التفاوض معها • كما تم ابلاغ أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ، بمضمون الخطوة المصرية ، ليقوم بدوره بابلاغ كافة الدول الأفريقية الأعضاء فى المنظمة •

وكانت مصر على يقين ، من مساندة وتأييد كافة الدول الأفريقية للمفاوضات الرباعية التى بدأت فى لندن فى مايو ١٩٨٨ ، والتى تتابعت بعدها فى نيويورك وجنيف وبرازافيل ، بهدف تسوية المشكلة الأنجولية ، من أجل تحقيق استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨ •

وتأتى مشاركة مصر فى الاحتفال الذى أقيم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ فى مجلس الأمن بنيويورك للتوقيع على بروتوكول برازافيل بين أطراف التفاوض الأربعة ، تعبيرا واعترافا بدورها فى الكفاح الطويل من أجل استقلال ناميبيا ، وسقوط آخر معاقل الاستعمار عن أرض افريقيا ، والذى تؤمن مصر بأنه سيكون فى ذات الوقت ، بداية لتحرير شعبها المناضل فى جنوب افريقيا من قهر العنصرية وظلم التمييز •

وفى بداية يوليو ١٩٨٨ ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة زيمبابوى وبتسوانا ، للتعبير العملى عن تأييد مصر ومساندتها لدول خط المواجهة فى مواقفها النضالية والشجاعة تجاه عدوان جنوب أفريقيا ، على كرامة الشعب الأفريقى ، وعلى حقوقه فى الحرية والعدالة والمساواة •

واذا كان نشاط الدبلوماسية المصرية المكثف على جبهة الجنوب الأفريقى خلال عام ١٩٨٨ ، قد استهدف مواصلة الجهد من أجل تحرير الجنوب الأفريقى من الاستعمار والعنصرية ، ومساندة دول المواجهة الشقيقة فى الصراع الذى تخوضه بشجاعة فائقة ضد قوى العدوان والعنصرية ، فقد أدركت مصر من ناحية أخرى ، أهمية المضى بخطوات أسرع فى تحقيق المصالحة والتوفيق بين الدول الأفريقية المتجاورة ، انطلاقا من ايماننا بعدم وجود أى تناقض حقيقى بين مصالح دول شقيقة ، تنتمى الى أسرة واحدة •

وقد سجلت الدبلوماسية المصرية بالارتياح والتأييد ، ما تحقق خلال العام المنصرم من تحسن ملحوظ فى العلاقات بين الدول الشقيقة فى كثير من انحاء القارة ، بفضل حكمة زعمائها ، ووضعهم للمصالح الأفريقية العليا فوق كل اعتبار • ولعل من الأمثلة الايجابية لتحسن العـــلاقات بين الدول الأفريقية المتجاورة ، الخطوات التى تمت خلال العـــام الماضى ، فى منطقة القرن الأفريقى ، وفى المغرب العربى ، وفى العلاقات بين ليبيا وتشاد •

ومن هذا المنطلق ، كانت زيارة السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الى كل من بورندى ورواندا وأوغندا فى سبتمبر ١٩٨٨ ، كمبعوث شخصى من الرئيس محمد حسنى مبارك ، الذى حرص على أن ينقل لأخيه الرئيس البورندى مشاعر مشاركتنا لهم فى الأزمة التى تمثلت فى التوتر العرقى بين عنصر البلاد من التوتسى والهوتو ، وهو ما يعكس بطبيعة الحال اهتمام مصر بالتعرف على ما يمكن تقديمه الى بورندى الصديقة التى نعنى باستقرارها نظرا للروابط المشتركة وانتمائنا الواحد لحوض نهر النيل الذى نعمل جميعا على أن يسوده السلام والرخاء والتقدم • كما عبرت رسالة الرئيس مبارك الى الرئيس الرواندى عن تأييد مصر السياسى والمعنوى لبلاده ، وحرصنا على تدعيم سياسة حسن الجوار وتعزيز السلام والأمن والاستقرار فى منطقة وسط افريقيا • كما تصب اتصالات مصر المستمرة مع الشقيقة أوغندا فى ذات الاتجاه الذى يحرص على تدعيم علاقات السلام بين أثيوبيا والسودان ، ومتابعة لجهود الوساطة المصرية فى تهيئة أجواء الوفاق والتلاقى وتصفية مظاهر التوتر والتردد بين الطرفين وتشجيع كل ما من شأنه انهاء مشكلة جنوب السودان وتدعيم الوحدة الأثيوبية • ولاشك أن الزيارة التى قام بها الى القاهرة رئيس الوزراء الأثيوبى فكرى سلاسى فى الفترة من ١٨ ــ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ ، حاملا رسالة من الرئيس الأثيوبى منجســـتو الى الرئيس مبارك ردا على رسالة سيادته اليه والتى حملها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ابان زيارته لأديس أبابا فى أواخر نوفمبر الماضى ، انما يأتى فى اطار الجهود المكثفة لتدعيم أسس السلام السودانى الأثيوبى •

ولا يخفى أن مصر ترى أن أمنها القومى المتصـــل بالميـــاه والطاقة والمواصلات والزراعة والصناعة ، وباختصار مقومات الاقتصادى المصرى الحيوية ، انما يتصل اتصالا مباشرا بالاستقرار الضرورى توافره فى هذه المنطقة المجاورة لها •

واذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضـــامن الافريقى فى اتساع القارة ، فانها تدرك فى نفس الوقت مدى حيـــوية وجوهرية تأييد التضامن العربى - الافريقى داخل القارة وخارجها • وتؤمن مصر ايمانا عميقا بأن الوعى الصحيح بالحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وافريقيا ، ليدفع اليوم بالحاح الى أن نتجـــاوز الأزمة الراهنة ، فنقتنص الفرصة الواعدة ، فننفض عن أجهزة الحوار العربى - الافريقى ، ماران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحيـــاة فى شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى •

ولعله من تباشير الأمل أن يشهد الشهر الأخير من العام الفائت انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربى - الافريقى فى واجادوجو ببوركينا فاسو كخطوة هامة على طريق دراسة أسباب وعوامل وامكانيات تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربى - الأفريقى ، والتمهيد لعقـــد المؤتمر الوزارى المشترك بين المجموعتين ، والمؤتمر الثانى للقمة العربية - الأفريقية المنشودة •

وتؤمن مصر ، بأنه اذا كان صحيحا حاجة العالم العربى الى افريقيا ، واذا كان صحيحا بنفس الدرجة حاجة افريقيا الى العالم العربى ، فان مصر العربية الافريقية فى ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضـــاعفة آلاف المرات ، ذلك أن الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جـديد ، من المؤكد سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلانا فى الحاضر •

واذا كان الشعب المصرى قد وقف على الدوام مؤمنا بالارادة الافريقية الواحدة ، كما أصر على أن تكون أرضه جسرا للحضارات والثقافات تمر عليه الى الآفاق البعيدة المترامية على مدى القارة الافريقية ، فانه على يقين من أن ارادة الحياة فى القاهرة الافريقية تؤكد قوتها وعمقها حين تربط بين الدعوة الى الحرية وبين استكشاف الشخصية الأفريقية ، وحين تنطلق الى العمل من أجل تحرير وتنوير الانسان الافريقى واحترام حقوقه وبعث الحيـــوية الخلاقة فيه •

وعليه كانت مصر من أوائل الدول التى صادقت على الميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب ، وقادت الحملة بين شقيقاتها الافريقيات للعمل

على المصادقة على الميثاق حتى يصير الحلم الذى ظل يراود الانسان الافريقى حقيقة مادية · كما أنه شرف تعتز به مصر أن يتم انتخابها عضوا فى أول لجنة افريقية لحقوق الانسان والشعوب ، وأن يحتل الفقيه المصرى ـ عضو اللجنة ـ منصب نائب رئيسها ·

ومن دواعى اعتزازنا كذلك أن احتضنت القاهـــــرة الدورة الرابعة لاجتماعات اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب خـــــلال الفترة من ١٧ ـ ١٩ أكتوبر ١٩٨٨ ·

واذ تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنـــوات الاتصـــال بين الشعوب الافريقية ، والخروج بها من أسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشـــعبية الواسعة ، فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لرابطة الاحـزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الافريقية فى لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى المحبة فى مجتمعاتنا ، من أجـــل تعبئـة الجهود وحشد الطاقات وشحذ الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الأفريقى ·

وقد استضافت القاهرة اجتماعات الدورة الثانية للمجلس العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية خلال الفترة من ١٦ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٨٨، برئاسة الرئيس السنغالى عبده ضيوف ، وقد شارك فى هـــذه الدورة الى جانب الأعضاء ، الأحزاب المراقبة ، وحركات التحرر الأفريقية ، والتى بلغ عددها ستة وأربعين حزبا ينتمون الى أربعين دولة أفريقية وأوروبية آسيوية·

واذ يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بأن الاتصالات الحزبية، هى التعبير العملى والأسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشـــعوب الأفريقية ويوفر المجال المناســـــب للتفاعـــل بينها ، ويهىء الأداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن ، ومن خلال عقد الاتفاقات وابرام البروتوكولات بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الأفريقية · فالى جانب اتفاق التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاتحاد الوطنى للاستقلال والثورة الحاكم فى تشاد ، الذى تم توقيعه فى عام ١٩٨٧ ، شهد عام ١٩٨٨ الفائت ، توقيع اتفاقات

مماثلة مع الأحزاب السياسية الافريقية فى كل من غينيا وزائير وافريقيـــا الوسطى وموزمبيق وساوتومى وبرنسيب وموريشيوس ٠

وهكذا ، فان الشعب المصرى ما يزال يؤدى رسالته التاريخية تجاه الشعوب الأفريقية الشقيقة ، فهو معها فى معركتها الباسلة من أجل الحرية السياسية ، وهو فى مقدمة طلائعها من أجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية ، وهو معها بكل الجهد والطاقة فى العمل المضنى من أجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن أجل التنمية الافريقية ٠

الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية :

عاشت مصر تاريخها الطويل واعية لعروبتها ، واقترن بهذا الوعى غيرة شديدة لديها على أمتها العربية ، التى تعمل على الدوام للحفاظ على وحدتها والتصدى فى عزم ومضاء ، لكل محاولة تستهدف النيـــل من تلك الوحدة ، أو فصم عرى الروابط القومية بين أبنائها ٠

ويمكن القول بصفة عامة أن ثمة مرحلة جديدة فى تفـاعلات النظـام الاقليمى العربى ، على وشك أن تبدأ ٠ فبعد الانفراط الكبير الذى عاشه هذا النظام فى معظم سنوات الثمانينات ، وبلغ ذروته فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان ٠ فانه مع نهايات عام ١٩٨٧ ، وعلى امتداد عام ١٩٨٨ المنصرم ، بدأ نمط جديد فى الظهور التدريجى ، يدعو الى وقف التدهور فى العـــلاقات العربية ـ العربية ، وجذبها من القاع الذى وصلت اليه ، ويتمثل ذلك الانفراج فى تحقيق درجة من السيطرة على مناطق الصراعات الملتهبة داخل الوطن العربى ، ثم كانت نتائج مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، التى أعطت انطباعا بالعودة الى الاقتراب من نوع من الاجماع العربى ، واعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، وأخيرا الانتصارات العراقية التى فرضت وضع نهاية لحرب الخليج ، ثم النهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية ، وخاصة فى الأراضى المحتلة ، لكى تشير بوضوح الى ان القلب العربى الذى كاد يتوقف عن الخفقان ، قد بدأ ينبض من جديد ٠

واذا أردنا تقديم تفسير علمى لهذا التحـول الايجابى ، فان الرؤية

المصرية تقرر بوضوح وحسم أنه لولا الانتفاضة الفلسطينية لما جرى كل ما جرى ، ولولا الثورة الشعبية العارمة التى قادها شباب الفلسطينيين ومن ورائهم ملايين الشعب الفلسطينى ، لما كنا أمام لحظة انعطاف تاريخى ٠

لقد أذاعت الانتفاضة بالفعل الاعلان الرسمى عن ولادة زمن جديد فى الصراع الفلسطينى — الاسرائيلى ، بديلا عن الصراع العربى الاسرائيلى الرسمى ٠

ولقد كان التأييد المصرى لانتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة يرقى الى مستوى الاجماع ، وجدانيا وعقليا ٠ وقد حذرت القاهرة ، فى مختلف الاتصالات التى تمت ، على مدى العام الفائت ، بأن ما تقدم عليه اسرائيل من أعمال قمع وحشية ، ومن طرد للفلسطينيين من ديارهم ، هو اجراء خطير ٠ وليس سوى استمرار فى تصعيد اجراءات القمع فى وجه انتفاضة الشعب الفلسطينى الطبيعية للدفاع عن حقوقه المشروعة التى تغتصبها اسرائيل ٠ ولم تشك مصر أبدا فى أن تلك الانتفاضة ستزداد حدة وعنفا ، مع التصعيد الاسرائيلى لعمليات القمع ، اذ ليس هناك شعب فى العالم يمكن أن يستكين لأعمال القهر أو يستسلم للطرد من وطنه ٠ وقد طالبت مصر ، فى كل تحركاتها ، وفى المبادرة التى حملها الرئيس حسنى مبارك معه الى الولايات المتحدة خلال زيارته لها فى فبراير ١٩٨٨ ، والى سائر دول العالم ، بضرورة احترام الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال ، وبضمان حماية الشعب الفلسطينى بواسطة أساليب ملائمة ٠

وكان تأييد مصر للانتفاضة الفلسطينية ينطلق من الادراك بأن الاحداث الكبرى فى حياة الأمم ، تفرض نفسها على أرض الواقع ، مثلما تترك بصماتها على تطورات المستقبل ٠ وترى مصر أن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية هى واحدة من هذه الاحداث التى ينبغى استيعاب دروسها وأبعادها ، وما تحمله فى طياتها من تأثيرات على القضية الفلسطينية ومسيرة السلام فى المنطقة ٠ فهذه الانتفاضة — فى تقييم الدبلوماسية المصرية — قد أعادت القضية الفلسطينية من جديد فى دائرة الضوء ، ووضعتها فى سلم الأولويات والاهتمامات الدولية ، كما أنها تحمل فى طياتها مقدمات لتغيرات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلى ، وانعكاسات كبيرة على عملية السلام ذاتها ، وقد ترغم زعماء اسرائيل ، الذين رفضوا وباصرار حتى الآن

الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، على طرح أسئلة عملوا طويلا على تفادى طرحها ٠

واذا كانت انتفاضة الشعب الفلسـطينى فى الأراضى المحتلة كانت هى بداية التحول فى الموقف برمته ، فان الدبلوماسية المصرية ترى أن قرار العاهل الأردنى بالغاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية ، فى سبتمبر من العام المنصرم ، يعتبر من أهم وأخطر القرارات العربية ، بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ٠ اذ أكد القرار الأردنى بوضوح ، أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وكشف بجلاء ، عن تأييد الأردن الكامل لاقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم فى الأراضى العربية المحتلة ، وهو ما يمثل بغير شك اجماعا عربيا عارما ٠ كما كان القـرار الأردنى يعنى وضع المنظمة أمام مسئولياتها فى ادارة وتصريف شئون الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، كما يضع اسرائيل أمـام مسئولياتها فى ضرورة قبول الأمر الواقع ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتعامل معها ، باعتبار أنها المسئولة عن الشعب الفلسطينى ٠

وبجهد متواصل لم يعرف الكلل على مـدى عام ١٩٨٨ المنصرم ، استطاعت الدبلوماسـية المصرية أن تعبر بأزمـة الثقـة بين الأردنيين والفلسطينيين غابة من الشكوك الى طريق واضح تحددت ملامحه فى اجتماع العقبة يومى ٢٢ ــ ٢٣ أكتوبر الماضى ، ما بين الرئيس مبارك والملك حسين والزعيم الفلسطينى عرفات ٠

اذ أكد الأردنيون أنه ما من مؤتمر دولى يمكن أن ينعقد بغير تمثيل فلسطينى من المنظمة ، لأنه لا أحد غيـر الفلسطينيين يستطيع أن يفاوض الاسرائيليين حول حدود الدولة الفلسطينية الجديدة ، كما أكد الفلسطينيون أن الأردنيين طرف أصيل فى الموقف ، لأن دولة فلسطينية بغير روابط وثيقة مع الأردن يصعب تصورها خصـوصا مع تماثل السـكان فى الدولتين ، وبضرورة علاقاتهم المستقبلية مع اسرائيل ٠

وكان لابد للتطورات أن تتداعى ، ففى الخامس عشر من نوفمبـر ١٩٨٨ ، أعلن الفلسطينيون ، فى نهاية أعمال دورة طارئة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر اعترافهم بالقرار رقم ٢٤٢ ، فى سياق بيان سياسى

يعلن قيام دولة فلسطينية ، عاصمتها القدس ، تحت الاحتلال الاسرائيلى ، تكون للفسلطينيين أينما كانوا ، عربية الهوية ، ديمقراطية النظام تقوم على التعدد الحزبى ، وتلتزم بمبادىء التعايش السلمى ، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق الســلمية ، وترفض العنف والارهاب ، وترتبط بعلاقات مميزة مع دولة الأردن ، على أساس كونفدرالية بين الشعبين طوعا واختيارا • كما أكد بيان المجلس الوطنى الفلسطينى ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية وجميع أطراف الصراع بما فى ذلك منظمة التحرير ، على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ مع ضمان حقوق الشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير •

كذلك دعا البيان الى انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها بعد عام ١٩٦٧ ، والغاء جميع قرارات الضــم والالحاق الاسرائيلية ، وازالة المستعمرات ، والسعى لوضع الأراضى الفلسطينية المحتــلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محــددة حتى تتهيأ الشروط المواتيــة لانجاح أعمــال المؤتمر الدولى •

وكان تأييد مصر واعترافها بالدولة الفلســطينية التى أعلى قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى ، يقوم على ادراك مغزى هذه القرارات باعتبارها تغييرا استراتيجيا هاما فى مسيرة القضية الفلسطينية ، فرضــته ظروف دولية وعربية وفلســطينية تبدو مواتية ، وترى الدبلوماســية المصرية أن الفلسطينيين قد اختاروا وبشــكل واضح لا يقبل أى تشــكيك ، الســلام والتعايش ، على حين لم يستطع الاسرائيليون أن يحددوا لأنفسهم اختيارا واضحا بين السلام والحرب فآثروا البقاء فى المأزق الصعب •

وقد بلغ التطور ذروته ، حين رفضت الولايات المتحدة السماح بدخول عرفات ليتحدث أمام الجمعية العامة فى نيويورك فانتقلت اليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لتستمع اليه فى جنيف • وفى جلسة تاريخية لها ألقى ياسر عرفات خطابا يوم الثالث عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، أعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية ترتكز على مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وقرارات الأمم المتحدة ، وتقوم على ما يلى :

أولا : بذل جهود جادة تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك لتنشيط جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى الخاص باحلال السلام فى الشرق الأوسط وفقا لمبادرة الرئيسين جورباتشوف وميتران ٠

ثانيا : المطالبة بوضع الأراضى الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة ووضع قوات دولية محايدة لحماية الشعب الفلسطينى والاشراف على الانسحاب الاسرائيلى ٠

ثالثا : العمل من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع العربى ـ الاسرائيلى بما فى ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى فى اطار المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، بما يحقق المساواة وتبادل المصالح واحترام حق العيش فى أمن وسلام للجميع ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها وفقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ٠

وفى حقيقة الأمر وقبل صدور القرار التاريخى بازالة العقبات أمام بدء الحوار الأمريكى الفلسطينى ، فقد عملت الدبلوماسية المصرية والاتصالات والرسائل الشخصية التى قامت بها القيادة السياسية المصرية على أعلى المستويات ، على اقناع الادارة الامريكية بعدم اضاعة الفرصة السانحة للسلام ، ومن ثم جاء القرار الأمريكى يوم الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، ببدء الحوار مع المنظمة ، كمنعطف مهم وتاريخى على طريق التسوية السلمية للنزاع الاسرائيلى الفلسطينى بصفة خاصة ، ومشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة ٠

ومن هنا ، تناشد الدبلوماسية المصرية اسرائيل ، وتشاركها فى هذا كل القوى المحبة للسلام ، أن تتجاوب مع نداء السلام الصادق والمخلص ، وأننا لنتطلع أن تشارك اسرائيل قريبا بدورها الايجابى فى هذه المرحلة التاريخية ، ويسهم شعب اسرائيل ، ككل شعوب المنطقة ، بدوره فى تحقيق سلام دائم وعادل ، يضع حدا لما شهدته هذه المنطقة من معاناة وحروب ودمار وعدم الاستقرار ، وأن يمتد السلام الحقيقى والشعور بالأمن الى النفوس والعقول ، وهو أمر لن يتحقق ، الا بقيام حد أدنى من العدل والكرامة لجميع شعوب دول المنطقة ، ولا يمكن أن يقتصر ذلك على طرف دون آخر ٠

والمجتمع الدولى يتحمل مسئولية خاصة فى هذه المرحلة ، لتهيئة الظروف المواتية للتحرك نحو التسوية السلمية ، وترى الدبلوماسية المصرية أن ضمان نجاح مثل هذا التحرك يستلزم ضرورة الدعم الدولى للتوجه السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أكده البيان السياسى للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وسرعة البدء فى المشاورات بين الأطراف المعنية ، ومن بينها الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن والسكرتير العام للامم المتحدة ، لبحث ترتيبات عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، والذى تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، وكذلك أهمية تكثيف المساعى الدولية ، لضمان تجاوب مختلف الأطراف مع هذا التحرك السلمى ، وعدم السماح لطرف واحد ، بافشال تحرك يستند الى قرارات المجتمع الدولى وارادته ٠

وهكذا تؤكد مصر أنها تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك ، قد واصلت ، وسوف تواصل فى المستقبل جهودها ، بصبر ومثابرة وعزم واصرار ، لاستثمار العوامل الايجابية العديدة ، التى توافرت فى هذه المرحلة ، لاخراج القضية الفلسطينية من حلقة الفرص الضائعة ، وذلك بالعمل الجاد والمخلص مع كافة القوى المحبة للسلام فى العالم ، لتحقيق تسوية سلمية ودائمة وعادلة ، تراعى حقوق جميع شعوب المنطقة بلا استثناء أو تمييز ، ومن أجل أن يصبح الحلم الفلسطينى على مشارف الفجر ٠

واذا جاز الحديث عن العلاقة المصرية _ الفلسطينية ، فان أهم ما يميزها ، ذلك الاتصال شبه اليومى بين القيادة السياسية المصرية ، وبين قيادات المنظمة ، وعلى رأسها السيد ياسر عرفات ، على مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، ولعل ذلك ليس سوى تأكيد مجدد لاهتمام الدبلوماسية المصرية بالقضية الفلسطينية واعطائها الأولوية ، الجديرة بها باعتبارها القضية الأولى للأمة العربية ٠

وفى تجاوب دافىء وودى وملموس مع التطورات الفلسطينية ، والأفكار المطروحة على ساحتها ، تضع مصر ، الرسمية والشعبية ، خبراتها السياسية والقانونية ، تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية ، وقيد طلبها٠ والذى لا شك فيه أن الضلع المصرى _ الفلسطينى ، هو ضلع أساسى فى كيان السياسة العربية الراهنة ، كما أن سرعة ايقاع هذا التجاوب ، ودقته

الملحوظ ، دليل اضافى جـديد على تحمـل الجماعة السياسية المصرية لمسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية ، باعتبارها أحد ثوابت المصالح الوطنية العليا لمصر ٠

واذا كان السلام بين مصر واسرائيل ، الذى عبر عن نفسه فيما تم بين البلدين من ابرام لاتفاقيات التطبيع ، لم يكن سوى مقدمة للسـلام بين فلسطين واسرائيل ، أو ما يمكن تسميته فى كلمات أخـرى ، بحق تقرير المصير للفلسطينيين ٠ فان فشل اسرائيل حتى الآن فى الاستجابة الى يـد السلام الفلسطينى الممدودة ، من شأنه أن يفرض على العـلاقات المصرية ـ الاسرائيلية أجواء من السلام البارد ، أو السلام المجهض ، بسبب عدم تحقق الهدف الجوهرى من ورائه ، وهو تسوية النزاع العـربى ـ الاسرائيلى ، وتسوية القضية الفلسطينية التى هى جوهر الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وجوهر الصراع المصرى ـ الاسرائيلى بالضرورة والحتم ، لأن مصر تعتبر القضية الفلسطينية هى قضية مصرية فى ذات الوقت ٠

وموقف اسرائيل من مجمل هجوم السلام الفلسطينى الذى سجله عام ١٩٨٨ وحتى الآن ، يريد أن يثبت صحة منهجها فى ادارة الصراع ، وهو منهج لم يتغير منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، ويقوم على أساس فرض الصلح على العرب بالقوة ، وليس التفاوض مع العرب من أرضية متكافئـة ٠

وقد تكون بعض ملامح الصورة التى أمامنا تشير الى أننا أمام اسرائيل أخرى غير تلك التى تعودنا التعامل معها على مدى الأربعين عاما الماضية ، حيث يغلب العناد على الدهاء ، ويفوق الشعور بالعنجهية على لغة المنطق ، وتصل بالاسرائيليين المبالغة الى تخيل أنهم ماضون وحدهم الى المجهول ٠

ولعل أبرز ما شهدته العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية على مدى عـام ١٩٨٨ المنصرم ، هو الحكم الذى أصدرته هيئة التحكيم الدولية بجنيف ، بشأن مشكلة طابا يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ٠ وهى المشكلة التى ظلت معلقة منذ أن تم الانسحاب الاسرائيلى فى عام ١٩٨٢ ، حيث خاضت مصر صراعا دوليا مريرا من أجل استعادتها الى السيادة المصرية ٠

وقد دارت المساجلات منذ الاتفاق المصرى - الاسرائيلى على مشارطة التحكيم ، مدعمة بالمستندات والوثائق والخرائط التى وضعها الخبراء العسكريون استنادا الى الحقوق التاريخية ، وأسهم فى ابراز معانيها ودلالاتها الجغرافية والتاريخية والقانونية عدد من أبرز أساتذة الاختصاص المصريين ٠ وهكذا لم تأل مصر جهدا فى اثبات شرعية سيادتها على طابا ، متذرعة طوال هذه السنوات بعناصر الثقة والصبر والايمان بعدالة قضيتها٠

وفى مجال المفاوضات التى دارت بين الطرفين المصرى والاسرائيلى من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم ، تم توقيع اتفاق تنفيذى فى روما يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ يتضمن النص على تحديد علامات الحدود الأربعة عشر وفقا للحكم الصادر من هيئة التحكيم ، والانسحاب الاسرائيلى الى خلف العلامات فور تحديدها ٠

والدبلوماسية المصرية على ثقة ، من أن التنفيذ السريع وبحسن نية للحكم الصادر عن هيئة التحكيم ، سوف يكون له دلالات تتجاوز موضوع النزاع نفسه وتؤدى الى تحسين المناخ السياسى فى المنطقة بما يساعد على تحقيق مزيد من التطورات الايجابية فيها ٠

وعلى المستوى العربى العام ، يمكن القول بموضوعية كاملة أن حركة التوجه القومى على الساحة العربية ، قد انتقلت دون شك خطوة متقدمة ، بعد أن كانت متعثرة وغائبة فى فترة سابقة ٠ فبعد قمة عمان غير العادية ، ظهرت « معادلة جديدة » من شأنها أن تعيد التوازن لحساب العرب فى الشرق الأوسط ، اذا ما تم استثمار معطياتهم على الوجه الأكمل ٠ فلدى الدول العربية الإمكانيات الكفيلة بخلق النظام الذاتى للدفاع العربى ، بعد أن ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن عودة مصر - بوزنها الاستراتيجى - خطوة بالغة الأهمية فى هذا السبيل ; ولكن تحقيق النظام الذاتى على النحو المرجو له يحتاج الى خطوات أكثر حسما فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية ٠

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، بلورت الدبلوماسية المصرية رؤياها ، وحددت أهدافها تجاه اقرار السلام فى الخليج ، وفق الأسس والخطوط التالية :

١ ـ حشد الجهود للوساطة والتفاوض والسلام بين دولتين اسلاميتين محكوم عليهما بالجوار الى الأبد ٠

٢ ـ مصر مع العرب فى الخليج ضـــد نزعات الهيمنة ، ودعاوى التوسع ، ومحاولات تصدير الاضطرابات والعصف بالاستقرار ، وهى معهم أيضا ضد اضفاء أى طابع عـــرقى أو طائفى على ذلك الصراع العسكرى المدمر ، الذى كان لابد أن يجد حله حول مائدة المفاوضات ٠

٣ ـ مصر مع العرب فى الخليج ، وبالتوازى مع ذلك ، من أجل تعزيز التضامن وتحسب المستقبل وارساء قواعد التخطيط المســبق لمواجهة كافة الاحتمالات ٠

٤ ـ مصر تؤمن بحقيقة أن الأمن الوطنى المصرى وثيق الصلة بأمن الخليج ، وكلاهما جزء من كل واحد لا يتجزأ ، هو الأمن العربى المهدد فعلا على جناحيه الغربى والشرقى ٠

وفى بداية العام الفائت ، شهدت حرب الخليج تطورات دامية ومأسوية، تم خلالها قصف متبادل بالصواريخ لم يسبق له مثيل لبغداد وطهران وغيرهما من المدن العراقية والايرانية ، وصل فيها النزاع المسلح بين البلدين الى ذروة من الصراع والحقد المتبادل ٠

ولكن صمود العراق العسكرى ، وانتصاراته الواضحة على جبهات المعارك ، فرض دخول النزاع العراقى ـ الايرانى ، فى أواسط العام الماضى بعد حرب استمرت ثمانى سنوات ، الى مرحلة جديدة ، بعد قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، اعترف فيها الطرفان ، بأن التســوية السياسية والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد الى تحقيق الأمن والعدل فى تلك المنطقة٠

واذ تقدر الدبلوماسية المصرية دور الأمم المتحـــدة ، فى العمل على تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع ، فاننا نأمل أن تثبت ايران حســن نواياها ، لأن تفهم ايران لمتطلبات الموقف الحالى ، كما فعلت العراق ، من شأنه أن يعجل بالتحرك نحو تسوية عادلة ومشرفة للنزاع وتحقيق السلام والاستقرار قريبا ، بما يسمح لدول وشعوب المنطقة بالعيش فى ســلام

وتوجيه مواردها البشرية والاقتصادية لاعادة البناء والتنمية ، وبما يعود بالخير على جميع شعوبها ٠

أننا نتمنى من طرفى الصراع أن يتذكر حجم الخسائر الرهيبة ، بشريا وماديا ومعنويا ، التى أسفرت عنها هذه الحرب المأساوية ، وكيف أن العناد الايرانى وصل فى النهاية الى القناعة بعدم جدوى استمرار القتال ، ومن ثم فانه ينبغى أن يكون الطرفان على مستوى الادراك الصحيح لمخاطر العودة الى القتال مرة أخرى لصالحهما أولا ، ولصالح استقرار المنطقة بأسرها ثانيا ، ولصالح السلام العالمى بشكل عام ٠

وان مصر التى تتابع عن كثب ، وبكل اهتمام ، سير المفاوضـــــات العراقية ـ الايرانية ، لتشعر بالارتياح لاستمرار هذه المفاوضات ، ولما ظهر خلالها من علامات يمكن وصفها بالايجابية ، والتى تتمثل فيما تم التوصل اليه من اتفاق بين الطرفين مؤخرا ، على تبادل الأسرى من المرضى وتكوين لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين للتعاون مع قوات الأمم المتحدة ٠

كما سجل العام الماضى بالنسبة للمشكلة اللبنانية ، استمرارا للتطورات المؤسفة فى أغرب حرب أهلية ، طال أمدها ، وضاعت المســـئولية فيها ، ولا تزال الأيدى تتكاثر على لبنان ، حتى كادت تضيع ملامحه القومية ، وأفلح المتآمرون فى شرذمته وتفتيته بالسلاح ٠ كما جاء الصراع على منصب الرئاسة فصلا جديدا فى هذه المأساة الدموية ، دون أية بادرة مطمئنة على امكان الوفاق الوطنى ٠

وعلى حين نجد الاستقطابات تجرى لحشد أكبر تأمين ممكن للحكومتين القائمتين فى مواجهة أحداهما الأخرى ٠ فاننا نلمس خـــلال ذلك ، تعالى نبرات التهديد والاتهامات المتبادلة على نحو ينذر بتوسيع اطار الفرقة وزيادة حدتها الى نطاق قومى ٠

ولا شك أن المأساة اللبنانية هى أحد أوجه الخلل فى النسق العربى العام ، ذلك أن استمرار هذه الأزمة قد أوصلها الى مرحلة من التعقد ، أبرز مظاهرها يتمثل فى تلاشى قدرة أى طرف لبنانى على حسم الأمور لصالحه ، وتوجيه دفة المستقبل اللبنانى الى وجهة بذاتها ، الأمر الذى أتاح لبعض

القوى الاقليمية غير العربية القدرة على التأثير فى مجريات الأمور سياسيا وعسكريا ٠

ومع أن الموقف العام الذى اتخذته الدول الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، لا يزال هو التعهد الحازم بحماية لبنان والحفاظ على سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ، غير أن هذه المهمة تبدو صعبة ، مالم تبدأ خطوات دعم الوحدة اللبنانية من جانب اللبنانيين أنفسهم بالتوجه المطلق نحو المصالحة التى تترفع عن المصالح والعصبيات الشخصية ، وتضع أمن لبنان وحريته واستقلاله وسيادته فوق كل اعتبار ، وتدعم الشرعية الدستورية لحين الاتفاق على أسس المصالحة القومية من خلال مؤتمر وطنى عام ، لتبدأ بعد ذلك مسيرة الاصلاح فى أجواء آمنة وبأساليب قانونية ٠

واذ تناشد مصر لبنان وشعبه الشقيق ضبط النفس فى هذه المرحلة التاريخية الحرجة ، والعمل على تجنيب أنفسهم مخاطر المعاناة والتقسيم ، فاننا نود تأكيد حقيقة أن الحل لن يأتى الا من جانب اللبنانيين أنفسهم ، وبضرورة أن يكون هذا الحل متوافقا مع حرصهم على سلامة بلادهم ووحدة ترابها ، حتى يكون التزام السعى الدولى بعد ذلك لتأمين لبنان ، واردا وممكنا ٠

واذا كانت المأساة اللبنانية هى واحدة من مظاهر الخلل فى النسق العربى العام ، فان مواجهة عناصر الخلل هذه ، ليست مسئولية طرف عربى أو آخر ، وانما هى مسئولية النسق العربى ، بكل مؤسساته ودوله وفعالياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية معا ٠ وقد نادى الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة بضرورة عقد قمة عربية بناء على تحضير مدروس ، كما تتخذ الخطوات اللازمة لوقف التدهور على الساحة اللبنانية ومواجهته بما يتطلب من حسم قاطع لا يعرف المجاملة أو أنصاف الحلول ٠ كما تواصل مصر جهودها مع مختلف الأطراف ، ومن خلال اتصالاتها مع العواصم العربية والعالمية المعنية من أجل أن يستعيد لبنان استقراره ويصون وحدة أراضيه ٠

ولكن الى جانب الجرح اللبنانى الذى مايزال غائرا فى الوجه العربى، فان ثمة ما يشير الى أن الحلم القومى الذى كان قد خبأ وضاع ، يستعيد

نفسه بالتضامن ، فى صورة ربما لم تكتمل بعد كل ملامحها ، لكنها باليقين أكثر رشدا وأكثر عقلانية من صورتها السابقة ٠

فهناك ما يؤكد على مدى العام الفائت ، ان الصراعات الجانبية التى استنفدت طاقات العرب طويلا ، تخبو الآن ، لأن التحديات الراهنة فرضت على الجميع أولويات أكثر جدية وضرورة ٠

ففى المغرب العربى ، يتراجع الصراع حول قضية الصحراء التى استنفدت جهد الجزائر والمغرب وآخرين ، لصالح جهد مشترك يستهدف اقامة وحدة المغرب الكبير ، وترحب مصر بالتطورات السلمية التى شهدتها قضية الصحراء الغربية فى الشهور الماضية ، ونرى أن مقترحات السكرتير العام للأمم المتحدة وجهودها البناءة لتسوية الوضع ، ما دامت قد حظيت بقبول أطراف النزاع ، تعد خطوة كبيرة للامام ، وتتطلع مصر الى التنفيذ الفعلى لهذه المقترحات ، والى المزيد من التقدم على طريق حل هذه القضية التى أقلقت المجتمع الدولى والعالم العربى والافريقى طويلا ٠

وفى شبه الجزيرة العربية ، تستقر العلاقات بين يمن الشمال ويمن الجنوب ، عند نقطة توازن جديدة ، ترعى مصالحهما المشتركة ، بعد أن وصل صدامهما العسكرى أكثر من مرة الى حافة الخطر ٠

وفى السودان الشقيق ، ثمة ما يؤكد ، أن أنصار التسوية السلمية لقضية الجنوب ، يحرزون تقدما رغم تيار سلفى قوى ، لم يزل عاجزا عن أن يدرك أن أخوة الوطن ينبغى أن تسبق كل علاقات الانتماء الأخرى ، حتى وان كانت أخوة الدين أو أخوة العرق ٠

ويمكن القول بصفة عامة أن ثمة ادراك عام لدى القادة العرب الآن ، بأن الواقع والمنطق والواجب يفرض العمل على تعزيز قواعد النظام العربى٠ وتصويب الميزان الاستراتيجى الذى تشكل فيه مصر ركنا أساسيا ، ومن ثم كانت استعادة مصر الى دائرة الفعل فى قلب العمل العربى المشتركة ٠ بمثابة تجاوز الخلل فى حسابات القوة العربية ٠ وفى الحقيقة ، فان العلاقات المصرية ــ العربية ، وان كانت من حيث الشكل قضية ثنائية ٠ فانها من حيث المضمون والنتائج ، قضية جماعية تتعلق بالنظام العربى ككل ، ومن ثم فان

عودة مصر الى الجامعة العربية ، أو بالأحرى عودة الجامعة العربية الى مصر ، ستظل قضية تتصل بصفة رئيسية بقضية أكبر تتعلق بموجبات اعادة ترتيب البيت العربى ، وجعله أكثر فعالية وقدرة على قيادة العمل العربى المشترك ، فى مواجهة الظروف الدولية الجديدة ، والتحديات المصيرية التى يفرضها الزمن الراهن ٠

وان دخلت الجامعة فى العقد الخامس من عمرها ، فلابد لها من تأمل فى الأربعين سنة من العمل العربى المشترك ، لتقييم خططه ومشاريعه ، وما أنجز منها ، وما لم يتحقق ، وللتعرف على عوامل القوة وأسباب الضعف ، وذلك وصولا الى تضامن عربى فعـــال ومثمر ، قادر على تخطى ما يكون هناك على الطريق من عقبات ومآزق ٠

والواقع ، فان العمل العربى المشترك يقف اليوم أمام تساؤل كبير ، وهو هل تقدر المجتمعات العربية على استعادة دورها المبدع للاسهام فى بناء حضارة الانسان الجديد فى سنة ٢٠٠٠ ٠

واذا انتقلنا الى استعراض تطور العلاقات الثنائية بين مصر وبين شقيقاتها العربيات ، فانه يمكن القول بصفة عامة أن السنة الماضية قـــد سجلت تنام واضح فى هذه العلاقات ، كما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبين الجـــزائر فى الرابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٨ ٠ وهكذا عادت رايات مصر خفاقة شامخة بالعواصم العربية ، فيما عدا النذر اليسير ، وعادت مصر لتشغل مكانها ومكانتها بالعـــديد من المؤسسات والصناديق والمنظمات الفنية العربية المختلفة ٠

والى جانب مظاهر التنسيق والتشاور المستمر بين مصر وبين الدول العربية الشقيقة ، على مختلف المستويات ، حول ســـائر القضايا القومية وفيما يتعلق بتنمية وتعزيز العلاقات الثنائية ، فان العام الفائت قد شـــهد الاتفاق مع العديد من الدول العربية على انشاء لجان عليا مشتركة ، تأكيدا لدعم وتعميق الروابط الأخوية بين مصر والشقيقات العـــربيات ، وتحقيقا للأهداف المشتركة بينها ، ورغبة فى توطيد وتطوير العلاقات الثنائية فى كافة المجـــالات ٠

وهذه الدول بالاضافة الى الأردن ، التى تم انشاء اللجنة العليا الخاصة بها منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان فى سبتمبر ١٩٨٤ ، هى الصومال وتونس والمغرب والعراق والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية ، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول ، استهدافا لتنمية التعاون فى مختلف المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والتجارية ، والصناعية ، والثقافية ، والاعلامية ، والزراعية، وفى ميدان الشئون الاجتماعية ، والشباب ، والرياضة ، والصحة ، والعمل ، والاستثمار ٠

فاذا بدأنا بالعلاقات المصرية الأردنية ، يمكن القول دون مبالغة أنه ليس ثمة علاقات سياسية وشعبية ، اجتماعية واقتصادية ، ثقافية وعلمية ، دينية واعلامية ، بلغت هذه الدرجة من الدفء فى المشاعر ، والتطابق فى الرأى ، والتماثل فى التوجه ، والتوحد فى النظرة لشتى القضايا على الساحة القومية أو الاسلامية أو العالمية ، مثل تلك العلاقة النموذجية والمثلى التى تربط بين دولتى الأردن ومصر ، وليست ثمة علاقة شخصية وعائلية ورسمية ، بلغت أقصى درجات الود والمحبة والتفاهم والتشاور فى كل كبيرة وصغيرة ، مثل تلك العلاقة الحميمة التى تربط بين الزعيمين العربيين جلالة الملك حسين والرئيس محمد حسنى مبارك ٠ ولم تشهد العلاقات العربية أو الدولية فى تاريخها ، مثل تلك الزيارات الـ ٢٩ المتبادلة والمتتابعة ، والتى تتكرر مرة على الأقل كل شهر ، مثل تلك التى بين الزعيمين الأردنى والمصرى ٠٠٠ حيث يتواصل باستمرار جسر الحوار المثمر والبناء من أجل نسج خيوط الاستراتيجية العربية التى تحقق أمل الانسان العربى فى تصفية المنازعات بين الأقطار العربية وتحقيق الوحدة القومية ٠

ان العلاقات الأردنية المصرية الراهنة ترقى لأن تكون علاقات بين جزئى دولة واحدة وشعب واحد ، ولأن تكون مثالا يحتذى لعالم عربى منسجم لا انشقاق فيه ولا نزاع ٠٠ كما أن التعاون الاقتصادى والتجارى الشامل بين البلدين يتحسن دائما الى التطور والأزدهار ، خاصة مع انتظام عقد اللجنة العليا المصرية الأردنية ، والتى عقدت سبعة اجتماعات متتالية لها (تجتمع كل ستة شهور) ٠ ويعتبر تنامى التعاون بين البلدين ، والذى شمل آخر بروتوكول موقع بين البلدين بما قيمته ٢٥٠ مليون دولار ، دعما للتضامن الاقتصادى العربى وخطوة على طريق انشاء السوق العربية

المشتركة ، وخاصة بعد اقامة الشركة المصرية الأردنية للاستثمار والتنمية ٠ كما أن ربط شبكتى كهرباء مصر والأردن ، الذى تم الاتفاق على تنفيذه فى أبريل ١٩٨٧ ، سيكون مجالا لانشاء شبكة عربية موحدة وهكـــذا يستكمل نسيج الوحدة المتين خيوطه بالعمل وبالتخطيط القائم على العلم والمنطق ٠

أما العلاقات المصرية العراقية ، فقد سجلت السنة الماضـية تطورا متصاعدا ومكثفا لم تشهده من قبل ، ويكفى للتدليل على ذلك أن الرئيس حسنى مبارك قد قام بزيارة القطر العربى الشقيق أربع مرات خـــلال عام واحد فى يناير ويونيو وسبتمبر وأكتوبر عام ١٩٨٨ ، وعلى الجانب الآخر ، جاءت الزيارة التى قام بها الرئيس العراقى صدام حسين للقاهرة يوم ٢٨ نوفمبر من العام الفائت ، ترجمة للعلاقات الوطيدة بين البلدين ، واتصالا للمشاورات الدائمة والمتواصلة بين الجانبين ٠ هذا الى جانب الزيارة التى قام بها السيد رئيس الوزراء الى العراق فى يونيو من العام الفائت على رأس الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق ٠ كما شهد العام الماضى كذلك تبادلا فى زيارات الوزراء الفنيين من الجانبين فى حركة دائبة من أجل تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية فى مختلف مجالاتها ٠

واذا تناولنا العلاقات المصرية ـ السودانية ، فلا شك أن العلاقة بين القاهرة والخرطوم تختزل المسافة بين العاصمتين ، كما أن خصوصية هذه العلاقة ، هى صدى وانعكاس لحقيقة حضارية وتاريخية وبشرية ، ربطت بين شعبى وادى النيل ٠

وكانت الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى الخرطوم فى الأول من مارس ١٩٨٨ ، انما تعنى ببساطة أن هموم السودان ، هى هموم مصرية ، وأن هموم مصر هى هموم سودانية ، الأمر الذى يستدعى التشاور المستمر بين البلدين ، وعلى أعلى مستوى ، ومع ذلك ، فان هذه الزيارة ، ورغم أنها لم تستغرق الا عدة ساعات ، كانت تحمل أكثر من مغزى ، لأنها ركزت على الثوابت ، ولم تنزل الى التفاصيل ، فالرئيس قد أعلن فى الخرطوم وليس فى القاهرة ، أن جوهر العلاقة المصرية ـ السودانية هى الأصل ، وهى الأساس ، ولذلك ، فقد تحدث عن أهمية الوحدة الوطنية فى السودان بمفهوم أشمل مما هو شائع ، باعتبار أن هذه الوحدة ليس مطلوبا حمايتها فقط بين

الشمال والجنوب فى السودان ، وانما بين كل أطراف السودان ، شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ٠

وهكذا طرح الرئيس مبارك ، وللمرة الأولى بهذا الوضوح ، اهتمام مصر ، بل مسئوليتها عن الوحدة الوطنية فى السودان ، فى سياقها الجغرافى الشامل ، وليس فى اطار الاستقطاب التقليد بين شمال السودان وجنوبه ٠

وبالنسبة لميثاق الأخاء ، فلقد تمت خلال العام المنصرم ، دراسات تفصيلية ، وكانت اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المصرية ـ السودانية برئاسة رئيسى الحكومتين ، هى الاطار الشامل لتنفيذ هذه الدراسات والخروج بالمشروعات الى حيز التطبيق العملى ٠٠ فقد حان الوقت الذى تتوثق فيه العلاقات المصرية ـ السودانية ، عبر المصالح المحسوبة لمواطنى البلدين من خلال تكامل مواردها ، ذلك أن معايشة المواطن المصرى ، والمواطن السودانى لنتائج التعاون الوثيق ، لا تتحقق الا بالعمل المشترك والجهد المشترك الذى تنعكس آثاره الملموسة على شعبى البلدين ٠

ولقد بدأت المساعدات المصرية فى الوصول الى السودان الشقيق بعد ساعات من اذاعة النداء الذى وجهته حكومة الخرطوم الى دول العالم فى صيف العام المنصرم ، بعد أن أعلنت العاصمة السودانية وثلاث مدن أخرى شمال السودان منطقة كوارث بسبب السيول والفيضانات ٠ واذا كان السودان هو العمق الاستراتيجى لمصر ، فان مصر أيضا هى الامتداد الجغرافى لوادى النيل ، ذلك الوادى الذى يربط منذ ملايين السنين ، وسيظل يربط الى ما شاء الله بين قطرين أراد الله لهما أن يجتمعا فى السراء والضراء ٠

وعن العلاقات المصرية ـ السعودية ، فلا شك أن ثمة مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين قد بدأت بعد اعادة العلاقات بينهما على مستوى السفارة ، وبعد الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى دول الخليج ، والتى أستهلها بزيارة المملكة العربية السعودية فى يناير ١٩٨٨ ، وما تلا ذلك من زيارات عديدة متبادلة على المستوى الوزارى من الجانبين على مدى العام الفائت ٠

واستطيع أن أقول أنّ البلـــدين يبدآن عمليـــة سياســـية عميقة ، هدفها استكشاف ملامح الزمن العربى القادم ، ذلك أن العلاقات الأخوية والشقيقة التى تربط بين الشعب المصرى والشعب الســـعودى لتشكل على الدوام الرصيد الحقيقى للقوة المعنوية العربية ، والأساس للتضامن العربى الفعـــال ٠

وفى الحقيقة فان علاقات مصر ، مع شقيقاتها العربيات فى منطقـــة الخليج ، تقوم على دعامات قوية من الأخـــوة والعطاء المتبادل والشعور بالامتنان للجهد الخلاق الذى يبذله الانسان المصرى فى مســـيرة التحديث والأعمار التى حققتها هذه الدول الشقيقة ٠ ولاشك أن الانســـان المصرى فى جهد البناء والانشاء والتعريب لأقطار الخليج الشـــقيقة ، هو التعبير الصحيح عن مدى عمق الايمان المصرى بالمصلحة العربية المشتركة وبالمستقبل العربى الواحد ، وبالمصير العربى الحتمى ، فى ظـــل قناعة لم تتزحزح عنها مصر يوما ، بأن قوة أى وطن عربى ونموه وتحديثه ، هى قوة لمصر ذاتها وللعرب أجمعين ٠

ولعل الزيارة التى جال خلالها الرئيس مبارك دول الخليج فى يناير ١٩٨٨ ، كانت بمثابة التأكيـد على معنى الالتزام المصرى تجاه الأشـــقاء والتشاور معهم بكل الصدق والصراحة حول ما ينبغى عمـــله فى المرحلة القادمة ٠ كما كانت زيارة الشيخ زايد بن سلطان الى مصر فى مارس من العام الفائت دلالة ملموسة على ما يقوم بين الأخوة الخليجيين ومصر من عطاء وتوحد وتفاهم عميق ٠

وعن العلاقات المصرية ــ المغربية ، تؤكد الحقائق الموضوعية ، أن اجتماع طاقات الدبلوماسيتين المصرية والمغربية ، انمـــا هو فى صالح العرب ٠ ومن أجل وحدتهم ، ولخير أمة المسلمين ، ولاعلاء كلمتهم ، ولكسب أكيد لقضية السلام والأمن والإستقرار ٠ ولقد أكدت دوما هـــذه المعانى الزيارات المتبادلة بين البلدين ، وعلى وجه الأخص تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى المغرب فى فبراير ١٩٨٨ ، ومختلف الزيارات الوزارية التى تمت فى الاتجاهين على مدى السنة الماضية ٠ ٠

ولا شك أن امكانيات التعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر والمغرب كثيرة وواسعة ، وتفوق بمراحل جدود ما هو كائن بالفعل ٠

اما العلاقات المصرية - التونسية فقد شهدت تطورا ايجابيا ملحوظا على جميع المستويات وفى مختلف المجالات فى العـــام المنصرم ، وكانت زيارة السيد الهادى البكوش رئيس الوزراء التونسى الى القاهرة فى ابريل ١٩٨٨ والعديد من الوزراء التونسيين ، ليست سوى التعبير الموضوعى عن هذه الحقيقة ٠

وبالنسبة للعلاقات المصرية - الجزائرية ، فقـد سـجلت نهاية العام الفائت عودة العلاقات الرسمية بين البلدين الشقيقين ، حيث تم تجاوز ما أحدثته بعض عناصر سوء الفهم وحدة الحساسية من غيـوم عابرة كانت مجرد سحابات صيف سرعان ما انقشعت ٠ وكان موقف مصر من الأحداث الداخلية فى الجزائر ؛ تعبيرا طبيعيا عن سمو مواقفها وايمانها القومى ، وهكذا ستظل العـــلاقات بين البلدين ، دوما على ما هى عليه ، من عمق وتداخل وشمول ، وستواصل مصر أداء رسالتها تجاه الشقيقة الجزائرية ، وتفتح الطريق بكل الوعى أمام وضوح المقاصد ، وتهيىء الأجواء لمناخ جديد٠

وعن العلاقات المصرية - السورية ، فلقد سبق للرئيس محمد حسنى أن أعلن صراحة أنه يمد يده مبسوطة دائما الى سوريا الشقيقة والى الرئيس حافظ الأسد ، كعهده فى ملاقاة كل نظام عربى فى منتصف الطريق ، تجردا من كل مصالح أو مطامع خاصة ، وقد شهد العام الماضى محاولات وساطة قام بها العاهل الأردنى ، تم على أثرها وقف الحملات الاعلامية ٠ ولعـــل ما سجلته الأيام الاخيرة من العام الفائت من تصريحات ايجابيـــة للرئيس الأسد ، ما يفتح الطريق أمام تخاطب عقلى وقلبى خالص ٠

الدبلوماسية المصرية على الساحة اللاانحيازية والعالمية :

ان التزام مصر بفلسفة عدم الانحياز ، ظل على الدوام من المقومات الأساسية ، والأركان الجوهرية لسياستها الخارجية ، كعضو مؤسس فى هذه الحركة ٠ ولقد استمدت مصر ايمانها بعدم الانحيـــاز ، من طبيعة موقعها الجغرافى الذى يتوسط دول العـــــالم ، وبحكم تراثها الثقافى الأفريقى

والعربى والاسلامى المتنوع ، وانتمائها الى العالم الثالث ، ونتيجة لتجاربها المريرة مع القوى الاستعمارية ، الأمر الذى يعنى أن تحـــديد معالم هذا الطريق ، كان فى أساسه تعبيرا عن تعدد مجالات الدور المصرى ، ودعامة تشكيل علاقات مصر وحركتها على الصعيد العالمى ٠

واذا كانت مصر قد جددت وطورت فى عهد الرئيس حســـنى مبارك ، دورها النشط فى عدم الانحياز ، وحافظت على ريادتها ضمن مجموعة دول العالم الثالث ، ورأت أن صالحها الوطنى والقومى فى تبنى سياسات متوازنة بين القوتين العظميين ، وبالابقاء على البعد المتوازن فقد تهيأ لها أن تدرك بوعى متزايد ، ما طرأ على عالمنا المعاصر من متغيرات هامـــة ، وأن ترى ضرورة وحيوية أن تتوافق حركة عـــدم الانحياز مع عـــالم تغيرت علاقاته الدوليـــة ٠

وفى الحقيقة ، كشف عام ١٩٨٨ المنصرم ، عن دلالات موحية تشير جميعها الى بداية مرحلة جديدة للوفاق بين القوتين العظميين ، تختلف عما كان عليه الحال فى السبعينات ، وتمثل مرحلة أكثر تقدما على طريق التعايش السلمى الايجابى ، والتى يمكن ـ لو حافظت على قوة دفعها واتسع نطاقها ـ أن تهيىء المناخ السياسى الملائم ، لعملية نزع السلاح العام والشامل سواء فى ذلك السلاح النووى أو السلاح التقليدى (تحت رقابة دوليـــة فعالة) وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وتزيد من فرص اسهامها فى الاقتصاد العالمى ، كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية ٠

وكان من الضرورى أن يتبلور ادراك الدبلوماســـية المصرية للتطور الجديد ، فى عمل فاعل على الساحة الأفريقية التى تنتمى اليها مصر اقليميا ، والتى تشكل دولها أغلبية ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ٠ ومن ثم بذلت الدبلوماسية المصرية جهدها من أجل شرح فكرتها التى تستهدف بلورة رؤية افريقية لدور حركة عدم الانحياز ، وذلك فى ظل المناخ الدولى الجديد ، الذى غدا يسود العلاقات بين الشرق والغرب ، فى هذه المرحلة الراهنة ٠ وكان أن نجحت دبلوماسيتنا فى استصدار قرار من القمة الافريقية الرابعة والعشرين التى انعقدت فى اديس أبابا فى مايو ١٩٨٨ ، يؤكد على ترحيب حركة عدم الانحياز بوجود انفراج شـــامل ومفتوح ، وأنها على

استعداد للاسهام فى تحقيقه مساهمة كبيرة ، وتدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفة الذكر ويوصى بأن تبدأ حركة عـــدم الانحياز عملية اعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث ، وعلى قضاياها العادلة ونمط عـــلاقات القوى الدولية التى يمكن ان تنبع من هذه التطورات ٠

وعلى مدى الشهور الماضـــية ، نشطت الدبلوماســـية المصرية مع الأطراف الأخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند والدول الافريقية الصديقة وكوبا التى تلعب دورا رياديا فى حركة عدم الانحياز ، فى مجال شرح مفهومها الذى يتمثل فى ضرورة تجديد حركة عدم الانحياز ، ذلك أن الحركة فى تناولها للقضـــايا الدولية والاقليمية ، لا يمكن أن تظل منغلقة على نفســها وعلى أفكارها منفصـــلة عن حقائق الأوضاع الدولية السائدة ، وعلى ذلك ، فان عليها أن تقيم جســـورا من التفاهم والحوار مع سائر الأطراف المعنية ، بما فى ذلك القوتين العظميين ، بدلا من أسلوب المواجهة والتحدى معهما ٠

ولما كنا ندرك أن حركة عدم الانحياز قد لا تملك المقدرات المادية على تغيير الأوضاع الدولية التى تراها غير ملائمة لها ، سواء على الصــــعيد السياسى أو الاقتصادى ، الا وأنها فى الوقت نفســـه ، لا ينبغى أن تترك مصير العالم بين أيدى القوتين العظميين ، فان دورها ينبغى أن يتجه بفعالية للمشاركة فى عملية التشكيل الجديد للاوضاع الدولية بأســـلوب الحوار ، وليس مجرد معارضة هذه الأوضاع أو الاستسلام لها ٠ وانتهى تقييمنا مع الأصدقاء ، الى أن هذا الوضع الجديد يستدعى تطوير حركة عدم الانحياز وأسلوب حركتها ، بشكل يتلاءم مع المتغيرات الجديدة ، وأنه لابد من توليد أفكار وأساليب وآليات جديدة لعمل الحركة ، ومن هذا المنطلق ، كان سعى الدبلوماسية المصرية الى أن يتولى رئاسة الحركة ، فى ظل هذا التوجه الجديد لها ، دولة لها وزنها وماضيها داخل حركة عدم الانحياز ، مما يجعلها مقبولة من جميع الأطراف ، بما فى ذلك الدول غير الأعضـــاء فى الحركة ، وفى مقدمتها القوتين العظميين ، كما ينبغى أن يكون لهذه الدولة القدرات والامكانيات المطلوبة لتولى هذه المسئولية فى المستقبل ٠ وقد نجحت مصر بتعاونها مع الأطراف الأخـــرى المتفهمة لنفس المنطق فى أن ينتهى المؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز الذى انعقد خلال سبتمبر ١٩٨٨ فى قبرص ،

الى اقرار رئاسة يوجوسلافيا للحركة خلال قمتها التاسعة التى ستعقد فى سبتمبر من عام ١٩٨٩ ٠ وجدير بالذكر فى هذا الصدد ، ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى قبرص ، قد صادق على تشكيل لجنة وزارية لاعادة النظر فى منهاجية الحركة ٠

وفى بلجراد التى زارها الرئيس محمد حسنى مبارك فى سبتمبر ١٩٨٨ ، طرحت مصر ذات الأسئلة التى كانت تشغل بال يوجوسلافيا ، واتفق الطرفان على ضرورة أن تقوم مجموعات عمل مصرية ويوجوسلافية بدراسة آفاق الدور الممكن لدول عدم الانحياز على ضوء هذه المتغيرات العالمية الجديدة ، التى هى فى الواقع ليست مرحلة أخرى من مراحل الوفاق، وانما ربما كانت مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية برمتها ٠

وترصد الدبلوماسية المصرية عددا من المؤشرات التى تشهد بأهمية ودلالة هذا التطور الايجابى ، تتمثل فى بدايات مشجعة لحل العديد من المشاكل الاقليمية التى تعانى منها بلدان العالم الثالث ودول عدم الانحياز وتشكل عبئا عليها يعوق حركتها ويبدد مواردها ويهدر طاقاتها ٠

فقد سجل الوضع فى أفغانستان تطورات ايجابية خلال العام المنصرم ، كما نجحت الأمم المتحدة وسكرتيرها العام ، فى لعب دور فعال فى تقريب وجهات نظر الأطراف المختلفة ، وهو ما سمح بالتوصل الى اتفاقيات جنيف الخاصة بتسوية المشكلة الافغانية ، ونقلها الى مرحلة جديدة على طريق الحل ، بعد أن عانى شعب افغانستان المجاهد وكافح كفاحا تاريخيا باسلا ٠

وتود الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد أن تحيى القرار السوفييتى بالانسحاب من أفغانستان الدولة - العضو - فى حركة عدم الانحياز ، وأعلانه عن نيته فى تنفيذه الأمين له ٠ الا أن هذه التطورات الايجابية لا يجب أن تنسينا ، أن الحل الحقيقى والنهائى لمشكلة افغانستان لن يتحقق الا بتمكين شعبها من اختيار حكومته بحرية واستقلال ، وبعودة لاجئيه ووقف التدخلات الأجنبية ٠

كما تحقق كذلك خلال عام ١٩٨٨ الفائت ، تحركا ايجابيا ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، بشأن القضية القبرصية ، يدعونا الى التطلع الى

مستقبل يتم فيه الاتفاق على الحفاظ على وحدة قبرص وسلامة أراضيها فى اطار دولة فيدرالية ، غير منحازة ، تضمن لكل طوائفها وأفرادها حقوقا متساوية ، وتأمل مصر فى أن يكون بدء الحوار بين الرئيس القبرصى وزعيم الطائفة التركية خطوة ايجابية فى هذا الاتجاه ٠

وتتطلع الدبلوماسية المصرية الى امتداد هذا المناخ العام للتسويات لتشمل كذلك حل المشكلة الكورية ، طبقا لرغبة شعبها فى توحيـــد شطرى كوريا ٠ كما نأمل فى أن يساعد هذا التطور على تهدئة الأوضاع فى أمريكا الوسطى ، وتمكين دول أمريكا اللاتينية فى أخذ مصيرها بين أيديها بعيـدا عن محاولات التدخل والسيطرة والتخريب ، وتؤيد مصر جهود مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة ، والتى توجب باتفاق دول أمريكا الوسطى الخمس للمرة الأولى ، على توقيع وثيقة جواتيمالا فى السابع من أغسطس ١٩٨٧ ، التى تتضمن أسس تسوية المشكلة ، وباعتبارها محاولة تمثل منعطفا جديدا صوب السلام والاستقرار لشعوب هذه المنطقة ٠

وفى مجال العلاقات الثنائية بين مصر وبين دول العالم الثالث فى كل من آسيا وأمريكا اللاتينية ، تحرص الدبلوماسية المصرية على مـــد دائرة نشاطها لتحيط بأطراف هذا العالم الواسع والمفتوح ٠ وتؤمن مصر بضرورة التعاون بين سائر الدول النامية ، وبأهمية تعزيز علاقات التفاعل والتبادل بين مختلف المناطق الاقليمية فى قارات العالم الثالث ، خاصة وأن المشكلة الاقتصادية تضغط ـ بشدة ـ علينا جميعا ، وتفرض التراجع على عملية التنمية فى بلادنا وتهدد أنماط حياتنا بشكل عام ٠

وعلى مستوى الزيارات بين المسئولين فى مصر وأقرانهم فى القارة الآسيوية استقبلت القاهرة فى شهر ديسمبر ١٩٨٨ ولى عهـــد تايلاند ، ووزير الدولة للشئون الخارجية فى الهند فى شهر أكتوبر من العام الفائت ، الى جانب العديد من الوزراء الفنيين وكبار المسئولين والوفود البرلمانية من مختلف الدول الآسيوية ، كما قام مساعد وزير الخارجية المصرى بزيارة الى الجمهورية الكورية وجمهورية كوريا الديمقراطية فى أغسطس عـــام ١٩٨٨ ٠ ومن ناحية أخرى يقوم القطاع الخاص فى مصر بتحقيق حجم كبير من التجارة مع الدول الآســـيوية ، وبخاصة مع الصـــين وجمهورية كوريا

وسنغافورة وهونج كونج وغيرها،وتنفيذ مشروعات للتعاون والاستثمار فى العديد من الصناعات وقطاع التشـــييد والالكترونيات وفى مجـــــال نقل التكنولوجيا .

ورغبة فى تحقيق فهم أفضل بين مصر وبين الحضارات الآســـيوية ، تنهج مصر على توسيع دائرة الحوار السياسى والاقتصادى والفكرى والثقافى مع الدول الآسيوية ، وذلك من خلال تنظيم ندوات ثنائية مع كل من اليابان والصين وجمهورية كوريا ، وقد شهد شهر ديسمبر من العام الفائت ، الندوة الأولى للحوار بين جمهورية مصر العربية وبين الجمهورية الكورية ، التى أقيمت فى القاهرة وشارك فيها من الجانبين عدد من الخبراء والمتخصصين والدبلوماسيين والأساتذة ، جرى خلالها تعميق التفاهم بين الطرفين وارساء علاقاتهما على أساس راسخ من الصداقة والتعاون والمصالح المشـتركة . كما تم كذلك خلال ذات الشهر الاخير من عام ١٩٨٨ ، تنظيم الدورة الثالثة لندوة العلاقات المصرية ـ الصينية التى تقوم كواحدة من أســـاليب تنويع الاتصال الفكرى والسياسى والاجتماعى بين الشعبين والحكومتين ، وتأكيد مفهوم الحوار بينهما من أجل تطوير العـــــلاقات بين الطرفين فى مختلف مجالاتها .

وعلى نطاق القارة اللاتينية ، فان ثمة عوامل متعددة ومتنامية تعمـل على تدعيم استمرار التفهم والتأييد اللاتينى لسياسة مصر الخارجية ، وعلى زيادة حجم التعامل بين مصر وهذه الدول التى أحرز البعض منها قدرا كبيرا من التقدم العلمى فى مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة ، والتى يمتلك بعضها كذلك من الخبرات والممارسات التقنية ، مثـل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ، وخاصة فى مجالات التسليح والطاقة النووية للاغراض السلمية، ما يسمح لمصر من تطوير علاقاتها معها ، لصالحهما الثنائى ، أو فى اطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول أخرى نامية ، وخاصة الدول الافريقية ، ولعل من أبرز ميزات هذا النوع من التعاون ، أنه يتم بعيدا عن متطلبات واعتبارات التعامل مع الدول الكبرى .

كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير امكانيات دفع العـــلاقات المصرية ـ اللاتينية الى الأمام ، فى كافة المجـــالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعسكرية والعلميـــة والزراعية . والعـــلاقات المصرية مع

سائر دول القارة ، علاقات واعدة ، اذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز الثقل الحقيقى والواقعى فى الشرق الأوسط وافريقيا ، وانها نموذج رائد وجاد فى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية ٠

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت تم العـــديد من تبادل الزيارات بين مصر ودول أمريكا اللاتينية ، فقد استقبلت القاهرة رئيس جمهورية فنزويلا على رأس وفد على مستوى عال ، ضـــم وزير الخارجية وعددا كبيرا من الوزراء خلال الفترة من ١٣ ــ ١٥ يونيو ، كما قام وزير البترول الفنزويلى بزيارة الى مصر يومى ٢٢ ــ ٢٣ ابريل من العـام الماضى ، وذلك فى اطار تنسيق سياسات البلدين البترولية ، ومن أجـل تحقيق الثبات والاستقرار فى السوق البترولية ٠

وفى شهر ابريل ١٩٨٨ ، قام رئيس مجلس الشــــعب ، بزيارة الى المكسيك ، كما قام وزير الزراعة المكسيكى بزيارة الى مصر خلال الفترة من ٩ ــ ١٤ ابريل ٠ ومن ناحية أخرى قامت مصر بتنظيم أسبوع سياسى ثقافى فى عدة ولايات مكسيكية ، وفى ديسمبر الفائت قام الســـيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتمثيل الرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات تنصيب الرئيس المكسيكى الجديد « ساليناس دى جورتارى » ، تعبيـــرا عن عمق الصلات بين البلدين ٠

وفى شهر ديسمبر عام ١٩٨٨ ، قام الســـــيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية الى جمهورية كوبا ، اجرى خـــلالها محادثات مع كبار المسئولين الكوبيين فى الحكومة والحزب والبرلمان ، استهدفت العمـــل على تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول أهميــــة تدعيم حركة عدم الانحياز فى المرحلة القادمة وفى ظل المتغيرات الدولية الراهنة ٠ هذا والجدير بالذكر أن نائب وزير خارجية كوبا كان قـــد زار مصر مرتين خلال العام الفائت فى شهرى فبراير ومايو ٠

كما استقبلت القاهرة فى العام الماضى كذلك وزيرا خارجيــــة كل من جواتيمالا « الفونسو كابريرا ايداجو » فى الفترة من ٥ ــ ٩ يوليو ١٩٨٨ ، ووزير خارجية بوليفيا فى الفترة من ١١ ــ ١٤ سبتمبر ، كما تمت فى القاهرة اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر وشيلى خلال الفترة من ٢٨ اكتوبر الى

الأول من نوفمبر ١٩٨٨ ، ومن ناحية اخرى زار مصر وفد برلمانى كولومبى فى شهر مارس ١٩٨٨ ، كما قام عدد من رجال الكونجرس فى الاراجواى بزيارات متعددة الى القاهرة خلال العام المنصرم ٠

واذ تتمسك مصر فى علاقاتها الخارجية جميعا ، بسياسة عدم الانحياز، وبمواصلة العمل على أن تظل للحركة وحدتها وتضامنها وديمقراطيتها ، واذ تحرص على اقامة علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كـــل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، فان مصر تحرص كذلك فى علاقاتها بالقوتين العظميين، على ألا يكون احتفاظنا بعلاقات متميزة مع احدى الدول العظمى على حساب علاقاتنا مع الدولة الأخرى ٠

وتتابع الدبلوماســـية المصرية باهتمام ووعى وارتياح ما تشـــهده العلاقات بين القوتين العظميين من وفاق وانفراج ، تمثل فى نجاحهما فى تحقيق لقاءات القمة المتعاقبة ، والتى سجل عام ١٩٨٨ اللقاء الرابع فى موسكو ، والخامس فى الولايات المتحدة الامريكية ، بمناسبة القاء الزعيم السوفييتى ميخائيل جوربا تشوف لخطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر من العام الفائت ٠

ولقد رحبت مصر بهذه اللقاءات وهذا التطور ، ايمانا منها بضرورة مساندة الجهود الهادفة الى تدعيم السلام والأمن الدوليين ، واملا منهـــا أيضا ، فى أن يكون لازدياد فرص الوفاق الدولى والتفـــاهم بين القوتين العظميين ، اثاره على ازدياد فرص التسوية السلمية لبؤر التوتر العالمية ٠

وعلى مدى العام المنصرم ، قامت مصر بأكثر من خطـــوة فى مجال تحقيق توازن عـــلاقاتها مع الدولتين العظميين ، ومع المعســكرين الغربى والشرقى ٠ وفى هذا الاطار ، واتساقا مع العلاقات الوثيقة بين مصر وبين الولايات المتحدة ، فقد حرص كلا الطرفين على الابقـــاء على ما تتميز به علاقاتهما من طبيعة خاصة من منطلق الاتفاق فى وجهات النظر بالنســـبة لتحقيق المصالح القومية لكل منهما من خلال تلك العلاقات ٠ كما عمـــدت الولايات المتحدة بصفة دائمة الى التأكيد على احترامها لاستقلالية القرار المصرى ، بالنسبة للسياسة الداخلية والخارجية ، كما شهدت العلاقات مع نهاية العـــام ترحيبا واضحا بالنســـبة لاقتناع الولايات المتحدة بتحريك

مسيرة السلام فى الشرق الأوسط ، ومواجهة الحقائق والاعتراف بعـــدم امكانية التخطى المستمر للشعب الفلسطينى وممثليه الشرعيين ، أو الاستمرار فى تجاهل حقوقه الوطنية وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير ، وذلك بالبدء فى الحوار بين الولايات المتحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، أو سواء الاسهام بأكبر قدر من المساعدات الاقتصادية لتطوير وبناء الدولة المصرية العصرية ، أو الدخول فى مشروعات الانتاج المشترك للسلاح بهدف تطوير قواتنا المسلحة • ومن ثم يمكن القول بايجاز أن عام ١٩٨٨ قد سجل تحسنا بصفة عامة للعلاقات بين الدولتين على الاصـــعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية •

وقد جاءت زيارة الرئيس حسنى مبارك فى فبراير ١٩٨٨ ، لتدفع الدفء من جديد فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، كما حرصت الولايات المتحدة على استئناف دورها كشريك فى عملية السلام من خـــلال مشروع شولتز ورحلاته المكوكية ، وحظيت قضية السلام بدرجة أعلى على سلم الأولويات المتعلقة بالمنازعات الاقليمية والدولية التى تعالجها الادارة الأمريكية ، كما مارست مصر الاتصال المستمر مع الادارة الأمريكية ، حتى تحققت استجابتها لمبادرة عرفات السلامية والامساك بفرصة السلام السانحة •

ومن ناحية أخرى أصرت مصر على الابقاء على الدور الأمريكى الحيوى بالنسبة لأهمية تنفيذ حكم المحكمة الدولية الخاص بطابا ، بالرغم من رفضنا للحل السياسى الوسط ، وأصرارنا على انتظار نتيجة التحكيم ، والالتزام بها ، كما عكست الزيارات المتبادلة لمختلف مستويات المسئولين فى البلدين على مدى العام الفائت الاهتمام المتنامى الذى توليه كل من القاهرة وواشنطن للابقاء على قوة الدفع فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية •

وعلى الجانب الاقتصادى لم تتغير معدلات المعونة الاقتصادية الأمريكية الى مصر تغييرا ملحوظا فى عام ١٩٨٨ مقارنة بالعام الذى سبقه ، رغم تخفيض الاعتمادات بسبب عجــز الميزانية الأمريكيـــة ، وخفض برنامج المساعدات ككل • ولكن لم تســتجب الادارة الأمريكية لمطلب مصر بازيادة الجزء النقدى من المساعدات الاقتصادية ، وظل الجزء الذى ووفق عليــه محتجزا لحين الاتفاق مع صندوق النقد الدولى •

وفيما يتعلق بالجانب العسكرى من العلاقات المصرية ـ الأمريكية فقد تميز العام الماضى بتعميق التعاون العسكرى ومن أهم مظاهره كان توقيع مذكرة التفاهم بين وزير الدفاع المصرى المشير عبد الحليم أبو غزالة وكذلك التوقيع على بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة أم ـ ١١ ٠

أما علاقات مصر بسائر دول المعسكر الغربى ، وخاصة دول المجموعة الأوروبية ، فقد « شهدت المزيد من القوة والتطور على مدى العام المنصرم ، كما كانت زيارات الرئيس مبارك الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا وايطاليا والفاتيكان وتركيا واليونان فى فبراير ١٩٨٨ ، ومرة أخرى الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا فى سبتمبر من العام الماضى مايعكس الأهمية الكبيرة التى تتميز بها العلاقات المصرية مع هذه الدول ٠

ولا يخفى أن الدبلوماسية المصرية تعتقد أن الوقت مناسب ، الآن ، أكثر من أى وقت مضى لتحريك الدور الأوربى من أجل تنشيط جهود السلام فى المنطقة ، وانه يمكن لأوربا أن تلعب دورا فعالا فى هذا الاتجاه ، لما تملكه أوربا من ثقل ووزن معنوى لدى كل من العملاقين ، كما أن لأوروبا مصلحة ذاتية فى تأمين السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، لارتباط مفهوم الأمن الأوربى بأمن الشرق الأوسط ، الذى يقع على الحدود الجنوبية المتاخمة لأوروبا ٠ كما ترى مصر أهمية أن يرتفع صوت أوروبا ، التى تقوم فلسفتها على احترام حقوق الانسان ، لادانة واستنكار ما يواجهه الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة من انتهاكات دائمة ومستمرة ويومية على أيدى سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، التى تمارس تنكيلها وانتهاكاتها على مدى عشرين عاما متصلة ٠ ويقوم منطق الدبلوماسية المصرية على حقيقة أن وقوع الضحايا يوميا الآن ، وعلى مدى العام المنصرم ، ومنذ بدء انتفاضة الشعب الفلسطينى على الظلم والعدوان الذى يكابده لسنوات طويلة ، انما يشكل سببا كافيا لتحريك الضمير الأوروبى من أجل العمل على وقف التدهور فى الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى ، ولضمان تطبيق اتفاقات جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، ولاحترام ميثاق حقوق الانسان ٠

واذا كان ذلك هو المضمون السياسى للعلاقة المصرية ـ الأوروبية ، فان المضمون الاقتصادى يقوم فى جوهره على متابعة حث الدول المانحة للمعونات على زيادة دعمها لمصر ، وحشد تأييدها لنا فى المفاوضات الجارية بين القاهرة والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ٠ وقد نجحت اتصالاتنا على المستوى السياسى والفنى فى اشعار متخذى القرار فى الدول ذات العضوية المؤثرة فى تلك المؤسسات باحتياجات مصر ، وبضرورة مراعاة الأوضاع الاجتماعية الداخلية التى تستدعى تفهم أهمية تطبيق الاصلاح الاقتصادى بأسلوب تدريجى ، وضمن الحدود الزمنية ، التى تضع فى حسبانها قدرات الفئات الفقيرة من الشعب والحفاظ على البعد والوجه الانسانى لأى برنامج اصلاح اقتصادى ٠

ولا شك أن حجم الزيارات الرسمية المتبادلة بين مصر وبين دول المجموعة الأوروبية ، يشكل مجرد دلالة أو مؤشر على مدى قوة وتوثيق العلاقات بين الطرفين ، وسأكتفى بالاشارة فى هذا الصدد الى الزيارات الوزارية فقط ، دون غيرها من العديد من الزيارات الفنية والبرلمانية والنقابية والثقافية والجامعية والوفود الاقتصادية على اختلافها ٠ ففى غضون العام الفائت استقبلت مصر الى جانب الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٨٨ ، ورئيس الوزراء التركى فى فبراير ١٩٨٨ ، كلا من وزير البترول والطاقة النرويجى فى يناير عام ١٩٨٨ ، ووزير الدفاع الهولندى فى مارس ١٩٨٨ ، ووزير الصحة التركى فى يونيو ١٩٨٨ ، ووزير التجارة الخارجية الايطالى ووزير الخارجية البرتغالى فى يوليو ١٩٨٨ ، ووزير النقل الهولندى فى سبتمبر ١٩٨٨ ، ووزير الدفاع النرويجى ووزير الدفاع البريطانى ووزير الصناعة التركى ووزير الداخلية القبرصى فى أكتوبر ١٩٨٨ ، ووزير الزراعة والغابات الفلندى ، ووزير الدفاع الفرنسى ووزير الاقتصاد النمساوى فى نوفمبر ١٩٨٨ ، ووزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ، ووزير الخارجية الفرنسى ووزير الخارجية الأسبانى ١٩٨٨ ٠ وعلى الجانب الآخر ، قام كل من السيد وزير الصحة ووزير الكهرباء بزيارة الى بريطانيا فى يناير ١٩٨٨ ، ووزير الداخلية بزيارة النمسا فى فبراير ١٩٨٨ ، ووزير النقل بزيارة الى السويد فى مارس ١٩٨٨ ، ووزير العدل الى تركيا فى ابريل ١٩٨٨ ، ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الى المانيا الاتحادية ، ووزير الدولة للشئون الخارجية الى

سويسرا وهولاندا وايطاليا وفرنسا خلال عام ١٩٨٨ وكل من وزير الدولة للانتاج الحربى ووزير التعليم الى بريطانيا فى مايو ١٩٨٨ ، وكل من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الى السويد وفنلندا ووزير الكهرباء والطاقة الى الدانمرك ، ووزير الأوقاف الى بريطانيا ووزير السياحة الى اليونان فى يونيو ١٩٨٨ ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الى ايطاليا ووزير التأمينات الاجتماعية الى قبرص فى يوليو ١٩٨٨ ، ووزير الأوقاف الى تركيا فى أكتوبر ١٩٨٨ ، ووزير الداخلية الى ايطاليا فى ديسمبر ١٩٨٨ ٠٠٠ الخ ٠

أما علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى ، فانها تشهد فى هذه المرحلة تطورا ايجابيا واضحا ٠ ولعله من الجـدير بالذكــر أن تاريخ العلاقات المصرية ـ السوفيتية قد مر بحقب مختلفة تمكن الجانبان خلالها جميعا ، وبجهود مشتركة من تذليل الصعاب التى شابتها ، وأستطيع أن أقول أن الجانبين المصرى والسوفيتى يخططان الآن ، بكل وعى وادراك وجــدية ، لعملية بناء العلاقات بين البلدين ، وارساء الأساس المتين لذلك الحوار البناء الدائر الآن فى كافة مجالات التعاون بين البلدين ٠ كما تجرى الآن ، وبروح من الاخلاص والثقة ، مناقشة كافة جوانب العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، ومختلف المسائل الدولية التى تهم البلدين من خلال لغة مشتركة وفهم متبادل، يستهدف فتح آفاق جديدة لتعاون مثمر ومصالح متطورة ٠

كما أنه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتى الذى يمثل أحــد القطبين العظميين فى تلك الثنائية التى تحكم العالم المعاصر ، يشكل حضوره السياسى والواقعى فى قضية الشرق الأوسط ، عنصرا حاسما ولازما ، لا يمكن تجاهله أو تجاوزه ، وخاصة فى مثل هذه الصراعات التى غدت جزءا من المواجهة العالمية المحكومة بهذه القطبية الثنائية الشاملة ٠ والعلاقات بين الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى ، هى علاقات لا تفرضها فقط عوامل المعاصرة ، ولكن تتداخل فيها كذلك عوامل الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية ، بحكم اعتبارات الجوار والمصالح والأمن بمفهومه القومى والعالمى ٠

ولا شك أن دور الاتحاد السوفيتى هو بالضرورة جوهرى وحيوى ، سواء فى ظل علاقات الحرب الباردة والتوتر بين الشرق والغرب ، أو فى ظل الوفاق العالمى الاشتراكى والرأسمالى ٠ وربما يزداد الدور السوفيتى

أهمية وفعالية ، عندما يسود التقارب والوفاق بين واشنطن وموسكو ، كما أن هذه الأهمية والفعالية تأخذ أبعادا أكثر عمقا وايجابية عندما يقوم الموقف السوفيتى على أسس واضحة ومفاهيم ثابتة ، من ضرورة حـــل القضايا الاقليمية بصفة عامة وقضية الشرق الأوسط وحقوق الشـــعب الفلسطينى بصفة خاصة ٠

فالموقف السوفيتى يؤيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، ويدعم نضاله من أجل الحرية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويعترف بالدولة الفلسطينية التى أعلن عن قيامهـــا المجلس الوطنى الفلسطينى فى الخامس عشر من نوفمبـر ١٩٨٨ فى الجـــزائر ٠ وفى نفس الوقت فان الدبلوماسية السوفيتية تؤكد على ضرورة مراعاة مصـــالح كافة أطراف النزاع ، وتؤمن بأن الطريق الواقعى الوحيد نحو التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط ، لابد وأن يمر عبر مؤتمر دولى يتبلور اتفاق عالمى واسع حوله ٠ كما يعرض السوفيت كذلك استعدادهم لاعادة علاقاتهم الدبلوماسية باسرائيل ، عند بداية انعقاد المؤتمر الدولى ٠

واذا كانت مصر ترحب بدور سوفيتى نشط فى مجال الســـعى لتهيئة الأجواء المناسبة لعقد المؤتمر الدولى المنشـــود ، فاننا نتطلع الى مزيد من التحرك السوفييتى فى مجال الاتصال بمختلف الأطراف الدولية ، سواء مع الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو اسرائيل ٠ ذلك أن الحضور السوفيتى الفاعل على مسرح الشرق الأوسط ، ودوره الايجابى داخل المؤتمر الدولى للسلام ، هو - بكل تأكيد ماتحرص عليه مصر والعـــرب أجمعين ، لأن ما سوف يتحقق ، من خلال المشاركة السوفيتية ، سيكون أفضل مما يتحقق لو ترك الأمر للدور الأمريكى بمفرده ، كما لا يخفى أن ما يقدمه الاتحـــاد السوفيتى من ضمانات لتحقيق التسوية ، سيظل من أكثر العوامل أهمية فى مرحلة اخراج التسوية الى حيز التنفيذ الفعلى ، وفى مجال التوصل الى السلام الشامل والعادل والدائم فى هذه المنطقة الحيوية للسلام العالمى كله ٠

ولقد سجل العام المنصرم - فى مجال العـــلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد السوفيتى ، مرور خمسة وأربعين عاما على قيام العلاقات الرسمية بينهما ٠ وفى الحقيقة كانت مسيرة هذه الأربعة عقود ونصف العقد الماضية ،

مسيرة حافلة بمعانى الصداقة والتفاهم المتبادل والتعاون المشترك . ولقد شهدت السنة الماضية تبادلا مكثفا للزيارات على مستوى الوزراء والفنيين فى مجال التعاون بين البلدين . كما جاءت زيارات السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى موسكو فى مايو ١٩٨٨ ، بعد ما يقرب من اثنى عشر عاما على آخر زيارة عمل لوزير خارجية مصر فى اطار العديد من المتغيرات السياسية ، وبعد أربعة أعوام على تبادل السفراء بين الدولتين ، وتتويج العلاقات المصرية السوفيتية ، التى دخلت بالفعل مرحلة العلاقات الطبيعية التى تتسم بالتشاور السياسى المستمر بين البلدين ، وتبادل الزيارات على كافة المستويات الى جانب ما تحقق من تطورات هامة فى العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

فعلى جبهة العلاقات الاقتصادية تحقق تطور ايجابى ملحوظ ، خاصة بعد توقيع اتفاق اعادة جدولة الديون المصرية ، وبحث مجالات التعاون التجارى والاقتصادى والعمل على تدعيمها فى ضوء رغبة الاتحاد السوفيتى فى الاسهام فى الخطة الصناعية والاقتصادية فى مصر ، وتنفيذ بعض مشروعات الخطة الخمسية القادمة وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين . وقد بلغ حجم التبادل التجارى السلعى بين البلدين حوالى ٩٥٠ مليون دولار ، أما عقود الاحلال والتحديث للمشروعات السوفيتية القائمة فى مصر ، فقد بلغت مائة مليون دولار . كما تم توقيع اتفاق طويل الأجل لتدعيم العلاقات التجارية بين البلدين لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من أول يناير عام ١٩٨٨ . كما جرى فى يونيو الفائت التوقيع فى موسكو على أول اتفاقية سياحية بين مصر والاتحاد السوفيتى لزيادة حجم التبادل السياحى بين البلدين . ولا شك أن هذا التطور الايجابى سيفتح الباب أمام التوصل الى اتفاقيات أخرى حول تطوير التعاون الاقتصادى ، وتوسيع مجالات التبادل التجارى والثقافى وغيره من المجالات . كما أن السوق السوفيتية هى سوق تقليدية هامة للصادرات المصرية استقرت قواعدها على مدى ثلاثين عاما .

ان هناك بكل تأكيد ، مجالات واسعة ورائعة تنتظر العلاقات المصرية ـ السوفيتية ، خدمة لشعبى البلدين . وفى هذا الصدد ، فقد كان توقيع اتفاقية التعاون المصرى ـ السوفيتى فى مايو ١٩٨٨ ، بمثابة فاتحة جديدة فى

العلاقات بين القاهرة وموسكو تؤكـــد حرص الجانبين على اقامة روابط مستديمة ، طبيعية ومتوازنة ، خلاقة ومتطورة ٠

وفى العام الفائت ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس جمعية الصداقة المصرية - السوفيتية بزيارة الى الاتحاد السوفيتى فى يوليو عام ١٩٨٨ ، للمشاركة فى احتفالات جمعية الصداقة السوفيتية - المصرية باحتفالات الذكرى السادسة والثلاثين بثورة يوليو المصرية ٠ وتعمل جمعيتا الصداقة فى البلدين ، على بذل الجهود لتهيئة أنسب الظروف ، وتوفير المناخ النفسى المواتى لنمو العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات ، ضمن أفق يستشرف تدعيم وتعميق مفاهيم الصداقة والاحترام المتبـــادلة والمصلحة المشتركة بين الشعبين المصرى والسوفيتى ٠

ولا شك أن العلاقات بين مصر وبين سائر دول الكتـــلة الاشتراكية ، تشـــهد تطورا هاما وشاملا فى مختلف المجالات ، كما أن ثمة مجالات واسعة مازالت تنتظرها لمزيد من التوسع والتنوع ، وخاصة فى حقـــل التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى والثقافى والعلمى المتعـدد المنـاحى ٠ ومن المؤكد ان دول المجموعة الاشتراكية تستطيع أن تلعب دورا هاما فى مجال الاحلال والتحديث للقطاع العام المصرى ، الذى اعتمد فى مرحلة الستينات - بصورة كبيرة - فى تأسيسه ، على خبرات شرقية ٠

واذا كانت الزيارات المتبادلة التى تأخذ فى التنامى بين مصر وبين دول الكتلة الاشتراكية ، تشكل مؤشرا فى اتجاه الصعود المستمر ، فان عام ١٩٨٨ المنصرم قد سجل زيارات هامة فى كلا الاتجاهين ، لعل فى مقدمتها ، تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبـــارك الى يوغســـلافيا فى سبتمبر ١٩٨٨ ، كما قام رئيس مجلس الشعب على رأس وفد من المجلس بزيارة الى الاتحاد السوفيتى ، وكذلك قام رئيس مجلس الشورى بزيارة كل من رومانيا وبولندا والمجر ٠ كما قام وفد من مجلس الشـــورى بزيارة الى جمهورية المانيا الديمقراطية للمشاركة فى الندوة الخاصة باقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ٠ وعلى المستوى الوزارى ، قام وزير الدولة للتعاون الدولى بزيارة الى كل من بلغـــاريا وتشـيكوسلوفاكيا ، ووزير الاسكان

والمرافق بزيارة الى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الصناعة الى تشيكوسلوفاكيا ٠

وعلى الجانب الآخر استقبلت مصر الرئيس نيكولاى شاوسيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية فى سبتمبر ١٩٨٨ ، وكذلك النائب الأول لرئيس الوزراء الرومانى فى أكتوبر ١٩٨٨ لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين ٠ كما قام كل من نائب وزير الخارجية لشئون الأمم المتحدة ونائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، فى جمهورية المانيا الديمقراطية بزيارة الى مصر فى فبراير وأكتوبر ١٩٨٨ على التوالى ٠ كما قام رئيس اتحاد عمال البانيا بزيارة الى مصر فى يناير ١٩٨٨ ، والنائب الأول لرئيس مجلس الدولة فى جمهورية بلغاريا الشعبية فى فبراير ١٩٨٨ ٠ ومن تشيكوسلوفاكيا استقبلت مصر وزير الخارجية فى ابريل ١٩٨٨ ، وقبله قام نائب وزير الخارجية بزيارة الى مصر كذلك فى يناير ١٩٨٨ ٠

الدبلوماسية المصرية على ساحة المنظمات الدولية :

تنشط الدبلوماسية المصرية فى نطاق الأمم المتحدة كتنظيم دولى شامل ، سواء على مستوى أجهزتها الخمسة الرئيسية أو على مستوى وكالاتها المتخصصة ، أو مؤتمراتها المتعددة التى غدت تشكل نظاما متكاملا ، يحيط بمختلف أوجه النشاط من سياسى واقتصادى وتنموى وثقافى واجتماعى وبيئى وقانونى وانسانى ٠ كما تنشط مصر على ساحات دولية أخرى متعددة تأتى فى مقدمتها منظمة المؤتمر الاسلامى ٠ فعلى ساحة المؤتمر الاسلامى ، يقوم انتماء مصر الى العالم الاسلامى فى جوهره على الايمان برسالة الاسلام التى هى رسالة عدل وسلام ، ودعوة حق وخير ، ومنهج وديمقراطية ٠ ومن خلال عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، تؤكد دوما على أهمية التنسيق والتشاور المستمر بين الدول الاسلامية حيال مختلف القضايا الجوهرية والأساسية ذات الاهتمام المشترك ، كما تؤكد ، وبصفة خاصة ، على أهمية التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، كما تؤمن الدبلوماسية المصرية بضرورة العمل داخل منظمة المؤتمر الاسلامى ، للتوصل الى تصور كامل لمفهوم أمن الأمة الاسلامية ووضع ميثاق عدم اعتداء بين الدول الاسلامية فى اطار ميثاق الأمم المتحدة ٠ وفى عام ١٩٨٨ المنصرم ، نجحت

الدبلوماسية المصرية فى أن تصل بعلاقاتها مع المجموعة الاسلامية الى افضل المستويات ، بالاتصالات الدائمة مع قياداتها ومشاركة ايجابيـــة فى مختلف الأنشطة بمنظمة المؤتمر الاسلامى ٠

اذ شهد العام الماضى نشاطا واسعا ، شاركت فيه مصر ، على مستوى منظمة المؤتمر الاسلامى ، بدأ فى مطلع العام باجتماع الدورة الرابعة عشرة للجنة الشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بجدة فى يناير ١٩٨٨ ، والتى أقرت جدول أعمال المسائل الاقتصـــادية التى تعرض على الاجتماع السابع عشر لوزراء خارجية دول المنظمة فى عمان فى مارس ١٩٨٨ ، والذى بحث عددا من الموضوعات من بينها :

ـــ استضافة مصر للدورة الثالثة للمعرض الاســلامى بالقاهرة ٠ (وقد أقيم المعرض بنجاح فى أكتوبر ١٩٨٨) ٠

ـــ استضافة مصر لاجتماع خبراء الدول الاسلامية حول موضوع الأمن الغذائى بالقاهرة فى مايو ١٩٨٨ ٠

ـــ اجتماع فريق الخبراء لوضع اتفاق لتبادل الأيد العاملة والضمان الاجتماعى بين البلدان الاسلامية فى أنقرة فى مايو ١٩٨٨ ٠

ـــ الاعداد لقيام نظام لتبادل الافضليات التجـــارية بين الدول الاسلامية والاتفاق على انشاء شبكة اسلامية لتبادل المعلومات التجارية ٠

كما شاركت مصر فى اجتماع الدورة الرابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى الذى عقد فى استانبول فى سبتمبر ١٩٨٨ ، وتزامن معه عقد اجتماع على المستوى الوزارى لوزراء المواصلات لبحث سبل التعاون بين الدول الاعضاء فى هذا المجال الحيوى ، ويتم الاتفاق على أن يكون الاجتماع الوزارى القادم مخصصا لبحث سبل التعاون فى مجالات الطاقة بمفهومها الشامل بما فى ذلك ربط الشبكات الكهربائية ٠

وتحت علم الأمم المتحدة ، تمارس مصر مسئولياتها كعضــو مؤسس لمجتمع الأمم على مدى الثلاثة والأربعين عاما الماضية ، بكـــل الحماس والاخلاص ، ايمانا منها بأن الأمم المتحدة هى النظام الذى يســـتهدف أن

تتأسس بموجبه علاقات الدول والشعوب على أساس من الحرية والتعاون والتعايش السلمى ، عوضا عن أساليب القهر والسيطرة والاقتتال ٠

ولقد أثبتت التطورات الايجابية الاخيرة لعدد من المشاكل الدوليـــة الاقليمية أن للامم المتحدة دورا هاما يمكن أن تلعبه بكفاءة ، فى تســـوية النزاعات الاقليمية اذا ما اتيحت لها الفرصة ، وهو ما يدعونا الى مناشدة الدول الأعضاء الى الاسهام فى انتشال هذه المنظمة من أزمتها المالية ، حتى تتمكن من الاستمرار فى القيام بدورها كأداة فعالة لتحقيق العدل والتضامن والسلام ، وفقا لما نص عليه ميثاقها ٠

وفى عام ١٩٨٨ ، حظيت عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة المتحدة بجائزة نوبل للسلام ، تحية واعترافا بالدور المتنـــامى والفعال لعمليات حفظ السلام فى مختلف انحاء العالم ٠ واذا كان المجتمع الدولى قد أبدى ارتياحه للدور المتعاظم للامم المتحدة ، فى مجال تسوية المشكلات الاقليمية ، فان الدبلوماسية المصرية تود التنبيه والتركيز على أن هذا الدور قد استند الى أحد المبادىء الرئيسية فى ميثاقها ، ألا وهو مبــدأ التسوية السلمية للمنازعات والذى يعتبر من أقدم المناهج لترسيخ فرص السلام ، كما أن مدى الالتزام به ، يعبر عن مستوى النضج الدولى فى ممارسة وتنظيم العلاقات بين الدول ، وذلك بالخروج عن مسار الطرق المسدودة ، والسعى لايجاد الحلول المناسبة لهذه المنازعات ٠

وتتحمل مصر مسئولياتها الخاصة فى موضوع السلام العالمى ، وذلك فى اطار عضويتها بمؤتمر نزع السلاح فى جنيف ، ولها فى ذلك مقترحات ايجابية ومحددة واسهامات لها تقديرها ، كما تحظى مبادرة مصر باقامة منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط ، بتأييــد مبــدئى من الأطراف المعنية ٠

وجدير بالذكر أن عام ١٩٨٨ المنصرم ، قد تزامن مع الذكرى الأربعين للاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وكانت مصر سباقة الى الانضمام لمعظم الاتفاقات والمواثيق الدولية ، المتعلقة بحقوق الانسان ، ووفية بالتزاماتها الناجمة عن ذلك وينبع ذلك من اقتناعنا بأن السلام والاستقرار والتنمية هى

من أجل الانسان ، ولا تتم الا بجهد الانسان ، تعزز شعوره بكرامته ، وتعمق احساسه بحريته ٠

كما تولى مصر اهتماما فائقا لقضايا الطفولة والأمومة ، وأنشأت لهذا الغرض « المجلس القومى للطفولة والأمومة » ، الذى عقد مؤتمرا قوميا بالاسكندرية فى نوفمبر ١٩٨٨ ، بالتعاون مع منظمة اليونسيف ، وعدد من مكاتبه الاقليمية ، وذلك لكسب تأييد الرأى العام على أوسع نطاق لمشروع اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل ٠

وتشير مصر بالتقدير الى المشاركة البناءة التى يسهم بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونسكو فى مجال التنمية الثقافية ، والحفاظ على التراث التاريخى العريق فى مصر ، وبصفة خاصة مشروع اعادة احياء مكتبة الاسكندرية الخالدة كأثر حضارى مصرى وعالمى ٠

وعلى صعيد الاقتصاد العالمى ، تؤمن الدبلوماسية المصرية ، أن القضايا الاقتصادية فى ظل اتساع نطاق ظاهرة تدويل الحياة الاقتصادية ، وتشابك العلاقات والمصالح وتزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، بين مختلف دول العالم ، غنيها وفقيرها ، أصبحت تقتضى من الدول الصناعية النظر الى مشاكل الدول النامية بمفهوم جديد قائم على أساس المصلحة المشتركة والانصاف والمشاركة فى المسئولية الجماعية ، بما يهيىء لتطوير العلاقات الاقتصادية بشكل صحى لصالح جميع الأطراف ٠ فعالم المستقبل سيكون مصيره واحدا ، فاما أن يتقدم جميعه أو يتخلف ويتراجع كله ٠

لقد أصبحت الحاجة ملحة لكى تدخل كافة الدول فى مفاوضات شاملة جادة ، تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية الدولية ٠ فقد أثبت الحوار الجاد من خلال التعاون المتعدد الأطراف فعاليته ، وتعتبر نتائج الاجتماع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خير شاهد على ذلك ٠ وعليه فان وفد مصر فى الأمم المتحدة ، قد بادر خلال دورة المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى يوليو ١٩٨٨ ، بالمطالبة بعقد دورة خاصة للجمعية العامة ، تكرس لمناقشة الموقف الاقتصادى والاجتماعى الدولى ، وسبل دفع التنمية وتطوير التعاون الدولى ٠ فثمة حاجة لصياغة مناهج عمل منسق للمجتمع الدولى فى

التسعينات يستهدف حـل المشـاكل الاقتصـادية والاجتماعية التى تواجه شعوب العـالم ٠

فى خلال عام ١٩٨٨ دعت عوامـل الى اهتمام المنظمات الدوليـة والاقليمية وتجمعات الدول النامية بترشيد عملها ، ومن بين تلك العوامل المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها غالبية دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، والتزامها بسياسات تقشفية داخليا وفى مجـال مساهماتها فى ميزانية المنظمات الدولية ٠ كذلك تضـخم البنـاء الادارى وتزايد عـدد الاجتماعات واللجان والمؤتمرات التابعة لهذه المنظمات الدولية ، مما يؤدى الى صعوبة متابعتها والاستفادة منها ٠ كما أن هناك دعوة الى تقييم عمل هذه المنظمات والتجمعات بمناسبة الاحتفال بمـرور فترة من الزمن على انشائها (الاحتفال بمرور ٤٠ عاما على انشاء منظمة الأمم المتحـدة عام ١٩٨٥ ، وفى عام ١٩٨٨ بمرور ٢٥ عاما على انشاء منظمة الوحدة الافريقية والاعداد للاحتفال بمرور ٢٥ عاما أيضا على انشاء مجموعة الـ ٧٧ فى عام ١٩٨٩) ، ويرتبط بهذا التقييم السعى لترشيد العمل فى هذه التجمعات وزيادة فعاليتها وقدرتها على التجاوب مع الأولويات والمشاكل الجديدة التى تواجهها التطورات السياسية على الساحة الدولية والتقارب بين الشرق والغرب على مفهوم ومضمون الحوار بين الشمال والجنوب ، الى جانب الطفرة الكبيرة التى حققتها عدة دول آسيوية نامية حديثة التصنيع وأثرها على تماسـك مجموعة الدول النامية فى ضوء المصالح والأهداف ، وهذا ما دعا حركة عدم الانحياز الى تشكيل لجنة وزارية للتعاون الاقتصادى وتخصيص أول اجتماع موضوعى للجنة فى يونيو ١٩٨٨ فى هرارى لبحث كيفية احيـاء الحوار بين الشمال والجنوب ودعم التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ٠

وقد أعدت مصر دراسة متكاملة تتضمن تقييما للموقف الحـالى من الحوار بين الشمال والجنوب ، وتحليلا لأسباب الجمود الذى يشـهده الحوار ، ومقترحات تهدف الى احياء ذلك الحوار ، وتقدمت بهذه الدراسة الى حكومة زيمبابوى بصفتها رئيسا لحركة عدم الانحياز قبل انعقاد اللجنة فى هرارى ٠ وشاركت مصر كذلك ضمن مجموعة مصغرة فى اعداد تقرير اللجنة الذى عرض على الاجتماع الوزارى للحـركة فى نيقوسـيا فى سبتمبر ١٩٨٨ ٠

كما تبنت مصر الاتجاه نحو ترشيد العمل فى المنظمات الدولية ، فالى جانب رئاسة مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة للجنة المكلفة باجراء دراسة متعمقة للهيكل الحكومى للامم المتحدة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وهى اللجنة التى قدمت تقريرها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى خلال دورتها الثانية فى يوليو ١٩٨٨ ، فلقد لعب وفد مصر دورا رئيسيا فى اعداد مشروع القرار الخاص بترشيد العمل فى المجلس والذى اعتمدته الجمعية العامة فى نوفمبر ١٩٨٨ ، هذا بالاضافة الى مشـــاركة مصر الفعالة فى اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للامم المتحدة وعضـــوية خبير مصرى فى لجنة الخدمة المدنية الدولية ولجنة المساهمات ، وهى لجان تعمل على ترشيد العمل وتخفيض الانفاق وتقدير مساهمات الدول على أسس أكثر عدالة ، وتحديد برنامج وأنشطة منظمة الأمم المتحدة وفقا لمصالح وأولويات الدول الأعضاء وبصفة خاصة الدول النامية ٠ وهذا هو الدور الذى تملك مصر مقومات خاصة تؤهلها للقيام به فى ضوء ما تتميز به سياستها من اعتدال وتوازن وما اكتسبته من خبرة فى مجال العمل فى المنظمات الدولية وما تملكه من مصداقية وقدرة على التأثير ، وما تهدف اليه من زيادة قدرة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية التى تعمل فى المجال الاقتصادى على مواجهة المشاكل والتحديات التى تواجهها شعوب الدول النامية بصورة ايجابية وفعالة ٠

ونظرا لأهمية الموضوعات التى تتناولها جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى اطار «الجات» بالنسبة لكافة الدول والمجموعات وخاصة بالنسبة لدولة كمصر تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية من الخارج وتعمل على دعم وتوسيع قائمة انتاجها الصناعى وقدرتها على التصدير ، فلقد تابعت مصر عن كثب اجتماعات اللجـــان المعنية فى جنيف ، كما شاركت فى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى مونتريال بكندا فى ديسمبر ١٩٨٨ لمراجعة نصف المدة لنتائج جولة أورجواى للمفاوضات والتى تمتد من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ ٠ وحرصت مصر على المشاركة الايجابية فى هذه المفاوضات والمطالبة بايلاء أهمية خاصة لاعتبارات التنمية فى الدول النامية وتمكينها من الحصول على احتياجاتها من السلع الغذائية بأسعار مناسبة وحماية صناعاتها الناشئة وكذلك قطاع الخدمات ، نظرا لأهمية هذا القطاع والحساسية الخاصة التى يتميز بها ، وقد اتخذت مصر هذا الموقف

بعد اجراء دراسة وطنية شـــــاملة عن كافة المشروعات التى تتناولهـــــا المفاوضات ، واتجاهات تلك المفاوضات ، والمقترحات المختلفة المقدمة بشأنها وأثرها على القطاعات الانتاجية والنشاط الاقتصادى فى مصر ، مع الأخذ فى الاعتبار الامكانات المستقبلية للصـــــادرات واحتياجاتنا من الغذاء وتنمية القطاعات الانتاجية ٠

ونظرا لوضع مصر المتميز وعضويتها فى كل من اللجنة الاقتصادية الافريقية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا فلقد واصلت خلال عام ١٩٨٨ تحركها النشط من أجل دعم التعاون الاقليمى مع الدول المجاورة فى اطار اهتمامها بالتعاون الاقتصادى والفنى بين الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والافريقية بصفة خاصة ٠

كما ترتبط مصر والجماعات الأوربية بعلاقات متطورة ومتميزة تعود الى عقد اتفاقية التجارة التفضيلية فى عام ١٩٧٢ والتى حل محلها اتفاق أوسع فى عام ١٩٧٧ هو اتفاق التعاون الشامل الذى تجرى فى اطاره أنشطة التعاون المالى بين مصر والجماعات ٠ وقد شهد عام ١٩٨٨ التصديق على البروتوكول المالى الثالث والذى يمتد حتى عام ١٩٩١ وتحصل مصر بمقتضى هذا البروتوكول على ٤٤٩ مليون وحدة نقد أوروبية (٥٥٢ مليون دولار) ما بين منح خالصـــــة وقروض من بنك الاستثمار الأوروبى ٠ ويزيد هـــــذا البروتوكول فى قيمته الاجمالية بمقدار ٦٣٪ عن البروتوكول المالى السابق ٠ وقد تم الاتفاق على المجالات التى يمولها البروتوكول ، حيث تم التركيز على مشروعات البنية الأساسية والتنمية الزراعية والمشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة وكذلك التعاون العلمى ، وقد روعى أن تقع هذه الأنشـــــطة فى نطاق أهداف الخطة الخمسية الثانية ٠ أما بالنسبة للمساعدات الغذائية ، فقد استمر وضع مصر خلال عام ١٩٨٨ كأكبر مستفيد من المساعدات التى تقدمها الجماعات الأوربية ٠ ان علاقات مصر المتميزة مع هـــــذا التجمع الأوروبى لا شك أنها كانت من الأسباب الرئيســـية التى أدت الى أن تحظى مصر بأكبر نسبة من الزيادة فى المساعدات التى قدمتها الجماعات بموجب البروتوكول المالى الثالث ، كما أن حصولها على ذلك النصيب من اجمالى برنامج مساعدات التنمية الاقتصادية ليعنى أيضا التقدير الواضح لسياسة

مصر ودورها فى المنطقة ، وكذلك التأييد المستمر للجهود التى تبذلها فى مجال التنمية الاقتصادية والاصلاح الاقتصادى ٠

ولقد تابعت مصر باهتمام خلال عام ١٩٨٨ تطورات انشاء السوق الداخلية الموحدة بين الدول الأعضاء فى الجماعات الأوروبية وذلك على مستويات عدة ٠ فعلى مستوى زيارات المسئولين الاوربيين الى مصر أهتم الجانب المصرى بابراز اهتمامه بمعرفة آخر ما تم بشأن انشاء تلك السوق ومتابعة آثارها المحتملة على شكل علاقات الجماعات سواء بمصر أو بالدول الأخرى ٠ وعلى مستوى الاتصالات فى الخارج ، أما من خلال الزيارات الرسمية أو من خلال نشاط البعثات المصرية لدى مختلف العواصم الأوربية ، حظى موضوع انشاء السوق باهتمام واسع ٠ ولا يقتصر التصور المصرى فى هذه المتابعة على تحرى انعكاسات تلك السوق على العلاقات الاقتصادية ، ولكنه يمتد ليشمل أيضا محاولة ربط هذا التصور مع التقارب على الصعيد العربى والجهود المبذولة من أجل تحقيق تعاون اقتصادى وثيق بين الأقطار العربية وبالتالى استقراء النواحى التى يمكن فيها السير على النهج الذى اتبعته الدول الأوروبية فى سعيها نحو تحقيق ذلك المستوى الرفيع من التعاون والتنسيق ٠

وبالنسبة للمجال الأول ، وهو متابعة تطورات انشاء السوق الداخلية الموحدة والانعكاسات المحتملة لذلك ، فمن المهم أن نشير أولا الى ما تبين من صعوبات تكتنف هذا المسعى والتى ما يزال على الدول الأعضاء تخطيها ، وذلك فيما يتعلق بالنظام النقدى والسياسات الضريبية والنواحى الاجتماعية للسوق الموحدة ٠ وقد أوضحت الدول الأوروبية الأعضاء فى الجماعات من ناحية أخرى ـ وذلك خلال ما أجراه الجانب المصرى من اتصالات على كافة المستويات ـ ان الدول النامية التى ترتبط مع الجماعات الأوربية باتفاقيات للتعاون ومن بينها مصر لن تتأثر بانشاء السوق حيث ستتمتع صادراتها بنفس المعاملة الخاصة أو التفضيلية حسبما تنص عليه اتفاقيات التعاون معها ٠ أما فيما يختص بالقروض والمساعدات ، فتنظمها البروتوكولات المالية التى تبرمها الجماعات مع الأطراف الأخرى ٠

أما فى المجال الثانى ، ومع استئناف مصر لنشاطها فى المنظمات

الاقتصاد والصناديق المالية العربية ، شرع الجانب المصرى برصد تطورات الاتجاه الأوروبى نحو مزيد من التقارب والتعاون ، وذلك فى محاولة لتحرى الأوجه التى يمكن فيها الأخذ عن المنهج الذى أتبعته الدول الأوربية ومحاولة بلورة ذلك مع ما لدى مصر من رصيد خبرة فى ممارسة العمل المشترك على مختلف المستويات للخروج بصيغة للتعاون تتلاءم ومعطيات وواقع البيئة العربية ٠ ان التعاون الوثيق فى عالم اليوم لم يعد ترفا بحال من الأحوال ، انما هو ضرورة ينبغى أن تسعى اليها الدول التى يتوافر لديها القاسم المشترك الذى يمكنها من تحقيق هذا التعاون ٠ ومن هذه الدول بطبيعة الحال الأقطار العربية ، وذلك فى ظل تنامى الاتجاه نحـــو تكوين التجمعات الاقتصادية الكبيرة وتعاظم قيمتها وكذلك اكتساب العلاقة فيما بين هذه التجمعات شرعية جديدة ، فكما هو معروف ، فقد شهد عام ١٩٨٨ الاعـــلان المشترك بين الجماعات الأوروبية ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) الذى هو بمثابة اعتراف متبادل ٠

ولقد حرصت التحركات المصرية على مستوى الجماعات الأوروبيـــة خلال هذا العام سواء فى مصر أو فى الخارج ، على تحقيق أقصى استفادة لمصر من خلال استثمار العـــلاقات المتميزة التى تتمتع بها مصر مع تلك المجموعة ، كذلك استمر الجانب المصرى على الما بما ينتاب شكل الجماعات الأوروبية من تطور والابعاد المستقبلية لهذا التطور ، وأخيرا محاولة توظيف الرصيد المتكون من الخبرة فى سبيل اعادة صياغة العلاقات العربية فى المجال الاقتصادى من أجل الوصول الى تعاون مثمر وبناء ٠

واذ تؤمن الدبلوماسية المصرية بأن القوة ليست هى أفضـــل وسائل اقرار السلام والأمن ، وأن أفضلها انما يتمثل فى ازالة البواعث التى تؤدى الى الحرب ، وترجيح كفة المعقولية السياسية ، وجعل صنع السلام أسلوب حياة لشعوبنا ٠ ومن أجل هذا تدرك مصر أهمية تقـــديم المزيد من الدعم لمنظمة الأمم المتحدة ، حتى تتزايد اسهاماتها الايجابية ، وبضرورة العمل ، فى اطار من التضامن ، والمسئولية المشتركة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى يتزايد اقترابنا من عالم أكثر انسانية ، يقوى ايمان البشرية بنفســـها وبقدراتها الخلاقة على صنع مستقبل أفضل ٠

وهكذا يستبين لنا ، مع واقع استعراض حصـــاد العام الفائت ، أن سياسة مصر الخارجية ، تزداد اكتسابا لمواقع جديدة ، يوما بعد يوم ، بما يؤكد مصداقية توجهاتها السياسية ، ومبدأية قناعاتها الفكرية والمسلكية على الصعيد العالمى ٠

الفصـــل الســابع

النشاط الدبلوماسى المصرى

فى عام ١٩٨٩

لم يكن عام ١٩٨٩ ، فى تاريخ الدبلوماسية المصرية ، مجرد وحدة قياس زمنية ، تضاف الى عمر أقدم دولة فى التاريخ ، وانما كان أكثر من ذلك ، أشبه بعلامة فاصلة فى ذلك التتابع الدائب فى مسيرة نضالها الذى لا يكل ، حماية للمصلحة الوطنية ، أو جهادا من أجل الوحدة القومية ، أو تثبيتا لرايات الحرية ، أو دفاعا عن الحق ، أو انحيازا للمبدأ ، أو انتصارا للعدل ، أو صيانة للسلام ، أو اعلاء للقيم الحضارية ٠

وفى الحقيقة ، لقد شهدت هذه السنة الأخيرة من عقد الثمانينات ، العديد من التطورات الحاسمة على مختلف الأصعدة المحلية والاقليمية والقارية والعالمية جميعا ، يمكن معها القول ، بأن ثمة معطيات قد تبلورت ، وعكست نفسها خلال ذلك العام المنصرم ، لتجعل منه عاما متميزا بكل مقياس ٠

واذ تظل مصر على عهدها ، فى الطليعة على ساحة العمل القومى ، وفى موقع الريادة على المستوى الأفريقى ، ودولة دور فاعل وديناميكى فى كل محفل دولى ، فقد سجل عام ١٩٨٩ ، للدبلوماسية المصرية حضورا ذا خصوصية واضحة فى مختلف دوائر انتماءاتها ، وفى جميع مجالات نشاطها، كما واصلت بحمية وحماس ، اداء رسالتها الحافلة بالمسئولية والوعى على النطاق العالمى ٠

أولا : الدبلوماسية المصرية والتطورات السياسية الجديدة :

اذا كانت السنوات القليلة الماضية قد عايشت مرحلة دقيقة من مراحل تطور الأوضاع الدولية ، فان عام ١٩٨٩ ، قد تميز دون سواه ، بما تم خلاله من تغيرات هيكلية حاسمة أصابت العالم المعاصر شرقا وغربا ٠ وهى تغيرات ضخمة وهائلة توحى بأننا نعيش على مشارف عالم جديد ، تشغله هموم جديدة ، وتؤرقه أشكاليات غير مألوفة من قبل ، وتحكمه ـ بالتالى ـ معادلة دولية جديدة ٠

التقارب بين الشرق والغرب :

ولعل أول هذه الظواهر الجديدة التى تشكل أبرز قسمات عالم اليوم ذلك التقارب غير المسبوق الذى يتحقق الآن فى العلاقات بين الشرق والغرب ، بما ينبىء بدخول عصر جديد ، وبداية حقبة جديدة ، تمثل منعطفا هاما فى تاريخ الانسانية • وفى عام ١٩٨٩ ، سار الوفاق الدولى خطوات هامة ، وأخذت حقيقته المادية تتبلور أكثر فأكثر ، ليس فى الميدان الدبلوماسى وميدان نزع السلاح فحسب ، بل وفى ميدان التعاون الاقتصادى والتكنولوجى كذلك ، كما امتد الى ميدان الفكر السياسى أيضـــا ، اذ غدت حقوق الانســان الديمقراطية ، والتعددية الحزبية ، والليبرالية الاقتصادية ، مفردات الخطاب السياسى لقادة الشرق كما هى لقادة الغرب فى ذات الوقت •

ولم يكد عام ١٩٨٩ يقترب من نهايته ، حتى كانت الحدود الكلاسيكية بين الشرق والغرب ، والتى ظل حائط برلين خير شـــاهد عليها ، تتبـدد وتتلاشى ، كما كانت قمة « المتوســط » بين ميخائيل جورباتشوف وجورج بوش ، فى ديسمبر من العام الماضى ، بمثابة التكريس الرسمى لنهاية الحرب الباردة ، وبدء علاقة من نوعية جديدة بين الدولتين العظميين •

وفى الحقيقة فان الوفاق الدولى الذى يتحقق الآن ، انما يجسد بشكل عملى امكانية الانتقال من المواجهة الى التعاون بين عالم الرأسمالية وعالم الاشتراكية فى الظروف الدولية الراهنة ، كما يعنى زوال الستار الحديدى الذى ظل يفصل بين العالمين على مدى العقود الأربعـــة الأخيرة ، وتفكيك التكتلات العسكرية التى تمثلت فى حلفى وارسو والأطلنطى ، وافساح الطريق لقيام علاقات جديدة تقوم على الاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل ، قبل أن يقوم على التناقض •

ومع تراجع الصراع الأيديولوجى وخفوت تأجج الثورة الأيديولوجية ، تحقق الثورة التكنولوجية انتصارات باهرة ، تضع العالم على عتبة انطلاقة لا قرين لها فى تاريخ كوكبنا ، وتغدو التكنولوجيا ، هى العقيـدة والدين والهدف ، الذى يعمل من أجله الجميع ويتنافس للحصول عليه الجميع فى عالم اليوم والغـــد •

واذ تحل التكنولوجيا محل الأيديولوجيا ، تســـقط القطبية الثنائية ، وينفسح المجال أمام ظهور قطبية متعددة الأطراف ، تتمحور جميعا حـــول القدرة على امتلاك ناصية المارد الجديد ، الذى يتمثل فى العلم وتســـخير تطبيقاته فى دفع وتيرة التقدم المادى ، وتطوير طـــرائق الحياة ، وتحقيق مستويات عليا من الابداع والاستمتاع والاستهلاك ، فالى جانب حضـــارة العالم الجديد المتمثل فى المارد الأمريكى ، يقوم العملاق السوفييتى والى جانبه الكيان الأوروبى الموحد ، كما تبزغ فى الشرق الأقصى على سواحل الباسفيك قوة جديدة هائلة تتجسد فى اليابان وعـــــدد من الدول الآسيوية الصناعية الأخرى ·

وبالرغم من ترحيب جمهورية مصر العربية ، ومعها شعوب العـــالم الثالث جميعا بهذا التطور الايجابى الذى يبشر بظهور ميلاد جديد فى تاريخ العلاقات الدولية ، وفى استتباب السلام الدولى الذى يعد الضمانة الأولى لكل تقدم أو تطور تصبو اليه شعوبنا ، الا أن ثمة الكثير من المخـــاوف والشكوك ما تزال تسيطر على فكرنا تعود أساســـا الى حقيقة أن الانفراج الذى نشهده هذه الأيام ، أنما يتركز الى حد كبير فى مجال العلاقات بين الدول الكبرى ، وأن انعكاساته الايجابية لم تصل بعد الى أعماق الوضع الدولى العام ، ولم تمتد بصورة ملموسة الى أوضاع العالم الثالث ، وخاصة الأوضاع الاقتصادية وما يتصل بها من مشاكل اجتماعية وبيئية وسياسية خطيـــرة ·

واذ تشـــــير حقائق الوفاق الدولى الحـــالى ، على أن تزايد آفاق الاتصالات والحوار بين الشرق والغرب ، لم يقابله اتجاه مماثل فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، بل على العكس تدل وقائع الأحـــداث ودلالاتها على احتمالات تزايد الهوة بين الطرفين ، واتساع الشقة بينهما ، بما قد يؤدى الى تحقق الوفاق بين الشرق والغرب ، على حساب الجنوب فى التحليـــل الأخير ، والى تهميشه فى نهاية المطاف ·

ولأن مصر قد ادركت هذا الخطر الذي يهدد العالم ويصيب الســلام الدولى فى الصميم ، ولأنها تحرص على أن تقود التطورات الايجابية المتولدة عن الانفراج الدولى ، الى قيام نهضة جديدة لشعوب العالم كلها ، يسودها الحوار بين المجتمعات المختلفة ، من أجل تحقيق التعايش والتعاون الايجابى

لمواجهة الأخطار المشتركة ، التى تضع مصيرنا ومستقبلنا على محك حاد ، تقدم الرئيس محمد حسنى مبارك مع قادة ثلاث من الدول النامية الصديقة ، وهى السنغال وفنزويلا والهند الى طرح مبادرة فى باريس فى الثالث عشر من يوليو ١٩٨٩ ، بقصد أحياء الحوار بين الشمال والجنوب ٠

وان أدرك العالم الثالث ، أن المشكلات التى تواجه شعوبه ، وبالذات فى المجال الاقتصادى لا تزال تنتظر الاتفاق على اطار مقبول لمواجهته على نحو فعال ، فقد بادرت الطليعة من قادته الى العمل معا من أجـــل تعميق رؤيتها للعالم فى هذا العصر الجديد ، وتحديد الدور الذى يجب على كل طرف من الأطراف القيام به للاسهام فى صياغة ملامحه وارساء قواعده ، من خلال مشاركة جماعية للاسرة الدولية ٠

وكان من الطبيعى أن يتحمس الجنوب للمبادرة التى شاركت فيها مصر، ففى أديس أبابا ، حيث التأمت ، القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحـدة الأفريقية ، التى تضم خمسين دولة ، تنتمى جميعا الى الجنـــوب ، صـدر قرارها الاجماعى بتأييد هذه المبادرة ، وبتكليف الرئيس محمد حسنى مبارك ، بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، بأن يعمل من أجل انجاحها ، وعقد مؤتمر يدشن عهدا جديدا من الحوار بين الشمال والجنوب ، وضمان اسهام افريقيا فى اعادة احياء هذا الحوار ٠

وفى بلجراد ، رحبت دول حركة عدم الانحياز ، التى عقدت فى سبتمبر ١٩٨٩ ، قمتها التاسعة بالمبادرة الرباعية التى تستهدف تشجيع الحوار بين الشمال والجنوب ، تحقيقا لتوسيع قاعدة اتخاذ القرار فى مجـــال ادارة الاقتصاد الدولى ، من خلال مشاركة الدول الناميـــة ٠ كما اجتمعت دول المبادرة الأربع ، على هامش قمة بلجراد ، فى خطوة عملية متقدمة وقررت ضم يوجوسلافيا الى مجموعتهم ، باعتبارها رئيسة حركة عدم الانحياز ٠

وعلى مدى النصف الثانى من عام ١٩٨٩ المنصرم ، عكفت الدبلوماسية المصرية على وضع الدراسات والتصورات الكفيلة بوضع الحوار المنشـــود موضع التحقق الفعلى ، كما نشطت الاتصالات والمحادثات مع الدول الأربع أطراف المبادرة ، ومع الدول الصناعية الكبرى السبع ، من أجل المحافظة على ديناميكية المبادرة ووضعها على طريق التنفيذ ٠ وانعقدت الاجتماعات

فى بلجراد ونيويورك وباريس ، واستمرت الاتصالات مع العواصم الكبرى ، ومع مختلف الأطراف المعنية ، من أجل تحريك تلك القضية الهامة ٠

وادراكا من جانب دول الجنوب ، بضرورة وحيــوية تدعيم وتعميق التعاون بين الجنوب والجنوب ، كشرط لازم ، وكحتمية تسبق أية محاولة للدخول فى حوار مثمر وبناء ومفيد مع الشباب ، وكمقدمة تضــمن جدوى وفعالية هذا الحوار المنشود بين الجنوب والشمال ، ثم الاتفاق أثناء مؤتمر قمة عدم الانحياز الأخير فى بلجراد على انشاء مجموعة جـديدة لدول الجنوب ، بادر بالدعوة لها رئيس جمهورية البيرو ، تتكون من خمسة عشر رئيس دولة ، تضم الى جانب رؤساء الدول الخمس المشاركة فى مبــادرة الحوار بين الشمال والجنوب ، رؤساء كل من البيرو والجزائر والارجنتين واندونيسيا وجاميكا وماليزيا وزمبابوى ونيجيريا ، كما تجرى الاتصالات فى الوقت الحاضر لانضمام كل من المكسيك والبرازيل الى هذه المجموعة حتى لا تكون العضوية مقصورة على دول عدم الانحياز ٠

وخطت هذه الفكرة التى أبدتها الدبلوماسية المصرية وانضمت اليها ، خطوة هامة فى نوفمبر ١٩٨٩ ، حين انعقـــد فى جنيف اجتماع الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات مجموعة الخمسة عشر للتشاور والتعاون فيما بين دول الجنوب لبحث الاعداد لعقد قمة تنظر فى وضع خطة عمل لدعم التعاون فيما بين دول الجنوب ، من المأمول أن تعقد أول اجتماع لها فى عام ١٩٩٠ ، على أن تجتمع سنويا بعد ذلك ٠

ولا يخفى أن الجنوب الذى يتنبه اليوم الى أهمية تعميق الحوار مع ذاته أولا ، يتهيأ لوضع الاستراتيجيات العليا لطمـوحاته وبلورة دوره فى التحول المعاصر ٠ ومن المؤكد أن تجمع الجنوب المتمثل فى مؤتمر الخمسة عشر ، انما هو تدعيم للمبادرة الخماسية ، التى تعمل من أجل احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، وليس بديلا لها ، ذلك أن اهتمام الجنوب بالمستقبل لا ينبغى أن يشغله عن مواجهة مشاكله ٠

وواقعه بالاعتماد المتزايد على قواه وامكانياته وطاقاته الذاتية ٠ ورغم أن الواقع الذى يعيشه الجنوب يحمل الكثير من المشاكل والمصاعب ، الا أنه يبشر بالكثير من الأمل والرجاء فى نفس الوقت ٠

مرحلة ما بعد تصفية الاستعمار :

وثانى الظواهر الهامة التى تعد أحد ملامح عصرنا الراهن ، وصول مرحلة تصفية الاستعمار الى منتهاها ، بعد أن تم تحرير كافة المستعمرات أو غالبياتها العظمى ، فيما عدا القليل من الجزر أو النادر من الجيوب التى هى فى طريقها الى الاستقلال أو التمتع بالحكم الذاتى تحت صورة من الصور ٠

ولعل طلوع فجر الحرية على ناميبيا المجاهدة بعد الانتخابات التى تمت فى هذا الاقليم الافريقى فى نوفمبر من عام ١٩٨٩ ، يشكل بداية النهاية لعملية التحرير الشاملة لاشقائنا فى الجنوب الافريقى من ذل العنصرية والتمييز ، والانطلاق على طريق الديمقراطية والعدالة والمساواة ٠

وبعد سقوط الهيمنة الاستعمارية وارتفاع رايات الحرية على شعوب العالم الثالث ، كان تركيز جل جهودنا على تثبيت الاستقلال ومواجهة خطر عودة الاستعمار الى تحكم جديد أشد واعتى من تحكم ما قبل الاستقلال ، تحكم يستمد ضراوته وشراسته من العجز ومن الحاجة ٠

وفى الحقيقة فان المشاكل الرئيسية التى نكبت بها شعوب العالم الثالث، ليست فى الواقع الا نتاج تفاعل مأسوى بين فقر مدقع ومستويات من الانتاجية منخفضة الى درجة سحيقة ، فى بنية تتسم بنقص خطير فى الهياكل الأساسية الرئيسية ، وبصورة خاصة فى مجالات رأس المال المادى ، والقدرة على القيام بالبحوث والدراسات التكنولوجية ، وتنمية المواد البشرية التى لا غنى عنها فى اقتصاد متكامل وديناميكى ٠ وتعمل عدة مشاكل أخرى متعددة ، مثل الضغوط التضخمية وعدم استقرار عائدات التصدير ، والعجز فى ميزان المدفوعات ، وعبء الدين الخارجى الآخذ فى الارتفاع ، وعدد من العوامل الخارجية والطبيعية الأخرى ، التى تؤثر على الأداء الاقتصادى لبلادنا النامية ، على تفاقم هذه الأزمة المركبة والرهيبة ٠

وكان من الطبيعى أن يؤدى انحسار الظاهرة الاستعمارية وحصول الدول التابعة على استقلالها ، الى زيادة الاهتمام بالمشكلة الاقتصادية وتوجيه الطاقات الوطنية للتنمية والخروج من اسار الفقر والتخلف ، ولكن

للأسف فان النتيجة المتحصل عليها حتى الآن ، تشير الى أن شعوب العالم الثالث ، ما تزال حتى اليوم غارقة فى مواجهة ما يمكن أن نطلق عليه تحديات الحياة ، أو بالأحرى تحديات البقاء ٠

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن شعوب العالم الثالث ، وبصفة خاصة الشعوب الأفريقية ، ماتزال تئن تحت وطأة التخلف المروع الذى يصنع تفاوتا سحيقا بين مستويات المعيشة لديها ، ومستوياتها لدى شعوب أخرى سبقت فى التقدم ٠ وهذه المشكلة لا تمس كرامة شعوب العالم الثـــالث وحقوقها المشروعة فحسب ، وانما هى ذات أثر خطير على السلام العالمى ٠ اذ لايمكن فى تقديرنا أن يستقر السلام بين الغنى الفاحش وبين الفقر المدقع فى عالم تلاشت فيه المسافات ٠

وليس من المبالغة أن نقرر أن الشغل الشاغل لمصر ولقيادتها على مدى العام الفائت ، كان هو المشكلة الاقتصادية فى العالم الثالث ، عامة وفى القارة الافريقية خاصة والتصاعد المستمر فى عبء خدمة الديون الى درجة تهدد بخنق مسيرة التنمية وتدهور الأوضاع الى الأســـوأ فى معظم بلدان العالم الثالث ، فى الوقت الذى تتوق فيه شعوبنا بحق الى غد أفضل ٠

وارتفع صوت مصر يرحب بالمبادرات الايجابية التى قدمتها بعض الدول المانحة للتخفيف من هذا العبء وتحقيق قدر أكبر من العدالة فى النظـــام الاقتصادى الدولى ، حفاظا على مصالح جميع الأطراف ، ولكنها أكدت فى ذات الوقت أن هذه المبادرات المشكورة لا ترقى الى مســتوى التحـــدى ، ولا تكفى للتعامل مع كافة أبعاد هذه المشكلة ٠ ولذا فان الدبلوماسية المصرية مافتئت تطالب بعقد المؤتمر الدولى للمديونية الخارجية للدول الافريقية وبقمة الحوار بين الشمال والجنوب ، لبدء المفاوضات العمليـــة واقتراح وتنفيذ سياسات محددة للتعاون من أجل صالح الطرفين معا ٠ ولا تهدف مصر من وراء دعوتها الى الدخول فى مواجهة مع أحد ، بل تستهدف فتح قناة للحوار والتفاوض وتبادل الرأى فى مناخ يسوده الشعور بوحدة التحديات التى تواجه الجماعة الانسانية بأكملها ٠

وتدرك مصر بوضوح كامل أن جزءا هاما من المشكلة الاقتصادية التى

تعانى منها دول العالم الثـــالث ، انما يكمن فى ذلك الضـــعف المزمن فى اقتصادياتنا الناجم بصفة أساســـية عن التشرزم والتفتت والتجزئة التى تعيش فيها بلادنا ، الغنية بمواردها ، ولكنها الفقيرة بما يقوم بين دولها من حواجز وقواطع وفواصل ، تعمل جميعا على اعاقة تكاملها وتعاونها بشكل فعال وديناميكى ·

ولا شك أن هذه الوضعية السلبية ، لا يمكن علاجها الا عن طريق خلق اسواق مشتركة تجمع بين بلداننا ، والا من خلال الاعتماد الجماعى على الذات فى دول الجنوب · وحتى هذا الهدف ، الذى تحقق فيه بلادنا هويتها المتميزة وكرامتها الكاملة وقوتها التاريخية ، فان مصر تجهد فى الدعوة الى تعميق التعاون بين الجنوب والجنوب ، واقامة الوحدات الاقتصادية الاقليمية، والمناطق الجغرافية الموحدة ذات الأفضليات التجـارية · كما تطالب مصر الدول المانحة ومختلف المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة فى التعاون الاقتصادى وسائر التجمعات العاملة فى مجال التنمية الخارجية ، بأن تقدم مساعداتها الى الدول النامية ، على أساس اقليمى وشبه اقليمى بما يساعد على تجاوز ظاهرة البلقنة والضعف الهيكلى الذى تعانى منه بلاد العـالم الثـــالث ·

وفى مجال تطبيق ما تدعو اليه مصر فى نطاقها الاقليمى ، فقد سجل عام ١٩٨٩ المنصرم ، تزايدا فى اهتمام الدبلوماسية المصرية بالتعاون مع دول حوض نهر النيل ، انطلاقا من الوعى بحيوية البعد النيلى وتأثيراته البالغة سياسيا واقتصاديا وأمنيا فى حاضر ومستقبل الشـعب المصرى · كما شاركت الدبلوماسية المصرية بحماس وفعالية على مدى عام ١٩٨٩ فى الجهود المبذولة فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ولجنـــة التسيير التابعة لها ، في مجال العمل على اخراج فكرة السوق الافريقية المشتركة الى حيز التنفيذ ، وذلك تطبيقا لخطة عمل لاجوس ، التى تدعو الى اقامة الســـوق الافريقية وتحقيق التكامل الجماعى القارى قبل نهاية هذا القرن · كما شهد العام الماضى تزايدا واتساعا فى نشاط الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية ، الذى يعد الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية على المستوى العملى الفاعل فى التعاون مع الدول الافريقية ، وضعا لشـــعار التعاون بين الجنوب والجنوب موضع التطبيق الفعلى ، وعملا على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا · لأن ما يحققه ذلك من اتصال

وتبادل بين شعوب وحضارات وثقافات الجنوب المتقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها ٠

ولاشك أن تقلص وانحسار الظاهرة الاستعمارية ، كان انجازه حلما من احلام الشعوب ، وكان ثمرة لتضحياتها الدؤوبة والمستمرة على مدى أجيال متعاقبة . ولكن ذلك الانجاز التاريخى لا تتحقق قيمته الكاملة الا بقدر مايسهم به فى اقامة صرح السلام والاستقرار الذى تصبو اليه بلادنا ، والا فان حركة التحرير تصاب بالانتكاس ، ويهتز أمام الشعوب المجاهدة مثلها الأعلى الذى تاقت الى تحقيقه ٠

وفى الحقيقة فان المنازعات الاقليمية كانت ولا تزال ، أكثر العوامل التى من شأنها أن تترك ظلالا من الشك على علاقات حسن الجوار التى ينبغى أن تسود بلدان العالم الثالث كما تضع على المحك مصداقية المبادىء والقيم التى يقوم عليها تضامننا المنشود ٠

وتربأ مصر ببلادنا المثقلة بالمشـــاكل الموروثة أن تشرع أبوابها لريح عاصفة تقتلع الاستقرار والسلام من جذوره ، وتفتح جراحا عميقة لا تلتئم ٠ كما أنها تؤمن بأن الأولى بقيادات العالم الثالث ، أمام تحـــديات العصر الراهنة ، أن تتوجه بكل الاحساس بالمسئولية ، الى صنع المستقبل وتجميع الطاقات وتعبئة الموارد ، وليس الوقوف عند ارث الماضى أو الاستسلام الى النظرة المقصورة ٠

وفى مجال الممارسة العملية على النطاق الأفريقى ، دعت الدبلوماسية المصرية الى ضرورة مواجهة هذه الظاهرة السلبية بأسلوب حـــركى نشط وبعزيمة قوية ، وبغير تسليم بمفاهيم انقسام القارة على أسس جغرافية أو ثقافية أو لغوية أو وفق خطوط عرقية وقبلية ، لأن تلك المفاهيم كلها مفاهيم لا تصلح لتوجيه الحركة الأفريقية صوب غاياتها الموضوعية ٠ وهى بيقين مفاهيم لم تعد تتفق مع حقائق العصر ، حتى اذا سلمنا بأنها تشكل رواسب من أحقاب استعمارية بائدة ، لم يكن لنا دور بارز فى بلورة أحداثها أو رسم صـــورتها ٠

ولقد كرست مصر وكرس رئيسها الذى كلفته القمة الافريقية الخامسة

والعشرون التى عقدت فى يوليو ١٩٨٩ ، بتولى امانة المسئولية فى قيادة منظمة الوحدة الأفريقية ، الجانب الأعظم من الجهد والاهتمام للتصدى لتلك الظواهر ، والعمل على وضعها فى سياقها الصحيح واطارها السليم ٠

احياء دور الأمم المتحـــــدة :

أما ثالث الظواهر ، التى تطبع وجه المسرح السياسى الدولى المعاصر ، فهى الركون المتزايد الى التنظيم الدولى ، كأسلوب من أساليب العمل على النطاق العالمى ، والتعاون بين وحدات المجتمع الكونى ٠ ولعل هذه السمة الجديدة هى أولى النتائج الايجابية لانزواء الحرب البـاردة وانتهاء عصر الاستقطاب الدولى الذى عانت منه البشرية على مدى الســـنوات الأربعين الماضية ، والذى أطلق أعاصير الصراع والمواجهة والجنوح من عقالها ٠

ولعل أثر المؤشرات مغزى على بدء تحقق هذه الظاهرة الجـــديدة ، ماسجلته سنة ١٩٨٩ الفائتة فى مجال العودة الى اعطاء القوة لدور التنظيم الدولى ، عندما تقدمت كل من واشنطن وموسكو باقتراح مشترك الى الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تدعوان فيه دول العالم الى تأييد جهودهما فى تحقيق السلام والأمن والتعاون الدولى ، وتطلبان موافقة الدول الأعضاء على تأكيد فعالية وأهمية الأمم المتحدة ، وتحسين الأداء الذى تقوم به طبقا لميثاقها ٠

فبهذا الاقتراح ، تكون القوتان العظميان قد أعلنتا رسميا من فوق منبر المنظمة الدولية ، أنهما قد تصالحتا أخيرا ، وأن سنوات العداء والصراع وسباق التسـلح المجنـــــون قد انتهت ، وأنهما قـــد قررتا بحث هموم العالم وحل مشاكله فى المكان الطبيعى الذى انشىء أصلا لبحثها ومناقشتها والعمل على حلها ٠ وقد سبقت هذا القرار شواهد عملية عديدة خلال عام ١٩٨٩ المنصرم ، سواء فى الموقف الأمريكى الجـــديد ازاء نيكاراجوا أو كمبوديا ، أو سواء فى العزوف السوفيتى عن التدخل فى أحـــداث أوروبا الشرقية بشكل مباشر كما كان يحدث فى الماضى ٠

وبصرف النظر عن الأســـباب والعوامل التى أدت الى هـــذا الموقف الجديد ، فان الحقيقة المستخلصة منها أن مصالح الكبار ، تبدو اليوم وقد

اتفقت ، لأول مرة ، على احياء دور الأمم المتحدة واستعادة هيبتها ومكانتها التى قضت عليها سنوات الحرب الباردة ٠

ولا يغيب عن أذهاننا ، النتائج السلبية التى أحدثها انتقال الصراع بين الأمريكيين والسوفييت فى مرحلة سبقت ، الى أروقة المنظمة الدولية ، حيث تحولت قرارات مجلس الأمن الى احكام مع وقف التنفيـــذ ، وغدت دورات الجمعية العامة أشبه بساحات للمبارزة الكلامية ، وامتد ذلك كله الى المنظمات الأخرى التابعة لها ، فشلت حركتها ، كما لم تستطع أن تفلت من هذا الصراع أيضا تلك المنظمات أو التجمعات الاقليمية والدولية التى أنشئت خصيصا لمواجهة الاستقطاب الدولى ، مثل حركة عدم الانحياز أو منظمة الوحدة الأفريقية أو المؤتمر الاسلامى أو الجامعة العربية ٠

وبمفهوم المخالفة فان دول العالم الثالث والمنظمات التى تمثل هذه الدول ، ستستعيد قوتها وقدرتها الايجابية على العمل والنشاط والأداء الفاعل بعيدا عن ظاهرة الاستقطاب المرزولة ، التى فرضت عليها الشـــلل والعجز والجمود فى السابق ٠ كما ستحصل هذه البلدان على قوة تتناسب مع قوتها العددية داخل المنظمات الدولية باعتبار أنها تملك الأغلبية الفعلية والتلقائية ضمن عائلة الأمم ، ويمكن لها بالتالى أن تدافع عن مصالحها وتلعب دورها المؤثر على المسرح العالمى ٠

واذا تزامنت هذه الظاهرة مع ظاهرة أخرى تتمثل فى غياب القطبية الثنائية ، وافساح المجال بديلا عنها للقطبية المتعددة الأطراف ، فان التنظيم الدولى يكون قد انطلق على طريق جديد ، تتحقق له فيه كل امكانات العمل الديناميكى ، والقدرة على تناول القضايا الأهم فى عالم اليوم ٠

وفى الحقيقة فان من ابرز الظواهر التى يعيشها عالمنـــا المعاصر فى المرحلة الحالية ، أن ثمة عددا من القضايا والمشكلات الجديدة غدت تطرح نفسها على المسرح الكونى ، وتفرض ذاتها على ساحة العلاقات الدولية ، يمكن القول معها أن مايجابه العالم اليوم من تحديات نوعية جديدة ، تعترض مسيرته على طريق التنمية والتقدم ، بـــل والاســـتمرار ذاته ، لا تختص بمجموعة من الدول دون غيرها ، ولا تقتصر على جانب من المجتمع الدولى دون آخر ، وانما تتجاوز الجزء الى الكل ، وتلف الأسرة الدولية بشمولها ،

ولا يمكن التصدى لها الا من خلال العمل الجماعى الذى يدار بروح الفريق المتضـــامن ٠

ولا شك أن التنظيم الدولى المتخلص من القطبية الثنائية ، ستكون لديه القدرة الأكبر على معالجة تلك التحديات الخطيرة ، التى تهدد بقاء البشرية نفسها ، مثل مشكلات البيئة والتلوث ، وقضية المخدرات التى تلقى بظلالها الكئيبة على المعمورة بأسرها ، وقضية المديونية الخارجية التى يفرض بقاؤها ـ دون حل ـ الكساد والأزمة على تجمع الفقراء وتجمع الأغنياء فى آن معا ، وقضية الارهاب الدولى التى غدت كابوسا يؤرق قيم وحضارة الانسانية كلها٠ كما أن التنظيم الدولى الذى لا تقسمه الايديولوجيات المتخاصمة والثقافات المتعادية سيملك الامكانية الاكبر لتحقيق الخـلاص المشترك الذى يتمثل فى نقل التكنولوجيا وتسخيرها لخدمة السلام بديلا عن الدمار والحرب والخراب٠

وفى مواجهة هذا التطور الذى تشعر مصر ازاءه بالارتياح الكامل ، بل والمساندة الشاملة ، تظل على يقينها الثابت بأن الأمم المتحدة كانت ولاتزال تجسيدا لحلم من أحلام الانسانية فى خلق نوع من الحكومة العالمية تستند الى ميثاق واحد ، وتستمد كيانها من شرعية واحدة ، من أجل الحفاظ على بقاء البشرية والحيلولة دون فنائها ، أو اندثار حضارتها ٠ ان مصر تؤمن بأن الأمم المتحدة ومهما كانت ثغراتها تستحق منا جميعا كل الدعم والتأييد حفاظا على قيمة انسانية كبرى ، هى التكامل والتعاون من أجل الســـلام والنمو والتقدم ٠

كما تؤمن مصر بأن عالم اليوم شديد التشابك والتعقيد ، والذى تتناهز دوله ووحداته السياسية مائة وستين دولة بين كبير ومتوسط وصغير ، بين غنى وفقير ، تفاوت أدوارها وتختلف اسهاماتها فى الحياة الدولية المعاصرة ، ولكنها جميعا فى اطار عضويتها فى الأمم المتحدة ، تتمتع بقاعدة ومبـــدأ المساواة فى السيادة ، أو السيادة المتكافئة فى ظل عالمية التنظيم الدولى المعـــاصر ٠

وفى يقين مصر أن تنامى ظاهرة القطبية المتعددة الأطراف وحلولها محل القطبية الثنائية الزائلة ، انما يسهم فى زيادة ديمقراطية العلاقات الدولية ٠ ومن نفس المنطلق كان حرص الدبلوماسية المصرية الدائب على حث حركة

عدم الانحياز على ضرورة متابعة ما يعيشه العالم من مرحلة تطوير بالغة الأهمية ، وهو يتأهب لدخول العقد الأخير من القرن العشرين ، وهى المرحلة التى سوف تترك بصماتها الواضحة على مستقبل العلاقات الدولية فى القرن القادم ، لأن بلادنا لا تستطيع أن تكون بمعزل عن هذه الأحداث والتطورات أو أن تظل متشبثة بمفاهيم سوف تصبح فى عداد الماضى القريب العاجل ·

كما أن بلادنا لا تملك أن تكتفى بمشاهدة هذه التطورات والتجارب مع آثارها ونتائجها ، بل يجب أن نكون مشاركين فى صنعها ، فاعلين فى تطورها وتوجيهها الوجهة التى تتفق مع مبادئنا وتخدم مصالحنا ·

ولقد دعت مصر دول العالم أجمع الى السعى معا الى تعميق رؤيتنا للعالم فى هذا العصر الجديد ، وتحديد الدور الذى يجب على كل منا أن يقوم به للاسهام فى صياغة ملامحه وارساء قواعده ، فبدون هذه المشاركة الجماعية من الأسرة الدولية ، يظل عصر الوفاق الذى نحتفى جميعا ببزوغه، مفتقرا الى الوضوح والاستقرار ، ويبقى عرضة للهزات والنكسات التى تؤثر سلبيا على رؤيتنا للمستقبل ·

ثانيا : الدبلوماسية المصرية والدائرة الأفريقية :

ان مصر التى تصدت لمسئولياتها الافريقية فى تلك المرحلة الهامة التى ولدت فيها منظمة الوحدة الأفريقية حين تولت رئاستها خلال الدورة الأولى التى عقدت بالقاهرة عام ١٩٦٤ ، قد استجابت فى عام ١٩٨٩ للارادة الافريقية ، التى توافقت وأجمعت على أن تتولى مصر قيادة العمل الافريقى المشترك ، بعد مرور خمسة وعشرين عاما على ولادته ، فى ظل ظروف متطورة ، هى أشبه بولادة جديدة ·

ولاشك أن مواجهة التحديات التى تفرضها مقتضيات الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تعيشها افريقيا ومشكلة المديونية الخارجية التى تعد من أبرز سماتها ، الى جانب التعبئة الافريقية الشاملة من أجل استقلال ناميبيا ، وخوض المعركة الحاسمة ضد نظام الأبارتيد والتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا ، وضرورات تأكيد الذات وتعميق مفهوم التضامن الأفريقى وتوظيفه للقضاء على كافة الخلافات التى مازالت قائمة بين دولنا الشقيقة ،

وتدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، كانت هى المهام التى شكلت معا أركان استراتيجية العمل الافريقى المشترك ، خلال المرحلة التى مشنتها القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحدة الافريقية ، التى تولت مصر رئاستها ، وقاد خطاها الرئيس محمد حسنى مبارك ، الذى ألقيت على كاهله مسئولية تحديد معالم الطريق الافريقى للخروج من المأزق ، واستشراف آفاق التقدم الأفريقى الذى يحقق حلم شعوبنا فى المستقبل الأفضل ٠

وقد انهمكت الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم ، بالمشاركة مع الدول الافريقية الشقيقة الأخرى ، فى وضع هذه الاستراتيجية ، موضع التنفيذ ، وفى تناول هذه المشاكل والمعضلات الافريقية بمنهج موضوعى بحثا عن علاج لها ، يؤمن حلها أو التخفيف من آثارها السلبية على حياة الشعوب الأفريقيـــة ٠

١ ـ مواجهة التحـــديات الاقتصـادية :

وقد أكدت مصر على أن المشكلة الاقتصادية التى تواجه الدول الافريقية هى البند الأهم على جدول أعمال افريقيا فى المرحلة الراهنة ، وأن القيام بعمل حاسم فى مواجهة التحديات الاقتصادية التى تعترض مسيرتنا ، هى المهمة المطروحة بالحاح على قادة افريقيا ، وخاصة بعد أن أصبحت هـــذه التحديات ، والمشاكل الناجمة عنها ، خطرا رهيبا ، ولا يقتصر على خنق جهود التنمية واحباط كل المحاولات الجادة التى تبذلها شعوبنا للحاق بركب التقدم بل انه أصبح يهدد وجودنا وبقاءنا ، وينال من قدرتنا على أن نخطـــو الى المستقبل بأقدام ثابتة ، وان يتحقق للأجيال القادمة من أبنائنا الحد الأدنى من الأمان والأمل ٠

وتشير المعطيات المادية أمامنا الى أن حجم الديون الأفريقية غدا يقدر بحوالى ٢٤٠ مليار دورلا أمريكى ، يتعين على أفريقيا خدمتها من حصيلة النقد الأجنبى التى تتقلص بدرجة كبيرة وتتجاوز خدمة هذه الديون فى كثير من دولنا الأفريقية نسبة مائة فى المائة وثلاثمائة فى المائة من جملة الصادرات كما تنبىء التوقعات أنه اذا لم تتخذ تدابير شاملة لمواجهة قضـــية الدين الخارجى فى أفريقيا فانه بحلول عام ١٩٩٥ سوف يصـــل اجمالى ديوننا الخارجية الى ٣١٣ بليون دولار ، وبحلول عام ٢٠٠٠ من المتوقع أن تتفاقم

خطورة هذه الحالة ، وسوف تبلغ ديوننا القصيرة والطويلة الأجل معا نحو ٦٠٠ بليون دولار ، والأسوأ من هذا أن ارتفاع المديونية بهذا المستوى سيكون ناشئا عن القروض السابقة والفوائد المتأخرة والأقساط المتراكمة ، وليس القروض الجديدة المطلوب بموجبها دفع عجلة التنمية ٠

وترى مصر أنه فى الوقت الذى تعكف فيه أفريقيا على تنفيذ برنامج أولويات الانعاش الاقتصادى فى أفريقيا ، وبرنامج عمل للأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية ، فان الدول الافريقية تجد نفسها فى وضع لا يسمح لها بتعبئة الموارد التى تكفيها للوفاء بالتزاماتها ، فالقضية فى أغلبية بلداننا الأفريقية ليست أزمة سيولة ، وانما هى قضية عسر مالى ٠

وازاء استفحال المشكلة ، وتعاظم الوعى بخطورتها ، طرحت عدة مبادرات مشكورة للتعامل معها والحد من آثارها ، غير أنها جاءت فى مجموعها مقصورة عن اقتحام المشكلة اقتحاما جسورا يتناسب مع خطورتها على الدول الدائنة والمدينة على السواء ، فقد اقتصرت بعض هذه المبادرات على تسوية المشاكل الناجمة عن نوع معين من الديون دون أنواع أخرى ، وفرقت مبادرات أخرى بين الدول المدينة حسب تصنيفات تحكمية ، وتمسكت بعض الدول بمعالجة حالة كل دولة على حدة وعدم التقيد بقاعدة عامة ٠

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن الوضع لم يعد يحتمل هذه الحلول الجزئية الانتقائية ، بل أنه يتطلب الاتفاق بين الطرفين (الدائن والمدين) على استراتيجية شاملة لمعالجة شتى جوانب المشكلة ، تغطى كافة أنواع الديون وجميع فئات الدول المدينة بلا تفرقة أو تمييز ٠

وفى رؤية مصر ، أن خير سبيل للتوصل الى هذه الاستراتيجية المتكاملة هو اجراء حوار مكثف ، يدار بروح التعاون والايمان بوحدة المصير الانسانى، وليس بروح المواجهة ٠ وغنى عن البيان ان الحوار لن يترتب عليه فرض أى طرف لآرائه ومواقفه على الطرف الآخر ، بل أنه يدار بالتراضى والبحث عن أرضية مشتركة يتم التوصل اليها عن طريق الأخذ والعطاء ، كما أنه لن يقتصر على مشكلة الديون وحدها ، بل أنه سوف يتطرق بالضرورة الى قضايا التجارة الدولية والنقد والتمويل ، ومشاكل التنمية المتوازنة ٠

وقد أوضحت الاتصالات والمشاورات التى تابعت افريقيا القيام بهـا خلال عام ١٩٨٩ ، فى اطار « مجموعة الاتصال » التى تشـترك مصر فى عضويتها ، مع الدول الدائنة ومنظمات التمويل الدولية لعقـد مؤتمر دولى للمديونية الخارجية للدول الافريقية ، أنه لا يتوافر بعد ، رأى عام مؤيد من جانب الأطراف الدائنة لعقد هذا المؤتمر ٠

وفى ضوء تلك الحقيقة ، كان الرؤساء الأفارقة قد قرروا فى قمة مايو ١٩٨٨ ، عقد ندوة دولية حول المديونية الأفريقية يدعى اليها خبراء من مختلف الدول الأفريقية والدول الدائنة والأطراف الدولية الأخرى ، للبحث عن أنسب الحلول لهذه المشكلة المعقدة ، التى غدت تلقى بظلالها على مستقبل التنمية الأفريقية ، وللعمل على تهيئة رأى عام متعاطف مع الدعوة الأفريقيـة الى عقد المؤتمر الدولى المنشود ٠

وقد تقدمت مصر فى اجتماع لمجموعة الاتصال عقد فى أديس أبابا فى نوفمبر ١٩٨٨ باقتراح وافقت عليه منظمة الوحدة الأفريقية ، باستضافة هذه الندوة التى عقدت بالفعل بالقاهرة خـلال الفترة من ٢٨ ـ ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ٠ وقد قامت مصر بالعمـل على توفير الظروف الكفيلة بانجاحها ، وذلك بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية التى قامت بتوجيه الدعوات الى الخبراء الأفارقة والخبراء المتخصصين من مختلف دول العالم المهتمين بهذا الموضوع ، الى جانب نائب رئيس البنك الدولى والمسئولين عن صندوق النقد الدولى ، وسكرتير عام مؤتمر التنمية والتجـارة (الانكتاد) والسـكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وأمين عام منظمة الوحدة الافريقية ٠ وقد تناولت الندوة استعراضا شاملا لتأثير ووقع الاجراءات التى اتخذت أو يقترح اتخاذها من قبل الدول الافريقية والدول الدائنة ، على مشكلة المديونية الأفريقية وعلى عملية التنمية ، وبحث خطة العمل القادمة ، مع الأخذ فى الاعتبار ، الاقتراحات المتضمنة فى اعلان الموقف الأفريقى الموحد وامكانيات وضع خطة طويلة المدى فى مجال التنمية الاقتصادية فى الدول الافريقية ، وقد صدر عن ندوة القاهرة الدولية للمديونية الأفريقية ، وثيقة تضمنت موجزا بما دار فى اللجنة والتوصيات التى توافق حولها المشاركون فيها ٠

وفى ذات الاطار ، قامت مصر ، بتنظيم مؤتمر فى القاهرة يومى الثانى

والثالث من أغسطس ١٩٨٩ ، حول المديونية الخارجية لكل من افريقيـــا وأمريكا اللاتينية ، شارك فيه عدد من خبراء القارتين ، وذلك بالتعاون بين المعهد الدبلوماسى فى كل من وزارتى الخارجية المصرية والمكسيكية ، وكان الموضوع الأساسى لهذا المؤتمر ، عقد دراسة مقارنة بين شكل وظروف وسمات الديون الخارجية فى كلا القارتين ، والجهود التى تبذلها كل منهما من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة ، ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بالتنسيق بينهما فى مجرى المساعى المبذولة لحل مشكلة ديون العالم الثالث ٠

٢ ـ استقلال ناميبيا وتصـفية الابارتيد :

أما تطورات الوضع فى الجنوب الأفريقى ، فقد استأثرت بجل الاهتمام على المستوى الأفريقى والدولى جميعا على مدى عام ١٩٨٩ المنصرم ، الذى كانت من أبرز احداثه دون مبالغة ، حصول الشعب الناميبى على استقلاله ، بعد نضال ضار وشرس من أجل تصفية احتلاف جنوب أفريقيا ، وطـــرح السيطرة الاستعمارية والعنصرية عن كاهله ٠

وقد تابع الشعب المصرى الذى بارك واستبشر بالتطورات الايجابية فى جنوب القارة ، منذ اقرار بيان برازافيل فى نيويورك يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، من جانب كل من كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيـــا ، باهتمام بالغ ، التطور المؤسف والمواجهات الدامية التى وقعت فى ابريل ١٩٨٩ فى شمال ناميبيا ، وناشدت الدبلوماسية المصرية كافة الأطراف بضبط النفس ، وابداء روح التعاون ، حتى يتحقق لشعب ناميبيا الوصول الى الاستقلال وفقا لخطة الأمم المتحدة التى تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ ٠

وأكدت حكومة جمهورية مصر العربية ، التى تعتز بالاسهام بعدد من قوات الشرطة ضمن القوة الدولية المكلفة بالاشراف على انســحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا ، أهمية تواجد قـــوات الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية بناميبيا ، بل وضرورة زيادة حجم هذه القوات ، بما يكفل ادائها للمهمة المكلفة بها ، وحتى يتسنى للجهود المبذولة ان تصل الى أهدافها النبيلة ويحصل الشعب الناميبى الشقيق على حقوقه الكاملة فى الحرية والاستقلال ٠

وطوال الشهور التى سبقت الانتخابات الناميبية التى تمت خلال الفترة

بين ٧ ـ ١١ نوفمبر ١٩٨٩ ، ظلت مصر تحذر من محاولات جنوب افريقيا وضع العراقيل أمام الارادة الشعبية فى ناميبيا وتدبير الحيل والمكائد من أجل تزييفها ، كما طالبت المجتمع الدولى بأن يفرض على جنوب أفريقيا ، مراعاة التزاماتها بصورة دقيقة وبوضع نهـاية لجو الرعب الذى يســود ناميبيا من خلال قوات الكوفوت التابعة للادارة الاستعمارية ، وبالعمل على الغاء جميع القوانين التمييزية وباطلاق سراح جميع السـجناء السياسيين الناميبيين ، وباعادة اللاجئين والمتغيبين من أبناء ناميبيا الى وطنهم • كما حرصت مصر على انشاء مكتب اتصال فى وندهوك ، بدأ عمله فى شهر يوليو ١٩٨٩ ، تأكيدا لحضورها المادى فى مراقبة تطـــورات الوضع فى الاقاليم عشـية الانتخابات •

وقد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك الموقف المصرى بوضوح وحـزم يوم الحادى والعشرين من أغسطس ١٩٨٩ ، فى هرارى ، حيث ترأس سيادته اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات المختصة بالجنوب الأفريقى •

وتأكيدا من مصر على موقفها الثابت من دعم كفاح أشقائنا فى ناميبيا ، دعت المناضل سام نجوما ، رئيس منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) لزيارة القاهرة فى يوليو ١٩٨٩ ، تحية لدوره فى قيادة مسيرة نضال شعب ناميبيا بجدارة واقتدار صوب الاستقلال والحرية •

وفى الرابع عشر من نوفمبر ١٩٨٩ ، وبعد الاعـــلان عن فوز منظمة سوابو فى الانتخابات التى جرت تحت اشراف الأمم المتحدة ، أرسل الرئيس محمد حسنى مبارك الى المناضل سام نجوما برقية تهنئة أكد له فيها وقوف الشعب المصرى الى جانب الشعب الناميبى الشقيق وتضامننا الكامل معهم ودعمنا الشامل لهم من أجل تثبيت رايات الحـــرية التى لا تجزأ ، وتحقيقا للأمل فى المستقبل الأفريقى الواحد •

وفى الحقيقة ، ترى مصر أن استقلال ناميبيا سيكون هو البداية العملية للتحرير الشامل لاشقائنا فى الجنـــوب الأفريقى ، وعليه ، تدعو مصر الى ضرورة تكثيف الضغط على نظام الأبارتيد العنصرى فى جنـــوب افريقيا ، والتصدى له بكل حزم وصلابة حتى يسلم بحق شعب جنوب أفريقيا الشقيقة فى الخلاص من السيطرة العنصرية التى تشكل وصمة فى جبين الانسانية •

وقد يشهد عام ١٩٩٠ تطورا حاسما فى مجال تشديد الحصار الأفريقى على نظام الأبارتيد العنصرى فى بريتوريا ، وذلك عندما صادقت اللجنة المختصة بالجنوب الأفريقى التى عقدت اجتماعاتها على مستوى القمة فى أغسطس ١٩٨٩ فى هرارى برئاسة محمد حسنى مبارك ، على اعلان تضمن تصورا لاستراتيجية افريقية لمجابهة تحركات النظام العنصرى فى بريتوريا تقوم على التأكيد على المساواة فى الحقوق والالتزامات بين كافة الشعوب ، بغض النظر عن اللون والعرق والجنس والعقيدة ، كما تضمن الاعلان نداء الى القوى المحبة للسلام فى العالم أجمع لكى تتبنى الدعوة الى اطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين فى جنوب افريقيا وفى مقدمتهم المناضل الرمز نلسون مانديلا ·

وتتبنى مصر الموقف الافريقى الذى يرفض رفضا قاطعا ، الألاعيب التى تلجأ اليها الأقلية العنصرية لخلق وهم كاذب مؤداه أنها تجرى اصلاحات سياسية ، مثل انتخابات سبتمبر ١٩٨٩ ، التى لا تهدف الى تحقيق اصلاح جوهرى ، بل أنها تؤدى الى تعميق الفصل والتمييز العنصرى واستمرار التحلل فى هيكل النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى ·

ان قارتنا الأفريقية التى لا تعيش بمعزل عن اجواء الوفاق الدولى ، الذى أصبح يسود الحياة الدولية فى كل مكان ، ايذانا بمرحلة جديدة من الحوار والتفاهم ، بدلا من المواجهة والتوتر ، انما تمد يدها وتفتح قلبها الى كل دعوة جادة للسلام ، وعلى استعداد لاعطائها حقها من البحث والاختبار ·

وتؤمن مصر بأن هذه المرحلة تقتضى منا فى المقام الأول · أن نعمل دون كلل من أجل تعميق التضامن فى صفوف المناضلين من أجل الحرية فى جنوب افريقيا والقضاء على الخلافات التى مازالت عالقة فى أجوائنا ، ومن ثم فان الأمر يقتضى ضرورة توحيد جهود طلائع النضال فى جنوب افريقيا ، ثم فأن فصائله ، فى سبيل الهدف الواحد ، والمصير الواحد ، والأمل الواحد·

وقد بذات الدبلوماسية المصرية جهدها المكثف على مدى العام المنقضى، من أجل تحقيق المصالحة بين حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC وحزب المؤتمر الافريقى الجامع PAC ، تعزيزا لمسيرة النضال ، وتأكيدا

للتقاليد الافريقية التى صانت حركتنا طوال الحقبة الماضية . وفى هذا السبيل تعمل مصر على ترتيب لقـــاء يضـــــم قيادات التنظيمين تحقيقا لهـــذه الغاية النبيلة .

وفى مجال الاتصال الذى تقوم به مصر مع القيادات السوداء فى جنوب أفريقيا ، وجهت الدعوة الى القس ديزموند توتو سكرتير عام مجلس كنائس جنوب افريقيا ورئيس مؤتمر كنائس عمـــوم افريقيا لزيارة جمهورية مصر العربية ، وهى الزيارة التى تمت فى نوفمبر ١٩٨٩ ، تجســـيدا لمســـاندة الدبلوماسية المصرية ودعمها الكامل للكفاح الذى يخوضه شعبنا فى جنوب افريقيا ، ولاعتزازها بالدور الرائد الذى يقوم به القس المناضل ديزموند توتو .

وتقوم رؤية مصر على ضرورة أن تبدأ افريقيا فى بناء جسور التعاون بينها وبين الجماعات البيضاء كذلك التى تتعاطف مع قضية حقوق الأغلبية السوداء فى جنوب افريقيا ، وتشجيعهم من خلال بدء حوار معها ، حول تصوراتنا لشكل مجتمع ما بعد الأبارتيد . وفى هذا السبيل تفكر مصر فى الدعوة الى عقد مؤتمر تحضره الشخصيات الأفريقية والأحـــزاب ورجال السياسة ، جنبا الى جنب مع المثقفين والمتعاطفين من البيض فى جنـــوب افريقيا ، لبحث أشـــكال التعايش السلمى بين الأغلبية الســوداء والاقلية البيضاء ، فى المجتمع الجديد الذى نصبو الى بنائه فى جنوب افريقيا ، وذلك على غرار مؤتمر دكار الذى انعقد فى عام ١٩٨٧ .

ورغبة من مصر فى تعميق علاقاتها مع مختلف التجمعات الأفريقية فى كل انحاء العالم ، فقد حرصت على دعوة الزعيم الأمريكى الزنجى القس جيسى جاكسون لزيارة القاهرة فى يوليو ١٩٨٩ . والتجمع الأمريكى الأسود، الذى يشكل ١٢٪ من مجموع الشعب الأمريكى أو ما يقرب من ثلاثين مليون نسمة ، هو أحد المنابر الهامة التى يمكن لصوت مصر أن يصل عن طريقها الى دوائر السلطة الأمريكية ، كما أنه بالطبيعة ، هو الوسط المتعاطف مع القضايا الأفريقية ، التى تحمل مصر لواء الدفاع عنها فى جميع المحافل الدولية ولدى مختلف الأوساط العالمية .

ومع طلوع فجر الحرية على ناميبيـــا ، تستبشر الدبلوماسية المصرية باحتمالات واقعية لسلام شامل ، تسوده أجواء المصالحة الوطنية فى كل من

أنجولا وموزمبيق . وقد أيدت مصر وباركت الجهــود المبذولة من مختلف الأطراف الأفريقية وغير الافريقية ، من أجل الوصول بمساعى السلام الى غايتها المرجوة . كما أكدت مصر من موقع رئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بأن المنظمة تسخر كل امكاناتها من أجل انجاح هــذه الجهود ، وتحقيقا لمتطلبات عملية السلام وتوفير الأجواء المناسبة لها .

وانطلاقا من مساندة مصر لدول المواجهة مع جنـــوب افريقيا ، فى الصراع الذى تخوضه بشجاعة فائقة ضد قوى العدوان والعنصرية ، فانها تسهم فى « صندوق افريقيا » الذى انشأته حركة عدم الانحياز ، بما يعادل اثنين مليون دولار أمريكى ســنويا ، تخصص لتقـــديم الخبرات المصرية والمساعدات الفنية لرفع كفاءتها القتالية ودعم اقتصادها المهدد بالعـــدوان والتخريب من نظام بريتوريا العنصرى . كما تقــوم مصر بتنظيم دورات تدريبية لكادرات الأمن والدفاع فى هذه البلدان ، كل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة فى دول خط المواجهة ، ودورات حماية الموانىء لرجال الأمن فى دول الجنوب الأفريقى ، وغير ذلك من الدورات المتخصصة ، فضلا عن الاعداد العسكرى لعناصر المقاومة فى حركات التحرير الناشطة فى جنوب افريقيا كحزب المؤتمر الوطنى الافريقى وحزب المؤتمر الوطنى الجامع ، فضلا عما تقدمه مصر من أسلحة ومعدات عسكرية لهم عن طريق لجنة التحـرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٣ ـ تسوية المنازعات الافريقية بالطرق السلمية :

وفى مجال العمل على تعميق التضامن الافريقى والتصدى للمنازعات الافريقية التى تضعف من وحدتنا وتهدر طاقاتنا ، تنطلق الدبلوماسية المصرية من حقيقة أن الدول الافريقية قد سبقت غيرها من دول العالم ، فى ارســاء قواعد راسخة لتضامن وتحقيق الوفاق فيما بينها ، بصرف النظـــر عن الاختلافات العقائدية والانقسامات الجغرافية واللغوية . وتقــوم الرؤية المصرية فى هذا الخصوص على أن طبيعة العلاقة القائمة بين شــعوبنا ، يستحيل معها قيام التناقض أو التعارض بين مصالحها الأساسية بسبب أننا جميعا فى خندق واحد ، نواجه نفس التحديات ، ونخوض نفس المعـــارك ، ونسعى الى تحقيق نفس الغايات ، ومصالحنا بالضرورة متجانسة متكاملة ،

ولم يفصل بيننا سوى السياسات التى اتبعتها قوى الاستغلال والتفرقة فى العهود الاستعمارية ٠

ولا تكف الدبلوماسية المصرية عن الدعوة الى ضرورة توجيه جانب من طاقتنا وحركتنا لاحتواء الفتن التى ظهرت فى الآونة الأخيرة بين دول افريقية شقيقة ، أيا كانت أسبابها وجذورها ٠ كما أنه من الواجب على الحكومات الأفريقية أن تثبت مرة أخرى ، أنها تمثل القدرة وتمتلك القدرة على تسوية ما ينشأ بيننا من خلافات عارضة ، بالتراضى والاحتكام الى مفهوم التضامن الافريقى ، والايمان الأصيل بوحدة المصلحة والمصير ٠

وعلى مدى عام ١٩٨٩ المنصرم ، قام الرئيس محمد حسنى مبـــارك - متابعة للتكليف الصادر اليه من القمة الأفريقية الخامسة والعشرين التى يتولى رئاستها - بالعمل على تحقيق المصالحة بين موريتانيا والسنغال وحل النزاع الذى نشب بينهما فى مايو ١٩٨٩ ٠ وتحقيقا لهذا الهدف قام سيادته بتعيين لجنة وزارية تكون من تونس والتوجو وزيمبابوى والنيجر ونيجيريا لمعاونته فى مساعيه لحل هذا النزاع ذا الأبعاد المختلفة والانعكاسات السلبية الخطيرة ٠ كما قام سيادته فى سبمتبر ١٩٨٩ بزيارة الى عاصمتى البلدين ، واجراء الاتصالات مع الرئيس السنغالى عبده ضيوف والرئيس الموريتانى معاوية ولد الطايع ٠ كما عقدت اللجنة الوزارية الافريقية أربع دورات لها ، الأولى فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ ، والثانية والثالثة فى نيويورك فى أكتوبر ١٩٨٩ ، والرابعة فى أديس أبابا فى ديسمبر ١٩٨٩ ٠ وفى شـــهر نوفمبر ١٩٨٩ زارت اللجنة الوزارية كل من السنغال وموريتانيا ، كما تفقدت منطقة الحدود بين البلدين ٠ كما أوفد الرئيس مبارك عدة بعثات لتقصى الحقائق وجمع المعلومات الى البلدين طرفى النزاع ، والى مالى ، والى فرنسا ، والى جنيف للاتصال مع اللجنة الدولية للصـــــليب الأحمر والمفوضية السامية للاجئين ٠

ومازال مصر تواصل مساعيها ، بكل ما أوتيت من عزم ، وبقـــدر ما تستطيع لتطويق هذا النزاع والعمل على تسويته بالطرق الودية ، تحقيقا لعلاقات حسن الجوار الطبيعية التى ينبغى أن تقوم بين الشعبين الشقيقين ٠

كما تابع الرئيس محمد حسنى مبـارك كذلك خـــلال العام المنصرم

الاتصالات مع الرئيس الجابونى عمر بونجو رئيس اللجنة الافريقية الخاصة بالنزاع بين تشاد وليبيا ومع كل من الرئيس الليبى معمر القذافى والرئيس التشادى حسين حبرى من أجل احتواء التوتر فى العلاقات بينهما ، وتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ اتفاقية الجزائر المبرمة بين تشـــاد وليبيا فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ٠

وبالنسبة للحرب فى جنوب السودان ، والصراعات القائمة فى أثيوبيا بين الحكومة وكل من الحركة الارتيرية وحركة التيجيراى ، والوضع المتدهور فى الصومال نتيجة الحركة المناوئة فى شمال البـــلاد ، بذلت الدبلوماسية المصرية على مدى عام ١٩٨٩ الفائت ، جهودا مضنية ، وقامت باتصالات واسعة مع أطراف هذه الصراعات ومع الدول الافريقية المجاورة لها من أجل احتواء حدة المواجهات وتأمين السلام والاستقرار فى هذه الدول الافريقية التى تشكل امتدادا مباشرا للأمن القومى المصرى ، وذات الحساسية الخاصة للأمن الافريقى بصفة عامة ٠

وستواصل الدبلوماسية المصرية جهدها الدائب من أجل تدعيم السلام والاستقرار فى ربوع افريقيا قاطبة ، باعتبار أن السلام والاستقرار همـــا الضمانة الجوهرية للجهد الانسانى للشعوب الأفريقية من أجل تقدمها وتحقيق أملها فى غد أفضل ٠

٤ ـ التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية :

أما عن التعاون بين الجنوب والجنوب ، فهو الشعار الذى تستلهمه الدبلوماسية المصرية فى حركتها على الساحة الافريقية ، باعتباره أحـــد أهم العوامل الكفيلة بزيادة القدرة الانتاجية ، والاعتماد على الذات ، ذلك أن أكثر ما تعانى منه افريقيا هو تجزئة اقتصادها ، اذ تعد تجزئة أسواق المنتجات الأفريقية وأسواق عوامل الانتاج ، قيدا رئيسيا آخر على استغلال الامكانيات الضخمة لأوجه تكامل الموارد ووفورات الحجم فى القارة ٠

وكانت هذه الوضعية السلبية هى الدافع الى صدور خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ ، التى تستهدف خلق سوق افريقية مشتركة من خلال الاعتماد الجماعى على الذات فى افريقيا ٠ وتعمل مصر بكل حماس على تحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التنفيذ الفعلى قبل حلول عام ٢٠٠٠ حسبما تقضى به

الخطة ، وقد شارك الوفد المصرى بفاعلية فى اجتماعات لجنة التسيير الأفريقية المنوط بها وضع النظام القانونى لهذه السوق الافريقية المنشودة ٠

وتقوم الرؤية المصرية على أن البلقنة السياسية للقارة التى حولتها الى دول وأمم تقوم على أساس اعتباطى ، ينبغى أن تكون هى الحافز الطبيعى لافريقيا للعمل على اعادة تنظيم الوحدات المجزأة فى كيان اقتصادى وسياسى أكثر اتساقا وأقوى بنيانا ، كما أن الأحساس الافريقى فى الوحدة والتضامن من شأنه أن يحدث شعورا طبيعيا بضرورة زيادة التعاون الاجتماعى ـ الاقتصادى ومن الناحية الاقتصادية البحتة ، فان العقبات العديدة التى تصادفها البلدان الافريقية فرادى فى تحقيق تنمية حقيقية نتيجة ضيق وتجزؤ رقعتها الاقتصادية ، انما يوفر أساسا منطقيا وموضوعيا لحث الافريقيين على السعى وراء هدف الاعتماد على الذات ، وتحويله الى حقيقة واقعة ٠

واذا كانت السوق الافريقية المشتركة المنشودة ، هى سوق للسلع والخدمات ، فان مصر ترى أن ثمة سوقا أخرى مشتركة يتعين العمل على انشائها ، وهى السوق المشتركة للعقول الافريقية وهى الثروة الأهم التى تملكها ، والتى تتمثل فى الفنيين والتكنوقراط من أبنائها ٠ وقد سارت مصر بالفعل خطوات هامة فى سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال انشائها للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية فى عام ١٩٨١ ٠

وقد واصل الصندوق الذى يعد الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية على المستوى العملى الفاعل فى التعاون مع الدول الافريقية ، رسالته على مدى العام الفائت ، فى تقديم مختلف أشكال الخبرات الفنية فى مجالات تنمية القوى البشرية التقنية ، عن طريق ايفاد الخبرة المصرية المتخصصة فى سائر المجالات التى تحتاجها دول القارة الافريقية ، أو بتوفير التأهيل اللازم للكادرات الافريقية فى شكل منح تدريبية وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية لأبناء الدول الافريقية فى مختلف المراكز والمعاهد والأكاديميات المتخصصة فى جمهورية مصر العربية ٠

وخلال العام المنصرم عقد الصندوق ثمانى عشرة دورة تدريبية فى

مجالات الدبلوماسية والشرطة والتنمية الزراعية والتنمية الريفية والطاقة والكهرباء والصناعة والنقل البحرى والصحة العامة (الطب) ، كما يعتزم تنظيم ثلاث عشرة دورة تدريبية خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٠ ، وهى الدورة الثالثة عشرة للدبلوماسيين الأفارقة للدول الناطقة باللغة الفرنسية والدورة العامة الرابعة عشرة لمكافحة الجريمة للدول الناطقة باللغة الانجليزية ، والدورة الرابعة لمكافحة المخدرات ، ودورة للأساليب الحديثة فى الزراعة ، ودورة لتنمية زراعة المحاصيل ، ودورة لتدريب المرأة الريفية ، ودورتان لشباب الفلاحين ، ودورة تنمية الصناعات الصغيرة ودورة التخطيط الاستراتيجى للنقل البحرى ، ودورة للتلوث البحرى ، ودورة تنمية الصناعات الصغيرة ودورة التخطيط الاستراتيجى للنقل البحرى ، ودورة للتلوث البحرى ، ودورة النقل البحرى التطبيقى وادارة الموانى لدول المواجهة ، ودورة العلاج بالاشعاع لافريقيا ، ودورة علاج الحميات ٠

٥ - تجمع دول حوض النيل :

وان تؤمن مصر بأهمية التعاون مع مختلف دول القارة ، فانها تعطى اهتماما خاصا للتعاون فى الاطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، ومن ثم فقد حرصت مصر على اقامة تجمع لدول حوض نهر النيل المعروف باسم مجموعة (اندوجو) كاطار اقليمى للتشاور والتنسيق والتنمية المشتركة ، وواصلت جهدها من أجل استكمال عضوية أثيوبيا وكينيا لهذه المجموعة ، حتى يكتمل عقد التجمع النيلى كواحد من الاقاليم الاقتصادية الجزئية فى أطار الكيان الافريقى الموحد ، وتم الاتفاق بين دول مجموعة الاندوجو على عقد مؤتمرها السادس فى أديس أبابا فى فبراير من عام ١٩٩٠٠

وفى مارس عام ١٩٨٩ ، عقدت وزارة الخارجية المصرية مؤتمرا لسفراء دول حوض نهر النيل التسع ، وهى الدول التى تشكل معا منطقة شبه اقليمية ذات طبيعة خاصة ، تحتل فى سلم أولويات السياسة المصرية ، مكانة متميزة، ليس فقط فى الحاضر ، بل فى المستقبل ، نزولا على الاعتبارات الاستراتيجية والجغرافية والأمنية والسياسية والاقتصادية جميعا ، وقد استهدف المؤتمر تكثيف التقييم لأدائنا الخارجى تجاه هذه المجموعة من الدول ، والبحث عن أنسب الوسائل والأساليب التى تستهدف تقوية العلاقات بين مصر وبين هذه المجموعة من الدول فى مختلف المجالات من أجل خلق مصالح وحقائق ووجود

مصرى واضح وراسخ وقوى ، يربط هذه الدول الى مصر من خلال شبكة مادية تحقق الصالح المشترك لنا جميعا ، وكذا التنسيق الدقيق لحركة الدبلوماسية لدى هذه الدول ٠

٦ - التعاون العربى الافريقى :

ولعل التعاون العربى - الافريقى ، الذى كانت مصر سباقة فى الدعوة اليه ، هو أحد أهم تجارب التعاون بين الجنوب والجنوب ٠ ولعل وعى مصر بحقائق التاريخ التى تؤكد أن العرب والأفارقة قد التقوا وتعارفوا منذ قرون عديدة ، عبر البحار والصحارى ، ومارسوا التجارة فيما بينهم ، كان هو الحافز لها فى ضرورة استثمار هذا التراث المشترك ، والدعوة الى أستضافة دول قمة عربية - افريقية فى مارس ١٩٧٧ ، لبدء عهد جديد من مسيرة التعاون بين المجموعتين الافريقية والعربية ٠

واذا كانت السنوات العشر الأخيرة ، قد سجلت بالفعل بعض النجاحات التى حققتها مسيرة التعاون العربى - الافريقى ، الا أنها لم تكن أبدا فى مستوى الآمال الكبيرة التى علقت عليها ، وبالرغم من التدفقات المالية التى بلغت أكثر من عشرة بلايين دولار من العالم العربى الى افريقيا ، فقد كانت هناك بعض المشاكل التى خيمت على هذا التعاون ٠

وترى مصر ان الوقت قد حان لتجاوز الأزمة الراهنة ، وان ثمة فرصة واعدة تسنح الآن أمام التعاون بين هذين العالمين اللذين يحتاج كل منهما الآخر ، للانطلاق الى آفاق واسعة من أجل التبادل النافع والصالح الجماعى لهما ٠

ولقد شهد عام ١٩٨٩ المنقضى ، انعقاد الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربى - الافريقى فى شهر يونيو الفائت فى الكويت ، والدورة الحادية عشرة لها فى نيويورك على هامش الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فى شهر أكتوبر ١٩٨٩ ٠ وإذ تستشعر مصر مسئولية خاصة تقع على عاتقها فى شأن تنشيط التعاون العربى - الافريقى ، فانها تضع ضمن أولويات العمل خلال فترة رئاستها للمنظمة ، أن تتخذ كل ما من شأنه تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربى - الافريقى ، وليس فقط

فى الجوانب الاقتصادية ، ذات الطبيعة الجوهرية ، ولكن فى المجالات الثقافية والاعلامية كذلك · وتخطط مصر للعمل من أجل عقد المؤتمر الوزارى المشترك بين المجموعتين ، وربما المؤتمر الثانى للقمة العربية ـ الافريقية المنشودة ·

٧ ـ اللجان المشتركة بين مصر والدول الافريقية :

واذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين سائر الدول الافريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقا من ايماننا بأن مستقبل التنمية الأفريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الافريقية ، سيظل مرتهنا بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، فقد سجلت السنة الماضية ، عقد سلسلة من اللجان المشتركة ، اذ استضافت القاهرة الدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وتنزانيا فى فبراير ١٩٨٩ ، والدورة الرابعة للجنة المشتركة بين مصر وزائير فى مارس ١٩٨٩ ، والدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وروانداا فى سبتمبر ١٩٨٩ ، والدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وغانا فى نوفمبر ١٩٨٩ ، وعلى الجانب الآخر ، تم فى بانجى عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وافريقيا الوسطى فى يناير ١٩٨٩ ، وفى أديس أبابا ، تم عقد الدورة الأولى للجنة المشتركة بين مصر وأثيوبيا فى مارس ١٩٨٩ ، وفى نيروبى ، تم عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وكينيا فى أغسطس ١٩٨٩ ·

وفى اطار العلاقات الثنائية الافريقية ، وعلى المستوى الرئاسى استقبلت القاهرة خلال العام الفائت الرئيس ابراهيم بابانجيدا رئيس جمهورية نيجيريا فى يناير ١٩٨٩ ، والرئيس على حسن موينى رئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية فى فبراير ١٩٨٩ ، والرئيس جوا برناند وفييرا رئيس جمهورية غينيا بيساو فى سبتمبر ١٩٨٩ ، كما قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارة الى السنغال وموريتانيا فى سبتمبر ١٩٨٩ ،والى زيمبابوى فى أغسطس ١٩٨٩ لترأس اللجنة الخاصة بالجنوب الافريقى التى عقدت فى هرارى ، الى جانب زيارته الى اثيوبيا لترأس الوفد المصرى فى اجتماعات القمة الخامسة والعشرين التى عقدت فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٩ ·

والى جانب تلك الدول التى ترأس وزراء خارجيتها اللجان العليا

المشتركة التى عقدت اجتماعاتها فى القاهرة ، فقد استقبلت العاصمة المصرية على مدى العام المنصرم وزراء خارجية كل من غينيا بيساو فى سبتمبر ١٩٨٩ والسنغال فى نوفمبر ١٩٨٩ ، الى جانب وزير الدولة للشئون الخارجية التشادى فى يونيو ١٩٨٩ ، وعلى الجانب الآخر ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ، الى جانب ترأسه للجان المشتركة مع كل من افريقيا الوسطى واثيوبيا وكينيا ، بزيارة الى كل من سيشل وجزر القمر والموزمبيق فى اغسطس ١٩٨٩ ، والى السنغال وموريتانيا ومالى فى مارس ١٩٨٩ . والى السنغال فى مايو ١٩٨٩ ، كرئيس للوفد المصرى فى قمة الدول المتحدثة بالفرنسية ، والى المغرب لرئاسة وفد مصر فى مؤتمر وزراء خارجية القمة الفرنسية الافريقية الذى عقد بالدار البيضاء فى نوفمبر ١٩٨٩ ، فضلا عن زيارته الى العاصمة الأثيوبية فى فبراير ويوليو ١٩٨٩ للمشاركة فى المؤتمر الوزارى التاسع والأربعين والمؤتمر الوزارى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٨ - الاتصالات والاتفاقات مع الأحزاب الأفريقية :

واذ يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بأن الاتصالات الحزبية، هى التعبير العملى والأسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الافريقية ، ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيىء الأداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن ، ومن خلال عقد الاتفاقات وابرام البروتوكولات بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الافريقية ، وفى عام ١٩٨٩ وحده ، تم التوقيع على اتفاقات للتعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وبين حزب التجمع فى افريقيا الوسطى فى يناير ١٩٨٩ ، ومع حزب الاستقلال الوطنى المتحد فى زامبيا فى فبراير ١٩٨٩ ، ومع حزب العمل الأثيوبى فى مارس ١٩٨٩ ، ومع حركة الثورة الوطنية من أجل التنمية فى رواندا فى مايو ١٩٨٩ ، ومع حزب حركة المقاومة الوطنية الأوغندية فى يونيو ١٩٨٩ .

ولعله من الطبيعى أن يكون ادراك مصر ووعيها المسئول بحقيقة موقعها الاستراتيجى الفريد بأبعاده السياسية والثقافية والحضارية جميعا ، دافعا لها على القيام بدور ريادى متميز ، وبخاصة فى هذا العصر الذى تتزايد فيه

التحديات المادية والمعنوية معا ، ومن ثم كان المسعى المصرى الذى استغرق سنوات طويلة من أجل انشاء جامعة افريقية ، تنشر العلم الحـــديث وتلقن كادرات افريقيا تطبيقات التكنولوجيا المعاصرة ، وفى المؤتمر الثانى لقمـــة الفرانكوفونية التى تجمع الدول المتحدثة بالفرنسية والذى عقد بداكار فى مايو ١٩٨٩ ، تم التوقيع على اتفاق انشاء جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية لخدمة أغراض التنمية الافريقية ، كما تمت مصادقة مجلس الشـــعب المصرى على الاتفاقية المذكورة فى يوليو من العام الفائت تمهيدا لبدء نشاط هذه الجامعة فى سبتمبر من عام ١٩٩٠ القادم ، تجسيدا لواقع الرسالة التنويرية التى تحمل مصر شرف أدائها لشعوب القارة التى ترتبط بها ارتباط تراث وحضارة ومصلحة ، وتأكيدا لجوهر الدور الاشعاعى والثقافى المتواصل الذى تمارسه مصر على امتداد تاريخها الطويل ، وعلى اتساع محيطها القارى الشامل ٠

ثالثا : الدبلوماسية المصرية والدائرة العربية :

أكد عام ١٩٨٩ ، تلك الحقيقة الثابتة التى تقول بأن مصر شعب لن يكون الا جزءا لايتجزأ من أمته العربية ، وان الأمة العربية يستحيل أن تتنكر لدور مصر الرائد ، ومسئولياتها التاريخية وتضحياتها الجسيمة ، ويستحيل أيضا أن تتجاهل رابطة المصير التى تجمعها بشعب مصر العظيم بتراثه ، الغنى بتاريخه وحضارته ، المقبل على أمته دائما بالتضحية والمبادرة ٠

وسواء على ساحة العمل الوحدوى شبه الاقليمى من خـــلال مجلس التعاون العربى ، أو من خلال النشاط القومى على اتساع الوطن العربى ، فقد كان الموقف المصرى هو الالتزام الكامل بالتضامن العربى نصا وروحا ، وهو الحريص على احترام كافة تعهداتها والتزاماتها القومية ٠ كما لم تتخل مصر العروبة والاخاء عن دورها أبدا ، كما يمكن القول بحق ، أن مصر لم تغب عن عالمها العربى ، وأن العالم العربى لم يغب عن مصر ، فقد ظلت مصر دائما هناك كالعهد ، تحتل موقع القلب ، واثقة العقد ٠

١ ـ مصر ومجلس التعاون العـــربى :

فلا شك أن الاعلان عن انشاء « مجلس التعاون العربى » فى السادس عشر من فبراير ١٩٨٩ ، بين مصر والعراق والأردن والجمهورية العـــربية

اليمنية ، يعد بكل مقياس نقطة هامة على طريق مرحلة جديدة فى النظـــام الاقليمى العربى ، كان قد عـــززها فى نفس الآن تقريبا ، انشاء الاتحـــاد المغاربى » فى السابع عشر من فبراير ١٩٨٩ ، اذ يشكل كلاهما لاشك ـ مع مجلس التعاون الخليجى قبلهما ـ فلسفة جديدة للعمل العربى المشترك ٠

وعلى مدى العام الفائت انعقدت الى جانب قمة التأسيس فى العاصمة العراقية ، القمة الثانيـــة فى الاسكندرية فى يونيو ١٩٨٩ ، والتى يمكن اعتبارها قمة الانطلاق من نقطة البدء ، ثم القمة الثالثة فى صنعاء فى سبتمبر ١٩٨٩ ، لكى يبدأ الانجاز الحقيقى ، بعد التأسيس وتحديد المسار ، من خلال مجموعة من القرارات ، لتحقيق بدايات التكامل بين دول مجلس التعاون العربى فى مختلف القطاعات والأنشطة الزراعية والصـــناعية والاقتصادية والاعلامية والثقافية والأمنية ٠

وغنى عن القول أن ما يجمـــع الدول الأربع من منطلقات سياســـية وتوجهات استراتيجية ، هى العامل الأســـاسى فى وضع وتنفيذ البرامج والمشروعات الاقتصادية المشتركة ، التى تستهدف الافادة من حجم الموارد البشرية والطبيعية والصناعية الهائلة ، التى تمتلكها هذه الدول من أجل رخاء شعوبها ، وزيادة فرص التشغيل ، وتوفير مصادر نقدية لاعادة الاستثمار ، وتحقيق قاعدة من التكامل تكفل الوقوف فى وجه المنافسات الخارجية ، وفتح مجالات التصدير ، والحصول على شروط ومزايا تعاملية أفضل مع الأسواق والصناديق والمؤسسات الدولية ، ومن الطبيعى أن يكون لهـــذا كله آثار ايجابية على خط العمل السياسى الخارجى ، بما يجعله أكثر فعالية ، وأدعى الى الاحترام والقبول ٠

وقد أكدت مصر أكثر من مرة أن هذا التجمع لايعوق العمل الجماعى العربى من أجل تكامل أوسع ، بل ان قواعد تأسيسه تجعله مفتوحا لانضمام دول عربية أخرى ، بما ينفى عنه تماما امكانات الانغلاق أو التنافس أو التمايز فى المحيط العربى ، بل هو اضافة حقيقية ـ شأنه فى ذلك شأن مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى ـ الى الجهود المبذولة للخروج بتكتل عربى موحد وعام ، يستطيع مواجهة التحولات الاقليمية الحالية والتجمعات الكبرى فى أوروبا وأمريكا وآسيا ٠

ان العالم العربى بعد تجاربه المريرة مع السياسات التى تغلب العاطفة على العقل والشعارات الحماسية على الواقعية ، وبعد سنوات طويلة من اعتماد سياسات رد الفعل وعدم المبادرة بالفعل ، وما قاساه من جراء كل ذلك ، يتجه الآن وفى معظم أجنحته الى السياسات العمليـــة الواقعية التى تستهدف مصالح شعوبه الحقيقية ، وفى ظل مثل هذا الاتجاه ، فمن الطبيعى أن تقوم التجمعات العاملة على رفع مستوى معيشة شعوبها ، والتعاون على حل مشكلاتها الاقتصادية ٠

وترى مصر أنه من الصالح العربى بكل تأكيد ، أن تنشأ علاقة صحية بين هذه التجمعات الثلاثة ، حتى تصبح التجمعات العربية قوة تقدم وتوحيد، لا قوة تمحور وتفكك ٠ وهذه فى النهاية هى المسئولية القومية والتاريخيـة الكبرى التى تقع على كاهل قادة دول هذه التجمعات العربية الثلاثة ، بحيث تكون هذه التجمعات عناصر ايجابية منشطة لمزيد من التفاعل العـــربى ، ومفردات فى سياق تكاملى عربى واحد ٠

٢ ـ مصر والجامعة العـــربية :

أما الحدث العربى الأهم ، خلال عام ١٩٨٩ الفائت ، فقد كان بلاشك هو القمة العربية الطارئة التى عقدت بالدار البيضاء خلال الفترة من ٢٣ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٩ ٠ وكانت هذه القمة ، وهى رابع قمة طارئة تنعقد على التوالى منذ القمة العادية الثانية عشرة بفاس فى سبتمبر ١٩٨٢ ، هى القمة التى استكملت العملية التى بدأت فى قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، لتنقية الأجواء العربية عموما ، واعادة مصر الى النظام الاقليمى العربى خصوصا ٠ ويتمثل المغزى الحقيقى لهذا الانجاز فى أنه يسجل اعادة تصحيح للاوضاع العربية ، بعودة مصر الى مكانها فى القلب من البناء العربى ، وما اقترن بهذه الخطوة من مصالحات على مستوى القمة ، تمت خلال اتصالات مباشرة بين الزعماء الذين حالت القطيعة دون أن تتم بينهم مثل هذه اللقاءات وجها لوجه سنوات طويلة ٠ ذلك أن قمة الدار البيضاء قد تهيأ خلالها ، مناخ عربى ، جرى فى ظله تصالح واسع ، قارب بين مواقف فصلت بينها طويلا مساحات من خلاف شائع ، حيث تعلم العرب من درس الشتات ، كيف يختلفون وكيف يتفقون ٠

وفى تقييم الدبلوماسية المصرية ، ان عودة مصر الى الجامعة العربية

ومؤسساتها ، ليست مجرد انفعال عاطفى ، وليست مجرد استئناف لنشاط عربى ، كان قد توقف لعقد من الزمان بسبب أخطاء متبادلة ، ولكن هذه العودة تعنى تغيرا رئيسيا قد حدث فى صياغة العمل العربى المشترك القائم منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، وتعنى أيضا تغيرا فى المفاهيم العربية والمصرية على السواء ، لهذه الصيغة التى أصبحت تعانى الكثير من القصور فى التعامل مع متغيرات اقليمية ودولية كثيرة ٠

ولما كانت عودة مصر الى الجامعة العربية هى بداية لمنعطف جديد ، فان الجماهير تتطلع الى اليوم الذى تنتقل فيه الأمة العربية الى مرحلة ايجابية فعالة لمواجهة قضاياها من أجل أن تعود القوة العربية كيانا ضخما٠

وفى الحقيقة كانت كلمة مصر داخل المؤتمر ، تحديدا لأركان ثمانية ، هى بمثابة اعلان أو وثيقة جديدة تحدد بنودها أركان العمل العربى الموحد فى المحيط الداخلى والخارجى ٠ وفى تصور الدبلوماسية المصرية ان هذه البنود انما تستهدف تحقيق دفعة ايجابية لاستراتيجية الأداء العربى فى المستقبل لأنها تصبو الى ايجاد صياغة عربية متفق عليها للسلام ، والى تحقيق مضمون واقعى للدفاع المشترك بصرف النظر عن الخلافات ، والى الالتزام بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة عربية ، والى اعتماد سياسة عملية تؤدى الى المزيد من التعاون فى كل مجال ، والى تصور العلاقة بين التجمعات العربية الناشطة على ساحة العمل العربى المشترك ، وللعلاقة بين هذه التجمعات بالجامعة العربية ، والى توجيه للجهد لاستيعاب التكنولوجية الحديثة ، والى تعزيز للتعاون العربى الشامل بأسلوب يتسم بالاستقرار ٠

وعليه فان هذه المبادىء الثمانية للتضامن العربى ، بمثابة دليل عمل ممتاز يستهدف تنشيط الفعالية العربية ، وتحويل الطاقة المشتركة الى مسارات مثمرة فى هذه المرحلة المبشرة فى التعامل العربى السوى مع قضايا التنمية الداخلية والمواجهات الخارجية ، تجعل للجامعة ودولها وشعوبها ثقلا حقيقيا ونفوذا واقعيا ٠

وفى تقييم مصر ، أن أكثر ما يحتاجه العرب ، بعد قمة الدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩ ، هو الالتزام بنهج الرشد السياسى فى التعامل العربى ، مع

الأحداث والتطورات الكبرى عربيا ودوليا ، نهجا يتمثل للعقل قبل العاطفة ، ويتعامل مع الواقع دون أن يفرط فى الحلم ، ويمارس الحوار وحق الاجتهاد والاختلاف ، ويؤسس المواقف على أسس قانونية وسياسية بنظرة شاملة ٠

فاذا كانت القمة العربية قد قطعت شوطا بعيدا فى تحقيق الوصل بين القادة ، دون أن تبلغ الكمال فى ازالة الخلافات ، فانها قد وضعت الحجر الأساسى فى أسلوب المصالحات العربية ، وعليه فان المطلوب بعدها ، هو صياغة العلاقات العربية ـ العربية على أسس جديدة قوامها الوفاق والتواصل والاستنارة والديمقراطية ٠

وتنادى الدبلوماسية المصرية بضرورة أن يكون مبدأ المصارحة فى التعامل مع كافة القضايا العربية ، هو أسلوب ومنهج السياسة العامة للدول العربية فى اتصالاتها ومشاوراتها المستمرة ، اذ أن المكاشفة فى حد ذاتها هى السبيل الوحيد لبناء المواقف المشتركة على أسس موضوعية ، لا تؤثر فيها ملابسات الظروف أو ضغوط الواقع ٠ بل ان المخاوف نفسها ، سواء كانت حقيقية أو متوهمة يمكن بالمصارحة أن تتبدد أو تقل حدتها ، أو تأخذ ضماناتها الكافية ، ولا تصبح عراقيل تتكسر عليها جهود الوفاق ، أو تتسرب منها طاقة العمل المشترك ٠ أما المصارحة والمكاشفة ، فهى تؤذن بعهد جديد فى هذا العمل المشترك ، أكثر ثقة ومصداقية ، وأبعث على الاحترام والجدية ٠

ولا شك أن مصر سيظل دورها فى هذا الخصوص ، كما كان فى السابق دائما ، هو جسر التواصل ، وهمزة الوفاق بين اخواتها العربيات ، ولا يخفى ضرورة أن تكون المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة هى رائد العمل العربى المشترك ، لأنها هى أساس العلاقات فى كل مكان وزمان ٠ كما أنه لابد من الالتزام بالثبات السياسى فى التعامل « العربى ـ العربى » ، وفى التعامل « العربى ـ الدولى » ٠ والثبات الذى نعنيه ليس هو الجمود ، ولكنه الثبات الذى يدرك المواقف ويضع الأهداف السياسية والقومية الكبرى نصب عينيه ٠

وتؤمن مصر ايمانا راسخا ، بأن المطلوب الآن ، هو مشروع قومى متكامل ، قائم على فكر مؤسس واضح للعمل العربى المشترك ، خلال المرحلة القادمة ، متوافق مع المتغيرات العربية ، وواع بالمتغيرات الدولية ، يحدد

أسس الصراع الرئيسى والصراعات الجانبيـــة ، ويتعـــامل مع الوقائع والمستجدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية ٠

وقد أكدت مصر ، منذ أول يوم شهد عودتها الرسمية الى رحاب الجامعة العربية ، أنها تأخذ على عاتقها كل ما يعنيه أستردادها لعضويتها الكاملة من تبعات تاريخية وفقا لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية ، ذلك أنها تدرك أن عودتها ليست ولا ينبغى أن تكون مجرد انتظام شكلى فى الصف ، وانما ممارسة لمقتضيات العمل العربى المشترك بكل ما يؤهله ثقلها فى مجالات التخطيط والتنفيذ لصالح أمتها العربية ٠

ولما كان التزام مصر بالسلام هو التزام مبدئى فى أعماقها عقيدة ثابتة راسخة لا تتزعزع ، فانها عندما استعادت علاقاتها مع عالمها العـــربى ، أسبقت رسالتها الرائدة فى أن تكون جسرا الى سلام دائم وعادل وشـــامل فى الشرق الأوسط ٠ فلم تقايض مصر موقفها من السلام بعلاقاتها الجديدة مع عالمها العربى ، وانما استعادت هذه العلاقات فى اطار مناخ عربى جديد، أكثر عقلانية ، يثق فى قدرة مصر على أن تكون حارسا أمينا على أهداف النضال القومى ٠

٣ ـ مصر والقضـية الفلسـطينية :

واذ تصدرت القضية الفلسطينية قائمة القضـــايا التى انشغلت بهـــا الدبلوماسية المصرية على المستوى العربى على مدى العام المنصرم ، فليس ثمة حاجة الى القول أن مصر قد تابعت تأييدها المطلق المـــادى والمعنوى لانتفاضة الشعب الفلسطينى الشـــقيق فى مقاومته للاحتلال والســـيطرة الاسرائيلية ، بنفس القدر الذى أيدت وتؤيد فيه حقه فى اختيار الطريق الذى يراه محققا لأهدافه العادلة وأمانيه المشروعة ٠

وعلى مدى العام المنصرم ، استطاع الحوار المصرى ـ الفلسطينى الذى لم ينقطع عبر زيارات الرئيس ياسر عرفات المتعددة ، أن ينجز حجما ضخما من الثقة المتبادلة شجعت الفلسطينيين على اختياراتهم الأخيرة والصحيحة، وقدموا على اعلان قيام الدولة الفلسطينية ، فى الذكرى الأولى للانتفاضة ،

وهو ما قفز بالقضية الفلسطينية فوق أكام التعويق ، وحقول الألغام الى ساحة منبسطة وممتدة من التأييد العالمى لعدالتها ٠

وقد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية باجتماع لجنتها التنفيذية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٨٩ ، امتنانها لدور مصر فى الدفاع عن القضية قولا وعملا ، وتجسيد عنصر التشاور معا فى كل مراحل القضية لاستخلاص الحقوق الوطنية الفلسطينية ، وذلك ردا على بعض الصيحات التى انطلقت للنيل من هذه المسيرة المشتركة ٠

أما اسرائيل ، فلم تبادر بشىء عملى فى مساعى السلام التى ألحت عليها وحاصرتها ، الا التقدم بخطة شامير الانتخابية بعد مناورات عديدة ، وهى الخطة التى وصفتها بأنها أقصى ما تستطيع تقديمه ، رغم أنها لا تتضمن شيئا صريحا عن الحقوق الفلسطينية النهائية ، هذا الى اشتراطها قبولها كلية أو رفضها كلية ، دون تعديل من جانب فلسطينيين منتخبين فى الأرض المحتلة٠

وفى رؤية مصر أن مقترحات شامير حول اجراء انتخابات فى الأراضى المحتلة تفرز ممثلين فلسطينيين يجرى التفاوض معهم لاقامة حكم ذاتى يعقبه تفاوضا على عقد اتفاق دائم ، انما تتسم بالغموض والتميع ٠ فهى تخلو من أية اشارة الى منظمة التحرير ، والى المؤتمر الدولى ، والى مبدأ الأرض مقابل السلام ، وهى العناصر الثلاثة التى تشكل محاور العمل الحقيقى لحل القضية الفلسطينية باعتراف المجتمع الدولى ٠

ومع أن أحدا لا يرفض الانتخابات من حيث هى ، الا أن صيغة شامير تخلو من تحديد كيفية اجراء انتخابات فى ظل الاحتلال الاسرائيلى ، يمكن أن توصف بأنها حرة وديمقراطية ٠

وقد قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة عمل الى اسرائيل فى يونيو ١٩٨٩ ، عقد خلالها محادثات مع اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل ونقل اليه رسالة شخصية من الرئيس محمد حسنى مبارك حول تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط ٠

كما بادرت مصر بتقديم نقاط عشر فى سبتمبر ١٩٨٩ ، استيضاحا

لمبادرة شامير حول الانتخابات فى الأراضى العربية المحتلة ٠ وجاء اسحاق رابين وزير الدفاع فى اسرائيل الى القاهرة ، ووصف النقاط العشر بأنها قد تكون مقبولة ، كما اتصل الرئيس محمد حسنى مبـــارك فى بداية أكتوبر ١٩٨٩ خلال وجوده فى واشنطن ، هاتفيا باسحق شامير ، ودعاه الى بدء حوار مع الفلسطينيين بدون شروط مسبوقة للبدء فى مناقشة الاقتراحات التى قدمتها اسرائيل لاجراء الانتخابات وتمهيدا للبدء فى مفاوضات سلام جادة ٠

وحتى نهاية العام الفائت ، واصلت مصر مساعيها من أجل بدء حوار فلسطينى اسرائيلى ، ادراكا منها أن تلك الخطوة ، اذا تمت ، فسوف تولد قوة دفع لا يمكن اجهاضها أو وقف مسيرتها ٠

ولكن الواقع أن اسحاق شامير يريد أن يتجاهل وجـــود أكبر ثورة شعبية فلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلى ، ويريد أن يتجاهل اعلان الشعب الفلسطينى بالاجماع تمسكه بمنظمة التحرير كممثل له ، ويريد أن يتجاهل مئات الشهداء وآلاف الجرحى الفلسطينيين الذين سقطوا برصاص جنـود الاحتلال ، وهم يطالبون بالاستقلال والسيادة والحرية ، ويريد أن يتجاهل ما اتخذته منظمة التحرير من سلسلة المبادرات السلمية التى لم يكن أحد يتصور امكانية اتخاذها ، ويريد أن يتجاهل الاعلان عن قيام دولة فلسطينية تعترف بها أكثر من مائة دولة ، وأصبحت القضية الفلسطينية موضع تأييد شعوب العالم بصورة لم يسبق لها مثيل ، بل ان أكثر من خمسين فى المائة من الاسرائيليين أنفسهم أصبحوا يطالبون بالتفاوض مع منظمة التحـــرير وبمبادلة الأرض بالسلام ٠

ان اصرار رئيس وزراء اسرائيل على تجاهل كل ذلك ، لايكشف الا عن حقيقة تقول بأنه يعيش ويفكر فى عالم آخر غير عالمنا ٠ ولكن على الرغم من الموقف السلبى لهؤلاء الذين مازالت خطـــواتهم مترددة متعثرة على طريق السلام ، فان مصر على يقين من أن أرادة السلام عند جميع شعوب المنطقة سوف تفرض نفسها على الجميع فى النهاية ولا يصح الا الصحيح ٠

ولعل عودة طابا الى مكانها الطبيعى فى حضن مصر الأم بعد غربة طويلة ، فى مارس ١٩٨٩ ، بعد معركة قانونية ودبلوماسية ، ينطوى على مغزى هام يتمثل فى أن عودة طابا الى مصر بالمفاوضات ، معناه أن السلام

أغلى وأثمن من اغتصاب أراضى الغير ، وأن أمن أية دولة لا يكفله ولا يضمنه الا حسن الجوار مع الاخرين ٠ وقد أراد الرئيس محمد حسنى مبارك تكريس هذا الدرس من خلال نداء السلام الذى وجهه من فوق أرض طابا خلال مراسم الاحتفال بعودتها الى الوطن واكتمال تحرير كل التراب المصرى ٠

وتأمل مصر فى تفهم اسرائيل لمغزى الاشارة التى وردت فى نداء السلام المصرى ، والتى جاء فيها أن الذين يعيشون بعقيدة أن الحرب هى التى تصون مصالحهم ووجودهم لا يستلهمون حكمة التاريخ ، ولا يعبـــرون عن نبض شعوبهم أبدا ٠ كما تأمل أن تكون اسرائيل ، بعد تجربة السلام مع مصر ، قد أدركت أن استقرارها وأمنها يضمنه فقط الاقتناع بضرورة وحتمية اعادة الحقوق والأرض الى أصحابها ، وأنه بغير ذلك يستحيل الحديث عن اقامة السلام أو تقوية دعائمه فى المنطقة ٠

٤ ـ مصر والمشـــكلة اللبنانية :

أما بالنسبة للمشكلة اللبنانية ، فقد سجل عام ١٩٨٩ تطورات حاسمة نحو حلها فى اطار تأكيد عروبة لبنان ووحدة أراضيه ٠ وكانت البداية فى القمة العربية الطارئة فى الدار البيضاء ، حين قرر القادة العرب بأن الوضع فى لبنان هو مسئولية عربية جماعية وليس مسئولية دولة معينة ٠ كما قرروا تشكيل لجنة ثلاثية من الملك الحسن الثانى وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، والرئيس الشاذلى بن جـــديد ، عهد اليها باجـراء الاتصالات والاجراءات المناسبة لتوفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبنانى لاعداد ومناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية ، يمكن أن تشكل أساسا للحوار والوفاق الوطنى ، وبحيث يقرها مجلس النواب ، الذى تولى انتخاب رئيس للجمهورية يشكل بدوره حكومة وفاق وطنى تكون ملتزمة بوثيقة الاصلاحات السياسية ، وتبدأ فى اتخاذ الاجراءات الدستورية ، لوضـع الوثيقة موضع التنفيذ ، ويتم تعديل النظام السياسى بمقتضاها ، بما يحقق السيادة الوطنية للبنان ويؤكد وحدته وهويته العربية ، ويرسى مبادىء الحرية والعدل والمساواة ٠

وقد أيدت مصر عمل اللجنة الثلاثية طوال عملها حتى نجحت فى تحقيق تطور ايجابى تمثل فى اجتماع النواب اللبنانيين فى مدينة الطائف بالسعودية،

وانتهائهم الى اقرار وثيقة الوفاق الوطنى ، وانتخابهم للرئيس رينيه معوض رئيسا للجمهورية ولكن فى الوقت الذى كانت مصر مع الأمة العربية كلها تتطلع فيه الى فتح صفحة جديدة على أرض لبنـــــان تضع نهاية للفوضى والخراب الذى عانى منه شعبها طوال السنوات الماضية ، امتدت يد الاجرام الى رئيس الدولة المنتخب بما يشبه الاجماع ، فاغتالته ٠

وتثق مصر التى أيدت اختيار الرئيس اللبنانى الجديد الياس الهراوى فى حكمته وقدرته على قيادة لبنان بثبات وحزم نحو سيادته على كامل ترابه الوطنى وتحرير ارادته من كل تدخل خارجى ٠

ورغم تقدير مصر أن الطريق لا يزال شاقا وطويلا ومليئا بالتضحيات ، الا أنها تراهن على أن الشرعية الدســـتورية التى يمثلها الرئيس اللبنانى الجديد ، وحكمة الشعب اللبنانى التى تلتف حولها الارادة العربية ، سوف تسهم بكل تأكيد فى عودة السلام الى ربوع لبنان ، ليســـتأنف دوره على الصعيد القومى جنبا الى جنب مع أشقائه فى مشرق العالم العربى ومغربه فى مسيرتهم نحو البناء والتقدم وتحقيق العزة والازدهار ، كما ستواصل مصر وقوفها مع الشعب اللبنانى الشقيق ، حتى يتم لهم تعـزيز وحدتهم واستعادة سيادتهم ٠

٥ ـ مصر والحرب العراقية الايرانية :

وفيما يتعلق بالوضع بين العراق وايران ، فان الدبلوماسية المصرية كانت ولاتزال تأمل فى ان يتحول وقف اطلاق النار الى سلام شامل ودائم يترتب عليه تثبيت دعائم الأمن والسلام فى المنطقة من خلال التنفيذ الأمين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصادر فى عام ١٩٨٧ ، بدلا من استمرار حالة اللاسلم واللاحـــرب القائمة والتى تحمـــــل بين طياتها مخاطــــرة جمة لجميع الأطراف ٠

وقد واصلت مصر تأييدها ودعمها لموقف العراق الشقيق ، الذى يدعو الى تحقيق سلام شامل ومستقر ، يحقق الأمن والوئام فى المنطقة ، ويهيىء لشعوبها أن تتفرغ لمواجهة التحديات الكبرى التى تعترض طريقها ٠ ولاشك أن هذا التأييد يعتبر امتدادا منطقيا لوقوف مصر الى جانب العراق فى دفاعه

عن أرضه وذوده عن حقوقه ، وفى المبادرة الشجاعة للرئيس العراقى صدام حسين بالدعوة رغم انتصاره ، الى وقف الحرب وحقن الدماء فهذا هو منهج المناضلين الصادقين فى ادراك أن الهدف فى النهاية هو احلال السلام والتعايش محل الحرب والكراهية والدمار ٠

كما تشهد مصر على مظاهر تصميم الشعب العراقى الشقيق على تحقيق السلام ، وهى المظاهر التى تجلت بأروع صورها فى الاحتفال الذى اقامته العراق بمناسبة اعادة تعمير « الفاو » والذى شارك فيه الرئيس حسنى مبارك فى نوفمبر ١٩٨٩ ، ايذانا ببدء عهد جديد من البناء والتنمية فى شتى ربوع العراق ٠

وتنطلق مصر فى سياستها العربية من الايمان بوحدة الهدف والمصير بين جميع الاقطار العربية ، واستحالة قيام تناقضات جوهرية بين مصالحها، مع التسليم بحق كل دولة فى اختيار الأسلوب الذى يؤدى الى حماية حقوقها وتأمين مصالحها ، وهو ما يعنى قبول تنوع الآراء وتعدد الاتجاهات فى اطار الأهداف الواحدة وتجنب اقامة المحاور المتصارعة داخل الأسرة الواحدة ، والحرص على اتباع أسلوب الحوار والمصارحة ، والتركيز على الجوانب الموضوعية التى يكون معيارها هو تحقيق المصالح العربية الأساسية ٠ وبهذا المفهوم باشرت مصر علاقاتها مع شقيقاتها العربيات على مدى العام المنصرم ٠

٦ ـ مصر والعلاقات مع ليبيا :

وبالنسبة للعلاقات مع ليبيا ، فقد كان انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئة فى الدار البيضاء فرصة اتاحت عدة لقاءات بين الرئيس حسنى مبارك والعقيد القذافى بحضور الرئيس الشاذلى بن جديد رئيس الجزائر وبدون حضوره ، تم خلالها تبادل الرأى بين الرئيسين فى جو من المصارحة والمودة، كما دارت مناقشات بينهما فى كثير من الأمور ، التى كان يلزم فيها أن تتضح الرؤية الصحيحة لمجريات الأحداث فى ماضيها وحاضرها ٠ وكان ما أبداه العقيد معمر القذافى من استعداد طيب للاستمرار فى الحوار ، أن تطورت العلاقات المصرية الليبية ، بأن تم فتح الحدود البرية بين البلدين ، واستئناف رحلات الخطوط الجوية التى تربط بينهما ٠ وقد مهد كل ذلك الى لقاء تم

بينهما يوم ١٦ اكتوبر فى مرسى مطروح وآخر يوم ١٧ أكتوبر فى طبرق ، بما فتح مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية الليبية ، من شأنها بكل تأكيد أن تزيد وتقوى من عزة ومنعة للصف العربى • كما أسفرت نتائج قمتى مرسى مطروح وطبرق عن بيان ختامى من خمس عشرة نقطة ، تضمن التزامات محددة وملموسة لدفع عملية التعاون بما يخدم أهداف التنمية وبفتح أبواب التكامل والتنسيق فى مختلف المجالات •

وفى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٨٩ ، التقى الرئيس محمد حسنى مبارك مع الرئيس الليبى معمر القذافى فى مدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية ، لتبادل وجهات النظر حول كل مجالات التعاون الانتاجية وفى مقدمتها الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات وكذلك التعاون فى مجالات الاعلام والثقافة والصحة والتعليم ، وقد تم الاتفاق ـ خلال هذا الاجتماع ـ على بدء مراحل التنفيذ للتعاون فى مختلف هذه المجالات •

٧ ـ مصر والعلاقات مع السودان :

أما فى السودان الشقيق ، فقد سجل العام الفائت وقوع انقلاب عسكرى فى أول يوليو ١٩٨٩ أطاح بالحكومة المدنية ، واستولى بموجبه الجيش على السلطة وكون حكومة للانقاذ الوطنى برئاسة الفريق عمر البشير، وفى الحقيقة فان الدبلوماسية المصرية كانت تلمس مقدمات قوية توحى بضرورة وقوع تغيير فى السودان ، بعد التمزق الرهيب الذى أصاب جسده وروحه خلال الفترة الاخيرة ، وبعد أنْ عادت تطل من جديد كل الأحقاد الطائفية والحسابات المذهبية والحزبية •

وانطلاقا من العلاقات المصرية الوطيدة التى تربط بين شعبى وادى النيل ، حرصت مصر دائما على احترام ارادة شعب السودان الشقيق وحقه فى الاختيار الحر فى تقرير شئونه على النحو الذى يراه متفقا مع سيادته ومحققا لمصالحه •

وتعرب مصر عن اهتمامها الكبير بالجهود التى يبذلها السودان الشقيق لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة ، وقد تبلورت هذه الجهود فى القرارات التى صدرت عن مؤتمر الحوار الوطنى فى أكتوبر ١٩٨٩ ، والتى نرجو أن

تكون لها أصداؤها الايجابية وانعكاساتها الطيبة على شتى جوانب الحياة في السودان ٠

وتؤكد مصر تضامنها الكامل مع السودان في كل مناسبة وعبر كل لقاء يتم بين القيادتين المصرية والسودانية وخلال كل الاتصالات التي تتم بين المسئولين في البلدين ، في كل ما يطلبه من عمل وما يواجهه من مواقف ، وترحب مصر بما أعلنته القيادة السودانية الجديدة من اعتزامها الأخـــذ بتصوير تنظيمي جديد للعلاقات بين مصر والسودان ، في اطار وحدة وادي النيل ، واستجابة لمطالب الشعب في القطرين ولضرورات تعـــاون خاص ثابت المعايير بين البلدين الشقيقين اللذين يشكلان امتدادا جغرافيا متكاملا وعمقا استراتيجيا واحدا ٠

وبالنسبة لمشكلة جنوب السودان ، فقد عملت مصر في الماضي وستظل تعمل في المستقبل على دعوة الحكومة السودانية الى حل مشـــكلة جنوب السودان عن طريق التفاوض وانهاء القتال الدائر الذي يعاني منه الشعب السوداني شماله وجنوبه ٠ وخلال لقاءات الرئيس حسني مبارك والفريق عمر البشير في القاهرة وأديس أبابا في يوليو ١٩٨٩ ، كان التفاهم كاملا حول هذه النقطة ، وتشجيع مصر كل لقاء يتم بين ممثلي الحكومة السودانية وبين جون جارانج ، كما تعمل على تشجيع وحث الجهود التي يبذلها القادة الأفارقة الاخرون في القيام بجهود الوساطة بين جون جارانج وبين حكومة السـودان ٠

وتأمل مصر في أن تنجح جهود التهدئة التي تبذلها حاليا لاحتـــواء التصاعد في المواجهة العسكرية بين القوات العسكرية السودانية وجماعة جارانج بعد انتهاء الهدنة وانســحاب القوات الحكومية من مدينة الكرمك في نوفمبر ١٩٨٩ ٠ كما أن هدف الدبلوماسية المصرية هو تحقيق لقاء بين البشير وجارانج وتجاوز أزمة الثقة بين الطرفين وانهاء الحرب وتعبئة جهود الشعب السوداني بكل عناصره من أجل التنمية بديلا عن الحرب ونزف الدماء الذي لن يحقق سوى افقار وهدر امكانيات هذا البلد الشقيق الذي يرتبط أمنه واستقراره بأمن واستقرار مصر القومي ٠

٨ ـ مصر والعـــلاقات الخليجية :

أما بالنسبة لعلاقات مصر الثنائية مع شقيقاتها العربيات ، فقد تميز عام ١٩٨٩ الفائت بلقاءات مكثفة على مستوى القمة بين الرئيس مبارك وبين عدد كبير من الأشقاء الرؤساء والزعماء العرب ، فقد جاءت زيارة الرئيس مبارك لدولة الامارات العربية ، فى مارس ١٩٨٩ ، وزيارته للكويت أيضا فى مارس ١٩٨٩ وزيارة الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت الى مصر فى أغسطس ١٩٨٩ ، بمثابة تأكيد لثبات الدور المصرى الذى يستهدف حشد كل الامكانيات العربية ، وتعزيز خطوات التكامل والوحدة فى الموقف العربى • ولاشك أن هذه الزيارات كانت مناسبة لفتح آفاق جديدة للتعاون ووضع أسس عملية للتعامل ، ولاسيما وأن الأمارات والكويت ترتبطان بعلاقات استثمارية واسعة فى مصر ، وان كانت العلاقات المصرية مع هذين البلدين الشقيقين أكبر وأعمق بكثير من مجرد الاستثمارات أو المساعدات المالية ، فالى جانب العــلاقات الخاصة التى تربط مصر بدولة الامارات العربية المتحدة ، فقد كان للكويت صوت شجاع ضد التمزق والشتات ، كما ظل يعلن بكل وضوح الكلمات ، أن التضامن العربى بغير عودة مصر يفتقد وجوده ومغزاه • ولأن مصر تعرف معنى الاخاء ومعنى الوفاء ، كان موقفها الواضح من الكويت عندما اشتد أعصار الارهاب ، يستهدف أمن البلد الشقيق •

كما كانت زيارة الملك فهد الى القاهرة فى نهاية مارس ١٩٨٩ فى أول زيارة له لجمهورية مصر العــربية ، هى تتويج لاســـتقرار علاقات مصر والسعودية على أساس من الفهم الصادق والمشترك لاهمية تكامل دورهما فى توسيع علاقات التضامن العربى على أسس صحيحة •

ولعله من المعروف والبديهى أن نقول أيضا ، انه عندما تكون القاهرة والرياض معا ، فان ذلك يعنى أن الوفاق العربى يجد مجراه الصحيح فى تيار عريض ، يبعث دفء التضامن فى أوصال الجسد العربى من المحيط الى الخليج ، لأن العرب يكونون اكثر امنا وأكثر طمانينة وأكثر استطاعة ، بل وأكثر قدرة على مخاطبة الآخرين ، ان كانت القاهرة والرياض معا ، يدا بيد وساعدا يشد ساعدا •

ومن الحقائق الجديرة بالذكر أن الأسس التى ترتكز عليها العلاقات

السعودية المصرية ، أوسع بكثير من مجرد متطلبات حسن الجوار والحاجة الى ايجاد القنوات التى يتم من خلالها اجراء الاتصالات الضرورية ، ورعاية المصالح ، وبحث سبل التعاون ، وتقريب وجهات النظر بين البلدين ، بل ان هناك مرتكزات خاصة للعلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية ، تتصل بالانتماء القومى ووحدة الأهداف والمصير المشترك ، وكذلك التراث الروحى والفكرى والثقافى ، وأخيرا التوائم الاستراتيجى عربيا واقليميا ودوليا ٠

وفى مايو ١٩٨٩ ، زار سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين ، جمهورية مصر العربية ، حيث استقبلته مصر بالحب والاكبار، اذ تذكر مصر له وللبحرين أن صلات المودة بينها وبينه لم تنقطع يوما خلال سنوات الجفاء ، ولم تتأثر بدعاوى الفرقة والتهديد والابتزاز ، وكانت دائما نموذجا لما ينبغى أن تكون عليه علاقات الاشقاء فى كل الظروف ٠

كما استقبلت الاسكندرية فى أغسطس ١٩٨٩ السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، حيث دارت مباحثات هامة بين الرئيس حسنى مبارك وبين السلطان قابوس ، استهدفت تأكيد الشخصية العربية وتعميق التعاون والتنسيق بين التجمعات العربية ، وهى المباحثات التى عكست التفاهم الكامل بين البلدين الشقيقين ٠

وفى يناير ١٩٨٩ استقبلت مصر الرئيس محمد سياد برى ، كما توقف الرئيس حسن جوليد رئيس جمهورية جيبوتى بمصر فى يونيو ١٩٨٩ ٠ وعلى الجانب الآخر ، حرص الرئيس مبارك على القيام بزيارة عمل وصداقة الى كل من الجزائر وتونس فى سبتمبر ١٩٨٩ ٠

وهكذا اثبتت العلاقات المصرية - العربية أن التضامن العربى ليس مجرد شعارات ، وانما هو التضامن الحقيقى الذى يقوم على الاحترام المتبادل والأخوة الصادقة التى هى الطريق الوحيد لبناء مواقف عربية قوية ، تعيد لأمتنا هيبتها واحترامها بين الأمم ٠

رابعا : الدبلوماسية المصرية والدائرة الدولية :

بعد الدائرة الافريقية والدائرة العربية ، تنفتح الدبلوماسية المصرية على الدائرة الدولية بمشمولها وعلى اتساعها ٠ واذا كانت جهود مصر

(السياسة الدولية)

الدبلوماسية واتصالات قيادتها بزعماء مختلف دول العالم وقياداتها ، تتوجه فى الأساس الى توثيق العلاقات الثنائية ، الا نها لا تغفل أبدا الدفاع عن الحقوق العربية المشروعة ، وفى قمتها حقوق الشعب الفلسطينى .

١ ـ مصر والعـــلاقات مع القوتين العظميين :

وخلال الزيارة الخاطفة التى قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى الولايات المتحدة الأمريكية فى ابريل ١٩٨٩ وزيارته الأخرى التى قام بها فى سبتمبر ١٩٨٩ على هامش اجتماعات الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العـــامة للأمم المتحـــدة ، حققت القمتان المصرية ـ الأمريكية نجاحا بكل المقاييس ، اذ تواصلت المباحثات بين الرئيسين فى البيت الأبيض ، واتسمت بالصراحة والوضوح ووضع النقاط فوق الحروف ، سواء بالنسبة لقضية الشرق الأوسط وعقد المؤتمر الدولى ، أو بالنسبة للمســـائل الاقتصـــادية والعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة . ولقد أكد الرئيس مبارك للقيادة الأمريكية الجديدة على ضرورة أن تكون المنظمة طرفا على قـــــدم المساواة فى مؤتمر دولى ، ينبغى أن ينعقد فى أقـــــرب وقت ، لأن الاسراع بالتسوية الشاملة هو وحده الكفيل باعادة الاستقرار الى الضفة والقطاع ، وأن ما من قوة تستطيع اخماد انتفاضة الشعب الفلسطينى ، وأن الاستجابة لحقوق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ، هو الضـــمان الوحيد للســـلام فى المنطقة .

ولعل ما برهنت عليه المحادثات المصرية ـ الأمريكية من اصرار مصر على توسيع دائرة السلام ، كان مبعث حافز قوى للبحث عن حل شامل لقضية الصراع العربى الاسرائيلى ، ولضرورة الاسراع فى دفع عملية السلام تجاه هذا الحل الشامل باغتنام الفرصة الراهنة ومواجهة تحدياتها حتى لا تضيع هى الأخرى كما ضاعت غيرها .

ولقد أسفرت المحادثات المصرية ـ الأمريكية على تأكيد التزام الرئيس جورج بوش بأهداف ثلاثة هى أمن اسرائيل ، وانهاء احتلال الضفة والقطاع، واقرار الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى ، كما اعلن الرئيس الأمريكى ، ربما للمرة الأولى ، أن المؤتمر الدولى يمكن أن يلعب دورا مفيدا من أجل اقرار تسوية تقوم على التفاوض المباشر بين كل الأطراف ، وتستند الى القرار

٢٤٢ ، والاعتراف بمبدأ الأرض مقابل السلام ، كما تدين الادارة الامريكية بناء المستوطنات ٠

ويمكن القول على وجه الاجمال ، بأن نتائج المحـــادثات المصرية ـ الأمريكية ، على مدى العام المنصرم ، جاءت تعبيرا عن جدية صـــادقة فى النفاذ الى جوهر المشكلة وعلاجها بحنكة وبصـــيرة ، بما يؤمن الحقوق المشروعة لطرفى النزاع ، مع التسليم بأنه لايمكن السماح باستمرار تدهور الأوضاع من خلال التراجع أو عدم الاكتراث أو نفض الأيدى ٠

ولاشك أن الموقف المشترك المصرى ـ الأمريكى انما يستند الى رصيد من العمل فى اقرار السلام بين مصر واسرائيل ، الأمر الذى يدفع الطرفين الى التمسك بمواصلة الجهد المثمر لتحقيقه بين اسرائيل والفلسطينيين ، من خلال الاسهام المستمر بصيغ مبتكرة خلاقة لا تعرف اليأس أو الجمود عند مراحل سابقة ٠

وفى الحقيقة يمكن القول أن الولايات المتحدة تضطلع حاليا بنصيب كبير فى الجهود المبذولة بمتابعة نشطة من الرئيس الأمريكى جورج بوش وكبار معاونيه ، ولاشك أن استمرار تطوير الموقف الأمريكى هو ما سيشكل دفعة جديدة لحركة السلام ، ورصيدا اضافيا للمواقف البناءة التى شهدتها ساحة الجهود الدولية من أجل الحل العادل والدائم ٠

وعلى صعيد آخر قام هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الافريقية بزيارة الى القاهرة خلال عام ١٩٨٩ ، بعـــد تولى مصر لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية فى دورتها الخامســـة والعشرين ، حيث أجرى محادثات مع المسئولين المصريين بهدف تبادل الرأى ازاء القضـــايا الافريقية ٠ كما استمرت لقاءات المسئولين فى وزارتى خارجية البلدين فى مجال التخطيط السياسى ٠

اما عن العلاقات الاقتصادية ، فقد شهد عام ١٩٨٩ التغلب على الكثير من الصعوبات التى تعترضها ، اذ أقر مجلس النـــواب قانون المساعدات الخارجية لعام ٩٠ ـ ١٩٩١ وتم فيه المحافظة على مستويات المعونة السنوية المقدمة الى مصر وقيمتها ١٣٠٠ مليون دولار لبرنامج المساعدات العسكرية

الى جانب ٨١٥ مليون دولار لبرنامج المساعدات الاقتصادية ومثلها لعام ١٩٩١ . كما تمت الموافقة على صرف مبلغ التحويل النقدى لعام ١٩٨٨ والبالغ ١١٥ مليون دولار ، والذى كان قد تم ايقافه وتعليق صرفه على اجراء اصلاحات جادة فى السياسات الاقتصادية لمصر ، وان كان التحويل النقدى لعام ١٩٨٩ لم يتم صرفه بعد .

وعلى صعيد مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولى واحتياج مصر لتأييد الولايات المتحدة فى هذه المفاوضات ، فان هناك مؤشرات تفيـــد أن الادارة الأمريكية تؤيد اجراء مزيد من الاصلاحات الاقتصادية للخروج من المأزق الاقتصادى .

وتعتبر الولايات المتحدة هى الشريك التجارى الأول لمصر حيث تشكل الواردات الأمريكية ٢٣٪ من اجمالى الواردات فى مصر ، معظمها من السلع الزراعية كالقمح والذرة والتبغ ، كما بلغت الصادرات المصرية الى الولايات المتحدة مبلغ ٤٩٨ مليون دولار أهمها البترول والقطن والمنسوجات .

وبالنسبة للعلاقات العسكرية ، فانها تعد أكثر مظاهر العلاقات القوية الخاصة بين الدولتين وضوحا ، فالى جانب ما تحصل عليه مصر من منحة سنوية لاترد تصل الى ١ر٣ مليون دولار ، وذلك منذ عام ١٩٨٥ ، لتطوير قواتنا الدفاعية ، فان الولايات المتحدة قد أمدت مصر بأنواع متطورة من الأسلحة ، وأصبح متاحا للعسكرية المصرية الاستفادة من الخبرة والتقدم الأمريكيين من خلال التعرف على انظمة التسليح الحديثة ومن خلال الاتصال والاحتكاك المستمر والمناورات المشتركة .

وفى هذا الاطار استمرت اللقاءات بين القادة العسكريين من الجانبين على مستويات عديدة ، أهمها زيارة السيد وزير الدفاع والسيد وزير الانتاج الحربى للولايات المتحدة فى أغسطس وفى سبتمبر من هذا العام على التوالى، لبحث سبل دفع التعاون العسكرى بين البلدين ، وكذا زيارة وزير الجيش الأمريكى الى مصر فى نوفمبر ١٩٨٩ حيث أجرى محادثات فى مجال الانتاج العسكرى المشترك .

أما عن علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى ، فقد شـــهد عام ١٩٨٩

مزيدا من الاتساع والتطور فيها ، فقد كانت القاهرة هى العاصمة التى أرتضى ادوارد شيفرنادزه ، وزير الخارجية السوفييتى ، أن تكـون محلا مختارا لأول لقاء يتم منذ عام ١٩٦٧ بين وزير الخارجية السوفييتى ووزير الخارجية الاسرائيلى موشى ارينز ، كما كانت أيضا هى المحل المختار للقـــاء عرفات وشيفرنادزة ٠ وكان حصاد الاجتماعين تأكيدا سوفييتيا على صحة الاختيار المصرى الذى يستهدف تسوية عادلة تنهض على أساس القرار ٢٤٢ ، الذى يعترف بحق اسرائيل فى وجود آمن ومعترف به ، مقابل الاعـــتراف بحق الفلسطينيين فى دولتهم المستقلة ٠ كما كان التأكيـــد السوفييتى يعنى من الناحية الأخرى ، أن أى اختيارات مخالفة تطرحها أطراف أخرى ، تدعى أنها أكثر التصاقا بالموقف السوفييتى ، هى اختيـــارات مغامرة ، تتجاهل العصر وحقائق الواقع ، ولن تجنى هذه الاختيارات سوى المزيد من العزلة عن تيار صحيح لابد أنه سوف يحقق أهدافه ٠

والى جانب زيارة ادوارد شيفرنادزة التى جـاءت أول زيارة لوزير خارجية سوفييتى خلال ما يزيد على اثنى عشر عاما ، والتى ألقى خلالها بيانا سياسيا هاما بالأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى ، أمام لجان الشئون العربية والخارجية والأمن القومى لمجلسى الشعب والشورى ، وعكس فيه مجمل التطورات الحادثة وفلسفة الطرح السوفييتى لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ، فقد تطورت العلاقات المصرية السوفييتية على المســـتوى الثنائى ، وكانت زيارة وزير الصناعة الى موسكو تعبيرا عن مدى التعاون بين مصر والاتحاد السوفييتى فى المشروعات الصـــناعية المختلفة وزيادة الصادرات المصرية الى الاتحاد السوفييتى ٠ وفى مقدمة المشروعات الجديدة التى يتعاون الاتحاد السوفييتى مع مصر فى اقامتها خطة توسعات الحديد والصلب لتصل طاقة الانتاج المصرى منه الى ١ر٥ مليون طن فى نهاية الخطة الخمسية الحالية ، وكذلك انشاء مجمع للحديد والصلب يساهم فى ســـد احتياجات مصر المتزايدة من الصلب ، والمساهمة فى زيادة طاقة مجمـــع الألومنيوم فى نجع حمادى الى ٢٥٠ ألف طن والمشاركة فى تجديد المجمع كما تشمل المشروعات السوفييتية الجديدة بعض المصانع الكيماوية ، ومشروع البطارية الرابعة فى شركة الكوك والمســـاهمة فى تنفيذ مناجم فوســـفات أبو طرطور ٠ هذا الى جانب مشروع كهرباء عيون موسى (١٢٠٠ ميجاوات)، وهو ما سيعطى نصف قدرة الطاقة التى ينتجها السد العالى ٠

ومن المعروف أن الرئيس مبارك يعتزم زيارة الاتحاد السوفييتى فى ربيع عام ١٩٩٠ زيارة رسمية ، ومن المنتظر أن يتم خلال هذه الزيارة الهامة توقيع اتفاق التعاون الفنى والتكنولوجى بين البلدين ووثيقة أخرى متعلقة بالبروتوكول التجارى • وفى نهاية عام ١٩٨٩ ، بدأت المباحثات بين مصر والاتحاد السوفييتى حـول اتفاقية التعـــاون الفنى والتكنولوجى ، والتى تستهدف وضع أساس الاتفاق الذى بموجبه سيتم تنفيذ المشروعات السوفييتية فى مصـــر •

٢ ـ مصر والعلاقات مع دول أوروبا الغربية :

أما عن علاقات مصر مع دول أوروبا الغربية ، فانها تقوم على الثقة والاحترام المتبادل مع كافة دول المجموعة بلا استثناء • واذا جاز لنا أن نختار ظاهرة سياسية عامة تطغى على غيرها فى وصف تطور العلاقات بين مصر وأوروبا الغربية ، فى عام ١٩٨٩ المنصرم ، فهى ظاهرة اقتناع وتسليم دول أوروبا الغربية بالوزن والدور المركزى المؤثر لمصر فى منطقة الشرق الأوسط وفى القارة الافريقية ، بعد ان استعادت مكانتها فى العالم العربى ، ونجحت فى تأكيد دورها الطليعى الرائد على المستوى الافريقى •

ولاشك أن زيارات الرئيس محمد حسنى مبارك الى عواصم كل من بلجيكا والمانيا الاتحادية وهولندا وبريطانيا فى مارس ١٩٨٩ ، وفرنسا فى يوليو ١٩٨٩ ، وفرنسا وايطاليا فى سبتمبر ١٩٨٩ ، انما تأتى جميعا فى اطار تثبيت اقتناع الاروبيين بضرورة انعقاد المؤتمر الدولى الذى لم يزل موضع معارضة اسرائيل • ولا شك أن فى حساب مصر ، أن الوزن السياسى لأوروبا فى علاقاتها الاطلنطية مع الولايات المتحدة سوف يزداد ثقلا ، لأن أوروبا توشك بوحدتها الاقتصادية الاندماجية عام ١٩٩٢ ، ان تحقق وحدة القرار الأوروبى ، وبالتالى فان الدور الاوروبى تجاه واشنطن ، يستطيع أن يتجاوز الآن دور النصيحة ، ليصبح دورا فاعلا وضاغطا تجاه مطلب المؤتمر الدولى الذى يسانده العالم اجمع •

وترحب مصر وتساند كل الجهود الاوروبية التى تبذل من أجل السلام ، وقد استقبلت القاهرة اللجنة الاوروبية الثـلاثية مرتين خلال عام ١٩٨٩ الفائت ، الأولى فى فبراير حيث شارك فيها وزراء خارجية اليونان وأسبانيا

وفرنسا ، وفى نوفمبر حيث شارك فيها وزراء خارجية فرنســا وأسبانيا وايرلندا ، وذلك فى اطار الحوارات التى تجــريها المجموعة الاوروبية مع الأطراف المعنية فى المنطقة ٠

كما ترحب مصر بالخطوة الجريئة التى اتخذتها المجموعة الأوروبية فى يوليو ١٩٨٩ فى شكل اعلان جديد حول الشرق الأوسط ، أكثر تطورا من اعلان البندقية الذى صدر منذ تسع سنوات ، وهو ما يمثل واحدة من أهم نتائج المتغيرات الايجابية التى أحدثها الامتزاج الطبيعى بين حركة.الانتفاضة الفلسطينية فى الداخل وهجوم الســــلام الفلسطينى تحت رايات الاعتدال والواقعية فى الخارج ٠

وفى رؤية الدبلوماسية المصرية ، تقدم خطـــوة المجموعة الأوروبية نموذجا للقدرة على الانتقال بالمواقفتجاه القضايا الدولية الى الموقع الصحيح من الفهم الموضوعى الذى يواكب مايلحق بها من التطورات والمتغيرات ٠

والمجموعة الأوروبية قد خطت باعلانها الجديد خطوة ايجابية متقدمة عندما نص البيان بصراحة ووضوح على ضرورة اشتراك منظمة التحــرير الفلسطينية اشتراكا كاملا فى عملية السلام ، بعد ان كان اعلان البندقية ينص فقط على تأكيد حق المنظمة فى الارتباط بأى عملية سلام فى المنطقة ٠

كما ان اعلان مدريد يعكس النجاح الذى حققه تيار الاعتدال الفلسطينى فى هجوم السلام الناجح ، الى الحد الذى يمكن معه ملاحظة التقارب فى وجهات النظر الى حد كبير بين الموقف الاوروبى والموقف الفلسطينى بشأن خطة الانتخابات الاسرائيلية التى طرحها اسحاق شامير ٠

وعلى مستوى تبادل الزيارات السياسية رفيعة المستوى بين مصر وبين دول أوروبا الغربية ، شهد عام ١٩٨٩ ، زيارات قام بها الى مصر المستشار النمساوى فرانتز فرانتسكى فى يناير ١٩٨٩ ، ورئيس جمهورية ايطاليا الى أسوان فى فبراير ١٩٨٩ ، والرئيس جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص الى مصر فى نوفمبر ١٩٨٩ ، الى جانب زيارة قام بها رئيس وزراء الدانمارك الى مصر فى فبراير ١٩٨٩ ، كما توقف رئيس وزراء مالطة فى أكتوبر ١٩٨٩٠ وزيارة قام بها وزير خارجية تركيا على رأس وفد بلاده فى اجتماعات اللجنة المشتركة المصرية التركية فى فبراير ١٩٨٩ ، وزيارة وزير خاجية السويد فى

سبتمبر ١٩٨٩ • وعلى الجانب الاخر قام وزير خارجية مصر بزيارات الى كل من السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا فى يونيو ١٩٨٩ •

وتحتل العلاقات الاقتصادية بين مصر وبين دول المجموعة الأوروبية وضعا ممتازا ، سواء فيما يتعلق باعفاء جميع الصادرات الصناعية المصرية الى أوروبا من كل الرسوم الجمركية ، أو فى الخفض الهائل للرسوم الجمركية على صادرات أوروبا من السلع الزراعية المصرية الى الحد الذى نستطيع ان نقول معه ان ٩٥٪ من صادرات مصر الى الدول الاوروبية تكاد تكـــون معفاة تماما من الرسوم الجمركية • واضافة الى ذلك تأتى التسهيلات المالية والتى بلغت منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن قرابة المليار دولار أمريكى ، غيـــر معونة الغذاء التى تصل قيمتها الى ثلاثين مليون دولار كل عام •

أما الميزان التجارى بين مصر ودول أوروبا الغربية ، فيعانى من عجز ضخم لصالح كافة هذه الدول بلا استثناء ، كما أن المعـــونات الاقتصادية الأوروبية الى مصر واعادة جدولة الديون ، تتأثر بالمحادثات الجـــارية مع صندوق النقد الدولى ، رغم استجابة القسم الاكبر من دول أوروبا الغربية للاتصالات التى أجرتها مصر معها لمطالبة البنك الدولى بالتخفيف من شروطه•

وفى مجال تدعيم العـــلاقات المصرية والعـــربية عموما مع أوروبا الغربية •• رحبت مصر بدعوة الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران الى عقد اجتماع أوروبى ـ عربى مشترك ، تم بالفعل يومى ٢١ ـ ٢٢ ديســـمبر ١٩٨٩ فى باريس ، من أجل احياء حوار بناء يستهدف تدعيم العلاقات بين الطرفين وتوسيع نطاقها ليغطى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية جميعا ، وللعمل على ترسيخ تعاون اقليمى شامل يرتكز على انماط جديدة تتلاءم وأهمية الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية •

كما اتجهت بعض الدول الاوروبية الى فتح أبواب التعاون فى مجالات البحث العلمى والتدريب المهنى والبيئة ، الأقل تكلفة من المعونات الاقتصادية ويشهد قطاع السياحة تزايدا فى اعداد السياح الاوروبيين الى مصر ، خاصة من الدول الاسكندنافية •

وجدير بالذكر أن المؤتمر العام للدولية الاشتراكية ، قد قرر خـــلال

اجتماعاته فى استكهولم يوم العشرين من يونيو ١٩٨٩ ، قبول الحزب الوطنى الديمقراطى كعضو كامل العضوية فى هذه الحركة ، التى تضم الاحـزاب والمنظمات الاشتراكية والعمالية التى تنتهج « الاشـــتراكية الديمقراطيـة » كفلسفة فكرية لنشاطها الداخلى والخارجى ، وكاطار لبرنامجها السـياسى والاقتصادى على الصعيد التطبيقى ٠

ولاشك أن نجاح الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانضمام الى هـذا المحفل الدولى العتيد ، لهو انتصار كبير يحسب له ، وانجاز ضخم يسجله حزبنا فى مجال الحضور على الساحة الدولية ، وفى نطاق ما ينسجه من شبكة العلاقات الخارجية مع الأحزاب والمنظمات السياسية على المسـتوى العـــالمى ٠

وجدير بالذكر فى مجال العلاقات المصرية بدول غرب أوروبا الاشارة الى حرص الرئيس مبارك بتلبية الدعـــوة التى وجهت اليه للمشـــاركة فى احتفالات فرنسا بمرور مائتى عام على قيام الثورة الفرنسية ، اذ لاشك ان دعوته واستجابة سيادته لهذه الدعوة ، لا يستمد مغزاه أو معناه الحقيقى من تلك العلاقات الخاصة التى تربط بين مصر وفرنسا ، أو التى تجمع بين الرئيسين مبارك وميتران فحسب ، وانما البعد الأهم الذى ينطوى عليـه حرص الرئيس مبارك على تجسيد الحضور المصرى فى احتفالات الشعب الفرنسى بمرور قرنين على انطلاق ثورته العظيمة ، انما يتمثل فى الارادة على التأكيد على تلك العلاقة التاريخية والحضارية التى تربط بين الثورة الفرنسية وتراثها وبين العقل والوجدان المصرى ٠

٣ ـ مصر والعـــلاقات مع دول أوروبا الاشتراكية :

وعن علاقات مصر مع دول الكتلة الاشتراكية فى شرق أوروبا ، فانها ولا شك تشهد تطورا وتناميا واطرادا فى مختلف المجالات وتتسم بطابع الود والصداقة ، كما أن ثمة آفاقا واســـعة مازالت تنتظرها لمزيد من التوسع والتنوع ، وخاصة فى حقل التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى والثقافى والعلمى المتعدد المناحى ٠

وجدير بالذكر أن دول أوروبا الشرقية تستطيع أن تلعب دورا هاما فى

مجال الاحلال والتحديث للقطاع العام المصرى ، الذى اعتمــد فى مرحلة الستينات ، بصورة كبيرة ، فى تأسيسه ، على خبرات شرقية ٠

وقد سجل عام ١٩٨٩ المنصرم عددا من الزيارات المتبادلة بين مصر ودول أوروبا الشرقية ، فالى جـــانب الزيارة التى قام بهـــا رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا ، فقد قام وزير خارجية يوجوسلافيا بزيارة الى مصر ، كما استقبلت القاهرة كذلك رئيس البرلمان الرومانى ، ووزير الصحة البولندى ووزير النقل لجمهورية المانيا الديمقراطية ووزير الثقافة والعلوم البلغارية ونائب ووزير الخارجية المجرى ٠٠ وعلى الجانب الآخر قام الســيد وزير الخارجية بزيارة الى يوجوسلافيا وقام مستشار رئيس الجمهورية بزيارة الى رومانيا ، وقام وزير البحث العلمى بزيارة الى تشيكوسلوفاكيا ٠

وجدير بالذكر أن مشكلة المديونية الخارجية لمصر لدى هذه الدول تمثل احدى العقبات التى تعوق التقدم فى المجال الاقتصادى بين مصر وبين هــذه المجموعة من الدول ، ويبلغ حجم هذه المديونية حوالى ٥١٠ ملايين دولار ٠ ومن المأمول أن يتم التمكن من حل مرض لهذه المشكلة ، بما يفتح المجال أمام تعزيز التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى مع دول أوروبا الشرقية ٠

أما عن العلاقات الثقافية بين مصر ودول هذه المجموعة ، فانها تسير على طريق التقدم والنمو ، اذ ترتبط مصر معها ببروتوكولات تعاون ثقافى يتم خلالها تبادل المنح الدراسية والخبرات الأكاديميــة فى مختلف نواحى العلوم والآداب ٠ ومن ناحية أخرى ، تشارك العديد من الفرق الفنية لدول أوروبا الشرقية فى مختلف المناسبات والمهرجانات الفنية التى تقام فى مصر كما يلاحظ تزايد النشاط الرياضى مع هذه الدول ، سواء بالنســبة لتبادل زيارات الفرق الفنية الرياضية أو الاستعانة بمدربين منها فى بعض الألعاب للاستفادة من خبراتهم المتقدمة ٠

٤ ـ مصر والدول الآســيوية :

ترتبط مصر بآسيا ارتباطا عضويا باعتبار أن جزءا من أراضيها يقع فى القارة الآسيوية ، وقد امتدت الحضارة المصرية الى آسيا بقدر لا يقل عن امتدادها فى افريقيا ٠ وتتزايد أهمية العلاقات المصرية ـ الآسيوية بتزايد تنامى القوة الاقتصادية للدول الآسيوية ، وعلى رأسها اليابان والصين والهند

وما يسمى بالنمور الجديدة وهى كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وتايوان .

وقد جاءت زيارة الرئيس محمد حسنى مبارك الى اليابان خلال الفترة ما بين الثالث والعشرين وحتى الخامس والعشرين من فبراير ١٩٨٩ ، للاشتراك فى الجنازة الرسمية للامبراطور الراحل هيروهيتو ، كأصدق تعبير وأوضح دلالة ، على ما يربط بين مصر واليابان من علاقات ود وصداقة ، يؤكدها ويعمق من مضمونها ، معنى التضامن الذى أرادت المشاركة الشخصية للرئيس المصرى فى جنازة امبراطوره التاريخى ، أن تعبر عنه فى لفتة مجاملة لها مغزاها العميق .

ومع تزايد أهمية اليابان كدولة مانحة بالنسبة الى مصر التى بلغ اجمالى المنح والقروض اليابانية منذ سنوات الانفتاح وحتى الآن ٩ر١ بليون دولار على شكل قروض الى جانب ٣٢١ مليون دولار فى شكل منح لا ترد ومائة مليون دولار معونة فنية ، فان المأمول أن تدخل العلاقات المصرية ـ اليابانية مرحلة الانطلاق الى تحرك سياسى واقتصادى وثقافى جديد على المستوى الثنائى ، خاصة وأن العديد من مجالات التعاون ما تزال تنتظر ارادة الطرفين لتحيلها الى واقع ملموس مثل اقامة المجمعات السياحية على سواحل البحر الأحمر ، وانشاء المناطق الحرة فى الموانىء المصرية ، وتشييد الصناعات الالكترونية والمعلوماتية وغيرها الكثير . هذا الى جانب ميدان الثقافة والحضارة التى يمكن لتجارب الطرفين وتراثهما الفنى ان تضيف اليها أبعادا أكثر اشراقا وانسانية لصالح التواصل الوجدانى بين الشعبين الصديقين .

وجدير بالذكر ، أن لتجربة وخبرة التعاون الثلاثى بين مصر واليابان والدول الافريقية تاريخا يتميز بالنجاح والايجابية ، ويبرر بذل المزيد من الجهد فى العمل على توسيعه وتنويعه وتطويره الى الأنفع والأشمل ، وذلك فى مجالات التدريب والتأهيل ونقل التكنولوجيا للكادرات الافريقية . ولعل ذلك النمط للتعاون الثلاثى قد حقق نجاحا ملحوظا فى المجالات التى جرى تطبيقه فيها مثل النقل البحرى ، حيث تم تنظيم العديد من حلقات على أعمال الارشاد وقيادة السفن فى أكاديمية النقل البحرى المصرية فى الاسكندرية للطلبة الافارقة بالتعاون مع الحكومة اليابانية ، كما انعقدت كذلك العديد من

حلقات التدريب فى مجال التمريض للممرضات الافريقيات فى المستشفيات المصرية ، وفى مجال التدريب الدبلوماسى ، حيث تم تنظيم حلقات دراسية للدبلوماسيين المصريين فى طوكيو ، وحلقات مشابهة للدبلوماسيين اليابانيين فى مصر · كما تم نقل شحنات الأدوية الى كل من الخرطوم ومقديشيو من خلال تعاون مصرى - يابانى مشترك · ولعل تلك الأمثلة الناجحة ، خلال الفترة القصيرة الماضية ليست الا دليلا على ما ينتظر ذلك النمط من التعاون الثلاثى من آفاق ومجالات واسعة يمكن الانطلاق منها ·

أما الصين ، فهى الدولة الاسيوية الكبرى التى تتميز علاقات مصر معها بالغنى والتنوع والاتساع المتنامى ، وتعاون جمهورية الصين الشعبية مع مصر فى مجال توفير الغذاء ، كما رصدت ٤٠٠ مليون فرنك سويسرى فى شكل قرض بدون فوائد لمصر لم يتم استنفاده حتى الآن ، كما انفق بعضها فى تطوير زراعة الأرز ومزارع الأسماك وبناء قاعة المؤتمرات الدولية بالقاهرة ، وهو المشروع الذى يقوم صرحا يجسد عمق العلاقات بين الشعبين المصرى والصينى · وقد شهد عام ١٩٨٩ ، عددا من زيارات المسئولين الصينيين الى جمهورية مصر العربية توجتها جميعا زيارة الرئيس الصينى يانج شانج كون الرسمية الى القاهرة خلال الفترة من ١٨ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٩ والتى تم خلالها مباحثات ثنائية بينه وبين الرئيس محمد حسنى مبارك، تناولت دعم التعاون الثنائى بين البلدين وخاصة فى المجالات الاقتصادية والتجارية ، وقضية الشرق الأوسط ، والوضع الدولى ، عكست ما تتميز به علاقات الصداقة بين القاهرة وبكين من قوة متنامية ·

كما سجل عام ١٩٨٩ المنقضى نشاطا ملحوظا فى الزيارات التى قام بها المسئولون الاسيويون الى جمهورية مصر العربية ، فقد استقبلت مصر من باكستان وزير الخارجية ووزير الصحة ووزير الزراعة ، ومن اندونيسيا وفدا برلمانيا ، ومن تايلاند نائب وزير الخارجية ووفدا من كلية الدفاع التايلاندية ، ومن كوريا الديمقراطية عضوا من اللجنة المركزية لحزب العمل ورئيس لجنة السياسة الخارجية للحزب ، ووفدا عسكريا برئاسة رئيس أركان الجيش الكورى الشمالى ووفدا آخر برئاسة أركان الجيش الكورى ومبعوثا شخصيا للرئيس كيم ايل سونج ، ومن استراليا رئيس مجلس القمح الاسترالى ووزير الهجرة الاسترالى ، ومن سريلانكا توقف فى القاهرة رئيس البرلمان السريلانكى ، ومن نيبال وزير الخارجية ، ومن بنجلاديش وزير

الأغذية والزراعة ووزير الاشغال ، ومن المالديف وزير التعليم ، ومن اليابان عضو مجلس النواب ونائب رئيس جمعية الصداقة البرلمانيـــة اليابانية ـ المصرية ونائب ووزير خارجية اليابان الذى ترأس مؤتمر سفراء اليابان فى المنطقة فى يوليو ١٩٨٩، وعلى الجانب الآخر، قام كل من وزير التموين ووزير السياحة والبابا شنودة بزيارة الى استراليا فى عام ١٩٨٩ ، كما زار الفريق صفى الدين أبو شناف رئيس الأركان المصرى كوريا الديمقراطية • كمـــا استقبلت سنغافورة وزير السياحة ، وقام محافظ الاســماعيلية بزيارة الى جاكرتا ، وقام السيد وزير الدولة بزيارة الى الهند فى عام ١٩٨٩ من أجل تنسيق السياسة المصرية والسياسة الهندية فى شئون عدم الانحياز وتنشيط العلاقات الثنائية بين الدولتين •

ورغبة فى تحقيق فهم أفضل بين مصر وبين الحضـــارات الآسيوية ، تنهج مصر على توسيع دائرة الحوار السياسى والاقتصادى والفكرى والثقافى مع الدول الآسيوية ، وذلك من خلال تنظيم ندوات ثنائية مع كل من اليابان والصين وجمهورية كوريا • وفى عام ١٩٨٩ تم عقد الدورة الثانية للحوار بين جمهورية مصر العربية وبين الجمهورية الكورية فى سيول خلال شهر أكتوبر من العام الفائت •

٥ ـ مصر والعلاقات مع دول أمريكا اللاتينية :

أن ثمة عوامل متعددة ومتنامية على نطاق القارة اللاتينية ، من شأنها أن تعمل على تدعيم استمرار التفهم والتأييد اللاتينى لسياسة مصر الخارجية، وعلى زيادة حجم التعامل بين مصر وبين هذه الدول التى أحرز البعض منها قدراً كبيرا من التقدم العلمى فى مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة ، والتى يمتلك بعضها كذلك من الخبرات والممارسات التقنية ، مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ، وخاصة فى مجالات التسليح والطاقة النووية للاغراض السلمية ، مما يسمح لمصر من تطوير علاقاتها معها ، لصالحهما المشترك ، أو فى اطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول أخرى نامية ، وخاصة للدول الافريقية ، ولعل من أبرز ميزات هذا النوع من التعاون ، أنه يتم بعيداً عن متطلبات واعتبارات التعامل مع الدول الأخرى •

كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير امكانيات دفع العلاقات

المصرية - اللاتينية الى الأمام ، فى كافة المجالات السياسية والاقتصـــادية والسياحية والعسكرية والعلمية والزراعية،اذ تعتمد مصر فى استيرادها لعدد من السلع الغذائية الهامة كالقمح واللحوم على بعض دول هذه المجموعة ، ومع توافر الارادة السياسية لدى دول المنطقة لتوثيق علاقاتها مع مصر ، فانه يمكن القول أن مستقبل العلاقات المصرية مع سائر دول القارة اللاتينية هو مستقبل واعد ، اذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز الثقل الحقيقى والواقعى فى الشرق الأوسط وافريقيا ، وانها نموذج رائد وجاد فى تحقيق الديمقراطية والاستقرار ٠

وقد سجل عام ١٩٨٩ الفائت نشاطا ملحوظا فى الزيارات التى قام بها المسئولون من دول القارة اللاتينية الى جمهورية مصر العربية ، فقد استقبلت مصر من الأرجواى السناتور اوجوباتايا ، والجنرال كارلوس بيراد رئيس الأركان لقائد الجيش الأرجوانى ووفدا عسكريا ، والدكتور هيكتور جروس اسبيل مدير المعهد الدبلوماسى بالخارجية الأرجوانية ، ومن الأرجنتين السيد فليكس الايد رئيس الغرفة التجارية الأرجنتينية العربية ، والسيد خوض رشيد وزير الصحافة والاعلام الارجنتينى ، ومـــن البرازيل رئيس مجلس النواب الفيدرالى ، ومن جواتيمالا السيدة حرم رئيس جمهورية جواتيمالا ، ووزير الزراعة الجواتيمالى ، ومن شـــيلى وفد يضـــم ممثلين عن اتحاد المؤسسات العربية فى شيلى ، ومن كوبا وزير الخارجية الكوبية ووفدا من الحزب الشيوعى الكوبى ، ومن المكسيك وفد من مجلس الشيوخ المكسيكى برئاسة لجنة العلاقات الخارجية ، ومن كولومبيا وفـــد مجلس الشـــيوخ الكولومبى ، كما قام وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج بتمثيل جمهورية مصر العربية فى احتفالات تنصيب رئيس جمهورية الارجنتين الجديد كارلوس منعم فى يوليو ١٩٨٩ ٠

٦ - مصر وحركة عدم الانحياز :

شاركت مصر فى القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز التى عقدت فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ ، حيث قام الرئيس محمد حسنى مبارك برئاسة وفد القمة ليس فقط ممثلا لمصر وانما للقارة الافريقية كلها ، بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ٠

وقد أكدت الدبلوماسية المصرية التزامها بحركة عدم الانحيـاز التى أثبتت حيويتها وضرورتها لتحقيق التطور المتكافىء فى مجال العـلاقات الدولية ، منذ انعقاد مؤتمر القمة الاول فى سبتمبر ١٩٦١ ، والتى كشفت الاحداث والتطورات التى مازال يشهدها حتى اليوم ، عن أهمية الحفاظ على دورها الرائد فى رسم صورة جديدة للعالم وسط التحديات المتزايدة وفى مواجهة الاخطار المستمرة التى تهدد استمرار التقدم على كوكبنا ٠

وتقوم الرؤية المصرية على أن حركة عدم الانحياز تملك من أسـباب القوة الذاتية ما يمكنها من اعادة رسم دورها الذى يتفق مع التحـديات الجديدة ، وأول هذه الاسباب هو وضوح رؤيتنا للهدف ، وللاسلوب الذى يؤدى الى تحقيقه فى المستقبل المنظور ٠ وكانت الدبلوماسية المصرية ، قد بادرت فى تاريخ مبكر فى مايو ١٩٨٨ ، الى مطالبة منظمة الوحدة الافريقية باستصدار قرار أعدت مشروعه حول ضرورة الاهتمام والتفكير فىسبل تجديد شباب عدم الانحياز وتعزيز دوره فى كافة الميادين ، وعليه فقد نبه مؤتمر القمة الافريقية الرابع والعشرون الذى انعقد بأديس أبابا عام ١٩٨٨، الى وجوب مواجهة التحديات الجديدة التى تعترض طريق الحركة ، بفكر متطور وعمل ديناميكى نشط ، يتجاوب مع المتغيرات المتلاحقة التى يشهدها العالم ، وقد وجدت هذه التوصية صداها فى الانجاز الكبير الذى حققـه المؤتمر الوزارى الذى انعقد فى نيقوسيا فى سبتمبر ١٩٨٨ ، وانتهى الى وضع برنامج محدد لزيادة فعالية الحركة وتعزيز دورها فى المرحلة القادمة٠

وقد أسهم الوفد المصرى فى كافة مؤتمرات حركة عدم الانحياز التى عقدت على مدى عام ١٩٨٩ الفائت ، فى العمل على تطوير الحركة من ناحية المنهج وأسلوب العمل ، دون أى تفريط فى الأهداف والمبادىء التى ارساها الآباء المؤسسون ٠ كما ترى مصر أن التطوير والتحديث يجب الا يقتصر على النواحى الاجرائية وحدها ، بل انهما لابد أن يشملا جوانب موضوعية لها خطرها وثقلها ، تتمثل فى الاهتمام بالقضايا الجديدة التى برزت فى سماء الحياة الدولية المعاصرة ، وتبنى الدعوة الى ديمقراطية العلاقات الدولية ، وتحقيق أكبر قدر من المساواة بين الدول كمطلب ملح فى هذه المرحلة ٠

٧ ـ مصر والأمم المتحـدة :

وقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بالتأكيد على أهمية انشـاء مناطق

خالية من الأسلحة النووية كترجمة لالتزامها بعدم نشر الأسلحة النووية فى مناطق متفرقة من العالم ، اذ أن من شأن ذلك تعزيز السلم والأمن الدوليين ٠ وقد وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة يوم ١٦ نوفمبر على مشروع قرار تقدمت به مصر باعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى ٠ وقد طالبت مصر من خلال تقديمها لمشروع القرار كل دول المنطقة بالاعلان عن كافة المواد النووية التى استوردتها ، ودعتها الى الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، كما طالب القرار الدول المصدرة للمواد النووية بالاعلان عما قامت بتصديره من هذه المواد لدول الشرق الأوسط ، وايداع بيانات بهذا الشأن لمجلس الأمن ٠

أكدت مصر على لسان الرئيس محمد حسنى مبارك الذى ألقى خطابا أمام الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة فى يوم الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٨٩ ، تأييدها التام ودعمها القوى للامم المتحدة والتزامها بميثاقها وأهدافها ومبادئها ، التى استقرت فى ضمير شعبنا وشعوب العالم الثالث ، والتى كانت مصدر الهام لنا فى صياغة الاطار الذى يحكم حركتنا الدولية ٠

كما طالبت مصر الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والاربعين ببحث الاجراءات التى يمكن أن يتخذها المجتمع الدولى من أجل تنفيذ الاعـــلان الخاص بالاحتفاظ بالقارة الافريقية خالية من الاسلحة النـــووية ٠ وهى الدعوة التى صدرت عن القمة الافريقية الاولى التى عقدت بالقاهرة فى عام ١٩٦٤ ٠ وناشدت مصر الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية وكل الدول المحبة للسلام فى أن تتكاتف فى جهد مشترك للقضاء على الخطر الذى يهدد قارتنا من جراء البرنامج النووى لجنوب افريقيا ، وفى ان تتعاون من أجل تأمين القارة الافريقية من الخطر النووى ، وتحويل افريقيا الى منطقة منزوعة السلاح النووى ٠

وهكذا يظهر بوضوح وجلاء ، من واقع استعراض سـجل انجازات جهدنا الخارجى على مدى العام الفائت ، كيف تخطط الدبلوماسية المصرية لأهدافها ، وتعمل برؤية ثاقبة ، وارادة صلبة ، على تحقيق ماتضعه لنفسها من أهـــداف ٠

الفصـــل الثـامن

تجمع « اندوجو » ومفهوم « اخاء » الافريقى

(السياسة الدولية)

تؤكد حقائق الماضى أن شـــعب مصر الذى ادرك بوعى - منذ آلاف السنين - موقعه كدولة نيلية ، قد وضع نصب عينيه منـذ فجـــر التاريخ الانسانى أن يثرى ما يربط بينه وبين شعوب وسط وشرق افريقيا الواقعة على حوض نهر النيل العظيم ، وأن يشاطرها كل شىء بما فى ذلك مياه نهر النيل مانحة الخصب والرخاء ٠

فكما كانت العلاقات بين مصر وبلاد حوض النيل وثيقة العرى طوال العصور القديمة ، فقد ظلت كذلك فى العصر الوسيط ، كما كانت للروابط الدينية والروحية ، بدخول المسيحية ثم الاسلام الى القارة عبر البوابة المصرية أثرها فى تقوية العلاقات بين هذه البلاد ٠

وفى العصر الحديث ، أخذت العلاقات بين دول حوض النيل ، تتخذ أشكالا عديدة ما بين التعاون فى المصالح المشتركة والتبادل التجـــارى ، والروابط الدبلوماسية والسياسية والأمنية ، والسعى نحو تحقيق الحرية والاستقلال ، وتأكيد الشخصية الأفريقية ، وكان لدور مصر الثورة فى مساندة حركات التحرير الافريقية ، ابلغ الأثر فى انحسار الاســـتعمار عنها وفى حصولها على استقلالها السياسى ٠

واذا كان البعد النيلى ظل من أبرز محددات الاستراتيجية المصرية عبر مراحل التاريخ المختلفة ، فانه يصبح اليوم أكثر من ضرورة حيوية ويقـوم كواحد من أهم متطلبات الدبلوماسية المصرية الواعية والمدركة لحقائق العصر ٠

فارتباط مصر بالنهر العتيد ، وبمنطقة حوض النيل ، وبالدول الواقعة فيه ، ليس اختيارا من بين الاختيارات ، بل هو امر تفرضـــــه العـوامل الجيوبوليتيكية والاعتبارات الأمنية والاقتصـــادية ، وواقع الحيـاة التى نعيشـــها ٠

وان كان محور تعاون دول حوض النيل يتمثل أساسا فى النهر ومياهه وكيفية الاستفادة منها ، باقامة السدود ومشروعات الرى وتوليـــد الطاقة ، فان هذا المحور يجب أن يكون نواة لتعاون أكثر شمولا وأوسع مجالا يمتد الى مشروعات انتاجية مشتركة فى المجالات الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة

ومواصلات السكك الحديدية والطرق البرية والنقل النهـــرى والاتصالات السلكية واللاسلكية وغير ذلك من المجالات ٠

ويظل الهدف البعيد هو اقامة مجموعة اقتصادية مشتركة أو تجمـع اقليمى متكامل ، فى عصر ادركت فيه الدول المتقدمة ذاتهـــا ، الحاجة الى التجمعات الاقتصادية ومدى الصـعوبات التى تعانيها الكيانات الصـــغيرة والوحدات الاقليمية المحدودة ٠

وجدير بالذكر أن مؤتمر القمة الافريقية الذى انعقد فى لاجوس عـام ١٩٨٠ قد طالب بضرورة ايجاد تجمعات اقتصادية اقليمية كخطوة أساسية نحو التنمية الاقتصادية كما ناشد ـ الرؤساء الأفارقة ـ جميع الدول التى تتقاســم مصادر الميـــاه وأحواض الانهار والبحيرات المشـــتركة ، اقامة مجموعات اقليمية ٠

وايمانا من مصر بالاهمية الجوهرية فى تعميق الروابط التى تقوم بينها وبين دول حوض النيل فى شكل بنيان من المصالح المشتركة ، يكـون لها ـ دون شك ـ انعكاسات ايجابية على مواقف هذه الدول التى يوجد بها منابع النيل ، ومصادر المياه التى ستشتد حاجة مصر اليها ، وتزداد الحاجا بمرور الوقت ، فقد وضعت الدبلوماسية المصرية ضمن أهدافها الحيوية ، العمل على بناء تعاون وثيق بين دول حوض النيل ، وتطوير بنيان من المصـــالح الأساسية المشتركة تحقيقا لاعتبارات الأمن القومى المصرى ٠

وعبر سلسلة من الجهود التى بذلتها الدبلوماسية المصرية لتجميع دول حوض النيل منذ سنوات الخمسينات وعلى مدى العقود الاربعة الاخيرة ، نجحت مصر فى توثيق العلاقات وزيادة التعاون على المستوى الثنائى بينها وبين سائر دول حوض النيل من خلال الزيارات وتبادل الحوار الســياسى وتقديم الخبرات المصرية وزيادة حجم التجارة واعطاء أولوية فى الاستيراد ، والعمل الدائب على المساهمة فى ازالة الخلافات بين دول حوض النيل ، الأمر الذى تهيأت معه الظروف الموضوعية ، وتم تمهيد الأرضية المناسبة التى التقى عليها أول تجمع جزئى لبعض دول حوض النيل ، وذلك بانعقاد الاجتماع الأول ـ على المستوى الوزارى ـ فى نوفمبر ١٩٨٣ بالعاصـــمة السودانية المثلثة « الخرطوم » ٠

وقد ضم الاجتماع الوزارى الأول كلا من مصر والسـودان وزائير واوغند وافريقيا الوسطى ـ التى وان كانت ليست من دول حوض النيل ، الا أن انضمامها ـ منذ البداية ـ اعطى لهذا التجمع الاقليمى حيوية وقوة ـ وقد تركز هدف الاجتماع الأول على التشـاور والتنسـيق حول القضايا الخارجية التى تهم هـذه الدول ، والعمـل على تنميـة العـلاقات والتعاون بين الدول المشتركة فى الاجتماع ٠ واتفق على عقد اجتماعات هذه المجموعة سنويا وبشكل دورى ٠

وفى العام التالى ، انعقد الاجتماع الوزارى الثانى فى كينشاسا فى سبتمبر ١٩٨٤ ، وانضمت اليه (علاوة على الدول الخمس السابقة) رواندا٠ وفى هذا المؤتمر الثانى حصلت المجموعة على اسمها ، حيث أطلق على هذا التجمع الاقليمى اسم « اندوجو » ، وهى كلمة باللغة السـواحلية تعنى « الاخاء » ، حيث وجد المؤسسون فى منطوق هذا اللفظ ، المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، وهو تأكيد معانى الاخاء والتفاهم والتعاون والمصلحة المشتركة ٠

وفى القاهرة انعقد المؤتمر الوزارى الثالث لمجموعة « اندوجو » فى أغسطس ١٩٨٥ ، وشارك فى اجتماعاته (الى جانب المؤسسين الخمسة) رواندا فضلا عن بوروندى وتنزانيا كدول مراقبة ٠

واستضافت زائير ـ خلال الفترة من ١٨ ـ ٢١ مايو ١٩٨٧ للمـرة الثانية ـ المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة (اندوجو) فى كينشاسا العاصمة، حيث دارت اجتماعاته بمبنى البرلمان الزائيرى ، وقام رئيس الوزراء بافتتاح أعمال المؤتمر نيابة عن الرئيس موبوتو سيسى سيكو ٠

ولا شك أن نجاح مجموعة ، اندوجو » فى عقـد مؤتمرها الوزارى الرابع ، انما يعكس ـ فى حد ذاته ـ ماغدت تكتسبه من تجانس واستمرار كتجمع افريقى اقليمى متميز ، يؤكد وجوده على الساحة الافريقية ، ويقوم كمنبر هدفه الوحيد المساهمة فى تحقيق الاسـتقرار والتنمية فى البلدان الأعضاء ، وذلك من خلال التعاون الاقليمى متعـدد الأطراف ، وفى نفس الوقت تتدعم هويته ويحظى بالثقة كتجمع لا يشكل عقبة أو كتلة ضد أى بلدان أو تجمعات أخرى ٠

وفى هذا الشأن ، تلتزم مجموعة « اندوجو » بالمبادىء الواردة فى ميثاقى منظمة الوحدة الأفريقية ، والأمم المتحدة ، وبوجه خاص بمبدأ حقوق الانسان كما ورد فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب ٠

وجدير بالذكر أن مناقشات المؤتمر الرابع ، قد بلورت مفهوم « اندوجو» كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمى متعدد الأطراف ، وعليه ، فقد تجاوز المؤتمر مرحلة الحوار السياسى الى التركيز على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات ، وخاصة فى ميدان النقل والمواصلات والزراعة والغذاء وموارد المياه والطاقة والتدريب الفنى وقضايا البيئة والتنمية الثقافية ٠

كما نص البيان الختامى - الصادر عن المؤتمر - على أهمية تشجيع العلاقات والروابط بين المنظمات المهنية والنقابات والجامعات والمراكز المتخصصة والاحزاب السياسية وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ٠

وقد تميز المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة « اندوجو » بمشاركة أربع منظمات دولية هى (برنامج الأمم المتحدة للتنمية - الاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية - الاتحاد الافريقى للسكك الحديدية - المكتب الأفريقى لعلوم التربية) ، الأمر الذى الذى اضفى على اهتمامات المؤتمر وعلى مداولاته ، بعدا فنيا وعمليا أكثر شمولا وتنوعا ٠

وتأكيدا من المؤتمر على الاهتمام بالتعاون الاقليمى الجماعى ، فى مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط المشترك ، فقد كلفت الوفود المشاركة - رئيس الوفد المصرى - بأن يطلب رسميا باسمهم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، عمل دراسة فنية واقتصادية شاملة ، حتى يمكن الاستفادة بها كخطة رئيسية للتعاون الاقليمى ليس فقط لأعضاء المجموعة الدائمين والمراقبين ، وانما للدول المنتمية الى الاقليم بصفة عامة ٠

والجدير بالذكر ، أن ما أسفر عنه المؤتمر الوزارى الرابع من ايجابيات ونجاحات ، لا يمنعنا من الاعتراف بما لم تنجح فيه المجموعة حتى الآن ٠٠

اذ لم يحالف النجاح تلك الجهود التى بذلت لضم كل من اثيوبيا وكينيا الى عضوية المجموعة ·

وقد تضمن البيان الختامى فقرة تعبر عن الأمل فى انضمام الدول الأخرى لحوض النيل الى مجموعة « اندوجو » بحيث تكتمل فى عضوية هذا التجمع ، كافة دول حوض النيل التسع ، وبالتـالى يتوافر للتجمع مفهومه الاقليمى المتكامل ، وبحيث يغدو الجهد المشترك فى مجال تنمية موارد ذلك النهر العظيم والاستفادة القصوى من مياهه ـ هو القاسم الأعظم والعامل الجوهرى ـ فى تأكيد وتعميق المصالح الحيوية الاستراتيجية لهذا التجمع الاقليمى ·

ومما يعطى التجمع الاندوجى بعدا عمليا أكبر ، نجاح المؤتمر الوزارى الرابع ـ لأول مرة ـ فى انشاء جهاز له صفة دائمة تحت اسم « لجنة المتابعة» والتى تتكون من سفراء دول المجموعة المعتمدين فى كينشاسا برئاسة رئيس المؤتمر الرابع تجتمع بعد ستة أشهر ، وتكلف باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر ·

وبطبيعة الحال ، فلم تقتصر مناقشات المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة « اندوجو » على موضوعات التعاون الفنى المشترك ، وانما كانت القضـايا السياسية الأفريقية والدولية أحد بنود جدول أعمال الاجتماعات · وكانت الفقرات التى تضمنها البيان الختامى بشأن هذه القضايا تقوم على المبادىء العامة التى تحكم المواقف الأفريقية بخصوصها سواء بالنسـبة للجنوب الأفريقى ، أو الشرق الأوسط ، أو حرب الخليج ، أو الصـحراء الغربية ، أو غيـرها ·

كما تضمن البيان الختامى تأييدا لحكومة الرئيس الشرعى لتشـاد ، وأعرب المشاركون فى اجتماعات « اندوجو » عن ترحيبهم بالتطور الجارى فى الوضع السياسى فى تشاد ، وأكدوا ـ من جديد ـ على تأييدهم لاستقلال تلك الدولة الافريقية وسلامة حدودها الاقليمية وسيادتها فى ظـل حكومة حسين حبرى · كما كرروا الاشارة الى الحاجة الى اقامة الوحدة والمصالحة الوطنية لكل شعب تشاد ، مع الحفاظ عليها وتدعيمها وذلك كى يعيش هذا

الشعب فى وئام وفى سلام وفى أمن · ولكى تتضافر جهوده من أجل اعادة بناء بلده وتطوير اقتصاده دون أى تدخل خارجى ·

كما تعرض المشاركون فى اجتماعات « اندوجو » لواحدة من أهـــم القضايا الأفريقية المعاصرة ، والتى تتمثل فى مشكلة اللاجئين · فتضمن البيان الختامى أعراب وفود المؤتمر عن قلقها العميق بشأن مشكلة اللاجئين، التى تشكل عبئا ثقيلا على البلدان المضيفة ، وفى هذا المجال ، ناشد المؤتمر المجتمع الدولى أن يقدم الدعم اللازم لتلك البلدان المضيفة حتى تتمكن من تقليل آثار مثل ذلك العبء · وناشد المشاركون بلدان المنشأ للاجئين ، وكذلك البلدان المضيفة ، ان تتعاون بغية ايجاد حل دائم للمشكلة عن طريق العودة الطوعية للاجئين الى بلدانهم الأصلية بما يتفق والأحكام ذات الصـــلة فى الاتفاقيات الافريقية والدولية السارية المفعول فى هذا المجال ·

واستجابة للدعوة الموجهة من حكومة جمهورية افريقيا الوسطى ، قرر المؤتمر الوزارى الرابع ، أن يعقد اجتماعه الخامس فى بانجى اعتبارا من يوم الثامن من أغسطس عام ١٩٨٨ ·

ويمكن القول ـ بصفة عامة ـ أن مؤتمر « اندوجو » الرابع ، كان بمثابة خطوة حاسمة على طريق طويل فى مجال التعـــاون الاقليمى لدول حوض النيل ، فضلا عما حققه مؤتمر كينشاسا الاخير من تطور نوعى لهذا التجمع الأفريقى ، اكسبه شخصية أكثر وضوحا وتطورا · وانتقل به الى مرحلة جديدة من التعاون الايجابى فى المجالات الاقتصادية والثقافية والتنموية ، الى جانب زيادة الحوار السياسى وتعميق التفاهم والتقارب بين دول هـــذا التجمع الاقليمى الذى يتخذ من لفظة « الاخاء » فلسفة له ، وشعارا يرفع رايته ، واسما يستظل به ··

الفصـــل التــاسع

العمل الافريقى المشــترك فى ربع قرن

بينى وبين منظمة الوحدة الافريقية علاقة خاصة تعـــود الى سنوات الستينات عندما علمت أن ثمة تفكيرا بشأن عقد مؤتمر دولى فى أديس أبابا يتمحور موضوعه حول مناقشة الشئون الافريقية بغية انشاء تجمع أفريقى قارى واحد ، ومنذ ذلك الحين ، أخذت أحرص على جمع « البحوث والتقارير المتعلقة بالتجمعات الافريقية التى كانت قائمة آنذاك ، وبالمؤتمر المزمع عقده، تمهيدا لكتابة سلسلة من المقالات المتعلقة بهذا الموضوع ٠

وبدأت اجتماعات أديس أبابا ، وانتهى المؤتمـــر التأسيسى الى اقامة منظمة الوحدة الافريقية ٠ وبدأت أكتب سلسلة من الدراسات عن تلك المنظمة الوليدة ٠ كما أصدرت كتابا باللغة الانجليزية فى نيويورك فى يناير ١٩٦٤ عن ميثاق أديس أبابا ، نشرته مؤسسة كارينجى ، ثم أصدرت كتابا آخر باللغة العربية صدر فى منتصف عام ١٩٦٤ ٠ وعنـــدما ذهبت الى جامعة باريس كأستاذ زائر عام ١٩٦٨ ، أعطيت سلسلة من المحاضرات لطلبـــة الدراسات العليا ، كان موضوعها « منظمة الوحدة الافريقية » ٠ وصدر كتاب لى ، نشر هذه المرة باللغة الفرنسية عن دار النشر « ارمو كولان » الشهيرة ٠

وبعد مرور عشر سنوات على قيام الوحدة الافريقية فى عام ١٩٧٣ ، أصدرت كتابا رابعا بعنوان « العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحـــدة الافريقية » ، يقع فى أكثر من ٥٥٠ صفحة من الحجم الكبير ، حاولت أن أجمع فيه بين فرعين من فروع العلوم السياسية ، هما مادة العلاقات الدولية ، ومادة التنظيم الدولى ٠ وقد جاء فى مقدمة هذا الكتاب : « أن تجربة الأعوام العشرة التى مضت قد أثبتت فى أفريقيا أن هـــذين الداءين (الاستعمار والتخلف) ، لا يمكن القضاء عليهما فى أجل قريب ، كما كان التصور فى بداية الستينات ٠ فقد اتضح الآن أن التخلص من هذين الداءين يحتاج الى زمن طويل وكفاح مرير ٠ فاذا استطاعت منظمة الوحدة الافريقية والدول الافريقية ، أن تخطط وتعمل آخذة فى اعتبارها الأجل الطويل ، لا الأجل القصـــير ، فانها ستجنب نفســـها ، وتجنب الشـــعوب الافريقية كافة متاعب كثيرة ٠٠٠ » ٠

وشاءت الظروف أن أتولى منصب وزارى عام ١٩٧٧ ، ومن خلال هذا المنصب ، اشتركت على مدى أكثر من عشر سنوات فى جميع المؤتمرات التى

انعقدت فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، ســـواء كانت مؤتمرات القمة العادية أو الاستثنائية ، أو المؤتمرات الوزارية ، أو اللجان والهيئات العاملة التى انعقدت على المستوى الوزارى • كما باشرت أهم القضايا التى سيطرت على أعمال المنظمة من محاولات تجميد عضوية مصر فى المنظمة بعد ابرام اتفاقات كامب ديفيد ، الى الصراع المرير بين الذين جاهدوا من أجل تحقيق انضمام الجمهورية الصحراوية الى المنظمة ، وبين الذين كافحوا من أجل عدم انضمامها ، هذا فضلا عن المعـــركة الدبلوماسية من أجل اســـتقلال زيمبابوى ، الى الحرب الأهلية ومعارك التدخل فى تشاد •

وبعد ، فماذا يمكن أن يكون عليه انطباعى بعد أن جمعت بين التقييم الأكاديمى ، والتجربة العملية المعاشة ، على مدى ربع القرن الفائت ؟ وماذا يمكن قوله ونحن اليوم فى غمرة الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاما على قيام منظمة الوحدة الافريقية •

ان مجلة السياسة الدولية ـ فى هذا العدد ـ قد خصصت ملفا كاملا عن منظمة الوحدة الافريقية ، ولا أريد أن أجعل من تلك الافتتاحية مدخلا الى جانب عدد من الملاحظات الخاصة عن الاحتفالات التى أقيمت ، والكلمات التى ألقيت فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ فى أديس أبابا بمناسبة مـــرور ربع قرن ، احتفالا باليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الافريقية •

فعن الملاحظات العامة التى تتعلق بنشاط المنظمة الافريقية وسمات هذا النظام على مدى ربع قرن ، أقول بأن المنظمة قد حددت ـ منذ نشـــأتها ـ الخطوط الجوهرية والمبادىء العامة التى تنهج على أساسها ، وهى الكفاح ضد الاستعمار ، وتحقيق حرية واستقلال القارة ، ودعم التعاون الاقتصادى الافريقى ، وحل الخلافات والمنازعات التى تنشأ بين دولها بالطرق السلمية ، وفى اطار أفريقى ، والالتزام بسياسة عدم الانحيـــاز • ومن واقع فحص المضمون التطبيقى لنشاط المنظمة على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية يمكن الحكم على نجاح المنظمة ، وتقييم دورها على أرض الواقع •

أولا : الكفاح ضــد الاستعمار :

ان معاداة الاستعمار ومكافحة وجـوده على أرض القـــارة كان هو

العنصر الأساسى الذى تستند اليه منظمة الوحدة الافريقية ، وظل هو الموجه الرئيسى لعمل المنظمة خلال العقدين الماضيين من حياتها • فعند انشاء المنظمة لم يتعد عدد الدول الأعضاء بها الثلاثين دولة ، بينما ازداد هذا العدد حتى بلغ اليوم خمسين دولة مستقلة ، وهذا يعنى أن كل الدول الافريقية قد نالت استقلالها باستثناء ناميبيا ، التى مازالت تعانى من سيطرة جنوب أفريقيا ، وجنوب أفريقيا ذاتها ، التى مازالت تعيش تحت سـيطرة نظام التفـرقة العنصرية البغيض • وتواصل لجنة التحرير - منذ نشأتها فى ١٩٦٣ من مقرها بدار السلام - تقديم العون العسكرى والسياسى لحركات التحرير ، كما أن « صندوق أفريقيا » - الذى أسسته قمة دول عدم الانحياز التى انعقدت بهرارى عاصمة زيمبابوى فى سبتمبر ١٩٨٦ - يقدم مساعدات اقتصادية وفنية لدول المواجهة لتمكينها من مواجهة سياسات التخريب التى يتبناها نظام بريتوريا•

ورغم اخفاق جهود منظمة الوحـدة الافريقية حتى الآن فى انتزاع استقلال ناميبيا ، وفى القضاء على نظام التفرقة العنصرية حتى الآن ، فان المنظمة قامت بدور ايجابى فى مجال مكافحة الاستعمار • ولعل الثمن الباهظ الذى تكبدته أفريقيا فى هذا الكفاح قد تمثل فى اهمال قضايا التنمية على حساب الحرب ضد الاستعمار ، وبذلك فان المنظمة لم تشرع فى التركيز على قضايا التنمية الاقتصادية ، الا فى السنوات الثلاث الأخيرة ، وذلك كرد فعل للأزمة الاقتصادية وتداعياتها الخطيرة التى تهدد القارة •

ثانيا : التعاون الاقتصـادى الافريقى :

بالرغم من أن قضية التخلف الاقتصادى تلتصق بالواقع الافريقى ، ومع صدور مئات من القرارات على مختلف مستويات أجهزة المنظمة منذ انشائها ، واعداد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عشرات من الخطط والمشروعات، فضلا عن أن القمة العربية - الافريقية التى انعقدت بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ ، قـد درست توجيه « البترو - دولارات » العـربية نحو أفريقيا لاستثمارها فى مشروعات التنمية الى جانب أن القمة الافريقية الاستثنائية التى خصصت لدراسة القضايا الاقتصادية فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، قد وضعت خطة عمل طموح تهدف الى انشاء سوق أفريقية مشتركة قبل عام ٢٠٠٠ ، فان الواقع المعاش يقول بأن كل هذه المشروعات والخطط وصناديق المعونة التى أقيمت لم تسفر سوى عن نتائج لا تتناسب مع حجم المشكلة على الاطلاق •

ولقد احتاج الأمر أن تتفاقم الأزمة الاقتصادية ، وأن تبرز انعكاساتها الخطيرة ، حتى تتحرك منظمة الوحدة الافريقية بشكل جاد ، وتعمل جاهدة للتصدى لها بطريقة حاسمة ٠

ولقد حرص قادة أفريقيا ـ فى السنوات الاخيرة ـ أن تكون للموضوعات الاقتصادية الأولوية الأولى فى اهتمامات مؤتمرات القمة ٠ كما نجحت أفريقيا فى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى يوليو ١٩٨٦ لمناقشة أزمة القارة الافريقية ، كما عقدت منظمة الوحدة الافريقية فى ديسمبر ١٩٨٧ دورة استثنائية خصصتها لموضوع المديونية الخارجية لأفريقيا التى تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار أمريكى ٠

ومن ثم ، فقد غدا المجتمع الدولى الآن بأسره معبأ لدراسة العلل وسبل العلاج التى يمكن عن طريقها انقاذ أفريقيا ٠

فهل تنجح منظمة الوحدة الافريقية فى هذا المجال الحيوى ، وهل تتمكن من المساهمة فى ايجاد الحلول الواجبة لها ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تكون سابقة لأوانها ، ولكن يمكن الاشارة الى أن الجهود التى بذلت حتى الآن لم تكن بالقوة والفاعلية المطلوبة لمواجهة الوضع المتردى ٠ وأنه لا يتصور أن تتمكن المنظمة من التحرك الفعال دون مساندة ضخمة من المجتمع الدولى ، ومساعدات اقتصادية وفنية هائلة من العالم الخارجى ٠

ثالثا : تسوية الخلافات الافريقية بالطرق السلمية :

ان افريقيا ليست القارة التى تعانى من أخطر أزمة اقتصادية فى العالم فحسب ، بل هى القارة التى عرفت أكبر عدد من النزاعات المسلحة فى الحقبة الزمنية الأخيرة ٠ وقد لا يكون من المجدى استعراض كل هذه الصراعات والحروب التى مزقت قارتنا على مدى ربع القرن الاخير ٠٠٠ بين حرب كاتنجا ، وحرب بيافرا ، والقتال الدائر فى أنجولا ، وفى موزمبيق ، والسودان ، وأثيوبيا والمواجهات بين الجزائر والمغرب ، وبين بوركينا فاسو

ومالى ، وبين ليبيا وتشاد ... الخ ، ومن المهم - فى هـــذا المقام - أن تستعرض مواقف المنظمة تجاه هذه النزاعات وغيرها التى عرفتها افريقيا .

وأن المبدأ الرئيسى الذى التزمت به المنظمة فى هذا الصدد ، هو ضرورة ايجاد حلول سلمية لهذه النزاعات فى أطار افريقى ، وكان ميثاق أديس أبابا قد نص على انشاء لجنة وساطة وتوفيق وتحكيم يعهد اليها تسوية المنازعات ولكن - مع الأسف - فان هذه اللجنة لم تباشر مسئولياتها على الاطلاق ، ولجأت المنظمة الى انشاء لجان خاصة عندما يتطلب الأمر ذلك ، يعهد الى كل منها العمل فى نطاق نزاع واحد محدد بالذات ، فكانت أولى هذه اللجان تلك المختصة بالخلاف بين المغرب والجزائر فى عام ١٩٦٣ ، ونذكر من بين هذه اللجان أيضا تلك التى مازالت تباشر جهودها فى نطاق نزاع الحدود بين ليبيا وتشاد والتى تعمل تحت رئاسة الرئيس عمر بنجو - رئيس جمهورية الجابون منذ انشائها فى قمة ليبرفيل عام ١٩٧٧ .

ويرتبط بمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية مبدأ قدسية الحدود وعدم المساس بها ، وبمقتضى هذا المبدأ ، فان الحدود السياسية أو الادارية القائمة عند استقلال الدول الافريقية يجب الاقرار بها والحفاظ عليها حتى ولو كانت من فعل المستعمر . ولقد أكد هذا المبدأ قرار صدر عن مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ ، وتمكنت افريقيا - بفضل ذلك - تجنب العديد من نزاعات الحدود والخلافات الاقليمية فى الفترة التاليـــة للاستقلال ، كما ساهم هذا المبدأ فى ايجاد حلول ســـلمية للعديد من هـــذه الخـــلافات .

ولعل ذلك كله يؤكد أن منظمة الوحدة الافريقية قد انجزت الكثير فى هذا المجال ، وأنها نجحت فى ايجاد حلول سلمية لخلافات كثيرة بين الدول الافريقية ، كما أنها تمكنت - فى حالات عديدة أخرى - أن تساهم فى الحد من التوتر ، ولذلك فان ايجابية دور المنظمة فى هذا المجال لا تقل عن ايجابية الدور الذى قامت به فى مجال مكافحة الاستعمار .

رابعا : عـــدم الانحيـــاز :.

يمثل عدم الانحياز العنصر المحورى الرابع الذى تقوم عليه منظمـة الوحدة الافريقية ، وأن الفكرة الأساسية التى يقوم عليها عدم الانحياز ، هو الارتباط بسلوك سياسى يأبى الانضمام الى أحد طرفى الحرب الباردة ضد الطرف الآخر أو الدخول طـــرفا فى التنافس بين الكتلة الغـــربية والكتلة السوفيتية ٠

واليوم بعد خمسة وعشرين عاما من الممارسة يجـدر بنا أن نتساءل ان كانت أفريقيا قد نجحت فى دعم عدم انحيازها وتعزيزه ، وفى حماية نفسها من مساوىء وأخطار الحرب الباردة ٠

يمكن القول أن أفريقيا فى مجملها لم تعرف انقسامات الحرب الباردة التى فرضت على قارات أخرى ، فلم تعان مما عانته أوروبا أو آســيا أو أمريكا الوسطى أو الشرق الأوسط بسبب الحرب الباردة ٠

ورغم وقوع مواجهات بين دول أفريقيا ، ونشوب حروب أهلية بها ، ورغم تدخل قوى أجنبية فى بعض هذه النزاعات ، فان أفريقيا استطاعت فى نهاية المطاف أن تبقى على حيادها ، وقد أوضح القرار الذى صدر فى لاجوس فى فبراير ١٩٦٤ ، « أن سياسة عدم الانحياز ليست مبدأ للحيـــاد السلبى ، بل هى سياسة ايجابية وتقدمية » ٠

ولقد طبقت الدول الافريقية ذلك الى حد بعيد فى تعاملها وعلاقاتها مع مختلف دول العالم ، ولا سيما عنـــدما احتاجت الى مساعدات عســكرية واقتصادية من هذه الدول ٠

وتجدر الاشارة الى أن مجموعة الدول الافريقية تشكل أكبر مجموعة جغرافية فى صفوف حركة عـــدم الانحياز ، وتقـــوم بالتـــالى بدور بارز فى اطارها ٠

أما عن الملاحظات الخاصـــة ، فهى لا تتعلق ـ فى حقيقة الأمـــر ـ بالاحتفالات التى اجريت ، أو الكلمات التى القيت ، من حيث هى ، بقدر ما

تتعلق بالتيارات الفكرية التى نستطيع أن نستخلصـــها من الروح أو الجو السياسى الذى ساد تلك الاحتفالات ٠

الملاحظة الأولى : تنصب على عدم تقدم أية دولة بآراء جـــديدة فيما يتعلق بالقضايا الافريقية خاصة أو القضايا الدولية عامة ، على الرغم من أن المجتمع الافريقى يجتاز محنة قاسية تتمثل فى تفاقم المديونية الخارجية ، والجفاف ، وتلوث البيئة ، واخفاق التجارب الاقتصادية سواء كانت يسارية أم يمينية ٠ فهل يرجع ذلك السكوت الى افتقاد الرؤية المشتركة لمعالجة تلك القضايا المصيرية ، أو يرجع الى موجة التشاؤم والاستسلام التى غدت تسود الروح الافريقية وتسيطر على النخبة المثقفة بها ؟

الملاحظة الثانية : وهى ترتبط بالملاحظة الأولى ، وتتعلق بتراجع وتلاشى تلك الاتجاهات الراديكالية الطموح التى كنا نلمسها فى المؤتمر التأسيسى للمنظمة فى عام ١٩٦٣ ، والتى كان من أبرز مظاهرها صراع أيديولوجى حاد بين الدكتور كوامى نكروما ، الذى كان يطالب بحكومة فيدرالية افريقية فورا، وبين مجموعة أخرى من الزعماء الذين نادوا بالتريث والاعتدال ٠ ان الحماس الثورى الذى ساد مؤتمر ١٩٦٣ ، قد غاب تماما عن مؤتمر ١٩٨٨ ٠

الملاحظة الثالثة : ان الاستعمار الذى قامت المنظمة من أجـــل تكتيل الجهود للكفاح ضده ، لم يعد اليوم خطرا ماثلا فى نظر القيادات الافريقية ، وذلك بعد انتصار أفريقيا فى معركة التحرير والاستقلال ، ومن ثم فلم يعد الاستعمار بذات الوطأة التى كان عليها عند تأسيس المنظمة ٠ ولربما كان لذلك أسباب أخرى ، منها تلك الرؤية الواقعية الجديدة للأمور ، أو أجواء الاتفاق الذى أبرم بين موزمبيق وجنوب أفريقيا ، وبسبب تلك المفاوضات التى تجرى حاليا بين أنجولا وجنوب أفريقيا ٠ أو ربما كان يرجع ذلك الى الحوار والوفاق الجديد الذى ترسى أسسه الآن بين الاتحـــاد السوفيتى والولايات المتحدة ٠ ومهما يكن السبب ، فان الحقيقة الثانية هى أن ثمة روح واقعية وبرجماتية جديدة قد سادت المحفل الافريقى فى مايو ١٩٨٨ ٠

الملاحظة الرابعة : ان الاوضاع الاقتصادية المتدهورة التى تلقى بظلالها الكثيفة على مستقبل القارة ، غدت تفرض نفسها على المنظمة ، وعلى الدول الافريقية ولم تصبح ـ كما كانت فى السابق ـ قضية ثانوية تعالج على مستوى

الخبراء ، بل أصبحت هى الشغل الشاغل للرؤســاء ووزراء الخارجية ٠ فالمديونية الخارجية وانخفاض أسعار المواد الأولية التى تنتجها أفريقيا ، وضعف الكادرات الفنية واخفاق التجارب الاقتصادية ، كل ذلك ماثل أمام الجميع ، ولم يعد من الممكن التهرب من هذا الواقع الأليم ، وراء النداءات والشعارات ، والمواقف غير العملية ٠

الملاحظة الخامسة : وتتعلق بالروح الانعزالية التى تســود المجتمع الدولى الافـــريقى ، اذ لا تزال الدول الأعضـــاء فى منظمـــة الوحـــدة الافريقية ، والمنظمة ذاتها لا تهتم بقضايا القارات الأخرى ، ولا تهتم كذلك بالقضايا العامة كنزع السلاح النووى ، وقضايا البيئة ، والعـــلاقات بين الشرق والغرب ، والمنازعات التى تقع بعيدا فى القارات الأخرى ٠

ولهذا الانطواء الافريقى منطق يقول بأن لدى افريقيا مشاكل ، وعليها الاهتمام بها ، وتكريس الجهود لمواجهتها ، قبل الاهتمام بقضايا الغير ٠ ولكن لا شك فى تهافت هذا المنطق ، وضرره الأكيد على المصلحة الافريقية ، لأننا لو أردنا أن يهتم العالم بالقضايا الافريقية مثـــل المديونية الخارجية ، والجفاف ، والتخلف ، فيجب على افريقيا أن تهتم بدورها بقضـــايا العالم الخارجى ، وأن تساهم فى ايجاد الحلول لهذه القضايا ٠

تلك الملاحظات الخمس قد تبدو سلبية لأول وهـــلة ، ولكن الجانب الايجابى فيها ، أن القيادات الافريقية مدركة لها ، وواعية بها ، وعاقدة العزم على التغلب عليها ٠ وفضلا عن ذلك ، فان القيادات الافريقية تعرف ــ تمام المعرفة ــ أنها تستطيع أن تدعم مكانتها الدولية ، وأن تقوى قدرتها التفاوضية من خلال العمل المشترك فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ٠

ولا شك أن هذا الادراك من شأنه أن يولد ارادة مشـــتركة لا يمكن الاستهانة بها ، وهى الارادة المشتركة التى تتمثل فى حرص الرؤساء على المشاركة الشخصية فى مؤتمرات القمة ، وفى تمسكهم بالتضامن معا ، وفى اصرارهم على الدفاع عن الوحدة الافريقية ٠

ويجب أن يكون حاضرا فى الأذهان ــ على الدوام ــ أننا بصدد منظمة

افريقية تعكس الحياة الافريقية بعناصرها الايجابية والســـلبية وتعبر عن رغبات وتطلعات كل الافارقة من شمال القارة الى جنـــوبها ، ومن شرقها الى غـــربها ٠

وستظل منظمة الوحدة الافريقية تجسيدا لطموح شعوبنا ، ومعقـدا لآمالها ، وحافزا لطاقاتها من أجل الوحدة والتضامن والتقدم ٠



الفصـــــل العاشر

أصول وأبعاد الدبلوماسية المصرية

فى القارة الافريقية

اذا كانت مصر هى حجر الزاوية ، والأرض الركن فى الثلاثية القارية ، التى يتألف منها العالم القديم ، واذا كانت هى البوابة المشتركة لأفريقيا وآسيا وهى المدخل الطبيعى لكليهما ، فانها بكل اليقين ، الطريق الطبيعى الى افريقيا ، فالنيل هو النهر الوحيد الذى يفتح الوراء القارى ، وبفضله تكتسب مصر طبيعة المسلك وتصبح الدهليز الوحيد الى قلب القارة ٠

كما أن أرض مصر ، تربة وماء ، جزء من جسم افريقيا ، ولقد جعلت الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور فى القارة الافريقية ، ومنارة افريقيا الحضارية ٠ وجدير بالذكر أن مصر افريقية ، بقدر مصرية افريقيا ٠ ذلك أن افريقيا ، لا تجد بين جنباتها أكثر من مصر تفاخر بها العالم، فهى أم التاريخ فى قارة قيل أنها بلا تاريخ ٠

ولعل هيرودوت كان جغرافيا قبل أن يكون مؤرخا حين قال « ان مصر هبة النيل » ، ذلك أن الحقيقة الأولى فى الوجود المصرى ، هى أن مصر هى النيل ، ولأن مصر هى النيل ، أو أن النيــــل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها ، أقوى وأعمق من النيل ٠ وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر ، أكثر وأشد من تلك التى يربطها بها النيل ٠

وحتى خارج البعد النيلى ، على محور الجنوب ، يتأكـد تأثير مصر الحضارى على طول ساحل البحر الأحمر ، منذ رحلات فراعنة مصر الى بلاد بونت ، التى وان كانت تعنى عند بعض المؤرخين دائرة القرن الافريقى ، فانها تمتد عند البعض الآخر ، لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق أفريقيا بلا استثناء ٠ بل وتشير بعض الدراسات الى وصول اشعاع مصر الحضارى الى محور الصحراء الكبرى ، وبين القبائل النيلوتية فى أعالى النيل ، وبين بعض قبائل نيجيريا وغرب أفريقيا ٠

وكما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل بعد مصر الافريقى مع بعدها النيلى ، حتى يمكن أن نزعم أن القطاع الأكبر من بعدنا الافريقى ، انما هو ببساطة بعدنا النيلى ، يكمله من ناحية اليمين قطاع هام على طول البحر الأحمر وشرق أفريقيا ٠

ولا أدل على اتجاه حضارة مصر تاريخيا صوب الجنوب والشرق ، من موقع طيبة ، وهى المدينة الكبرى التى ظلت طويلا عاصمة وطنية ، بل ان موقع طيبة الجنوبى المتطرف فى مصر ، لا يمكن الا أن يكون مؤشرا ومفسرا ، للبعد النيلى فى توجهها منذ القدم ٠

كما أن الاتجاه الجنوبى والشرقى لمصر ، لم ينقطع طوال العصــور القديمة وبعدها ، فلقد انتقل تأثير الحضارة المصرية الى افريقيا بطول مجرى النيل ٠ ومثلما صدرت مصر عناصر حضـارتها وعقيدتها الفرعونية الى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الاسلام ٠

فرغم أن المسيحية اتخذت من مصر شكلا خاصا بها ، حتى أصبحت القبطية فى معنى ما ديانة من الديانات التى توصــف بأنها « جغرافيــة وعنصرية » معا ، أى تتحدد باقليم معين وبشعب معين ، فانها لم تلبث أن امتدت جنوبا وبعيدا ، بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت فى النوبة جنوبا ٠ أما الحبشة فكانت نهاية الاشعاع الدينى لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية ٠ بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط ، أثناء الحروب الصليبية الى الحبشة ، التى أصبحت منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادى ، مهجرا ليس غير مألوف لهم ، وبهذه الهجرة الحقيقية ، أصبحنا نجد أن ملامح الماضى فى النواة المصرية ، هى ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية ٠

ومع الاسلام يتأكد دور مصر من جديد ، فقد لعبت مصر دورا هاما فى دفع المد الجديد ، حتى انفتح الطريق كاملا ٠ وفى القــرن التاسع عشر ، انطلق البعد النيلى فى مصر ، فى عهد محمد على وأسرته الحاكمــة ، فى حوض النيل وشرق افريقيا ، وهنا يلاحظ ، من الناحية السياسية ، أن حدود مصر وقتذاك ، قد تعدت حدود النيل وتقدمت على محورين هما النيل والبحر الأحمر ٠ وتقوم تلك الحقيقة ، كأوضح تعبير عن تداخل البعــدين النيلى والافريقى لمصر ٠

ولقد تعرض هذا البعد لمحاولات البتر أو التقليم الاستعمارية عندما حاول الاستعمار البريطانى أن يحرف الانحدار الطبيعى والتاريخى للحوض بعيدا عن مصر ، وكمجرد مؤشر ، فان الخطوط الحديدية فى حوض النيل

لا تؤلف شبكة واحدة متصلة بين دوله ، بل مجموعة شبكات محلية داخل كل دولة على حدة ومنفصلة عن بعضها البعض • فهكذا هندسها الاستعمار عن عمد بقصد التمزيق والفصل والتباعد •

واذا كان السودان قلب بعدنا النيلى ، موقعا ورقعة ، فان أطرافه فى هضبة الحبشة من يمين ، وهضبة البحيرات من يسار ، أو من شمال وجنوب هى قلب منابعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهيدرولوجية •

وهكذا ظل بعد مصر الافريقى عامة ، والنيلى خاصة ، بعدا أصـيلا وجوهريا بلا شك ، لم يعرف الانقطاع ، ولا تعرض للاهتزاز ، بل لعله زاد عمقا وقوة على مر العصور اجمالا • واذا ما كان يغلب على هذا بعد الطابع الحضارى والطبيعى أساسا ، لأنه بعد هيدرولوجى ، بالغ الخطـــورة ، بحسبانه أساس الوجود المصرى كله ، فان ذلك على وجه التحديد ، ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة •

واذا كانت انتماءات مصر الافريقية ، وتأثيراتها الحضــــارية فيها ونشاطاتها واتصالاتها معها ، تتفاوت فى الكثافة والنـــوع والدرجة ، من اقليم الى اقليم ، بحسب الضوابط الطبيعية والمسافة الجغرافية ، فهىأقوى تجاه الجنوب منها فى نصف القارة الشمالى بصفة عامة • ومن ثم فلعله من الأولى ، أن تكون مصر جزءا من شرق افريقيا بحسب تقسيمات الأمم المتحدة، وليست جزءا من شمال افريقيا كما هو عليه الوضع الآن ، ذلك أن ارتباطها بالشرق هو ارتباط طبيعى أصـــيل ، يحقق لها القـــدر الاكبر من الفعالية والتفاعل ، وينسجم بشكل أعمق مع حقائق المكان والكيان •

وانطلاقا من حقيقة أن الحضارة المصرية الضاربة أصولها فى جذور الزمن ، هى فى جوهرها التاريخى حضارة افريقية ، تتوجه صوب الجنوب، فانه من الطبيعى أن يكون انتماء مصر الافريقى انتماء قدر ومصير ، وأن تكون اهتماماتنا على الساحة الافريقية مرتبطة بمصــــالح الأمن القومى وبالأهداف الاستراتيجية العليا •

كما ظلت الدائرة الافريقية _ على اتساعها _ واحدة من أكثر دوائر

العمل الدبلوماسى المصرى حيوية وأهمية ، كما ظلت الدائرة النيلية تقف منها بمثابة الجذر الضارب فى أعماق التاريخ ، توصل بين مصر وافريقيا برباط خالد ، هو الماضى والحاضر والمستقبل فى آن واحد ·

ولعله من الطبيعى أن يكون ادراك مصر الحديثة ووعيها المسئول بحقيقة موقعها الاستراتيجى الفريد ، وامتداد أمنها بمفهومه القومى الواسع الى افريقيا ذاتها ، دافعا لها على القيام بدور ريادى متميز، والاضطلاع بمسئوليات قومية طليعية فى افريقيا ·

فلقد وقف الشعب المصرى ، مؤمنا بالمصير الافريقى الواحد ، على مر تاريخ طويل ، هنا على مدخل القارة الافريقية ، يؤدى فى اصرار ووعى ، رسالته الحافلة بالمسئولية والعطاء ·

وعلى مدخل القارة ، وكما حاول شعبنا المصرى فى السابق ، أن تكون أرضه جسرا للحضارات والثقافات ، تمر عليه الى الافاق البعيدة المترامية وراء أرضه ، فانه وفى هذه الحقبة من الزمان ، التى يمكن أن تسمى بجدارة، حقبة افريقيا ، فان شعبنا ، وسيظل ، يؤدى رسالته التاريخية تجاه غيره من شعوب القارة الأفريقية ·

فلقد سجل التاريخ لمصر الحديثة ، أنها كانت دوما الملاذ والسند الحقيقى ، لشعوب القارة الافريقية ، ولحركات التحرير فيها ·· تدعم قضاياها ، وتمد لها يد العون والتأييد ، فى مواجهة المستعمر الغاصب ، حتى يتحقق لها النصر وتنال حقها فى الحرية والاستقلال ·

وكما التزمت مصر فى سياستها الخارجية تجاه افريقيا ، ببذل كل العون والتأييد لكفاح الشعوب الافريقية ، التى مازالت ترزح تحت نير السيطرة الأجنبية والتمييز العنصرى ، ودعم حركات التحرير الشرعية فى نضالها من أجل الحرية والاستقلال ، فقد أولت الدبلوماسية المصرية كذلك اهتماما خاصا للجهود المبذولة لمساعدة افريقيا على العبور فوق أزمتها الاقتصادية الطاحنة، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية اقتصادية شاملة ، تحقق مزيدا من التعاون بين الجنوب والجنوب ، أى بين الدول الافريقية بعضها البعض ، مع توجيه

موارد افريقيا المادية والبشرية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيهـــا ٠

وتحقيقا لهذه الأهداف ، اتجهت الدبلوماسية المصرية فى تحركها فى افريقيا الى العمل من خلال محاور ثلاثة تمثل أولاها فى الاطـــار الثنائى بمجالاته المختلفة ، من تبادل للزيارات على مختلف المســتويات ، وابرام اتفاقيات التعاون مع الدول الافريقية ، بينما تناول ثانيها الاطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل من خــــلال مجموعة اندوجو ، واختص ثالثها بالاطار الشامل مع المستوى القارى ، من خلال منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الدولية الأخرى ٠

أولا : التحرك الدبلوماسى على المحور الثنائى :

ولالقاء الضوء على مظاهر هذا التحرك بمحاوره الثلاثة ، يمكن القول أنه فيما يتعلق بالاطار الثنائى ، شهدت العلاقات المصرية الافريقية نشاطا ملحوظا ، على مدى السنوات الماضية ، حيث تبادلت مصر العديد من الزيارات الرسمية مع كثير من الدول الافريقية ، وفى مقدمتها زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الجمهوريات ، وعلى مستوى الوزراء ، وصدرت عن هذه الزيارات بيانات رسمية مشتركة ، عكست فى مجملها توافقا فى الآراء تجاه العديد من المشاكل الافريقية والاقليمية والدولية ٠

كما شهدت علاقات مصر الافريقية ، اطـرادا متزايدا ودعما متناميا لأواصر التعاون فى مختلف المجالات ، وتم ابرام العديد من اتفاقيات التعاون التجارى والاقتصـــادى والثقافى والعلمى والتقنى بين مصر والعديد من الدول الافريقية ٠

ومن ناحية أخرى ، استضافت مصر العديد من المؤتمرات والاجتماعات الافريقية ، كما نظمت وزارة الخارجيـــة الكثير من النـــدوات والدورات التدريبية ، لتنمية الخبرات الافريقية فى مختلف المجالات ، بحيث لم يكـد يمضى شهر واحد ، دون أن تشهد القاهرة ، تجمعا افريقيا أو أكثر ، يحقق المزيد من التعاون بين مصر وبين شقيقاتها الافريقيات ٠

وايمانا بدور مصر الافريقى الرائد ، ومسئولياتها التاريخية تجاه القارة الافريقية ، ورغبة فى تأكيد وتدعيم الحضور المصرى فى افريقيا ، أنشأت وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠ ، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية ، بهدف تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية ، سـواء من خلال ايفاد خبراء مصريين اليها فى مختلف التخصصات ، أو تخصيص منح تدريبية فى مصر لأبناء هذه الدول ، فضلا عن المساهمة فى دراسات الجدوى ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها ٠

وقد ركز الصندوق بالفعل منذ بدء نشاطه فى عام ١٩٨١ ، على تقديم مختلف أشكال الخبرات الفنية ، فى مجالات تنمية القوى البشرية التقنية ، عن طريق ايفاد الخبرة المصرية المتخصصة فى سائر المجالات التى تحتاجها دول القارة الافريقية ، أو بتوفير التأهيل اللازم للكادرات الافريقية فى شكل منح تدريبية وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية ، لأبناء الدول الافريقية فى مختلف المـراكز والمعـاهد والأكاديميـات المتخصصة فى جمهورية مصر العربية ٠

ولقد صادف نشاط الصندوق المصرى ، الذى يعد الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية ، على المستوى العملى الفاعل ، فى التعاون مع الدول الافريقية ، نجاحا كبيرا ، كما لقى اهتماما واسعا ، ليس فقط من جانب الدول الافريقية جميعا ، بل ومن جانب العـديد من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، والتجمعات الاقليمية العاملة فى مجال المعونة الفنية ٠

كما عقد الصندوق المصرى ، منذ انشائه وحتى الآن ، اتفاقات للتعاون الفنى ، مع خمس وثلاثين دولة افريقية ، فضلاً عن تبادل مذكرات مع ست دول أخرى ، وقد بلغ عدد الخبراء المصريين الذين أوفدهم الصندوق ألفـا وثمانمائة وواحدا وسبعين خبيراً (على أساس أن مدة الخبير سنة واحدة)٠

وفى مجال التدريب ، اتاح الصندوق منذ انشائه وحتى يناير ١٩٨٩ ، الفرصة لألف وثمانمائة واثنين وثلاثين من أبناء القارة الافريقية للتدريب فى جمهورية مصر العربية فى مختلف المجـالات ، منهم ثلاثمائة وثمانية وأربعون فى شكل منح تدريبية ، ومنهم ثلاثمائة واثنتان لأبناء دول المواجهة الافريقية الذين اشتركوا فى الدورات التدريبية التى تم تمويلها من المساهمة

المصرية فى الصندوق المخصص لدعم هذه الدول والمنشأ فى اطار عـــدم الانحياز ، فضلا عن ألف متدرب من أبناء الدول الافريقية الذين اشتركوا فى الدورات التى تم تنظيمها وتمويلها فى مختلف المجالات ، مثل الخدمة الدبلوماسية ، والشرطة ومكافحة الجريمة ، وفى مجالات المرأة الريفيـــة والتنظيمات التعاونية الزراعية وغيرها ، هذا بالاضافة الى مائة واثنين وثمانين من أبناء القارة الذين شاركوا فى الدورات التى عقدت فى اطار نظام التعاون الثلاثى ، بالاشتراك مع اليابان فى مجالات النقل البحرى والصحة والزراعـــة ٠

وقد بلغ عدد الدول التى أوفد الصندوق خبراء اليها ، أربعين دولة ، كما بلغ عدد الدول التى اتاح الصندوق لأبنائها فرصة التدريب فى مصر ، خمسا وأربعين دولة ٠ كما تزايدت أنشطة الصندوق التى شملت ، بالاضافة الى ايفاد الخبراء الى الدول الافريقية ، واستقبال ابناء هذه الدول للتدريب فى مصر ، ايفاد الصندوق لبعثات الخبرة الفنية فى المهام قصيرة الأجل للدول الافريقية فى مختلف المجالات ، فضـــلا عن تنظيم برامج يوفد اليها الأساتذة والمحاضرون المصريون لالقاء محاضرات فى الجامعات والمعاهد فى القارة ، وقد بلغ عدد البرامج التى نظمت لهؤلاء المحاضرين سبعا وأربعين برنامجـــا ٠

والى جانب ذلك ، تضمنت أنشطة الصندوق المساهمة فى تمويل أنشطة المنظمات والاتحادات والجمعيات التى تعمل فى الحقل الافريقى ، الاسهام فى تمويل أنشطة الاجتماعات والمؤتمرات ، فضلا عن الاســـهام فى تمويل الندوات والحلقات الدراسية التى تعقد فى مختلف شئون التنمية الافريقية ، وكذلك استضافة الزيارات الافريقية لجمهورية مصر العربية ، وغيرها من الأنشطة الحيوية فى القطاع الافريقى ٠

والواقع أن الأنشطة التى يقوم بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا لا تمثل الا جانبا من المعـــونات الفنية التى تقدمها جمهورية مصر العربية للقارة الافريقية اذ يقوم ، فى نفس الوقت ، الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، بمد دول القارة بالخبراء المصريين ، ويقدم المنح لأبناء هذه الدول للدراسة والتدريب فى المعاهد المصرية ٠ وكذلك يتوافر فى جمهورية مصر العربية ، العديد من المؤسسات والاجهزة التى تقدم المعونة

الفنية ، من خلال ايفاد الأساتذة والمدرسين للدول الافريقية · واستقبال ابناء هذه الدول كمنح للدراسة فى مصر ، كوزارة التعليم ، والأزهر الشريف ، فضلا عن المنح التى تقدمها وزارة الدفاع لتدريب الكادرات الافريقية فى أكاديمياتها ، الى جانب المركز المصرى الدولى للزراعة التابع لوزارة الزراعة المصرية ، الذى يقدم منحا دراسية فى الشئون الزراعية بصفة منتظمة منذ انشائه فى عام ١٩٦٥ ، لأبناء الدول الافريقية ، وأيضا المنح التى يقدمها معهد الاذاعة والتليفزيون ، الى ابناء القارة منذ عام ١٩٧٧ ، وغيره من المعاهد والمراكز المتخصصة فى مصر ·

وتوضح الأنشطة التى يقوم بها الصندوق المصرى وغيره من الاجهزة والمؤسسات التى تقدم المعونات الفنية من مصر للدول الافريقية والدور الذى تقوم به جمهورية مصر العربية فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى القارة الافريقية ، وتحقيق سياسة التعاون بين الجنوب والجنوب التى تعتبر الأنشطة المصرية تجسيدا عمليا لها ، ونموذجا رائدا فيها ·

وفى ٢٦ يونيو عام ١٩٨٤ ، تم توقيع مذكرة اتفاق بين الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، بمقتضاها يسهم الصندوق ، على مدى فترة خمس سنوات بخدمات خبراء يوفدون الى الدول الافريقية ، وذلك فى اطار عقد التنمية الصناعية فى افريقيا · ويقضى الاتفاق بأن يتم استخدام هؤلاء الخبراء المصريين ، فى مشروعات التعاون التقنى التى تضطلع بها منظمة « اليونيدو » فى اطار العقد المذكور ·

ولعل هذا الاتفاق يقوم كنموذج على ما تسعى اليه مصر من فتح مجالات جديدة للتعاون مع الدول الافريقية الشقيقة ، من خلال صيغة ما اتفق على تسميته « بالتعاون الثلاثى » الذى يقوم على أساس المزاوجة بين ما توفره مصر من معونة وخبرة فنية ، وما تسهم به الدول المتقدمة أو المنظمات والوكالات المتخصصة ، من مساعدات عينية ومادية بهدف اقامة مشروعات مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الافريقية ، أو اعداد الكادرات الفنية التى تحتاجها هذه الدول ، لتنمية المهارات البشرية اللازمة لادارة اقتصادياتها الوطنية ، وتنفيذ البرامج والخطط التنموية المختلفة فيها ·

وتقوم سياسة حكومة جمهورية مصر العـربية على الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات من كل نوع ، وفى كل ميدان ، من أجل تكثيف التعاون ، وحشد الامكانات ، داخل الأسرة الافريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصلحتها ٠

وفى هذا الاطار تعمل الدبلوماسية المصرية على دعم وتأييد ومساندة النشاط الخاص وقطاع الأعمال ٠ كما تؤمن مصر ايمانا عميقا ، باستحالة تحقيق التقدم وصنع العمران ، وحل المشكلات ، ومواجهة التحديات ، وبناء مجتمع الرخاء ، ما لم يتم اطلاق المبادرات الفردية للعمل والنشاط فى مختلف المجالات ٠ كما أن حكومة جمهورية مصر العربية على اقتناع كامل ، وثقة مطلقة ، فى جدوى النشاط الاستثمارى ، والقطاع الاستشارى ، وهى تعمل - بكل طاقتها - على تشجيع القطاع الخاص ، وتوفير أجواء الاستقرار له ، ليلعب دوره الهام ، ويؤدى رسالته الحيوية فى تطوير الاقتصـــاد الوطنى والافريقى على السواء ٠

واذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة الى مختلف دول القارة الافريقية ، هى ذات فائدة ايجابية فى دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فان العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال ، وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه أن يلعب دورا أساسيا وفعالا فى بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها ٠ وتعمل مصر على اشراك رجال الاعمال والاستشاريين المصريين فى اللجان المشتركة بينها وبين شقيقاتها الافريقيات، كما تشجع اتصالاتهم مع اقرانهم فى مختلف الدول الافريقية ، وتتيح لهم كل الفرص لمد نشاطهم عبر القارة الافريقية كلها ، وهى سنة جديدة غدت تميز حركتنا الدبلوماسية الراهنة ٠

ان الاستشاريين ورجال الاعمال فى بلادنا ، يلعبون دور الرواد الأوائل الذين يضربون المثل فى أداء ضريبة العمل الوطنى ، ويؤكدون قدرة أبنـــاء افريقيا فى ارساء قاعدة صلبة للاقتصاد القومى الافريقى ، تكون أساسا راسخا لاستقلال الارادة الوطنية ، ومحورا ترتكز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وبوتقة تنصهر فيها الجهود الصادقة لأبناء الوطن المخلصين ، وتمتزج فيها انجازات الماضى بتحديات الحاضر وآمال المستقبل ٠

لقد شهدت بلادنا انجازات ملموسة لقطاع الأعمال ، ورجال الاستثمار، وأصحاب المبادرات الفردية ، الذين كانوا دائما فئة مؤمنة بروح الريادة ، يحدوها الاستعداد للعطاء المستمر ، واقتحام الصعاب والثقة بالنفس والتفاؤل ازاء المستقبل ٠

وبالرغم من ادراكنا لأهمية الاتصال والتعامل بين الشمال والجنوب ، وما يمكن أن يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار بين الشمال والجنوب ، الا أنه من الاهمية بمكان ، ان نعمل على زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأنه اتصال وتبادل بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها ٠

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية ، على النطاق الافريقى ، بالعمل الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فـــرديا وجماعيا ، وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادى داخل الجماعة الافريقية ٠ ولعـله من المؤشرات الرقمية ذات الدلالة السلبية الواضحة ، أن التبادل التجارى بين الدول الافريقية ، لا يشكل سوى ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، فى وقت نستطيع فيه أن نحقق مكاسب كبرى باعطاء أولوية متقدمة للتبادل بيننا، وهو ما قطعت مصر فيه شوطا كبيرا ، وتعتزم أن تسير فيه الى نهاية الطريق٠

واذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية ، وبين سائر الدول الافريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقا من ايماننا بأن مستقبل التنمية الافريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الافريقية ، سيظل مرتهنا بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس ، التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ، التى تجسد لاجوس التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، اذا كان كل ذلك فان النظرة المصرية تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ، التى تجسد الأمل الذى تتطلع شعوب افريقيا الى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادى والعشرين ، لا ينبغى أن تكون سوقا مشتركة للسلع والخدمات

فقط ، ولكن سوقا مشتركة للعقول الافريقية والخبـــرات الفنية والعلميـة المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من أجل خدمة أهداف التنمية والتطوير للاقتصاد والمجتمع والحياة فى الدول الافريقية ٠

ولا يخفى ما يجسده التعاون الثنائى بين مصر والدول الافريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ، فضلا عما يوفره من مجال للعمل ، وفرص للنشاط أمام الخبرات الفنية فى مصر ، والمهنيين والتكنوقراط واليد العاملة المصرية ، فى أســـواق العمـل الافريقية التى ستظل مفتوحة لاســـتيعاب المــــلايين من مختلف المهارات والتخصصات والقدرات المصرية التى تحتاج اليها وتأمل فى الاستفادة منها ٠

كما يهيىء هذا النمط من التعاون الفرصة السانحة لتعميق مختلف ألوان التبادل فى المجالات المتنوعة ، وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، وفتح آفاق جديدة للصادرات المصرية فى الأسواق الافريقية ، واحتمالات توسيع العلاقات التجارية ، وتنويع بنودها ، وخاصة فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية ٠

والى جانب كل هذه المزايا الايجابية والمصـــالح المباشرة ذات النفع المتبادل ، بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الافريقية ، فان الوجود المصرى والرصيد المادى والمعنوى الضخم الذى تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية ـ الافريقية ، يظل هو الدعامة الاســـاسية والضــمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك ، الذى يربط مستقبل مصر بهذه القارة التى تنتمى اليها انتماء عضويا ابديا على مر الزمن ، وما يعنيه كل ذلك من تجسيد للتماثل والتجانس والتلاحم الابدى بين مصر وأفريقيا ، وما يقود اليه من تنامى الوعى والاهتمام الافريقى لدى أوسع القطاعات فى الرأى العام الشعبى وفى اعماق الضمير الجمعى المصرى ٠

ومن ناحية أخرى ، تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنـــوات الاتصال بين الشعوب الافريقية والخروج بها من اسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة ٠ ومن ثم فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الافريقية فى

لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى الحية فى مجتمعاتنا ، من أجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحذ الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الافريقى ٠

واذ يؤمن الحـــزب الوطنى الديمقراطى فى مصر ، بأن الاتصـــالات الحزبية ، هى التعبير العملى والأسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الافريقية ، ويوفر المجال المناسب للتفاعـــل بينها ، ويهيىء الأداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الافريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن من خلال عقد الاتفاقات وابرام البروتوكولات ، بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الافريقية فى كل من تشاد وغينيا وزائير وافريقيا الوسطى وموزمبيق وساوتومى وبرنسيب وموريشيوس وسيراليون وزامبيا ٠

ولكن اذا كانت اتفاقات التعاون الحزبى ، التى تبرم بين حزب افريقى وحزب افريقى شقيق ، تفتح الطريق أمام النشاط على المستوى الثنائى ، فان ذلك ينبغى أن يكون مجرد خطوة على طريق النشاط على المستوى الجماعى ، الذى يظل هو الهدف النهائى والغاية المنشودة لاحزابنا الافريقية جميعا ٠

ان رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، هى صورة من صور ذلك العمل الجماعى ، الذى نصبو الى تحقيقه ، ليس فقط بين كادرات أحزابنا السياسية ، ولكن بين الكادرات الشبابية والكادرات النســـائية ، والكادرات فى مختلف القطاعات فى مجتمعاتنا الافريقية الناهضة ٠

ذلك أن الالتحام الشامل ، والتعاون النشـــط ، بين مختلف قطاعات ومجالات الحياة فى بلادنا ، انما يهيىء لحركتنا القوة والفاعلية ، ولمواقف حكوماتنا المساندة والدعم ، كما يفجر الوعى بين صفوف جماهيرنا ويتيح لها أن تتبادل الخبرات والتجارب فى مسيرتها من أجل صياغة مستقبل أكثر اشراقا وأملا ٠

ثانيا : التحرك الدبلوماسى مع المحور الاقليمى :

أما عن تحرك الدبلوماسية المصرية على المحور الثـــانى من محاور نشاطها الافريقى ، والمتمثل فى الاطار الاقليمى متعدد الاطراف مع دول

حوض نهر النيل ، فقد جاء هذا التحرك انطلاقا من وعى مصر بأهمية البعد النيلى وتأثيراته الحيوية سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، فى حاضر ومستقبل الشعب المصرى ٠

ومن ثم فقد حرصت مصر على اقامة تعاون واسع ووثيق مع دول حوض نهر النيل ، من أجل تنشيط وتعميق العلاقات بينها فى مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة والرى والاتصالات والنقل وغيرها ٠

وتحقيقا لهذه الأهداف ، وتجسيدا لها ، كانت الدبلوماسية المصرية وراء السعى لتكوين تجمع لدول حوض نهر النيل المعروف باسم مجموعة « اندوجو » والتى تعنى (الاخاء) باللغة السواحلية ، كاطار اقليمى للتشاور والتنسيق والعمل المشترك بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوب هذه الدول جميعا ٠

وجدير بالذكر أن حركة الدبلوماسية المصرية فى هذا الاتجاه ، قد جاءت كذلك اتساقا مع قرارات مؤتمر القمة الاقتصادى الأول لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذى عقد فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، الذى دعا الى اقامة تجمعات اقليمية كخطوة على طريق التكامل الجماعى القارى ، كما كان دافعها ينطلق من الادراك لأهمية السعى لدعم وتنشيط (التعاون الاقليمى) فى المجالات المختلفة ، بوصفها خطوة هامة على طريق الوحدة والتضامن فى القارة الافريقية ٠

وتعقد المجموعة اجتماعا سنويا على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى والتخطيط ، تم منها حتى الآن خمسة اجتماعات ، كان أولها فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ ، شارك فيه وزراء خمس دول هى مصر والسودان وزائير وأوغندا وافريقيا الوسطى ٠٠ بينما شارك فى الاجتماع الذى عقد فى كينشاسا بزائير فى سبتمبر ١٩٨٤ ست دول بعد انضمام رواندا الى الدول المشاركة فى الاجتماع الأول ، وهناك حمل التجمع اسمه ، حيث وجد المؤسسون فى منطوق « الأخاء » التى تعنيها كلمة (الأندوجو) المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، والتأكيد على معانى التآخى والتعاون والمصلحة المشتركة ٠

وكانت القاهرة مقرا للاجتماع الثالث (لمجموعة اندوجو) الذى عقد فى اغسطس ١٩٨٥ ، بينما استضافت كينشاسا مؤتمره الرابع فى مايو ١٩٨٧، أما المؤتمر الخامس لتجمع الأندوجو فقد عقد على أرض القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٨ ، وقد شاركت فيه الى جانب مصر كل من السودان وزائير وأوغندا وتنزانيا وروانـدا وبوروندى وافريقيا الوسطى ، كما تميز بمشاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التابعة للامم المتحدة ، واتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الافريقية ، الى جانب المنظمات الأربع التى سبق أن شاركت فى المؤتمر الوزارى للمجموعة ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الافريقى لعلوم التربية ، الأمر الذى أضفى ، ولا شك ، على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيا أكثر شمولا وتنوعا ، كما أثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما أسهم فى بلورة مفهوم (الاندوجو) ، كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمى متعدد الأطراف .

ويمكن القول أن مؤتمر الاندوجو الخامس ، قد عنى بالتركيز أساسا على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملى ، الذى يتجسد فى مشروعات اقليمية تعطى الاولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض – فى نفس الوقت – بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الافريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الافريقية .

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريرا للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذا للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمى بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

ثالثا : التحرك الدبلوماسى على المحور القارى :

وفيما يتعلق بالاطار الجماعى على المستوى القارى فى حركة الدبلوماسية المصرية الافريقية ، فانه يمكن القول أن مصر قد ظلت على مدى الخمسة والعشرين عاما المنصرمة ، تحرص على تأكيد ايمانها وتمسكها بمنظمة الوحدة الافريقية ، ذلك التجمع الافريقى الكبير الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى ، من أجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والعمل على تحقيق التقدم • كما تميزت ممارسات مصر ونشاطاتها داخل منظمة الوحدة الافريقية بالعمل الدائب على دعم قدراتها وزيادة فعاليتها فى مواجهة المشاكل الأفريقية ، وفى مد جسور التعاون والترابط بين الدول الافريقية جميعا فى كافة المجالات ، من أجل الصالح المشترك لشعوب القارة بأسرها •

ويمكن القول دون مبالغة ، أن الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، ومن ثم فانه من الطبيعى أن يرتبط جل نشاطها ارتباطا عضويا بالقضايا الأفريقية ، التى هى — فى نفس الوقت — قضايا مصيرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها •

وقد لعبت مصر — من خلال دبلوماسيتها الهادئة — دورا فعالا فى تمكين المنظمة من تخطى المشاكل السياسية التى واجهتها ، كما تشاركها اليوم فى جهودها من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة والمزمنة التى تعانى منها شعوبها ، والتى تفاقمت أبعادها ، وتضاعفت آثارها فى السنين الأخيرة بشكل أصبح يمثل عائقا حقيقيا لكل الجهود المبذولة لتحقيق وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا •

وفى هذا الاطار ، كان سعى مصر ، ابان مؤتمر القمة الافريقية الحادية والعشرين الذى عقد بأديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ ، الى تحقيق توافق عام فى الآراء حول خطة مشتركة لاستراتيجية اقتصادية افريقية موحدة ، تواجه بها أفريقيا أزمتها الاقتصادية المستعصية ، ومشاكلها الطارئة ، كالجفاف افريقيا » ، متضمنا الخطط والتوصيات الكفيلة باعانة أفريقيا على الخروج من هذه الأزمة •

وفى هذا الاطار كذلك ، كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، فى أديس أبابا ، والتى خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى تعانى منها الدول الافريقية على اختلافها ، أحد أبرز مظاهر هذه الأزمة، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهى اليها المؤتمر حول الموقف الافريقى الموحد ، بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية ٠

وفى هذا المؤتمر ، جدد رؤساء الدول والحكومات الافريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الافريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الافريقية فى عرض وثيقة « الموقف الأفريقى الموحد » ، على المجتمع الدولى ، بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية٠ وتنفيذا لهذا التفويض ، تم تشكيل مجموعة اتصال افريقية ، تضم اثنتى عشرة دولة ، كانت مصر من بينها ٠

ويقوم الموقف المصرى على أساس أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الأفريقية ، وأنه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فان هذه الاستراتيجية الرامية الى حل مشكلة الديون الخارجية يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولابد من توخى المرونة فى تنفيذها ، فى جو من التعاون الدولى المكثف ٠

واذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقى على اتساع القارة ، فانها تدرك فى نفس الوقت مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربى ـ الأفريقى داخل القارة وخارجها ٠

ولا شك أن دور العوامل الجيوبوليتيكية ، كان عظيم الأهمية فى ربط الوطن العربى بأفريقيا ، بتلك الوشائج التجارية والثقافية والدينية والسياسية ٠

والخلاصة أن ذلك الارتباط التاريخى الوثيق بين الشعوب العربية

والأفريقية ، فضلا عن الظروف الحضارية والجغرافية المتقاربة ، كل ذلك أدى الى ارساء قواعد راسخة لعـــــلاقات قوية بين الدول العربية والدول الافريقية ٠

وجدير بالذكر ، أن مصر ـ بتطور التاريخ ـ قد ارتبطت عرقيا وتاريخيا ودينيا وثقافيا وحضاريا ، بالأمة العربية ، الا أن ذلك لم ينل من أصالتها الافريقية ، كما لم يضعف من سعيها الدائم لدعم أواصر الاخوة والتعاون مع شعوب القارة الافريقية فى ذات الوقت ٠

ولعل مبادرة مصر للدعوة الى عقد أول مؤتمر قمة عربى ـ افريقى ، والى استضافة هذه القمة التى عقدت بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ ، ما يؤكد هذا السعى المصرى المتواصل من أجل تحقيق التقاء هاتين المجموعتين من الدول النامية ، التى ذاقت معا ويلات الاستعمار ومرارة التمييز العنصرى ، وقررتا أن تتعاونا معا فى اطار تنظيمات مشتركة من أجل تكوين جبهة واحدة لمواجهة تحديات تخوضها من أجل التحرر والتنمية وبناء نظام جديد ٠

وتؤمن مصر ايمانا عميقا بأن الوعى الصحيح بالحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وأفريقيا ، ليدفع اليوم بالحاح الى أن نتجاوز الأزمة الراهنة ، التى يعيشها هذا التعـــاون العـــربى ـ الأفريقى ، وأن نقتنص الفرصة الواحدة ، فننفض عن أجهزة التعاون العربى ـ الأفريقى ، ماران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة فى شرايين النفع المتبـــادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى ٠

وتؤمن مصر بأنه اذا كان صحيحا حاجة العالم العربى الى افريقيا ، واذا كان صحيحا بنفس الدرجة حاجة افريقيا الى العالم العربى ، فان مصر العربية ـ الافريقية فى ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضاعفة الاف المرات ، ذلك أن الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد من المؤكد أنه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلينا فى الحاضر ٠

الفصل الحادى عشر

الدبلوماسية المصرية

فى عام ١٩٩٠

لقد تميز عام ١٩٩٠ ، فى ادائنا الدبلوماسى ، بأكبر درجة من الالتزام القومى ، ووضوح الرؤية ، وتوافق الوسائل مع الأهداف ، وهى العوامل التى قامت معا كبديل دائم ، ومرشد هاد فى ملاحة الدبلوماسية المصرية فى بحر الأزمات ، وصولا الى شطآن الأمان ٠

ان مصر التى تمثل بموقعها الجغرافى الفريد محور الأرتكاز ، ونقطة الالتقاء ، لتفاعلات العلاقات الدولية على محاور شتى ، كان من الطبيعى أن تؤثر فيها وتتأثر بها ، ولا يمكن أن تنفصل عنها ٠

وفى الحقيقة ، فان أستناد دبلوماسيتنا الى ركائز القوة الكبيرة التى تستمدها مصر من أمتها العربية ، وقارتها الأفريقية ، وعالمها الاسلامى ، ودورها الريادى اللاانحيازى ، كانت هى أهم المقومات التى أكسبت التحرك المصرى على الدوام ، الفعالية المؤثرة والايجابية المحسوسة فى مختلف المجالات ٠

لقد حققت السياسة الخارجية المصرية ، نجاحات واضحة على مختلف محاور انتمائها ، بفضل انتهاجها سياسة تهدف الى اقامة علاقات تعاون ووئام مع جميع الدول التى تحترم سيادتنا وارادتنا وحقوقنا ٠ ولعل نظرة الى حصاد عام ١٩٩٠ الفائت ، تؤكد اقتناعنا بسلامة مسيرتنا التى تتمسك بالسلام العادل لنا ولغيرنا ، وصولا الى مجتمع دولى يسوده التعاون والأمن والأخاء ٠

أولا : الدبلوماسية المصرية والتحولات العالمية الجديدة :

مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، تبدأ مرحلة انتقالية الى عالم جديد ، يتميز بتدشين عملية تغيير واسعة وبمراجعة تاريخية كبرى ٠ ويمكن القول دون مبالغة ، ان عام ١٩٩٠ ، يعتبر هو الحد الفاصل بين زمنين، لكل منهما ملامحه التى تختلف عن الآخر ، ليس فقط على المستوى الأقليمى أو القارى ، بل وعلى المستوى العالمى الشامل ٠

فلقد عاش شعبنا المصرى وشعوبنا فى الوطن العربى على امتداده ، ذلك الخطب الجلل ، الذى تمثل فى الغزو العراقى للكويت الشقيقة ، مما وضع الأمة العربية فى مأزق غير مسبوق فى كل تاريخها القديم والحديث ، وعلى نحو مفاجىء يخالف المبادىء والقيم والأعراف التى أستقرت فى العلاقات بين البلدان العربية فى المشرق والمغرب ، فكان طبيعيا أن تكون له أنعكاساته وأصداؤه المدوية فى كل بقاع الدنيا ، وان يضع النظام الاقليمى بأسره على شفا مهاو عميقة ، وأن تكون له مخاطره الجسيمة على الأوضاع العربية كلها وعلى المستقبل القومى برمته ٠

أن أزمة الخليج ، لم تكن فى الحقيقة ، سوى وضع مأسوى متفجر ، ظل يتفاقم مع كل يوم ، على مدى الشهور الخمسة الأخيرة من العام الفائت ، أضيف بالسلب الى التحديات المطروحة على العرب جميعا ، فى هذه المرحلة الدقيقة ٠

واذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد عانت طويلا ومازالت تعانى من أخطار الحرب والتوتر وعدم الأستقرار ، بسبب وجود عدد من المشاكل التى استعصت على الحل ، أو تفاقمت على مر السنين ، بفضل الضغوط والتدخلات الخارجية ، فقد جاءت أزمة الخليج لتضع هذه المنطقة كلها على محك حاد وأمام خيار مصيرى ، فاما الاستجابة الى تحديات العصر والتجاوب مع البيئة الدولية الجديدة ، واما الدمار والضياع والدخول فى دائرة مفرغة من انهاك القوى واستنزاف الموارد ، بديلا عن تعبئة الطاقات والامكانات من أجل التنمية والبناء والوقوف بحسم أمام تصاعد الاتجاهات المتطرفة ، التى تراهن على تفاقم الأوضاع ، ومن ثم القضاء على الأمل فى مستقبل أفضل ٠

وعلى مستوى العالم الثالث كله ، لا يستطيع أحد أن يغفل حقيقة أن احتمالات الأمن والسلام تتزعزع اذا أستمرت حالة عدم الاستقرار فى الدول النامية والفقيرة بسبب عدم مواجهة احتياجات تلك الدول من الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، فضلا عن تطلعاتها المشروعة نحو التنمية المستمرة والبيئة الملائمة ٠ وكل هذه العناصر تشكل أبعادا انسانية للأمن والسلام فى العالم ٠ بمعنى أن تجاهلها لابد وأن يؤدى الى ظهور أشكال جديدة من الصراع تثير علامات استفهام كبيرة عند الحديث عن مستقبل

السلام ، اذا استمرت نفس الاتجاهات السلبية للأوضاع الاقتصادية الحالية فى الدول النامية .

وفى هذا الخصوص يمكن أن نسجل أنه على مدى عام ١٩٩٠ الفائت تركز الحديث بشكل مكثف ، حول الانهيار الاقتصادى والديون الثقيلة والجفاف وتزايد مشاكل التنمية فى العالم الثالث عامة والدول الافريقية خاصة . ذلك أن قضية المستقبل الأفريقى تصبح الآن أكثر القضايا حساسية ، فى ضوء حقيقة أن الديون الخارجية للدول الافريقية قد وصلت الى ٢٤٠ مليار دولار فى مطلع ذلك العام . وأن معظم الدول الافريقية المدينة ، التى تبيع المواد الأولية بأثمان بخسة ، وتشترى المواد المصنعة بأسعار باهظة ، أصبحت عاجزة تماما عن تحمل تكاليف خدمة ديونها .

واذا كان البعد الانسانى لهذه الأزمة ، قد أصبح يلقى اعترافا متزايدا ، فان بعدها الأمنى لا يزال فى حاجة الى ادراك ومعالجة ، بالنظر الى خطورته على المستويين الأقليمى والعالمى . وترى الدبلوماسية المصرية أن الحل الحقيقى للأزمة يجب أن يوضع فى اطار الحقائق السياسية والاجتماعية جنبا الى جنب الاعتبارات الاقتصادية البحتة . فمادامت لا تتوافر الأرادة السياسية اللازمة لكى تقبل القوى الاقتصادية الرئيسية بوجوب ايجاد حل دائم لا يصيب الدول النامية باضرار بالغة ، فاننا سنظل ندور فى اطار الحلول الوقتية أو القاصرة عن الألمام بكافة جوانب المشكلة . وما لم يتم فهم الجوانب الأمنية والاستراتيجية لأزمة المديونية ، وتعطى الحلول السياسية وزنا مماثلا للنظريات الاقتصادية ، فان بزوغ آمال السلام الحالية ، يمكن أن تظلله سحب من الصراعات الجديدة الناتجة عن عدم مقدرة حكومات الدول المدينة على مواجهة مطالب القطاعات الرئيسية لشعوبها .

ومصر على يقين أن هذه المشكلة اذا ما تركت بلا حل لعدة سنوات أخرى ، فان الحديث عن التنمية والبناء فى سائر الدول الفقيرة ، يصبح أضغاث أحلام . ومن هنا نؤكد على أهمية الجهود الدولية المبذولة للتوصل الى حل حاسم لتلك المشكلة قبل حلول الكارثة .

وعلى المستوى العالمى الأشمل ، يظل عام ١٩٩٠ ، هو البداية لمتغيرات فارقة ، تعيد تشكيل وجه الحياة على الأرض ، وهو نقطة التحول فى مسار

عالمى جارف ، يحفز على اعادة التفكير والمراجعة ، فيما تصور الجميع أنه من المسلمات • أن انتهاء الحرب الباردة ، التى ولت وغدت فى ذمة التاريخ، قد فرض على الخبراء وأصحاب القرار فى طول المعمورة وعرضها ، اعادة تخطيط سياستهم ورسم استراتيجيتهم •

فعندما سقط (حائط برلين) قبل أسابيع قليلة من انتهاء عام ١٩٨٩ ، سقطت معه جميع الأسس التى قامت عليها العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن ثم فقد أهتزت الثوابت وانهارت المسلمات وأختفت الحقائق السياسية والأمنية، وتبخر نظام الكتل ، وتوارت الأيديولوجيات • كما شهد عام ١٩٩٠ ، ذلك الحدث الأغرب من الخيال الذى هو الوحدة الألمانية ، الذى جـــاء تتويجا لتهاوى الشيوعية الأوروبية وتلاشى نظمها •

ويمكن القول أن الظروف الموضوعية غدت تتهيأ الآن ، أمام القارة الأوروبية ، ربما لأول مرة ، لتحقيق ما يحلم به بعض قادتها ، وهى الوحدة السياسية الحقيقية • واذا كانت الوحدة الاقتصـــادية الكاملة التى ستزيل نهائيا ما تبقى من حواجز جمركية ونقدية وتجارية ، بين الاثنتى عشرة دولة التى تتألف منها المجموعة الأوروبية ، ستدخل كل هذه الأمم فى ديناميكية تاريخية جديدة ، لا أحد يستطيع أيقافها بعد عام ١٩٩٣ ، فان أحدا لا يستطيع كذلك أن يدرك كامل انعكاساتها على أوروبا والعالم • ذلك أن الكيان الأوروبى الجديد سوف يضم ما يقرب من أربعمائة مليون نسمة ، ومن ثم فانه يشكل المجال ألانتاجى والاستهلاكى والتكنولوجى والثقافى والعســـكرى (غير النووى) الأكثر أهمية فى العالم المعاصر • وجدير بالذكر أن القراءة العلمية وكل التجارب التاريخية تدل على أن الوحدات الاقتصادية الحقيقية ، لابد وأن تقود الى الانسجامات السياسية العميقة ، الموحدة القرارات الداخلية والاستراتيجيات الخارجية • والكيان الأوروبى الجديد ، لن يشذ عن هذه القـــاعدة •

ولا شك أن الحركة الجورباتشوفية التى كسرت الجدار الفاصـــل بين الأوروبيتين ، والذى كان « جدار برلين » رمزه الأمثل ، قد وحدت فى نفس الوقت الروح الأوروبية ، ورسمت الطريق أمام أوروبا الكبرى ، التى كان شارل ديجول يحددها من الأورال الى الأطلسى ، وقد أصبحت كذلك • وعندما

يتحدث ميخائيل جورباتشوف عن « البيت الأوروبى المشترك » ، فهو يرى فيه ليس أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية فحسب ، بل الاتحاد السوفيتى أيضا ٠ فلم يعد من تناقض يذكر بين كل الشعوب الأوروبية البالغ عددها ما يزيد على السبعمائة مليون نسمة ٠

ولو كانت كل دول أوروبا الشرقية ، من تشيكوسلوفاكيا الى بلغاريا ، وصولا الى الاتحاد السوفيتى نفسه ، مستعدة اليوم لخوض التجربة الأوروبية والتفاعل معها فى كل مستوياتها ، فانه يمكننا القول ، اختصارا ، ان الأفق الأوروبى قد أتسع الآن الى أبعد الحدود ، فى الوقت الذى ينفتح فيه على معطيات جديدة ومعادلات غير مألوفة ٠

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأنه لا محيص عن العمل بكل جهد من أجل تعميق الحوار العربى والأفريقى من جانب ، وبين أوروبا من جانب آخر ، انطلاقا من الأرادة السياسية المشتركة التى تستهدف أقامة علاقة خاصة بين هذين الطرفين ، على أساس من التعاون المتبادل ، وتحقيقا للمصلحة المشتركة بينهما ٠ وعن طريق هذا الدوار لابد من العمل على اعادة اكتشاف وتحديد وتنشيط الروابط التاريخية استنادا الى ما يقوم بين الجانبين من ميراث طويل ، ينبغى توظيفه بشكل ايجابى ، لاقامة قواعد التعامل المستقبلى ، الذى يشمل كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٠

وربما لم تشهد حقبة من الحقب ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من التطورات ذات التأثير البالغ على قواعد وأنماط العلاقات التى أستقرت فى النظام الدولى ، وخاصة بين قواه الرئيسية الفاعلة ، مثلما تشهد الآن بداية حقبة التسعينات ٠ فالحوار بين الشرق والغرب ، بدأ خلال عام ١٩٩٠ الفائت ، وبأوضح ما يكون ، أنه لا يدور فى فراغ ، بل تكرس كحوار عالمى أوسع ، أستهدف بلورة فهم مشترك ورؤية متقاربة لكيفية حل المشكلات الدولية المعاصرة ، تمهيدا لاقامة المجتمع العالمى الجديد ، الذى تأمل شعوبنا أن تنتقل به الانسانية الى مرحلة متقدمة لم يسجلها التاريخ من قبل ، يكون فيها شعور الانسان فى أية بقعة على سطح الأرض بالأمان والطمأنينة ، مواكبا لاعتزازه بالتقدم العلمى والتكنولوجى والفكرى الذى حققه المجتمع البشرى فى الربع الأخير من هذا القرن ٠

أن التعاون الخلاق بين الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الذى لم يعد يقف عند حد طرح الرؤى والمفاهيم الجديدة ، بل غدا يتبلور عمليا فى التطبيق الواقعى لنظرية توازن المصالح ، كبديل لنظرية توازن القوى ، التى سادت العالم منذ أنتهاء الحرب العالمية الثانية ، انما يحظى اليوم بالمساندة والتأييد من جانب معظم القوى الدولية الفاعلة فى مختلف القارات ٠

وتؤكد الدبلوماسية المصرية على حقيقة مفادها أن شـــعوب العالم الثالث ، تتطلع بحماس الى المشاركة بفعالية فى اقامة هذا البنيان الجديد ، ليس فقط من منطلق حرصها على الدفاع عن مصالحها والذود عن حقوقها ، ولكن أيضا من واقع قدرتها على اضافة أبعاد جديدة لهذا التفاعل الخلاق الذى تشهد حاليا مراحله الأولى وثماره المبكرة ٠

وتنطلق مصر فى نظرتها هذه من ايمانها العميق بأهمية العمل على اضفاء مزيد من الديمقراطية فى العلاقات الدولية ، وتوسيع دائرة التعاون والتقارب العالمى وبضرورة أن يعقب النجاح فى تخفيف حدة التناقضات بين الشرق والغرب بمؤسساتهما العسكرية والسياسية والاقتصادية ، استشراف الأمل فى اقامة البيت الانسانى الأكبر ، الذى تتحقق فيه العدالة والمساواة بين الدول الكبيرة والصغيرة ، ويتعمق فى ظله احترام حقوق الانسان ، وفى مقدمتها الحق فى تقرير المصير وحرية الاختيار ، ويتعزز شعور الفرد فى كل مكان بالأمان فى مواجهة الأخطار التى تعاظمت فى نصف القرن الأخير ، وأبرزها خطر الفناء النووى والبيئى ، وخطر المجاعة وعدم توافر الاحتياجات الأساسية من الغذاء ٠ ولاشك أن هذه العشرية الاخيرة من القرن العشرين ، تشهد قدرا غير مسبوق من التغيرات الجذرية فى الفـكر والممارســـة على السواء ، كما تتسم ، فى نفس الوقت ، بدرجة عالية من التعقيد والصعوبة ، بحيث أصبح لزاما على شعوب الأرض جميعا أن تتبادل الرأى فيها وأن تفكر معا فى شتى جوانبها ، بهدف اثراء هذا التطور وتسخيره لخدمة القضايا الأساسية فى مشارق الأرض ومغاربها ٠

أن البشرية ، تمر اليوم بتجربة تثير الاعجاب ، حيث تعبر فيها الحدود المادية والفكرية بين ما كان قائما بالأمس بخيره وشره ، وبين ما سيكون جديدا فى القرن الحادى والعشرين ، فى العالم على امتداده ٠ وعليه فان هذا العبور لابد وان تشارك فيه القوى الفكرية والسياسية فى كل مكان ،

ذلك أن التفاعل سيظل هو العنصر الضرورى ، الذى لا غنى عنه ، لبلورة رؤية واضحة تعبر عن توافق فى التوجهات بين الروافد الرئيســية للفكر العــالمى ٠

واذا كانت قوة الأندفاع الأولى التى حركت هذا العبور ، هى تلك التى تولدت من التفاعل النسبى ـ الموضوعى والذاتى ـ لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والشرقية ، والدول المتقــدمة عموما ، الا أنه من الضرورى التأكيد على أنها لا تكتمل ولا تستقر فى الواقع الدولى ، الا اذا شارك كل انسان ، أيا كان موقعه الجغرافى أو الفكرى أو الاجتماعى ، فى انضاجها وتأمين استمرارها ونموها ، حتى تصبح عملية العبور تطورا استراتيجيا فى خطواته وأهدافه ، وليس تكتيكا عابرا ، يقتصر مداه على فترة زمنية محددة ، طالت أم قصرت ٠

وتؤمن مصر ايمانا عميقا ، بأنه بغير هذه المشاركة الجماعية لانسان العصر ، سيصعب على البشرية تحقيق حلمها الأكبر فى جعل القرن الحادى والعشرين أول قرن يعيشه الانسان متحررا تماما من خطر الفناء ٠ كما تؤكد مصر على أن انسان العالم الثالث ، يرى أن عملية العبور التى بدأت مظاهرها منذ منتصف الثمانينات بين النظامين الاجتماعيين المختلفين ، ضد خطر الفناء النووى وأنهيارالبيئة ، ليس هو الأول من نوعه ٠ فقد سبق أن جرى عبور مشترك بين نفس النظامين الاجتماعيين فى الأربعينات من هذا القرن ، ضد الخطر الذى مثلته دول المحور الفاشية ، وكان الهدف من ذلك الوفاق وقتئذ ، هو اقامة نظام عالمى جديد ، يستأصل الحرب الى الأبد ٠ وتم تقنين هــذا التوجه بالفعل فى ميثاق الأمم المتحدة ، الذى أعتبر الحرب غير مشروعة الا فى حالة الدفاع عن النفس ، ولكن هذا العبور لم يتأمن بمشاركة فعالة حرة من انسان العالم الثالث ، الذى ظل فى واقعه المعــاش ، يعانى من الاستعمار والاستغلال والعنصرية والتخلف والحروب الأقليمية ، ومن هنا عجز عبور الأربعينات عن أن يكتسب طابعه الاستراتيجى ، وسقط فى هوة التكتيك المرحلى ولعبة توازن القوى ، التى قامت الى الحروب العدوانية والى السباق النووى وتلوث البيئة ، والفجوة المتزايدة بشكل مخيف بين عالم غنى مترف ، وعالم فقير مثقل بالديون والقيود ٠

(السياسة الدولية)

وفى تقديرنا أنه لا مناص ، اذا ما أردنا أن نحول هذا الحماس العاطفى الذى يجتاح اليوم أفئدة الملايين من البشر فى الشرق والغرب ، فى الشمال والجنوب ، وتوظيفه لخدمة قضايانا الكبرى ، قبل أن تخمد جذوته أو يصيبها الأحباط ، من تهيئة المناخ العالمى للتفاعل الايجابى من أجل بلورة القيمة الجديدة للانسان ، الذى نريده عابرا للحدود ، باقتدار وثبات ، بين قرن وقرن ، وبين تاريخ وتاريخ ، كما نريده بانيا لحضارة السلام والحرية ، ومستفيدا من انجازات العلم والتكنولوجيا ٠

واذا كانت ظاهرة الوفاق بين الشرق والغرب هى السبب المباشر فى هذه الولادة الجديدة ، أو الحافز الأول لتلك التبدلات الجوهرية فى هيكل الوضع الدولى الراهن ، فان عام ١٩٩٠ الفائت ، قد سجل بشكل واضح وقاطع ، فعالية الدور الذى غدت تتمتع به « الأمم المتحدة » ، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة ٠ التى كانت سببا فى عجز أدائها وشلل أجهزتها ، وضعف كيانها ٠ ولعل أزمة الخليج ، التى تفجرت بكل تداعياتها فى النصف الأخير من عام ١٩٩٠ ، كانت هى المختبر الذى أنصهرت فيه سبيكة ما يطلق عليه اليوم « النظام الدولى الجديد » ٠ ففى سرعة غير مسبوقة ، تخلى كل طرف من الأطراف الدولية المتواجهة والمتنافسة سابقا ، عن شرعيته الخاصة به ، والتى جرى صياغتها فى اطار استراتيجية الحرب الباردة ، وذلك لصالح شرعية دولية واحدة وموحدة ، تتجسد فى المنظمة الدولية للأمم المتحدة ، وميثاقها ، ومجلس أمنها ، الذى مارس لأول مرة ، وبكيفية ملحوظة ، دور القيادة السياسية العليا للمجتمع الدولى ٠ كما أصبحت صفة الاجماع التى تصدر بها قرارات مجلس الأمن فى الآونة الأخيرة ، أمرا يعطى الانطباع بأن « مناخا » دوليا جديدا يؤذن باقرار نظام دولى جديد ، فى سبيله الى التبلور التدريجى والامتداد على اتساع الكوكب كله ٠ « نظام » يحظى بتأييد الدول جميعا ، بغض النظر عما بينها من أوجه تعارض وتباين وعدم تكافؤ ٠ « نظام » يعلو الصلاحيات السيادية للدول كافة ، مهما عظم شأنها ، ويكتسب سمة « السلطة العالمية » البازغة ٠

وهكذا تغدو « الأمم المتحدة » تحقيقا عمليا للأمل الذى انعقد عليها عند قيامها منذ خمسة وأربعين عاما ، تجسيدا للحكمة الجماعية ، ومركزا للتوفيق بين مواقف الدول ٠ وجدير بالذكر أن محاولة احياء دور الأمم المتحدة على

الساحة الدولية · انما تأتى مع بداية مرحلة تاريخية من التعاون الدولى ، الذى يستهدف اقامة « نظام دولى جديد » أكثر أمنا وسلاما ، وستكون الأمم المتحدة هى أداة تنفيذ هذا النظام ·

وا ترحب الدبلوماسية المصرية بهذا التطور الايجـابى ، وتعطيه كل ما تملك من تأييد ومساندة ، فانها تود أن تؤكد على ان الأسلوب الوحيد الذي يحقق مصالح شعوب العالم الثالث ، فى هذه المرحلة الدقيقــة ، من تاريخ الانسانية ، انما يقوم على مشاركتها فرديا وجماعيا ، فى توجيه هذه التحولات الأساسية ، فى النظام الدولى ، وفى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية ، وبحيث تكون بلادنا فاعلة لا مشاهدة ، قادرة على وضع بصماتها الواضحة على صورة العالم فى المرحلة القادمة ، ورسم مسار محدد لحركتها فى مواجهة الأخطار المتزايدة والتحديات المتجددة ·

ثانيا : الدبلوماسية المصرية فى المجال الأفريقى :

شغل الاهتمام الذى توليه الدبلوماسية المصرية بأفريقيا خـــلال عام ١٩٩٠ ، كغيره من الأعوام ، رقعة واسعة ، كما ظل جهدها لمساعدة شعوب القارة فى التغلب على ما يواجهها من مشكلات يحتل الأولوية فى كل مجالات نشاطها ، كما جاء أختيار الرئيس مبارك لرئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقيادة سفينة العمل الأفريقى المشترك فى هـــذه المرحلة التى تواجه فيها افريقيا تحديات صعبة ، ليضاعف من مسئوليات مصر تجاه شقيقاتها الأفريقيات ·

وقد سجل عام ١٩٩٠ أحد انجازات حركة التحرير الأفريقية الغاليــة باستقلال ناميبيا فى الحادى والعشرين من مارس من العام الفائت ، وحرصت مصر على التعبير عن فرحتها بهذا الحدث الأفريقى الذى طال انتظاره ، من خلال المشاركة الشخصية للرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات شـــعب ناميبيا الشقيق باعلان الاستقلال ·

واذا كان استقلال ناميبيا من شأنه أن يسهم فى توسيع نطاق الحـرية الأفريقية ، فانه فى ذات الوقت ، تجسيد لاستمرار مسيرة النضال الأفريقى ، وتعزيز لايماننا بحتمية أنتصار كفاح الشعوب الأفريقية فى سبيل الحق والمبدأ،

وفى تحرير كرامة الانسان الأفريقى ، وتخليصه من ربقة الاستعمار والسيطرة والعنصرية ٠

وقد أتاح وجود الرئيس مبارك فى وندهوك فى مارس ١٩٩٠ ، عقد اتصالات ثنائية مع الرئيس الناميبى سام نجوما ، وتأكيد مساندة شعب مصر ودعمه الكامل لبلاده فى مواصلة الطريق لبناء ناميبيا الحرة المستقلة ٠ وقد تمت مناقشة تفاصيل المساعدات المصرية المقدمة الى ناميبيا فى مناسبات مختلفة خلال العام المنصرم ، وذلك عندما ترأس وفد مصر فى آخر انعقاد لمجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة فى عاصمة الدولة الفتية بعد اعلان استقلالها ، مدير الادارة الأفريقية ، كما قام مدير عام الصندوق المصرى للتعاون مع الدول الأفريقية بزيارة استطلاعية الى وندهوك لبحث مجالات التعاون المشترك بين البلدين وأشكال المعونة الفنية المقدمة من مصر الى دولة ناميبيا الشقيقة ٠ وكانت مصر فى مقدمة الدول الأفريقية التى أقامت التمثيل الدبلوماسى المقيم فى ناميبيا وتم افتتاح السفارة المصرية فى وندهوك بعد أيام قليلة من اعلان استقلال البلاد ٠

وعلى ذات الصعيد التحريرى ، شهد عام ١٩٩٠ الافراج عن نلسون مانديلا ، الذى أصبح رمزا لنجاح الانسان فى مواجهة أعتى التحديات ، بقدرته الفذة على الحفاظ على وضوح الرؤية ، وصلابة العزيمة والتمسك بالحق والتسلح بالقيم الرفيعة ٠

وكان جهد الدبلوماسية المصرية الدؤوب فى العمل على اطلاق سراح هذا البطل الأفريقى العتيد ، ايمانا منها بأن حريته ستظل تلهم آمال الملايين وأمانيهم وتطلعاتهم الى عالم أفضل ، يسود فيه السلام ، وتستقر فى أعماقه مساواة كاملة بين البشر ٠

وتشارك مصر بكل حماس وثبات ، الجماهير الأفريقية أملها وعزمها فى مواصلة الضغط والعمل من أجل أن تتحول جنوب أفريقيا الى دولة ديمقراطية تحترم حق كل مواطن فى المشاركة فى الحكم ، بصرف النظر عن لونه أو جنسه ، وتصون حق الأغلبية فى اختيار طريقها وتقرير مصيرها كسائر الأمم والشعوب ٠

ومع ترحيب الدبلوماسية المصرية بالخطوات الايجابية التى تمت فى الآونة الأخيرة ، للتخفيف من القيود المفروضة على أشقائنا الافارقة أصحاب الأرض والحق ، وفى مقدمتها الافراج عن المناضل مانديلا ، ورفع بعض القيود على النشاط السياسى لحركات التحرير ، والغاء حالة الطوارئ ، فان مصر لا تكتفى بما اتخذ من اجراءات ، وانما تصر على التحقيق الكامل للهدف الذى عاهدت الشعوب الأفريقية نفسها على تحقيقه ، وهو ازالة نظام الأبارتيد ، والقضاء على كافة الممارسات المتفرعة عنه ، باعتباره مناقضا لحركة التاريخ، ومنافيا لأبسط حقوق الانسان ، ومتعارضا مع شعارات الديمقراطية والحرية التى يرفعها المناضلون فى شتى انحاء الأرض ، وأصبحت من المسلمات التى تتمسك بها القوى الدولية وترددها فى كل مناسبة ٠

وباختصار فان الموقف المصرى ، والموقف الذى تنتظره من القوى الصديقة ، هو تكثيف الضغوط ، بما فيها الابقاء على العقوبات الحالية والمفروضة على نظام بريتوريا ، حتى يتخذ خطوات حقيقية وفعالة لالغاء الأبارتيد ، واقامة دولة موحدة ومجتمع ديمقراطى غير عنصرى ٠ وكان هذا الموقف هو مضمون صوت مصر فى كافة الاجتماعات الأفريقية وخاصة اجتماعات لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالجنوب الأفريقى التى عقدت دورتها الرابعة فى لوزاكا فى مارس ١٩٩٠ ، ولجنة الرصد والمتابعة التى ترأست مصر كافة جلساتها فى لوزاكا وبوتسوانا على مستوى السفراء ، وكذا اجتماعها الوزارى الذى استضافته القاهرة فى مايو ١٩٩٠ ، وشارك فى احدى جلساته المناضل نلسون مانديلا الذى كان يزور مصر وقتها بدعوة من الرئيس مبارك بعد الافراج عنه ٠ وأيضا فى اجتماعات الدورة الخامسة للجنة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى لجنة الجنوب الأفريقى التى عقدت فى كمبالا فى سبتمبر ١٩٩٠ ٠

ويأتى فى مقدمة ما تعنى به مصر من القضايا الأفريقية الملحة ، المشكلة الاقتصادية التى نتجت عن تراكمات الحقبة الاستعمارية ، وما سادها من استغلال وتبديد للثروات ، وعن مشكلة الديون الخارجية بأبعادها الرهيبة وأعبائها المروعة ٠

وتلاحظ مصر أن حقبة الثمانينات قد شهدت في معظم الدول الأفريقية

وضعا صعبا ، كما صارت معدلات النمو تأخذ صورة سلبية ، تنعكس فى أنخفاض مستوى المعيشة ، وذلك على الرغم من الجهود الكثيرة التى بذلتها بلداننا على نحو فردى أو مشترك لوقف مسار التدهور المستمر فى الأداء الاقتصادى فى افريقيا • كما تم ذلك فى تعارض حاد مع الارتفاع الخطير فى اجمالى ديون أفريقيا الخارجية • وقد أدت هــذه التركيبة من المشــكلات الاقتصادية والمديونية الخارجية الى زيادة عدد البلدان الأفريقية ضمن أقل البلدان نموا من ٢١ الى ٢٨ بلدا ، خلال الفترة نفسها •

وفى مواجهة هذه الوضعية المعقدة ، يتزايد اليقين لدى مصر ، بأن مسئولية أفريقيا ، تقع بالأساس على عاتق شعوبنا وحكوماتنا ، كما أثبتت الأحداث أنه لا بديل للاعتماد على النفس واعطاء أولوية للتبادل التجارى والفنى والتكنولوجى فى نطاق الأسرة الأفريقية ، خاصة ونحن نشهد تعاظما متزايدا لدور التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين •

وتحقيقا لهذا الهدف فقد ركزت دبلوماسيتنا الأفريقية جهدها على مدى العام الفائت ، فى مجال الاسراع باتخاذ الاجراءات اللازمة لتجسيد قيــام سوق أفريقية موحدة تطبيقا لخطة عمل لاجوس ، التى أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٨٠ ، كما قطعت لجنة التسيير الدائمة للمنظمة ، شوطا كبيرا فى انجاز الوثيقة الخاصة بانشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، كما قامت بوضع معظم مشروع الاتفاقية المنشئة لهذه الجماعة •

أما فى مجال التعاون العربى ـ الأفريقى ، فرغم تحقق بعض الانجازات الملموسة ، فلازال هناك ، فى رأينا ، مجال واسع لتعزيز هذا التعاون وزيادة رقعته ومداه ، بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين ، اللذين يتفقــان فى الهدف والمصير ، وينتميان الى أسرة العالم الثالث والدول النامية •

وفى الدائرة الأوسع الخاصة بالحوار بين الجنوب والجنوب ، شاركت مصر مع أربع دول أفريقية شــقيقة ، هى الســنغال ونيجيريا وزمبابوى والجزائر ، فى تشكيل الدول الخمس عشرة ، بهدف وضع برنامج عمل للتعاون بين دول الجنوب ، يعرض على كافة الدول النامية لاعتماده واقراره ، كما

تتولى هذه المجموعة مراجعة الموقف الاقتصادى العالمى واقتراح الاستراتيجية المناسبة لمواجهة التحديات القائمة والمتجددة ٠ وقد شاركت مصر بفاعلية فى مؤتمر القمة الأول لهذه المجموعة الذى عقد فى العاصمة الماليزية كوالالمبور ، فى الأسبوع الأول من مايو ١٩٩٠ ٠ وصدر عن هذا المؤتمر بيان حدد مجالات الاهتمام المشترك للدول النامية ، والمجالات المطروحة للتعاون فى الحوار بين الشمال والجنوب ٠ ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر القمة الثانى فى يونيو ١٩٩١ الحالى فى العاصمة الفنزويلية كراكاس ٠

وتؤمن مصر بأن نجاح جهودها فى هذا الصدد ، سيظل رهنا بتحقق درجة معقولة من التعاون والتضامن الدوليين ، وأيضـــا بحدوث تغيـرات أساسية فى النظام الاقتصادى الدولى ٠ ذلك أن الانهيار المستمر فى أسعار السلع الأفريقية ، والأسعار الفلكية للسلع المصنعة ، فضلا عن عبء الديون الخارجية المتنامى ، وما يصاحبها من تدفق عكسى للموارد ، تمثل كلها عوامل خارجية تعوق جهودنا لتحقيق الانتعاش الاقتصادى ، على نحو خطير حقا ٠ وتتحمل البلدان المتقدمة مسئولية كبرى فى مجال العمل على تحول النظام الدولى الحالى غير المنصف ٠

وتطالب مصر بضرورة أن تراعى أية معالجة لأزمة المديونية الخارجية للدول المدينة عامة والدول الأفريقية خاصة ، ضرورة الحفاظ على التوازن بين العناصر التالية :

أولا : وحدة مشكلة المديونية لكافة الدول المدينة ، التى يجمعها ثقل الأعباء التى تفرضها الأزمة ، والحاجة الى معالجة شتى أنواع الديون وجميع فئات المدينين بلا تفرقة أو تمييز ٠

ثانيا : البعد الانسانى والاجتماعى ، وارتباط الاصـــلاح الاقتصادى باستمرار النمو ، كحافز للدول التى تطبق برامج الاصلاح ، باعطاء المثـل على جدوى التنمية ٠

ثالثـا : وضع استراتيجية دولية شاملة متفق عليها بين الأطراف ، على أساس مبدأ المشاركة فى المسئولية بين الدائنين والمدينين ، وتحـــديد ما تتحمله الدولة المدينة لخدمة ديونها مقارنة بعائد صادراتها ٠

رابعا : تقديم مساعدات التنمية ، واستعادة الوضع الايجابى للتدفقات المالية على الدول النامية ، تلك التدفقات التى تأخذ حاليا وضعا عكسيا ، تفوق فيه تحويلات الدول النامية الى الدول المتقدمة ، ما تتلقاه من مساعدات بنحو خمسة مليارات من الدولارات من التحويلات الصافية ٠

وتولى الدبلوماسية المصرية اهتماما كبيرا بمواجهة هـذه الأزمة فى بعدها الأفريقى ، ولذلك فقد واصلت لجنة الاتصال الافريقية المكونة من اثنتى عشرة دولة مهمة اجراء الاتصالات بالعديد من الحكومات المعنية ، كما تابعت بحث أبعاد المشكلة خلال اجتماعاتها التى عقدتها ابان الرئاسة المصرية لمنظمة الوحدة الأفريقية ٠ ومن جهة أخرى فقد قامت مصر بعقد سلسلة من الندوات بهدف التعريف بخطورة المشكلة وتفاقم آثارها ونتائجها ، وعلى مدى العام الفائت ، اضطلعت مصر فى كافة اجتماعات الأمم المتحدة وحركة عــــدم الأنحياز ، بعرض حقيقة الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيـــا والأزمات التى تواجهها وفى مقدمتها أزمة المديونية ٠

وخلال عام ١٩٩٠ المنصرم ، قامت القاهرة باســـتقبال السيد ، بتينو كراكسى » ، الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، وذلك لبحث الموضوعات المتصلة بالمديونية الأفريقية وتأثيراتها على مسيرة التنمية فى مختلف ارجاء القارة ٠ كما استقبلت مصر كذلك السيد « مالكولم فريزر » رئيس مجموعة كبار الشخصيات التى شكلها السكرتير العام لدراسة موضوع السلع والمواد الأولية ، وقد أدى كل منهما مهمته التى جاء من أجلها وأظهر حماسا لمتابعتها والتحقق من بلوغ الهدف المرجو منها ٠

وبمناسبة أنعقاد مؤتمر القمة السادس عشر للدول الصناعية الســبع الكبرى فى التاسع من يوليو فى مدينة هيوستن بالولايات المتحدة ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك ، باعتباره رئيسا للدورة الخامســـة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، بتوجيه رسائل الى قادة هذه الدول ، طلب منهم فيها ، توجيه قدر أكبر من الاهتمام الى هذه المشكلة التى تهدد بخنق جهودنا على طريق الاصلاح الاقتصادى ٠

كما تابعت مصر دفع الجهود التى تبذلها خمس دول غير منحازة لاحياء

الحوار بين الشمال والجنوب ، وشاركت على مدى العام الفائت ، فى جميع الاتصالات والاجتماعات التى تمت على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات فرنسا وكندا وايطاليا والمانيا واليابان ، ونظرائهم فى الهند والسنغال وفنزويلا ويوجوسلافيا ، وذلك فى اطار التحضير لاجراء الحوار الموسع المنشود ، وذلك انطلاقا من ايماننا العميق ، بأن عالمنا المعاصر ، يزداد انتماء كل من أجزائه على الآخر ، مما يستدعى تحقيق مدى أكبر من التضامن الدولى ، وأنه ينبغى تقاسم السلام والرخاء بغية تحقيق خير البشرية المشترك ٠

وتدرك مصر ، فى الوقت نفسه ، أن امكانيات تحقيق ما حددته أفريقيا لنفسها من أهداف ، ستظل تصادف العقبات مادامت أفريقيا تفتقر الى جو السلام والاستقرار الدائمين ٠ كما تؤمن ايمانا جازما بأنه لا يمكن أن يقوم تناقض حقيقى بين مصالح الدول والشعوب الأفريقية ، التى تشترك فى الانتماء الى حضارة واحدة ، وتجتاز نفس المرحلة على طريق البناء والاصلاح الاقتصادى والتنمية ، وتسعى الى تحقيق أهداف متطابقة ٠

ومن هذا المنطلق فقد كثفت الدبلوماسية المصرية ، جهودها الرامية الى تحقيق المصالحة وتخفيف حدة التوتر بين جميع الدول الشقيقة التى قامت بينها خلافات عارضة ، ولا يمكن أن تمس العلاقة المصيرية التى صاغتها ارادة القدر منذ قديم الزمان ٠

وقد سعت الدبلوماسية المصرية على مدى عام ١٩٩٠ المنقضى الى تحقيق المصالحة بين موريتانيا والسنغال ، وحل النزاع الذى نشب بينهما فى مايو ١٩٨٩ ، كما تم بذل جهود مضنية تمثلت فى توجيه الرسائل من الرئيس محمد حسنى مبارك الى قادة الدولتين الشقيقتين وايفاد لجان لتقصى الحقائق ، وعقد اجتماعات للمسئولين فى البلدين بمشاركة مصرية ٠ وكان من الجهود التى بذلت فى هذا الصدد ترتيب اجتماعات لوزيرى الخارجية والداخلية فى البلدين بدار السفارة المصرية فى العاصمة الفرنسية خلال شهور يناير ومارس ويونيو ١٩٩٠ ٠ وقد ساعدت هذه الجهود فى مضمونها على احتواء هذا النزاع ، والحيلولة دون تفاقمه أو استفحاله ، وكذا تمهيد الطريق لاتخاذ خطوات للبدء فى تسوية مجددة له فى المستقبل القريب ٠

وبهذه المناسبة ، تسجل مصر تقديرها لروح التعاون البناء التى ابداها الأشقاء المسؤلون فى البلدين ، وكذا امتنان مصر للدور الذى قامت به توجو وزمبابوى ونيجيريا وتونس والنيجر ، بحكم عضويتها باللجنة التى شكلتها القمة الأفريقية الخامسة والعشرون لمعاونة الرئيس محمد حسنى مبارك فى هذه المهمة · وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لها تمت برئاسة مصر على مدى العام الفائت فى شهرى فبراير ويوليو فى أديس أبابا ، وفى شهر أكتوبر فى نيويورك ، برئاسة أوغندا التى انضمت الى اللجنة بعد انتخابها رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية ، من أجل وضع أساس للتسوية السلمية للنزاع السنغالى الموريتانى ·

وفيما يتعلق بقضية الصحراء قامت مصر باجراء عدة اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة السيد « بيريز دى كويار » ، ويمكن القول بأن الخطوات التى تمت فى اتجاه تسوية هذا النزاع كانت ايجابية الى حد بعيد ، ولسنا نشك فى أن الاستفتاء الذى ينتظر أجراؤه خلال المستقبل القريب ، سيكون كفيلا بتحقيق ما نرجو ، من ترسيخ لتضامن وتعزيز لروابط حسن الجوار بين دول قارتنا العريقة ·

كذلك بذلت الدبلوماسية المصرية ، مساعيها المتواصلة لانهاء النزاع بين ليبيا وتشاد ، وهو نزاع لا يمكن أن يحجب عنا إتفاق الدولتين فى المصلحة ، وايمانها بضرورة العمل من أجل عزة أفريقيا ومجدها ، عن طريق تدعيم الوحدة والقضاء على المنازعات بين دولها · وقد قام الرئيس مبارك خلال العام الفائت بارسال العديد من الرسائل الشخصية للرئيسين القدافى وحبرى ، من أجل تمهيد الأجواء للقاء يجمع الرئيسين ، وتبادل تسليم الأسرى بما يفتح الطريق أمم تسوية النزاع بين الدولتين الشقيقتين · وقد رحبت مصر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ، تنفيذا لبنود اتفاقية الجزائر الموقعة بينهما فى ٣١ اغسطس عام ١٩٨٩ · ولعل التغيرات الأخيرة التى اعترت نظام الحكم فى تشاد فى مطلع شهر ديسمبر ١٩٩٠ والتى تمثلت فى اقصاء « حسين حبرى » الى خارج البلاد ستفتح الباب لتحولات جديدة فى العلاقات الليبية التشادية ·

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى ، وهى منطقة تمثل لأفريقيا كلها ، ولكثير من القوى الدولية أهمية استراتيجية بالغة ، تحرص مصر على أن

تسودها علاقات المودة وحسن الجوار والتعاون لما فيه الخير المستمر والنفع المتبادل • وفى هذا الاطار تواصلت الاتصالات بين الرئيس محمد حسنى مبارك ورؤساء دول القرن الأفريقى ، كما أيدت مصر ضرورة تسوية كافة أوجه مشكلات منطقة القرن الأفريقى بالطرق السلمية ، وعلى أساس احترام سيادة ووحدة وسلامة أراضى دول المنطقـــــة ، ودعت الى ضرورة احترام المبادىء والأفكار الواردة فى الاعلان الصادر فى ٩ يوليو ١٩٩٠ ، عن مؤتمر قمة الدول الست أعضاء منظمة (الايجاد) بهدف تحقيق الســـلام الدائم بالمنطقة • وفى نفس الاتجاه بذلت مصر خلال عام ١٩٩٠ جهودا مكثفة لعقد مؤتمر فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٠ على شكل مائدة مستديرة تجمع بين المنظمات المعارضة وممثلى الحكومة الصومالية بهدف تحقيق الوفاق الوطنى فى الصومال وقد تأجل عقد المؤتمر نظرا للأوضاع السائدة فى الصومال فى الوقت الراهن •

ولما كانت الصراعات القائمة حاليا بين بعض الدول الأفريقية ، تعتبر واحدة من أخطر العقبات التى تعطـــل التنمية الاقتصــــادية ، الى جانب الصراعات التى تعود الى الخلافات القبلية داخل البلد الواحد ، لذلك فان مصر تجدد العزم مع شقيقاتها الأفريقيات على العمل معا على سرعة حل كافة هذه النزاعات فى قارتنا حلا سلميا • وفى هذا الصدد تابعت الدبلوماسية المصرية باهتمام كبير مأساة الحرب الأهلية الدموية التى شهدتها ليبيريا خلال العام المنصرم ، والمواجهات العسكرية فى السودان وأثيوبيا وأنجولا وموزمبيق ورواندا ، وسعى الرئيس مبارك من خلال اتصالاته مع الاشقاء الأفارقة فى العمل على تطويق هذه المواجهات التى تدمر الطاقات الأفريقية • وترى مصر أن حل هذه النزاعات سيؤدى الى دعم السلام والاستقرار فى قارتنا ، كما سيكون له أثره فى تخفيض الانفاق على الدفاع والأمن مما يوفر موارد اضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية •

وتناشد مصر المجتمع الدولى بالعمل على زيادة مساعداته لانقاذ سبعة عشر مليون انسان أفريقى يعيشون معدمين ولاجئين بسبب الحروب الأهلية والحدودية التى تتأجج فى مختلف أنحاء القارة ، خاصة وأن معظم هؤلاء اللاجئين من المعدمين والنساء والاطفال الذين يعانون بصـــفة خاصة من

صعوبة الحياة التى فرضت عليهم بسبب النقص فى التغذية والعناية الطبية والمأوى والحماية ٠

وفى مجال تبادل الزيارات الرئاسـية بين مصر وبين شـقيقاتها الأفريقيات ، استقبلت مصر خلال العام الفائت الرئيس عبده ضيوف مرتين الأولى فى شهر مارس لحضور اجتماعات رابطة الأحـزاب الاشـتراكية الديمقراطية الافريقية والثانية فى شهر نوفمبر لحضور الاحتفالات الخاصة بافتتاح جامعة سنجور بالاسكندرية والذى شارك فيها أيضا الرئيس الزائيرى موبوتو سيس سيكو ٠ كما استقبلت القاهرة أيضا المناضل الأفريقى نلسون مانديلا فى الفترة من ١٩ الى ٢١ مايو ١٩٩٠ حيث التقى بالسيد الرئيس مبارك كما تم منحه خلال الزيارة الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة ٠ كما شهدت القاهرة أيضا زيارة الرئيس الرواندى « جوفينيال هابيا ريمانا » فى شهر يونيو ١٩٩٠ ، ومرة أخرى خلال توقفه فى القاهرة يوم ١٨ أكتوبر فى طريقه الى باريس ، كما اسـتقبلت مصر الرئيس الأثيوبى منجسـتو هايلا ماريام خلال يومى ٣٠ ـ ٣١ أكتوبر ١٩٩٠ ، حيث صدر بيان مشترك فى أعقاب المباحثات التى دارت بينه وبين الرئيس مبارك ، اتفق فيه الرئيسان ـ بوجه خاص ـ على توسيع نطاق التعـاون فى المجالات الاقتصـادية والاجتماعية بين البلدين ، كما اتفق على تدعيم السلام والتعاون بين دول حوض النيل ٠ وأشار البيان المشترك الى أن الرئيسين بحثا بشكل متعمق مشكلة الأمن فى منطقة البحر الأحمر ، واتفقا على التعاون الوثيق لضمان السلام والاستقرار ، ووحدة كافة دول المنطقة ٠ وقبلها استقبلت مصر الرئيس يورى موسيفى ، رئيس جمهورية أوغندا خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ ٠ وعلى الجانب الآخر زار الرئيس محمد حسنى مبارك لوزاكا فى ١٩ مارس ١٩٩٠ ، حيث ترأس الدورة الرابعة للجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحـدة الأفريقية بالجنوب الأفريقى ، ووندهوك فى ٣٠ مارس ١٩٩٠ ، للمشـاركة فى حفلات اعلان استقلال ناميبيا ، وأديس أبابا فى يوليو ١٩٩٠ ، لحضور القمة الافريقية السادسة والعشرين ٠

وبعد نشوب أزمة الخليج فى أغسطس العام الماضى ، حرص الرئيس محمد حسنى مبارك على اطلاع اشقائه الافارقة على تطورات هذه الأزمة الخطيرة ، وتفاصيل الموقف المصرى الساعى الى تسويتها فى اطار عربى ،

يجنب المنطقة والعالم كله ، أخطار نشوب حرب مدمرة فى الشرق الأوسط ستمتد آثارها السلبية على المجتمع الدولى كله • وقام عـــدد من المبعوثين الشخصيين للرئيس مبارك • ويحمل رسائل شخصية من سيادته الى جميع الرؤساء الأفارقة •

كما شهدت مصر أيضا خلال عام ١٩٩٠ زيارات مكثفة على المستوى الوزارى ومنها زيارة وزير خارجية ليبيريا وأثيوبيا فى فبراير وجامبيا فى مارس وكينيـــا فى أبريل وسوازيلاند فى يوليو وأوغنـــدا فى أغســطس وموريشيوس فى أكتوبر •

وفى اطار العلاقات الثنائية الأفريقية ، تم خلال عام ١٩٩٠ المنصرم عقد عدد من اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين عدد من الدول الأفريقية الشقيقة ، وهذه اللجان المشتركة هى الاطار العام الذى ينظم التعاون الشامل بين مصر وشقيقاتها الأفريقيات فى مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والتقنية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها ، اذ انعقد خلال عام ١٩٩٠ عدد من اللجان المشتركة بين مصر وكل من كينيا فى يوليو وبورندى فى شهر أغسطس وزيمبابوى فى سبتمبر ١٩٩٠ ، وفى نفس نطاق التاعون المصرى ـ الأفريقى شـــهد عام ١٩٩٠ ابرام عـــدد من الاتفاقيات لانشاء عدد من اللجان المشتركة مع كل من ليبيريا فى شهر فبراير وناميبيا فى شهر مايو من نفس العام •

واذ تؤمن مصر بأهمية التعاون مع مختلف دول القارة ، فانها تعطى اهتماما خاصا للتعاون فى الاطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، ضمن التجمع المعروف باسم دول « الأندوجو » ، وقد تم فى فبراير ١٩٩٠ ، عقد المؤتمر السادس لهذه المجموعة فى أديس أبابا ، على هامش الاجتماع الوزارى الحادى والخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية • وقد تميز هذا المؤتمر ببدء دخول التعاون الاقليمى بين دول حوض نهر النيل ، مرحلة التحقق الفعلى بعد أن تم الاتفاق على بحث كيفية تنفيذ توصيات الخطـــة الشاملة للتعاون بين مجموعة الأندوجو ، التى قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بناء على طلب المجموعة • وفى خـلال العام المنصرم ، استضافت القاهرة بالفعل خلال الفترة من ٢٥ ـ ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ، ندوة دولية لسياسة وتكنولوجيا المياه فى أفريقيا ، شارك فى تنظيمها مع المعهد الدبلوماسى التابع

لوزارة الخارجية ، مجلس الاستراتيجيات الدولية فى واشنطن • وقد صدر عن الندوة اعلان القاهرة للمياه ، الذى أكد على ضرورة مواصلة الحوار نحو فهم أفضل لمشاكل نقص المياه فى القارة الأفريقية ، ونحو اعداد أفضل للقارة لمواجهة احتياجاتها من المياه فى المستقبل ، وذلك انطلاقا من أن تنمية موارد المياه تعتبر من أهم العوامل لتنمية أفريقيا بشريا واجتماعيا واقتصاديا ، الى جانب كونها أداة سياسية لتأمين نوعية أفضل من المياه لشعوب القارة الأفريقيـة •

وفى ذات الاتجاه ، استضافت القاهرة خــلال الفترة من ٢٨ ــ ٣٠ يونيو ١٩٩٠ ، الاجتماع الأول لوزراء الطــاقة والكهرباء لدول مجموعــة الأندوجو ، كما شاركت فيه اثيوبيا بصفة مراقب ، وهى المرة الأولى التى تشارك فى أحد اجتماعات الأندوجو ، كما شاركت فى هذا الاجتماع العديد من المنظمات الدولية والاقليمية ، مثل بنك التنميــة الأفريقى ، واللجنــة الاقتصادية لأفريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة حوض نهر كاجيرا • وتأسيسا على المناقشات التى دارت فى هــذا المؤتمر ، وعلى الامكانات الكبيرة للتعاون الأقليمى فى مجال الطاقة والكهرباء ، داخل اطار مجموعة الأندوجو ، وخاصة بالنسبة لمشروع الربط الكهربائى بين شــبكة انجا بزائير وشبكة سد أسوان العالى فى مصر ، أعتمد الاجتماع خطة عمل تقوم على انشاء فريق خبراء يعقد اجتماعات دورية لاصدار توصيات بشأن دراسات محددة ، فضلا عن اتخاذ الاجراءات التنسيقية اللازمة واعداد هذه الدراسات ، وكذلك وضع اطار عام للتعاون فى انتاج الطاقة والادارة والربط الكهربائى فى اطار مجموعة الأندوجــو حتى عــام ٢٠١٥ ، وتحــديد الاستراتيجيات الانمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ، ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفا لاوضاعها فى الوقت الراهن • كما أعرب الاجتماع عن أمله فى أن تنضم الدول المجاورة الى مجموعة الأندوجو ، من أجل تعزيز التضامن الجماعى داخل الأقليم •

واذ تتنوع علاقات مصر مع الدول الأفريقيــة على مختلف الجبهات الرسمية والشعبية ، فقد شهد عام ١٩٩٠ ، متابعة للاتصالات الحزبية بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وبين مختلف الأحــزاب الأفريقيــة الشقيقة ، التى يعمل حزبنا على تكثيفها وتدعيمها بأسلوب منظم ومقنن •

كما استضافت مصر ندوة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية حول الديمقراطية والتنمية ، خلال الفترة من ٥ ـ ٧ مارس ١٩٩٠ ·

ولعل مغزى الموضوع الذى كان محور المناقشات فى هذه الندوة ، أنه يعكس ادراك أفريقيا اليوم بوضوح أهمية حق الشعوب والمجتمعات فى التنمية وتحقيق أوسع قدر من المشاركة الشعبية ، كأساس متين للتعبئة والمساءلة وبلوغ الهدف · ومن جهة أخرى، فان الرؤية السليمة للتحديات التى تواجهنا تفرض علينا أن نفرق بين عالمية القضايا التى أصبحت مثارة ومطروحة فى شتى أنحاء الكرة الأرضية ، وبين أصالة النضال الذى تخوضه شعوب معينة فى هذه القارة أو تلك ، وهى أصالة تستند الى أختلاف التاريخ ومراحل النمو والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يعنى أن ما يصلح لبلد معين يقع فى النصف الشمالى للعالم ويحظى برخاء اقتصادى واستقرار اجتماعى ملحوظ ، قد لا يصلح بالضرورة لمجتمعات أخرى لازالت تكافح كفاح الأبطال حتى تحقق أولى الخطوات على طريق التنمية · وبعبارة أخرى فان المطلوب لحركتنا ليس هو التقليد الأعمى ، بل هو الاستفادة من تجارب الآخرين والدروس التى خرجوا بها ، مع أخذ الظروف والأوضاع المحلية والاقليمية بعين الاعتبار ·

وكان هذا المعنى هو ما عبرت عنه مصر بوضوح خلال المناقشات التى دارت فى القمة الفرنسية الأفريقية السادسة عشر التى عقدت فى مايو ١٩٩٠ ، فى مدينة « لابول » الفرنسية ، حيث احتلت قضية الديمقراطية فى أفريقيا مكانا بارزا فى أعمالها ·

ولعله من الأمور ذات المغزى ، ان شهد عام ١٩٩٠ الفائت ، افتتاح جامعة سنجور الدولية فى الاسكندرية يوم الرابع من نوفمبر ١٩٩٠ · وهى الجامعة المكرسة لخدمة قضية التنمية فى القارة الأفريقية ، فى وقت تتزايد فيه الحاجة الى النهوض بمستوى الحياة فى أفريقيا فى شتى المجالات . وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية فى مختلف أنحاء القارة ، بما يساعد الشعوب الأفريقية على مواجهة مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، دون اغفال الاهتمامات الجديدة للجماعة الانسانية ، وفى مقدمتها حماية البيئة وحقوق الانسان والتطوير الديمقراطى ·

وقد شارك فى حفل افتتاح الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية لخدمة التنمية فى أفريقيا كل من الرئيس الفـــرنسى فرانسوا ميتران ، والرئيس السنغالى عبده ضـــيوف ، والرئيس الزائيـــرى موبوتو سيسى ســيكو ، والرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور ، الذى تسمى الجامعة باسمه ، والجدير بالذكر أن الجامعة الفرانكوفونية التى تقع منشآتها بقصر القطن بالاسكندرية ، ستخصص لدراسة القضايا الأفريقية فى مجال الغذاء والصحة وادارة الأعمال ، واعداد الكادرات الأفريقية فى هذه المجالات ، وينتمى أغلب طلابها الى الدول الأفريقية ، وتبدأ الدراسة فيها من سبتمبر وحتى نهاية يونيو من كل عـام ٠

ولا شك أن جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية هى نموذج للتعاون الدولى المثمر ، حيث تم بناؤها بمساعدات من دول الشمال والجنوب ٠ ويعتز الشعب المصرية باختيار مدينة الاسكندرية العريقة مقرا لهذه الجامعة ، التى ستكون قلعة جديدة للفكر المتوهج والثقافة الرفيعة ٠

وفى مجال العلاقات بين مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية ، فان رئاسة مصر للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة ، كان تعبيرا عن استجابة مصر للادارة الأفريقية ، واتساقا مع التزامنا العميق بالمبادىء والغايات الواردة فى ميثاقها ، وعزمنا الأكيد على التمسك بمثل الانتماء الأفريقى ٠ وقد استضافت القاهرة الدورة الحادية والخمسين للجنة التحرير الأفريقية فى فبراير ١٩٩٠ ، التى تزامن انعقادها مع ترتيبات اعلان استقلال ناميبيا ، وهو الانجاز الذى كان تتويجا لنشاط مشـكور قامت به اللجنة على مدى ربع القرن الفائت ٠ وفى الربع الأول من العام الماضى ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بعمل سلسلة من الاتصالات مع الرؤساء الأفارقة، تم التوصل خلالها الى توافق فى الآراء حول ترشيح الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك فى ضوء أن قاعدة التناوب المعمول بها تعطى الرئاسة لمنطقة شرق افريقيا ٠ وفى القمة السادسة والعشرين للمنظمة التى انعقدت يوم التاسع من يوليو ١٩٩٠ ، تم تسليم راية العمـل الأفريقى المشترك الى قائد افريقى محنك ليكمل المسيرة ٠ ولا شك اننا فى الموقف الذى تخرج فيه قارتنا ، من هذا المنعطف ، من مرحلة فى تاريخها تركزت أساسا على التحرر السياسى وبناء الأمة ، وتوشك أن تدخل عهدا

جديدا يرتكز أساسا على التنمية الاقتصادية ، أحوج ما نكون الى الحاجة الى تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية ، كأداة رئيسية صالحة دوما لخدمة التنمية والتكامل الاقتصادى فى أفريقيا ، وكحصن نحتمى فيه من أجل مواجهة تحديات عقد التسعينات وما بعده ، وامتلاك القدرة على تغيير الآفاق الاجتماعية والاقتصادية ايجابيا ، وضمان حياة أفضل للأجيال الجديدة من شعوبنا .

ثالثا : الدبلوماسية المصرية فى المجال العربى :

أكد عام ١٩٩٠ ، بما لا يدع مجالا لادنى شك ، أن دور مصر العربى تحدده اعتبارات موضوعية مبدئية ، وادراك واع لحركة التاريخ ، ويتمثل هذا الدور فى الاسهام الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العربية ، وفى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والحيوية وزيادة التعاون والتضامن والترابط بين شعوبها .

وكانت الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية ، قد حققت نجاحات متوالية ، تمثلت فيما اتخذته الدول العربية الشقيقة من مبادرات باعادة علاقاتها مع مصر ، تقديرا لدورها القومى ، كما كانت قمة الدار البيضاء الاستثنائية فى مايو ١٩٨٩ ، هى ذروة هذه النجاحات التى استعادت مصر بانعقادها دورها فى العمل العربى المشترك وعضويتها فى جامعة الدول العربية . ولم تنته سنة ١٩٨٩ ، الا بتصحيح مسار العلاقات المصرية الليبية وعودة العلاقات المصرية ـ السورية .

وظلت مصر تنادى بضرورة تعزيز التضامن العربى ، كخطوة أساسية لا غنى عنها لتدعيم الصف العربى ، وتمكين الأمة من تعبئة طاقاتها ومواردها بما يبشر بالخير ، ويبعث على الأمل . كما كانت مصر تردد على الدوام أن التنوع فى الآراء والاجتهادات لا يجوز أن ينال من وحدة الارادة ، وأن الخلاف لا ينبغى أن يفسد للود قضية ، لأن التعدد والتنوع هما من خصائص كل نشاط انسانى .

وبادراك قومى سليم للأهداف العربية العميقة ، حرصت مصر على الا يكون مجلس التعاون العربى عقبة أمام تدعيم العلاقات المصرية مع دول

الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، كما مضت العلاقات المصرية مع بقية دول الخليج فى اتجاه صاعد انعكس بوضوح فى لقاءات القمة بين مصر وكافة هذه الدول ، كما عنيت مصر فى الوقت نفسه ، بتدعيم علاقاتها مع ول اتحاد المغرب العربى ، وواكب تنامى وازدهار العلاقات المصرية - الليبية ، تدعيم للعلاقات المصرية مع كل من تونس والمغرب والجزائر ، وهى العلاقات التى أخذت شكل تنسيق المواقف السياسية والتعاون الثنائى فى اطار صيغة اللجان المشتركة مع استمرار اللقاءات على مستوى القمة ·

وفى أبريل ١٩٩٠ ، شاركت مصر فى الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الدول الأعضاء فى مجلس التعاون العربى ، الذى عقد فى عمان ، حيث أجمع المؤتمرون على أن التحديات التى تواجه الأمة العربية بما فى ذلك الحملة على العراق ، مقرونة بالتهديدات الاسرائيلية المتكررة الموجهة ضد الأردن ، انما تستدعى من الأمة العربية أعلى درجات التنبيه واليقظة ، وتتطلب وقفة واحدة لحماية الأرض والمصالح العربية المشروعة ·

وفى نهاية مايو ١٩٩٠ ، استجابت مصر لدعوة الجمهورية العراقية لعقد قمة عربية استثنائية كرست لبحث التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى العربى ، والتدابير اللازمة حيالها · وكان الموقف المصرى يقوم على أن وعى شعوبنا بتاريخها المشترك ومصيرها الحضارى الواحد ، ومصالحها المتطابقة ، لهو عنصر يشكل صمام أمان واستقرار للحركة العربية المعاصرة وأكدت مصر فى قمة بغداد على أن نظرة الأمة العربية للسلام ، ليس باعتباره ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات ، أو تمليها الضغوط والمؤثرات ، بل هى اختيار حر واثق ، نابع من قيمنا وتراثنا ورؤيتنا لمصالحنا ·

وعند انفجار الخلاف بين العراق والكويت فى نهاية شهر يوليو ١٩٩٠، بذلت الدبلوماسية المصرية تحت قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك جهودا مكثفة من أجل احتواء هذا الخلاف ، ونجحت فى الحصول على موافقة قادة البلدين الشقيقين على الدخول فى حوار تمهيدا لتسوية الخلافات القائمة بينهما ·

ولكن بعد أن عقدت جلسة الحوار الأولى فى جدة وسط توقعات متزايدة

وآمال تولدت لدى الجماهير العربية بانفراج الأزمة ، فوجئت جمهورية مصر العربية بالغزو العراقى للكويت ، وما ترتب عليه من مضاعفات مؤسـفة ، لابد أن تكون لها انعكاساتها الخطيرة على الوضع فى المنطقة ، وعلى مستقبل الوضع العربى كله • وفضلا عما مثله هذا التطور المؤسف من مخالفة لأحكام القانون ومبادىء الشرعية الدولية ، فانه يشكل اخلالا واضحا بتعهد جميع الأقطار العربية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ، وهو التعهد المنصوص عليه صراحة فى ميثاق جامعة الدول العـــربية ، وأكدته المؤتمرات العربية الأخيرة ، التى أضطلع فيها العراق نفسه ، بدور بارز فى تثبيت الالتزام بهذا المبدأ ، وفى المطالبة بتعميق مفهوم التضامن العربى •

وتحددت رؤية مصر ، منذ بداية الأزمة ، فى ضوء هـــذه الحقائق ، وطالبت العراق فورا وبدون ابطاء بانسحاب قواتها من الأراضى الكويتية ، والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة ، وترك الشـــئون الداخلية للشعب الكويتى الشقيق يقررها بارادته الحرة وقراره المســتقل ، كما دعت البلدين الى الارتباط بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية •

وكان من الطبيعى أن توافق مصر على قـــرار مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد بالقاهرة فى دورة غير عادية يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ • كما دعت مصر الى عقد قمة عربية استثنائية فى القاهرة ، صدر عنها قرار آخر يوم العاشر من أغسطس الفائت ، تضمن ادانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة ، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضـــم الكويت اليه ، ولا بأى نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا واعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ الأول من أغسطس ١٩٩٠ • كما تضمن قرار قمة القاهرة الاستثنائية المطالبة بالاستجابة للملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى ، بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة ، دفاعا عن أراضيها وســـلامتها الاقليمية ضد أى عدوان خارجى • وعند التصويت على هذا القرار أيدته كل من مصر والسعودية والكويت والبحرين والامارات وقطر وعمان والصومال وسوريا ولبنان والمغرب وجيبوتى • وعارضته كل من العراق وليبيا ، وامتنعت

عن التصويت عليه كل من الأردن والجزائر واليمن والسودان ، وتحفظت علي كل من فلسطين وموريتانيا ، بينما لم تشارك تونس فى أعمال المؤتمر ٠

والذى لا شك فيه أن مصر عندما دعت الى هذا المؤتمر ، لم يكن قصدها، احراج القطر العراقى الشقيق ، وتوجيه الاتهامات له بصورة أو بأخرى ، أو النيل من دوره واعتباره ، بل أن مصر تحرص على العراق بكل ما يمثله من حضارة وقدرة ودور ورافـد من روافد القوة العربية عبر تاريخ أمتنـا الطـويل ٠

وانطلق الموقف المصرى فى ادارة هذه الأزمة من أن الغزو العراقى للكويت يمثل اعتداء سافرا على أهم الأسس التى قام عليها النظام العربى ، وعلى الشرعية الدولية فى الوقت نفسه ، وأن التعامل مع هـذا الغزو ، يقتضى انهاء كافة آثاره ، مع اعطاء الأولوية للحل فى اطار عربى ، ذلك أن الخيار أمام مصر كان واضحا بين عمل عربى فعال يصون المصالح العليا للأمة العربية ويحفظ لنا العراق والكويت معا ، على أساس من المبادىء التى أرتضيناها فيصلا بين الحق والباطل ، وبين تدخل خارجى سوف يخضع بالضرورة لأهداف القوى التى تضطلع به وتسانده ٠

وحرصا على هذا الحل ، رأت مصر اتاحة الفرصة للاتصالات العربية التى قام بها الملك حسين أساسا فى البداية ، وقبلت فى سبيل ذلك ارجـاء اعلان موقف حازم تجاه العراق وتأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية الذين اجتمعوا بالقاهرة عقب الغزو مباشرة ، على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذى كان منعقدا وقتها بالقاهرة ، ولكنها لم تقبل أن يكون هذا الحرص سبيلا الى التواطؤ مع جريمة الغزو العـراقى للكويت ، وتهيئة الظروف لتمرير هذه الجريمة ٠

ولما ثبت خلال القمة التى انعقدت فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠ ، ان العراق مصر على المضى فى عدوانه ، اعتمادا على دعم عدد من الدول العربية لموقفه ، بأساليب غير مباشرة قوامها السعى الى تجاهل المصـدر الحقيقى للأزمة ، وهو الغزو العراقى للكويت ، والتركيز على أحد أعراضها ، وهو الحشد العسكرى الأجنبى فى الخليج ، لم يكن أمام مصر سوى العمل مع

أغلبية الدول العربية لانقاذ ما يمكن انقاذه من النظام العربى ، الذى يتعرض للتفكك المنذر بانهياره ، وايجاد الاطار المناسب لتحرك عربى يسعى للحد من أنفراد القوى الدولية بالتعامل مع الأزمة·وهذا المغزى هو الأكثر أهمية للقرار الذى صدر عن قمة القاهرة الطارئة بتأييد الاجراءات التى اتخذتها السعودية للدفاع عن أمنها باستخدام حق الدفاع الشرعى والمبادرة بارسال قوات مصرية اليها فى اطار مهمة دفاعية أساسا ·

ومنذ عقد قمة القاهـــرة الاستثنائية ، كثفت الدبلوماســية المصرية اتصالاتها بكافة الأطراف العربية ، وخاصة مع المملكة العربية السـعودية ودول الخليج الأخرى ، ومع سوريا ومع ليبيا ، حيث قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارات الى الملك فهد والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وســمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثان والسلطان قابوس ، والزعيم الليبى معمــر القدافى ، والرئيس حافظ الأسد ، كما تمت اتصالات متعددة بشكل شبه دائم وزيارات متبادلة مصرية عربية ، على مستوى وزراء الخارجية تمت فى جدة فى ٣١ أكتوبر ، ودمشق خلال الفترة من ٩ - ١٠ نوفمبر وفى القـاهرة فى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٠ ، استهدفت استمرار التشاور والتنسيق فيما بين مصر وهاتين الدولتين الشـــقيقتين ، وكذلك تبادل المعـــلومات والتقديرات بصفة منتظمة · وفى خلال هذه الاجتماعات كلها ، تم مناقشة المساعى الدولية والعربية المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج · وجدير بالاشارة اليه ، ان الدبلوماسية المصرية قد أولت دعوة الملك الحسن ، عاهل المملكة المغربية ، لعقد قمة عربية استثنائية عناية خاصة ، ولكن موقف بغداد الذى شكك فى مقاصد الدعوة المغربية ، ووضع شروطا مسبقة ، قد جعل من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل عقد هذه القمة ·

ورغم ما شهدته الشهور التالية للغزو العراقى للكويت ، وحتى نهاية عام ١٩٩٠ ، من تضاؤل امكانية التوصل الى حل ســلمى للأزمة ، بسبب الاصرار العراقى على عدم ابداء أى قدر من المرونة ، أمام اجماع دولى غير مسبوق على رفض الغزو بكل آثاره ، وعلى ضرورة انهائه ، فضلا عن حماية أمن السعودية التى استشعرت خطرا داهما عليها بسبب حشد القوات العراقية على حدودها ، لم تكف المحاولات المصرية عن السعى الى تجنب حرب مدمرة فى المنطقة ، مستخدمة كل ما هو متاح من وسائل للتأثير على الموقف العراقى

لدفعه الى التراجع عن تشدده ، بالاستمرار فى توجيه النداءات الى الرئيس العراقى ، ومناشدة بغداد اعادة النظر فى موقفها ، وبالتأكيد على ضرورة اعطاء فرصة كافية للحصار الاقتصادى المفروض على العراق ليؤتى ثماره ، مع تواصل المشاورات مع مختلف الأطراف العربية والدولية المعنية بالأزمة ٠

والى جانب أزمة الخليج التى استأثرت بجل اهتمام الدبلوماسية المصرية منذ بدايتها فى أواسط العام الفائت ، حظيت القضية الفلسطينية ، التى هى قضية مصرية بالدرجة الأولى بالحيز الأعظم فى كل تحرك سياسى قامت به مصر ٠ كما ظلت مصر على اقتناعها بأن التوتر المتصاعد والمواجهات المستمرة بين الشعب الفلسطينى وبين آلة القمع والقهر الاسرائيلية ، انما تعود الى الأوضاع المتردية فى الأرض العربية المحتلة ، والى مواصلة أعمال البطش والطرد والابعاد وغيرها من الممارسات غير الشرعية واللاانسانية التى تمارسها سلطات الاحتلال ، وبسبب انكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربى الفلسطينى ٠

ولا شك أن اقدام الحكومة الاسرائيلية على التوسع فى خطة الاستيطان وتكثيف مشروعات الاسكان فى القدس والأراضى الفلسطينية المحتلة ، من أجل تنفيذ فكرة اسرائيل الكبرى تحت سمع العالم وبصره ، انما هو محاولة لتعقيد عملية التفاوض قبل أن تبدأ ، وبالتالى افشال أى حل سياسى محتمل للقضية الفلسطينية ٠

وللأسف ، ففى ظل أزمة الخليج الراهنة ، وجدت اسرائيل فرصتها كاملة فى الانفراد بالشعب الفلسطينى ، وفى السعى الى تطبيق خطة التهجير على سكان الضفة وغزة ٠ كما كشفت مذبحة القدس فى حرم المسجد الأقصى فى أكتوبر ١٩٩٠ ، عن حجم وأبعاد مخطط التهويد الذى تنفذه اسرائيل ضد الأرض الفلسطينية المحتلة ٠

وكان من الطبيعى أن تنشغل الدبلوماسية المصرية بقضية هجرة اليهود السوفيت ، وتوطين اعداد متزايدة منهم فى الأرض العربية المحتلة ، بصورة تؤثر سلبا على مستقبل السلام ، وعلى أمن واستقرار دول المنطقة ٠ وقد تأسس الموقف المصرى من هذه القضية ذات الأبعاد المركبة والطبيعة المعقدة ،

على أنه لا يجوز الاكتفاء ازائها بمجرد الاحتجاج الذى ينقصه المضـــمون ويعجز عن التأثير ،ولا من زاوية خلق العداء أو التوتر مع دولة أو مجموعة من الدول ، وانما يجب أن يتحدد الهدف الواضح فى منع تداعى الأحداث بما يهدد الأمن القومى العربى ، ويسيىء الى المصلحة العربية العليا ٠

وترى مصر بأن تهجير اليهود السوفيت وسواهم الى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، هو عدوان جديد على حقوق الشعب الفلسطينى ، وخطر كبير على الأمة العربية ، وانتهاك فظ لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ٠ وأنه فى الوقت الذى تحترم فيه مصر حق جميع البشر فى الهجرة والتنقل طبقا للمواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، فانها تعى النتائج والآثار الاستراتيجية المترتبة على هجرة مئات الألوف من المهاجرين السوفيت الجدد الى اسرائيل ، وتؤكد على الأخطار المحيطة بقيام اسرائيل بتوطين واســـكان هؤلاء المهاجرين فى الأراضى المحتلة ، سواء بالضفة الغربية وغزة ، أو فى القدس الشرقية أو فى الجولان السورية ٠ ولا شك فى يقين مصر أن هذه الجريمة سيكون ثمنها على السلام العالمى فادحا ، اذ لا استقرار فى الشرق الأوسط ، مادام العدوان مستمرا على الشعب الفلسطينى وعلى الأرض الفلسطينية ٠

وعلى مدى العام المنصرم ، أجرت مصر اتصالات على أعلى مستوى ، مع كل من الرئيس الأمريكى جورج بوش ، والرئيس الســـوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، أكدت خلالها القلق الذى ينتاب الدول العربية والمجتمع الدولى من استمرار هجرة اليهود السوفيت ، وطالبت بقيـــام الطرفين السوفيتى والأمريكى بالسعى ليس فقط من أجل الحصول على تأكيدات بعدم اسكان المهاجرين الجدد بالأراضى المحتلة ، ولكن أيضا بضرورة الاتفاق على آلية محددة للتأكد من عدم قيام اسرائيل بأى خطط فى هذا الشأن ٠

ومن ناحية أخرى ، أوضحت مصر رؤيتها هذه للحكومة الاسرائيلية ، من خلال اللقاءات المباشرة والرسائل والاتصالات الدبلوماسية مع تل أبيب ، وأكدت الحاجة الملحة الى قيام اسرائيل بالتوقف عن توطين اليهود السوفيت واحترام حقوق الانسان الفلسطينى ٠ كما واصلت مصر تحركها الخارجى بشكل هادىء وبأسلوب حاسم ، من أجل تصعيد الضغوط الدولية ، بما يفرض

على اسرائيل ضرورة وقف الهجرة وعدم اضافة المزيد من التعقيدات على مسيرة العمل السلمى للقضية الفلسطينية ٠

وان تأسف مصر لعدم نجاح جهودها الرامية الى بدء حوار فلسطينى اسرائيلى مباشر ، وهو الحوار الذى من شأنه أن يساعد على ازالة أزمة انعدام الثقة بين أطراف النزاع ، ويكسب جهود السلام قوة دفع هائلة تضع المشكلة على بداية الطريق الصحيح للحل فانها ترى أن عقد المؤتمر الدولى بحضور كل أطراف النزاع ، تكتسب الآن طابعا ملحا وضروريا ، لأن قضية فلسطين تمثل جوهر الأزمة فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها ، وان الحل العادل والدائم للمأساة الانسانية التى يعانى منها الشعب الفلسطينى ، وانهاء الأزمة فى المنطقة ، انما يكمن فى ضمان الحقوق الوطنية للفلسطينيين غير القابلة للتصرف بما فيها حقهم فى العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ٠ وازاء تمادى السلطات الاسرائيلية فى جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين ، طالبت مصر بتوفير الحماية للشعب الفلسطينى من مخطط الابادة والتهجير بموجب اشراف دولى تحت رعاية الأمم المتحدة ، تمهيدا لممارسته لحقه فى تقرير مصيره واستقلاله الوطنى ٠

وبعد مذبحة القدس التى أدخلت بها اسرائيل الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة دائرة جهنمية جديدة تحمل طابع التعصب الدينى هذه المرة ، أعربت مصر عن قلقها الشديد واستيائها البالغ ازاء الأحداث الدامية التى وقعت فى ساحة المسجد الأقصى ، كما أكدت استنكارها لانتهاك حرمة المقدسات الدينية وأماكن العبادة ٠ كما بذلت الدبلوماسية المصرية جهدها فى استصدار قرارات من مجلس الأمن ، تطالب اسرائيل باستقبال بعثة السكرتير العام للتحقيق فى هذه المذبحة ، التى اثارت العالم كله ٠ وما زالت مصر تسعى جاهدة فى الاستفادة من ظاهرة الاجماع الدولى الذى تحقق فى أزمة الخليج ، حتى تتمكن من الوصول بأزمة الشرق الأوسط الى موقف دولى أكثر تقدما ، من شأنه أن يكثف الضغط على اسرائيل لتقبل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ٠

ولا حاجة بنا الى القول ، ورغم كل ما يمكن أن يطرأ من خلافات الرؤية بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أن التزام مصر العربية نحو شعب

فلسطين الشقيق ، وتلاحمها مع جماهير الأرض المحتلة ، سيستمر ويتواصل اليوم وغدا وبعد غد ، الى أن يتحقق النصر ٠

أما عن قضية لبنان الشقيق ، فقد ظل الموقف المصرى طوال عام ١٩٩٠ الفائت ، يقوم على أن اتفاق الطائف هو الاطار المناسب للمحافظة على مصالح جميع اللبنانيين بدون استثناء ، وانه يشكل السبيل الى اخراج لبنان من دوامة العنف وتحقيق الأمن والسلام فيه ، كما أكدت مصر مواصلة دعمها لجهود اللجنة الثلاثية العربية العليا فى العمل على مواكبـــة تنفيذ اتفاق الطائف ، واستعدادها للقيام بكل ما تحتاجه مسيرة السلام فى لبنان ، حتى يتسنى لهذا البلد الشقيق استعادة وحدته واستقلاله وبسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على كافة الأراضى اللبنانية ٠ كما عبرت مصر عن ألمهـا العميق للأحداث الدامية التى عاشها لبنان وعانى منها شعبها ، اذ لم يكن الاقتتال حلا للأزمة ، ولم يكن من الممكن الا أن يؤدى الى المزيد من تعقيدها واستمرارها ، بما ينعكس سلبا على وحدة الدولة والشـعب والمؤسسات ، ويعيق مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام ٠

وفى الحقيقة ، فان الهجوم اللبنانى السورى المشـــترك ، على قصر بعبدا فجر يوم ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ ، واستسلام العماد ميشيل عون ، لم يكن بمنأى عن الظروف التى غدت تحكم العلاقات الدولية ، بعد أزمة الخليج ، وانعكاساتها المختلفة ، التى مكنت سوريا ، بموافقة لبنانية كاملة ، من اتخاذ قرار تصفية تمرد العماد المنشق على السلطة الشرعية ، واســـقاط قوته ٠ وباستسلام عون وجنوده للشرعية اللبنانية وطلبه اللجوء السياسى الى فرنسا، تنتهى صفحة سوداء فى الحياة اللبنانية ٠ وفى الوقت نفسه تبدأ صـفحة جديدة عنوانها انتصار الشرعية فى مواجهة التمرد ، وهى صفحة تحمل الكثير من امكانات الاستقرار ، شرط تضافر جهود القوى السياسية اللبنانية معا فى تصفية الميلشيات المسلحة ، والعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة تحـديات اعادة البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وبسط الأمن والشرعية فى ربوع لبنان الواحد الموحد ٠

وعلى مدى عام ١٩٩٠ الفائت ، واصلت مصر ادانتها للاعتـــداءات المتكررة التى تقوم بها اسرائيل على الأراضى اللبنانية ، كما أيدت صمود

المواطنين فى الجنوب اللبنانى المحتل ، الذين يواصلون بشجاعة مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلى والاعتداءات المتكررة على أراضيهم ، وأكـــدت مصر ضرورة التزام اسرائيل بقرارات المجتمع الدولى ، وبصفة خاصة قرار مجلس الأمن رقم « ٤٢٥ » لعام ١٩٧٨ ، الذى أجمعت فيه ارادة المجتمع الدولى على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى اللبنانية ، وذلك فى مواجهة ما أعلنت عنه اسرائيل من عدم سماحها للحكومة الشرعية اللبنانية ببسط السيادة اللبنانية على جنوب لبنان • وترى الدبلوماسية المصرية ، أنه قد أصبح من الأمور الضرورية ، بل والملحة ، أن تقوم جميع الأطراف بمساعدة الشرعية اللبنانية على مواصلة تنفيذ كافة بنود وثيقة الوفاق الوطنى فى لبنان ، ومنها بسط السيطرة الشرعية اللبنانية على كامل التراب الوطنى اللبنانى ، وتحويل مضمون اتفاقية الطائف الى قوانين سارية وقابلة للتطبيق •

وبصرف النظر عما يكون قد أسفر عن أزمة الخليج وانقسام العالم العربى بين مؤيد للكويت أو متعاطف مع العراق ، وما قد يكون قد اعترى العلاقات المصرية مع بعض الدول العربية الشقيقة ، وخاصة الأعضاء فى مجلس التعاون العربى أو السودان أو غيرها من الدول التى تتقارب مواقفها مع الموقف العراقى ، فقد حرصت مصر على أن تستمر علاقاتها الثنائية غير السياسية بمعدلاتها الاعتيادية دون أن تنعكس الأجـــواء السياسية على ماعداها من جوانب أو مجالات • كما يمكن القول أن عام ١٩٩٠ المنصرم قد سجل تطورا ايجابيا فى علاقات مصر مع كل من سوريا وليبيا والسعودية وباقى دول الخليج دون استثناء •

وجدير بالذكر أن مشكلة ديون مصر الخارجية المســتحقة لكـــل من السعودية والامارات وقطر قد انتهت تماما ، فقد تنازلت هذه الدول الشقيقة الثلاث ، عن ديونها لدى مصر • والتى يبلغ حجمها أكثـر من ٧ مليارات دولار • وقد تم الاتفاق من ناحية أخرى ، على أن تقدم هـــذه الدول لمصر مساعدات اقتصادية ومالية جديدة كل عام ، بعضها لتمويل ميزان المدفوعات على هيئة أموال سائلة ، وبعضها الاخر لتمويل مشروعات استثمارية محددة يتم الاتفاق عليها أولا بأول ، على أن تقدم مصر التكاليف الخاصـــة بكل مشروع ، وتقوم الدول العربية الثلاث بسدادها ، ويتم التشاور فى الوقت الحاضر بشأن تحديد حجم هذه المساعدات •

وهكذا تثبت شعوبنا أن وعيها بتاريخها المشترك ومصالحها المتطابقة ، لهو عنصر يشكل صمام أمان واستقرار للحركة العربية المعاصرة ، كما أن قدرتها على التعبير عن هذا الجوهر ، بأشكال مختلفة وصور متنوعة ، قــد تعاظمت ، بحيث أنه لم يعد هنـــاك اصرار على قوالب جامدة تتقيـــد بها المسيرة العربية ٠

وفى هذا الاطار ذاته ، رحبت مصر بالوحدة التى اقامها اشقاؤنا فى اليمن العريق فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠ ، وجاء تعبيرها الأوضح عن ذلك بزيارة قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى صنعاء وعـــدن ، مؤكدا تأييده ودعمه الكامل للجمهورية اليمنية وتهنئته الخالصة للشـــعب اليمنى الشقيق ٠ وقد رأت مصر فى هذه الوحدة تجسيدا لمبـادىء الايثار والسمو والصدق والأخوة ، ودليلا على قدرة الانســـــان العربى وطاقاته اللامحدودة فى تجاوز الصعاب والعراقيل ، ومثلا يحفز الأمة العربية على المضى فى تحقيق وحدتها على أساس من التراضى والقبـــول الديمقراطى ، وتحقيق التقدم والنهوض الحضارى ٠

وفى ضوء المعطيات التى يعيشها عالمنا العربى فى الوقت الراهن ، تبرز أهمية الاشارة الى ما غدا يكتسبه الخطاب العربى للعالم الخارجى من أهمية كبيرة ، خاصة بعد الثورة التى حدثت فى مجال الاعلام ووسائل الاتصــال المرئية والمسموعة ، بحيث أصبحت تشكل جانبا كبيرا من رؤية الشـــعوب للاحداث والقضايا ، وتؤثر فى حكمها على مشروعيتها وعدالتها ٠

وانطلاقا من هذه الحقيقة ، وايمانا منا بعدالة قضيتنا ومطالبنا ، فان الدبلوماسية المصرية تود التأكيد على ضرورة أن يكون الخطاب العربى فى هذه المرحلة بالذات ، خطابا انسانيا وعقلانيا ، متفقا مع قيم العصر ومفاهيمه، متجانسا مع حقيقة موقفنا ، منزها عن التهويل والتهوين والمبالغة ، متجنبا كل ما يترتب عليه الاضرار بالمصالح القومية العليا ٠

أما عن موقف مصر من عودة الجامعة العربية الى مقـرها الدائم فى القاهرة ، فقد سجل عام ١٩٩٠ ، نجاحا فى تحقيق عودة الأمور الى نصابها٠ فقد سعت مصر الى استصدار قرار من مجلس الجامعة فى مارس ١٩٩٠ ،

ينص على عودة الجامعة العربية الى مصر ، استنادا الى نص المادة العاشرة من الميثاق الذى يحدد القاهرة مقرا دائما لها ٠ كما نص القرار على تشكيل لجنة عربية مصغرة للاعداد لتنفيذ ذلك ، مع اقامة مركز للجامعة بتونس ، وبقاء بعض المنظمات العربية به ٠

وفى دورة مجلس جامعة الدول العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس الاعلان عن عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة اعتبارا من يوم ١٠ سبتمبر الماضى ، وتكليف الأمين العام بالنيابة ، الذى تولى شئون الجامعة مؤقتا بعد استقالة السيد الشاذلى القليبى فى سبتمبر من العام الفائت ، بابلاغ القرار رسميا الى جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة والتنسيق مع دولة المقر الدائم (مصر) وتونس بتنفيذ انتقال الأمانة العامة بكافة اداراتها وأجهزتها الملحقة الى القاهرة ، على أن يتم ذلك فى موعد أقصاه ٣١ أكتوبر ، وذلك باجماع الاثنى عشرة دولة التى شاركت فى الاجتماع الطارىء ٠ كما وافق مجلس الجامعة على قرار آخر بتشكيل لجنة خماسية جديدة من ممثلى كل من الامارات ومصر وتونس وسوريا والمغرب ، كما خول القرار للأمانة العامة صلاحيات مجلس الجامعة للاشراف بالتعاون مع اللجنة الخماسية ، على نقل المقر ٠

وبالفعل عادت جامعة الدول العربية بصفة نهائية ورسمية الى مقرها الدائم فى مصر يوم أول أكتوبر ١٩٩٠ ، بعد غياب استمر أكثر من احد عشر عاما ، واذ يعتبر ذلك حدثا تاريخيا ، فان الدبلوماسية المصرية تؤكد على أن مصر بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية الشقيقة ستعمل جاهدة على أن تبقى الجامعة العربية بيت لكل العرب فى كافة الأوقات ، انطلاقا من اعتقادها الراسخ بأن الجامعة العربية فوق كل خلاف عابر بين الدول العربية ٠

وفى الحقيقة فان عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة ، يلقى على العواصم العربية جميعها ، مسئوليات ومهام لمواجهة مرحلة دقيقة وصعبة تجتازها الأمة ، كما يرتب على مصر ، دولة المقر ، والدولة

العربية الأم ، مسئوليات خاصة لانتشال العمل العربى المشترك من مرحلة الفرقة والتشتت الى مرحلة رص الصفوف وتعبئة الطاقات ·

واذا كانت أزمة الخليج ، برغم كل سلبياتها على مسيرة العمل العربى المشترك ، قد كشفت عن نقطة ضوء ايجابية ، هى أن قوة مصر ليست مجرد درع لحماية الوطن فقط ، وانما هى ايضا درع لحماية الأمة العربية عندما تدعو الحاجة لذلك ·

وهناك دائما فى حياة الأمم والشعوب ، لحظات تظل لها أهمية خاصة على امتداد تاريخها ، وانعكاسات جذرية عميقة على مستقبلها ومصيرها · وأحسب أن الأمة العربية تواجه فى الوقت الحاضر لحظة من هذه اللحظات الحاسمة ، التى تمثل مفترق طرق يطرح علينا خيارات وبدائل محددة ، علينا أن نتدارسها ونتعرض لها بالاجابة المناسبة التى تتفق مع تحديات المرحلة وايقاع الأحداث فيها ·

فليس من شك أن التداعيات السياسية والاقتصادية بل والانســانية الناجمة عن أزمة الخليج بعد تسويتها ستترك بصماتها على المنطقــة لفترة طويلة ، وستفرض علينا تحديات جساما تفوق صعوبة عملية تسوية الأزمة نفسها ، ففور انحسار الأزمة ستبرز الضرورة ملحة الى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى بمختلف أبعاده المتشابكة والمتداخلة ، يترتب على ذلك حتما أهمية البحث عن مفهوم جديد للأمن القومى العربى · هذا المفهوم لا يجب أن يكون قاصرا على حماية حدود المنطقة أو سلامة أراضيها من الخارج فحسب ، بل يجب أن يتسع نطاقه لحماية العالم العربى من الداخل أيضـا تحقيقا لاستقرار الأوضاع داخليا بشكل كامل · ولعل هذا المفهوم الجديد سيحمل فى طياته مبادرات شتى مثل انشاء صندوق عربى للتنمية لضمان التوظيف الأمثل للثروات فيما يحقق ازدهار المنطقة بأسرها أو انشاء اتحاد برلمانى عربى تشجيعا لارساء دعائم نظم ديمقراطية حقيقية تأخذ بمبـــدأ التعددية فى الرأى والكلمة والحرية فى الفكر والتعبير والعمل على احترام حقوق الانسان ، وغيرها من المبادرات التى تضع فى المقام الأول حسابات المصلحة العربية العليا واستقرار شعوبها اتساقا مع منطق المتغيرات الدولية الجـــديدة ·

رابعا : الدبلوماسية المصرية فى المجال الدولى :

وعلى النطاق العالمى الشامل ، تعمل الدبلوماسية المصرية بجهد دائب لا يتوقف ، على اقامة علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، وتجد فى الاتجاهات الراهنة المتزايدة نحو تحسين المناخ السياسى فى العالم ، ما يهيىء الفرصة المواتية نحو علاقات أفضل بين الدول والشعوب ٠

واذ تؤكد مصر فى سلوكها الدولى ، تمسكها بمبدأ سـيادة وأولوية القانون الدولى ومبادىء الشرعية ، وبضرورة أن يكون السـلام هـدفا استراتيجيا لسياسة كافة الدول والشعوب ، فانها تستشعر الحاجة العاجلة لاقرار المفاهيم الجديدة فى العلاقات الدولية ، وضرورة اعلاء القيم الانسانية الغامة ، وحق كافة الشعوب فى اختيار طريق تطورها ، وفى تقرير مصيرها ، واحترام تراثها الوطنى ، وتقاليدها ، وذاتيتها ، وتقدير ظروفها ، وأهمية أن تجد الممارسات الدولية المبادىء الأساسية للمسـاواة والعـدالة واحترام السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ٠

مصر والعلاقات مع الدولتين الكبيرتين :

شهد عام ١٩٩٠ ، نقلة نوعية فى العـلاقات بين مصر وبين الاتحاد السوفيتى ، اذ جاءت الزيارة الرسمية والودية التى قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى موسكو فى الفترة من ١٤ ــ ١٦ مايو الفائت ، تلبية لدعوة من الرئيس ميخائيل جورباتشوف ، فى التوقيت المناسب تماما ، سواء من زاوية العلاقات بين البلدين ، أو من ناحية الوضع الدولى العام ، وما يستطيعه الطرفان تحقيقه بالتعاون فيما بينهما وبالتنسيق مع سائر القوى العالمية ، لصالح السلام والتقدم العالمى ٠

وقد أسهمت هذه الزيارة ، فى مجال العلاقات الثنائية بين البلدين ، فى وضعها فى اطارها السليم ، الذى يستثمر ايجابيات الماضى وتراكماته البناءة ، وينطلق الى المستقبل بآفاقه الرحبـة بثبات وثقة ، على أسـاس المصالح المشتركة والتعاون المتبادل ٠ وعلى مدى العام الفائت ، أكدت مصر والاتحاد السوفيتى عمليا عزمهما على الاستمرار فى تطوير علاقات الصداقة

والتعاون البناء بينهما فى كافة المجـــالات ، وتعميق الحـــوار السياسى ، وتعزيز التنسيق فى المحافل الدولية لمصلحة السلام والأمن فى العالم ، كما تم بالفعل تبادل الاتصالات بين المسئولين فى البلدين ، على شتى المستويات ، وكذلك بين المؤسسات التنفيذية وغيـــرها من المؤسسات ، كما تم تحقيق الزيادة فى حجم التبادل التجارى والاقتصادى بين البلدين .

ورغبة فى تقنين التعاون المصرى والسوفيتى ، تم خلال زيارة الرئيس مبارك الى موسكو ، توقيع برنامج طويل الأجل لمدة عشر سنوات ، يستهدف زيادة وتوسيع وتعميق هذا التعاون فى المجالات الاقتصـــادية والتجارية والتقنية والعلمية على أسس ثابتة لفترة عقد كامل من السنوات ، من خلال المتاح من الامكانيات والاحتياجات ، ووفقا للقواعد القانونية السارية بين البلدين ، وذلك بهدف تحقيق المنافع المتبادلة واستغلال موارد القوى الطبيعية وخلق واعادة انشاء ، والتوســع ، فى مختلف المشروعات التى تشـــمل القطاعات الصناعية وهندسة القوى والزراعة والنقل والاسكان والتشييد ، ونقل التكنولوجيا ، والانجازات العلميـــة والتقنية ، وتدريب الأفراد فى المجالات المختلفة .

وبسبب الاقتناع بدور التجارة فى دفع النمو الاقتصادى فى كلا البلدين، يركز الجانبان على أهمية زيادة تطوير التبادل التجارى بينهما على أسس ثابتة وطويلة الأجل ومتوازنة وقائمة على مبادىء المســاواة والمصـــالح المشتركة ، واتفق الطرفان على توقيع اتفاق للتجارة خلال السنوات ٩١ - ١٩٩٥ ، بحيث يشمل تبادل سلع جديدة ، وخاصة السلع النهائية والمنتجات الصناعية وتشجيع العقود بين المؤسسات والشركات المتخصصة ، وكذلك تطوير التعاون بين رجال الأعمال والاتحادات الصناعية والغرف التجارية .

كما يتخذ الطرفان الاجراءات الضرورية لتطوير تدفق المعلومات بشأن امكانياتهما فى التصدير ، والبيانات المتعلقة بالسوق ، وكذلك تقديم التسهيلات المطلوبة لمثلى المؤسسات والهيئات فى كلا البلدين ، وذلك لرفع كفاءة العمل أخذا فى الاعتبار أهمية اقامة المعارض والأسواق الدولية لتسهيل ســـبل الاتصال بين رجال الأعمال . وتنفيذا لذلك أقيم بالفعل فى موسكو معرض للسلع المصرية المنتجة بواسطة القطاع الخاص ، وقد حقق المعرض الذى

قام رئيس الوزراء السوفيتى بافتتاحه مع الرئيس مبارك خـــلال زيارته الى الاتحاد السوفيتى ، نجاحا كبيرا ٠

وعلى مستوى التنسيق السياسى بين مصر والاتحاد السوفيتى ، يمكن القول ، ان درجة عالية من التشاور والتلاقى فى مواقف البلدين ، قد تحققت منذ بدء أزمة الخليج وحتى نهاية العام الفائت ، فالى جانب الاتصالات التى تمت بين الرئيسين مبارك وجورباتشوف من خلال الرسائل التى حملها السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية خلال زياراته الى موسكو فى أغسطس من العام الماضى ، والسيد يفجينى بريماكوف عضو مجلس الرئاســـة فى الاتحاد السوفيتى خلال رحلاته المكوكية فى المنطقة ، قام السيد الكســـندر بيلونجوف نائب وزير الخارجية السوفيتى ، ومبعوث الرئيس السوفيتى بزيارة الى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث التقى مع السيد الرئيس ، ومع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ضمن جولة ، قام بها فى دول المنطقة ، لبحث تطورات أزمة الخليج ، وامكان تجنب المواجهة العسكرية لحل هذه الأزمـــة ٠

أما عن العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، فيمكن القول أنها قد دخلت خلال عام ١٩٩٠ ، مرحلة لم يعرفها من قبل تاريخ العلاقات بين البلدين ، كما شهد العام الفائت ، زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الى القاهرة ، فى أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكى الى مصر منذ اثنى عشر عاما ، وهى الزيارة التى تناولت المحادثات التى دارت بين الرئيس المصرى والأمريكى خلالها ، آخر تطورات الموقف فى الخليج ، والقضية الفلســـطينية ومشـــكلة لبنان والعلاقات الثنائية ٠

وخلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٩٠ المنصرم ، استقبلت القاهرة عددا من المسئولين الأمريكيين ، اذ قام وزير الخارجية جيمس بيكر بزيارة مصر مرتين ضمن زياراته الى دول منطقة الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج ٠ كما قام وزير الدفاع الأمريكى بزيارة الى القاهرة كذلك ، الى جانب مسئولين أمريكيين آخرين وأعضاء فى مجلس النواب والشـــيوخ ، وذلك فى اطـــار التشاور بين مصر والولايات المتحدة حول معطيات وتداعيات أزمة الخليج ٠

ولا شك أن العلاقات الثنائية المصرية - الأمريكية قد شهدت منعطفا جديدا بعد اسقاط الديون العسكرية الأمريكية على مصر ، وذلك باقــرار الاجتماع المشترك للجنتى الاعتمادات بمجلس الشيوخ والنواب يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ ، مشروع قانون المساعدات الخارجية الذى يتضمن بندا باعفاء مصر من ديونها العسكرية التى تبلغ ٧ر١ مليار دولار ، ثم اقرار مجلس الشيوخ والنواب لهذا القانون فى اليوم التالى ، وبعدها اعتماد الرئيس بوش له ٠

وقد تم الغاء الديون العسكرية على مصر من خــلال صيغة توقفت بموجبها مصر عن دفع أقساط هذه الديون وفوائدها ، اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٠ وحتى ٢١ مارس ١٩٩١ ، كما تم الغــاء ٩٠٪ من أصــل الديون وفوائدها ، على أن يصدر الرئيس الأمريكى قرارا بالغاء المتبقى من الديون وهو ١٠٪ ، وبذلك تسقط الديون وفوائدها بالكامل قبل نهاية مارس ١٩٩١ ٠ كما تضمن مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية للعام المالى الجديد، بالاضافة الى الغاء الديون العسكرية ، حصول مصر على ٣ر١ مليار دولار مساعدات كمنحة لا ترد ، وكذلك ٨١٥ مليون دولار كمساعدات اقتصادية ، ومائتى مليون دولار أخرى ، من فائض الحاصلات الزراعية ، على أن تحصل مصر على ١٢٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية لها من جملة المساعدات الاقتصادية ٠

كما دعت واشنطن الى عقد مؤتمر دولى للدول والمنظمات الدائنة لمصر فى باريس فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ ٠ وقد شــاركت أكثر من عشرين دولة فى أعمال هذا المؤتمر الذى بحث فى اجتماع مغلق الصيغ الملائمة لمعاونة مصر بغية تخفيف عبء الديون عن كاهلها فضلا عن دراسة السبل المتاحة لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الملحة ٠

ولا شك أن الغاء الديون العسكرية لمصر على الولايات المتحدة قد جاء تتويجا للجهود المكثفة التى بذلتها مصر لدى الحكومة الأمريكيــة ومجلس الشيوخ والنواب فى الولايات المتحدة ٠ كما أن عقد المؤتمر الدولى الذى دعت اليه واشنطن وشاركت فيه الدول التى لها ديون عسكرية على مصر لتحذو حذو الولايات المتحدة ، انما يعنى استفادة مصر عمليا من الثقل والوزن الدولى الأمريكى ٠ لتحقيق خطوة مماثلة مع الدول الأخرى الدائنة لمصر وهو

ما يعد تعبيرا واضحا من الولايات المتحدة والكونجرس عن أهمية مصر ومكانتها الاقليمية ٠

وفى نفس السياق تشكلت لجنة استشارية دولية تضم عشرين دولة مانحة لتقرير حجم المساعدات للدول المضارة من أزمة الخليج ومن بينها مصر وقد عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ١٩٩٠ ، الأول فى واشنطن ، والثانى فى روما برئاسة الولايات المتحدة ٠

وقد تناولت المحادثات المصرية ـ الأمريكية التى تمت بين الرئيسين مبارك وبوش طلب مصر زيادة حجم السيولة النقدية فى المعونة الاقتصادية الأمريكية لمواجهة أعباء الديون المصرية على الولايات المتحدة ، وكذلك ضرورة فتح السوق الأمريكية للصادرات المصرية الى جانب صادرات البترول حتى يمكن تقليل العجز التجارى الكبير بين البلدين ، وما يترتب عليه من عجز فى ميزان المدفوعات لصالح الولايات المتحدة خاصة وأن مصر هى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة بين دول الشرق الأوسط ٠

مصر والعلاقات مع الدول الأوروبية :

تفرض الحقائق الجغرافية أن تكون لمصر علاقة خاصة بأوروبا التى يقوم البحر المتوسط كبحيرة جسر تمتد بين الطرفين وتشدهما الى مصالح وروابط متنوعة عبر الزمن ٠ واذا كانت أوروبا تنطلق اليوم لتحقيق أوروبا الموحدة المتصالحة ، بعد التغيرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية عامة وفى الاتحاد السوفيتى خاصة ، وباقتراب أوروبا الغربية من الوحدة الاقتصادية الكاملة ، فان العلاقات المصرية الأوروبية تكتسب اليوم بكل تأكيد أبعادا أكثر أهمية مما كانت عليه فى السابق ٠ ومصر التى تعتبر من أهم شركاء أوروبا فى العالم الثالث ، فانها تعتبر كذلك أهم دول جنوب البحر المتوسط ـ خاصة فى ذلك الوقت الذى تدخل فيه العلاقات بين أوروبا ودول البحر المتوسط منعطفا جديدا يستهدف صياغة علاقات تعاون مستقبلية بين الطرفين ٠

وفى هذا الصدد أيدت مصر الورقة التى تقدم بها السيد ماتوسى المفوض الأوروبى ، والخاصة بالسياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية ، وذلك فى

ضوء شمولية هذه الورقة لكافة أوجه التعاون والامكانيات المتاحة لتطويره فى شتى المجالات ، وما يتطلبه من وسائل وآليات تضمن انطلاقه الى تحقيق الأهداف المأمولة ٠

وفى نطاق التعاون بين الدول المنتمية الى البحر المتوسط ورغبة فى العمل على تدعيمه فى المرحلة القادمة شهد عام ١٩٩٠ تطورا ايجابيا له مغزاه وذلك فى حين استجابت مصر الى المبادرة الاسبانية الايطالية الخاصة بعقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط واستضافت القاهرة الاجتماع التمهيدى لهذا المؤتمر الذى انعقد على مستوى كبار المسئولين فى الفترة من ٢ الى ٣ ديسمبر ١٩٩٠ ٠ وقد شارك فى هذا الاجتماع غير الرسمى ممثلون عن كل من مصر وأسبانيا وايطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغسلافيا ومالطا ٠ وقد ركز الاجتماع على ضرورة تراسخ المبادىء الاساسية لعقد مؤتمر الأمن والتعاون فى البحر المتوسط استلهاما فى النجاح الذى حققه مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوروبى الذى انعقد فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ لاسيما فى ضوء التوترات التى تتعرض لها المنطقة وذلك فى هذه الاونة ٠ وقد أكد الاجتماع على أهمية الدور الذى يجب أن يشغله التعاون الاقتصادى بين دول منطقة البحر المتوسط فى اطار مؤسسى جديد فضلا عن ضرورة العمل على حماية البعد الانسانى واحترام مبادىء حقوق الانسان ٠

والى جانب ما يربط مصر بدول الجماعة الأوروبية من علاقات تعاون مباشرة من خلال البروتوكولات المالية المتتابعة التى تبرم بين الطرفين ، فان مصر تؤمن بأهمية توسيع آفاق هذا التعاون ، بحيث يشمل العالم العربى كله ٠ ومن هذا المنطلق كانت مشاركة مصر النشيطة فى الاجتماع الوزارى العربى الذى عقد فى باريس فى أواخر العام الماضى ، ودورها الايجابى فى الاسهام فى تطوير الحوار العربى - الأوروبى ، وفى العمل على الارتقاء به ، تعزيزا لعلاقات التعاون والصداقة بين المجموعتين ٠

ومن ناحية اخرى ، تجهد الدبلوماسية المصرية فى بناء العلاقات بين مصر وبين دول شرق أوروبا على قاعدة المصالح المتبادلة والاستفادة من الرصيد الضخم الذى تتمتع به هذه العلاقات التى قامت فى السابق على أساس راسخ من الاحترام والفهم المشترك لحق الشعوب فى الاستقلال

والتحرر وتقرير المصير ، وحرية اختيار أنظمتها الاجتماعية ، وذلك فى ضوء المتغيرات الحاصلة فى هذه الدول ، وبما يخدم تطـــوير مواقفها من القضية الفلسطينية والقضايا العربية عامة ٠

واذا كانت الضرورة تقتضى العمل على بلورة أسس وتوجهات سياسة عربية جديدة نحو دول أوروبا الشرقية التى تميل الى فتح أبواب هجـــرة رعاياها من اليهود الى اسرائيل ، فى محاولة لوقف المخاطر المتضمنة فى هذا التطور ، فان الأمر يدعونا الى العمل على تكثيف الاتصالات مع الدول الأوروبية الغربية ، والتركيز الدعائى تجاهها لفتح أبوابها أمام أعداد محددة من المهاجرين اليهود سواء السوفيت أو من أوروبا الشرقية ، وذلك فى ضوء المسئولية التاريخية لأوروبا تجاه المشكلة الفلسطينية ، وتجاه المسألة اليهودية وما تعرض له اليهود من معاناة ، وبما يسمح بتخفيف الضغط والتوتر فى منطقة الشرق الأوسط ٠

ولا يخفى ما يمكن أن تنطوى عليه هذه الدعوة من توجه عربى أكثر واقعية وانسانية ، من المنتظر أن يلقى قبولا دوليا ، من منطلق أنه لا يعارض حق الانسان عموما فى الهجرة أو حق اليهود فى ذلك ، وانما يأمل فى توزيع المسئولية الدولية عن قضية لسنا وحدنا طرفا فيها ٠ كما أن تلك المداخل والمنعطفات للتعامل مع هذه المشكلة ، تمثل مواجهة ذات صـــيغة حضارية تتلائم مع الفهم الأوروبى لحقوق الانسان ٠

وايمانا من مصر بأن هناك حاجة اليوم أكثر من أى وقت مضى لمزيد من الاعتماد المتبادل بين كل الدول والشعوب فى العمل على حماية السلام والأمن ، واقتناعا منها بأن القضاء على خطر الحرب النووية ، هو الشرط الأساسى لحماية الحضارة الانسانية ، فقد تلقت القاهرة بالابتهاج والارتياح النتائج التاريخية التى أسفرت عنها القمة الثانية لمؤتمر الأمن والتعـــاون الأوروبى التى عقدت فى باريس خلال الفترة من ١٩ ــ ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ ٠

والدبلوماسية المصرية التى تدرك أن النتائج بالغة الأهمية التى توصلت اليها هذه القمة التاريخية ، ليس فقط لأمن واستقرار أوروبا بل ومســتقبل البشرية جمعاء ، فانها على قناعة كاملة بأن هـــذه النتائج ســيكون لها

انعكاسات ايجابية وبناءة ومباشرة على الأمن والاستقرار فى العالم العربى ، وفى منطقة الخليج ، وفى حوض البحر الأبيض المتوسط ٠

ولا يخفى أن المواثيق التى تم التوقيع عليها فى اطار القمة الثانية للأمن والتعاون الأوروبى ، قد استلهمت مجموعة من المبادىء السياسية فى العلاقات الدولية ، فى مقدمتها تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها فى ممارسة العـــلاقات بين الدول ، ومراعاة مقتضيات الجوار الجغرافى ومبادىء حقوق الانسان والديمقراطية القائمة على التعددية ٠ وهى المبادىء التى طالما ترجمتها مصر فى سياستها فى الداخـــل والخارج ، اقتناعا منها ، لا حيـــدة عنـــه ، من أنها فى جوهرها ، تمثل دعامة طيبة للأمن والاستقرار فى العالم عامة ، وفى الشرق الأوسط بصفة خاصة ٠

واذا كانت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين المسئولين فى مصر وبين المسئولين فى الدول الأوروبية دائما كثيفة ومستمرة ، فان أزمة الخليج التى انفجرت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، قد أدت الى زيادة هذه الاتصالات بهدف التنسيق فى المواقف ودراسة آخر التطورات فى الأزمة والحوار حول أنسب الطرق لحلها فى اطار سلمى يجنب المنطقـــة الأهوال الناجمة عن المواجهة العسكرية ذات الآثار التدميرية الواســـعة ليس فقط على الدول العربية ولكن على الدول الأوروبية كذلك ٠ فقد قام السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بعقد محادثات مكثفة مع وزير الخارجية السوفييتى ادوارد شيفرنادزه فى موسكو ثم وزير خارجية المانيا الفيدرالية هانز دتريك جنشر فى بون ، وفى نفس الشهر قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتسليم رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك الى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى شهر أغسطس ١٩٩٠ ، وفى نفس الشهر شهدت القاهرة زيارة وفـــد الترويكا الأوروبية الذى ضم وزراء خارجية ايطاليا وايرلندا بالاضافة الى مساعد وزير خارجية لوكسمبورج ، وقد رافق الوفد أيضا المفوض الأوروبى ماتوتاس ٠ كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية البلجيكى ووزير الدفاع الفرنسى فى شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، وبعدها الرئيس الفرنسى نفسه بمناسبة افتتاح جامعة الاسكندرية والفرانكوفونية ، وكذلك وزير الخارجية الايطالى ووزير الخارجية البريطانى ، ورئيس الجمهورية التركى تورجوت أوزال خلال

شهر اكتوبر ١٩٩٠ ، كما تلقى الرئيس مبارك رسـالة خطيـة من الرئيس التركى ، قام بتسليمها لسيادته وكيل وزارة الدولة لصناعات الدفاع بتركيا فى شهر نوفمبر الفائت · كما أجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات فى روما مع كل من رئيس وزراء ايطاليا ووزير خارجيتها ، خلال شهر نوفمبر ١٩٩٠ · ومن ناحية أخرى التقى الرئيس مبارك مع وزير خارجية يوجوسلافيا خلال الزيارة التى قام بها سيادته الى دمشق فى نوفمبر الماضى ، كما أجرى السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية محادثات مع قرينه اليوجوسلافى فى مجال التنسيق بين البلدين فى اطار حركة عدم الانحياز ، وحول وسائل دعم العلاقات الثنائية المصرية - اليوغوسلافية ·

مصر والعلاقات مع الدول الآسـيوية :

ترتبط مصر بآسيا ارتباطا عضويا ، باعتبار أن جزءا من أراضيها يقع فى القارة الآسيوية ، وتشهد السنوات الاخيرة تزايدا فى أهمية العـلاقات المصرية الآسيوية ، كما تتكثف الاتصـالات بين المسـئولين المصريين وبين المسئولين فى مختلف الدول الآسيوية · وفى غضون عام ١٩٩٠ المنصرم ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارة كل من كوريا الشمالية والصين · كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية اليابانى فى أغسطس من العام الفائت ، ورئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كايفو » فى أكتوبر من نفس العام · وهى الزيارة التى أسهمت فى تطوير العلاقات المشتركة بين البلدين ودعمها فى المجالات الاقتصادية والتجارية ومشروعات الطـاقة والتعليم والثقـافة والسياحة · ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجيـة بزيارة الى طوكيو فى مايو من العام الفائت ، لبحث وسائل دفع التعاون الثلاثى المصرى - اليابانى - الأفريقى ، الذى حقق نتائج ايجابية عادت بالنفع على الجانب الأفريقى وزادت من اهتمام اليابان بالقارة الأفريقية · كما قام سيادته بزيارة أخرى الى اليابان ممثلا للرئيس محمـد حسنى مبارك فى احتفالات اعتلاء الامبراطور أكيهيتو عرش اليابان فى نوفمبر ١٩٩٠ ·

وبعد اندلاع أزمة الخليج ، حرص الرئيس مبارك على ايفاد مبعوث خاص يحمل رسالة من سيادته الى رئيس وزراء الهند حول الموقف المصرى من الأزمة ، ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة

الى الهند خلال شهر نوفمبر من العام الفائت ، التقى فيها مع المسئولين فى الحكومة الهندية ومع القيادات الحزبية فى الهند ٠ وفى أكتوبر من عـــام ١٩٩٠ ، تسلم الرئيس مبارك من الرئيس الأندونيسى سوهارتو رسالة حملها وزير التجارة الاندونيسى الذى ترأس وفد بلاده فى اللجنة المشـــتركة بين البلدين التى تدارست وسائل زيادة التبادل التجارى بين مصر وأندونيسا ، وتنسيق دور رجال الأعمال فى البلدين للعمل على زيادة الصادرات ٠

أما الصين التى تحتفظ مع مصر بعلاقات وطيدة الأواصر ، فقد سجل العام المنصرم زيادة وزير الدفاع الصينى الى القاهرة فى شهر يونيو تلتها زيارة وزير خارجية الصين فى نوفمبر ١٩٩٠ حيث سلم الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس الصينى يانج شان كون ٠ كما أجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات فى بكين خلال نفس الشهر مع الرئيس الصينى ومع وزير الخارجية وغيرهم من المسئولين الصينيين ٠

مصر والعلاقات مع الدول اللاتينية :

ان انتماء مصر ودول أمريكا اللاتينية الى مجموعة دول العالم الثالث ، يشكل أساسا متينا لاستمرار التفهم والتأييد المتبادل لسياسة كل من الطرفين للطرف الآخر ، وعلى زيادة حجم العلاقات بين مصر وبين هذه المجموعة من الدول التى تربطها بها علاقات تقليدية تقوم على الاحترام والصداقة والتعاون المشـــترك ٠

وتعمل الدبلوماسية المصرية جاهدة على تطوير امكانيات دفع العلاقات المصرية / اللاتينية الى الامام ، فى كافة المجـالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعلمية والزراعية ، وتبادل المعلومات حـــول مشكلة المديونية الخارجية التى تعانى منها جميع دول العالم الثالث ٠

وقد شهدت مصر خلال عام ١٩٩٠ عددا من الزيارات الهامة التى قام بها لفيف من المسئولين فى دول أمريكا اللاتينية وأهمها زيارة وزير خارجية شيلى الىالقاهرة فىشهر مايو والتى تلتها زيارة وزير خارجية أوروجواى فى

شهر يونيو فوزير خارجية كولومبيا فى شهر يوليو ثم وزير خارجية الارجنتين فى شهر سبتمبر فرئيس البرلمان الأرجنتينى فى شهر نوفمبر من نفس العام ٠

كما التقى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية على هامش اجتماعات قمة كوالالمبور لمجموعة الدول الخمسة عشر للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب الذى أنعقد فى الفترة من ١ الى ٣ أغسطس ١٩٩٠ بالعـديد من ممثلى رؤساء دول وحكومات عدد من دول أمريكا اللاتينية وهم السادة رئيس جمهورية فنزويلا ورئيس وزراء بيرو ووزير خارجية البرازيل ونائب وزير خارجية المكسـيك ٠

مصـــر والمنظمات الدوليــة :

تنشط مصر فى العديد من المنظمات الدولية والتجمعات العالمية المختلفة سواء فى منظمة الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الاسلامى أو مجال مجموعة حركة عدم الانحياز أو حركة الدولية الاشتراكية ٠

مصـــر ومنظمة المؤتمر الاســـلامى :

يعتز الشعب المصرى بالانتماء الى الأسرة الاسـلامية الواحدة ، كما عملت مصر دائما على اعلاء قيم الاسلام الرفيعة ، ومبـــادئه السامية ، والالتزام بروحه الغراء ، التى تقوم على السماحة والمساواة ، ومن ثم فقد كان من الطبيعى أن تسعى مصر الى استضافة الدورة التاسعة عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى خلال الفترة من ٣١ يوليو ــ ٥ أغسطس ١٩٩٠ ، تحت شعار « السلام والتكامل والتنمية » ٠

ومما أضفى أهمية خاصة على هـــذه الدورة من اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسلامية ، ان صادف انعقادها مرور عشرين عاما على قيام منظمة المؤتمر الاسلامى ، وهى فترة شهد فيها المجتمع الانســـانى تطورات مثيرة وتغيرات جذرية عميقة ، كان لابد أن تجذب اهتمام الدول الاسملاية ، فتتعهدها بالدراسة الموضوعية والتحليل العلمى ، قصد التعرف بدقة على طبيعتها ومداها ، واستخلاص آثارها ونتائجها ، فى الحاضر والمستقبل ،

من أجل زيادة قدرتنا على التأثير فيها ، وتوجيهها الى المسار الذى يحمى مصالحنا ، ويخدم قضايانا ٠

وتؤمن مصر بأن التضامن الاسلامى ، ينبغى أن يكون حجر الزاوية فى كل عمل تقوم به الدول الاسلامية ، أو مسئولية تتصدى لها ، لأن التحديات المعاصرة ، أصبحت تتجاوز قدراتنا الفردية مهما تعاظمت ، وتستعصى على الجهود المتفرقة والمحاولات غير المنسقة ، وان تعددت وتضاعفت ٠ كما لابد وان يقوم التضامن فى داخل الأسرة الاسلامية الكبيرة ، على التسليم بوحدة المصلحة والمصير بين كافة الشعوب الاسلامية ، التى تنتمى جميعا دون استثناء لدائرة العالم الثالث ، وما تواجهه من مصاعب تنموية فى مسعاها لتحقيق كفايتها من الغذاء ، وتطوير نظم الانتاج والادارة واستيعاب أساليب التكنولوجيا الحديثة ، ومواجهة المطالب المتزايدة للأجيال الجديدة من ابنائها ٠

ولا شك أن التضامن الاسلامى ينطوى بالضرورة على التزام أساسى وجوهرى ، علينا تجسيده فى تعاملنا اليومى مع بعضنا البعض ، وهو الالتزام بتسوية الخلافات التى تنشب بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، بالطرق الودية التى تتفق مع المصالح المشتركة والأهداف الواحدة ٠

ومن هذا المنطلق ، ترى الدبلوماسية المصرية ، أن منظمة المؤتمر الاسلامى ، مؤهلة للقيام بدور اكبر فى تسوية المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء بها بالوسائل السلمية الودية وبعيدا عن أساليب الصراع والعداء التى تتناقض تماما مع مبدأ الانتماء لأسرة واحدة ٠

وبسبب ما داهم المؤتمر خلال انعقاده من احداث غزو العراق للكويت ، فقد بادر باصدار بيان قوى ادان فيه العدوان العراقى ، وطالب بضرورة انسحاب القوات العراقية ٠ وبعدم ترتيب أية آثار على الغزو واعتباره انتهاكا لمبادىء المنظمة ٠ كما أعرب المؤتمر عن تضامنه مع الكويت ونظامها الشرعى برئاسة الشيخ الصباح رئيس الدولة ، ورئيس القمة الاسلامية الخامسة ٠ وصدر عن المؤتمر بيان بتوافق الآراء ، جاء استكمالا لقرار مجلس الأمن والجامعة العربية فى هذا الشأن ٠

ولعل أهم انجازات المؤتمر التاســع عشر لوزراء خارجيــة الدول الاسلامية ، اصداره « اعلان القاهرة » بشأن حقوق الانسان المسلم ، وذلك كتتويج للمداولات الخاصة باعداده ، داخل منظمة المؤتمر الاسلامى قرابة أربعة عشر عاما ٠

كما شاركت مصر أيضا فى اجتماع مكتب تنسيق وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى حيث رأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الاجتماع الذى أنعقد فى نيويورك فى مطلع شهر أكتوبر ١٩٩٠ على هامش اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، وقد حضر الاجتماع سمو أمير الكويت باعتباره رئيسا لمؤتمر القمة الخامس لمنظمة المؤتمر الاسلامى ٠

وفى الحقيقة تعمل الدبلوماسية المصرية من خلال نشاطها الفاعل فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، على جعلها قادرة على فرض نفســها فى قلب الأحداث ، فلا تعيش على هامش التغيير ، بل تخرج الى العالم وتتفاعل مع غيرها بالأخذ والعطاء ، وأن تقيم علاقاتها مع القوى الدولية الاخرى من منطلق التعاون فى المسيرة المشتركة على طريق السلام والتقدم والرخاء ٠

مصـر وحركة عــدم الانحياز :

ان مصر التى أكدت دوما التزامها بحركة عدم الانحياز ، لتؤمن بأهميتها وبضرورتها فى تحقيق التطور المتكافىء فى مجال العلاقات الدولية ٠ ولا شك أن الأحداث والتطورات التى يموج بها عالم اليوم ، وخاصة بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها ، انما تكشف عن الدور الرائد الذى يمكن أن تقوم به الحركة فى رسم الصورة الجديدة للمستقبل ، فى مواجهة الاخطار الفادحة التى تهدد أستمرار التقدم على كوكبنا ٠

واذا كانت حركة عدم الانحياز ، ظلت منذ بداية قيامها ، هى الحصن الذى يلوذ به الضعفاء من ويلات المجابهة المروعة التى كان يهدد بها صراع الجبابرة الأقوياء ، فان الأهداف الجديدة التى ترتســم فى الأفق اليوم ، ويتعين على الحركة أن تتصدى لتحقيقها، بفكر متطور وعمل ديناميكى نشيط ، ما تزال هى ذاتها امتدادا لجوهرها الأصيل ، الذى غدا يتمثل الآن فى العمل

على دعم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وحماية مصالح ضعفاء المعمورة وفقرائها ، وبلورة طموحاتهم حتى تتهيأ لهم القدرة ، على الدخول فى حوار مثمر وبناء مع الشمال ، يستهدف سد الهوة بين الطرفين ، وتحويل التطورات الايجابية المتولدة عن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، الى نهضة جديدة لشعوب العالم كله ٠

وفى ظل التغيرات الجذرية والمتلاحقة التى تموج بها الساحة الدولية اليوم ، انعقد الاجتماع التنسيقى لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى ٤ أكتوبر ١٩٩٠ ٠ وقد ألقى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بصفته رئيسا لوفد مصر كلمة أكد فيها على أهمية استجابة الحركة للمتغيرات الدولية الراهنة وتكيف مبادئها مع مناخ الوفاق الدولى الجديد ٠ كما دعا أيضا الى ضرورة دعم وترسيخ دور الحركة فى دفع حوار ايجابى وبناء بين الشـــمال والجنوب وتعميق أواصر علاقات التشـاور والتعاون بين دول الجنوب والجنوب ٠

كما شهد عام ١٩٩٠ أيضا اتصالات مكثفة بين مصر وغانا للتحضير للمؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز المقرر عقده فى «اكرا » فى النصف الثانى لعام ١٩٩١ ٠

وتحقيقا لنفس الهدف ، ومتابعة من حركة عدم الانحياز لما يعيشـــه العالم من مرحلة توافق دولى شامل حول ضرورة سيادة السلام العادل بين جميع البشر ، والتكاتف معا من أجل معالجة تلك التحديات الخطيرة التى تهدد البقاء الكونى نفسه ، فانها تتشبث بالأمم المتحدة كأسلوب أمثل للتعاون بين وحدات المجتمع الدولى ، وكجهاز فعال ينبغى تأكيـــد دوره فى حـــل المنازعات وتعميق الشرعية الدولية وتجسيد التكافل والتضامن على المستوى العـــالمى ٠

وتقوم الرؤية المصرية ، على أن حركة عدم الانحياز تملك من مقومات الحيوية والقدرة الذاتية ،ما يمكنها من اعادة رسم دورها ، الذى يتفق مع مهامها الجديدة على المسرح الدولى ، وتعزيز مكانتها ، وتعظيم اسهامها فى صياغة السلام وصنع التطور ٠

مصر والدوليـــة الاشـــتراكية :

كان قبول الحزب الوطنى اليمقراطي ، الحاكم فى مصر ، فى عضوية حركة الدولية الاشتراكية فى يونيو ١٩٨٩ ، ايذانا ببدء النشاط المصرى فى هذا المحفل السياسى الدولى العريق ٠ اذ بادر حزبنا الى توجيـــه الدعوة لاستضافة اجتماع مجلس حركة الدولية الاشتراكية ، وهو الاجتماع الذى تم بالفعل بالقاهرة خلال الفترة من ٢١ ـ ٢٣ مايو ١٩٩٠ ٠

وقد شارك فى اجتماع مجالس الدولية الاشتراكية ، الذى جاء انعقاده بالقاهرة كأول سابقة لاجتماعات يعقدها فى دولة من دول العالم الثالث ، واحد وسبعون حزبا من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المنتمية الى أكثر من ستة وأربعين دولة من مختلف بقاع العالم ٠ وتم انتخاب الســـيد وزير الدولة للشئون الخارجية وعضو الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى نائبا لرئيس الدولية الاشتراكية عن المنطقة العربية ٠

كما مثل السيد وزير الدولة للشـــئون الخارجية الحـــزب الوطنى الديمقراطى فى اجتماعات مجلس حركة الدولية الاشتراكية الذى انعقد فى نيويورك فى الفترة من ٨ الى ٩ أكتوبر ١٩٩٠ ، والذى دارت أعماله حول موضوع مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب فى التسعينات ٠ وقد عبرت الكلمة التى ألقاها السيد وزير الدولة عن ترحيب العالم الثالث بانتهاء الحرب الباردة وببدء حقبة جديدة فى تاريخ الانسانية تسودها سياســـة الوفاق والتعاون ٠ كما عكست كلمته من جانب آخر القلق الذى يساور دول العالم الثالث ازاء المتغيرات الدولية الجديدة خشية أن يتم التقـــارب بين الشرق والغرب على حساب الأهمية السياسية والاقتصادية للدول النامية بالنسبة للدول المتقدمة ٠ كما دعت كلمة السيد وزير الدولة الى ضرورة التوصل الى صياغة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب على أسس أكثر عدالة كما أكدت على أهمية تشجيع التعاون الاقليمى المتعدد الأطراف دفعا للحوار بين الجنوب والجنوب وتضييقا للفجوة المتزايدة بين دول الشمال والجنـوب ٠

ولاشك أن حركة الدولية الاشتراكية ، التى تتطابق السياسة الخارجية

المصرية مع أغراضها ومقاصدها السامية الى ارساء العدالة الاجتماعية ، والقضاء على كافة أشكال القهر الاجتماعى والسياسى ، تزداد أهميتها فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، كما يزداد أهميـــة الدور الذى يتعين على الحركة الاضطلاع به فى العمل على توسيع دائرة التعاون والتعـــايش بين الدول جمعاء ، وتكريس نتائج الانفراج الدولى لصالح البشرية بأسرها .

وتجهد الدبلوماسية المصرية الدعوة الى توسيع نطاق الحـركة وفتح أبواب عضويتها أمام دول العالم الثالث ، تحقيقا لاكبر قـــدر من التوازن والتكافؤ بين مصالح الدول المتقدمة الغنية وبين مصالح واحتياجات الدول النامية ، وفى تحفيز همة الحركة للعمل على احياء الحوار بين الشـــمال والجنوب ، للحيلولة دون قيام ستار حديدى من نوع جديد ، يقســـم العالم أفقيا بين شمال غنى وجنوب فقير .

مصر والأمم المتحـدة :

تواصل مصر تأييدها ودعمها الكامل للأمم المتحدة ، والتزامها بميثاقها وأهدافها ومبادئها ، التى أستقرت فى ضمير شعبنا وشعوب العالم الثالث ، والتى ستظل مصدر الهام لنا فى صياغة الاطار الذى يحكم حركتنا الدولية .

ولعل أبرز النشاطات التى شهدها مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى عام ١٩٩٠ الفائت هو مؤتمر « قمة الطفولة » ، الذى شارك فيه الدعوة اليـــه الرئيس محمد حسنى مبارك مع رؤساء جمهوريات وحكومات المكسيك وكندا والسويد ومالى وباكستان . وقد حضر المؤتمر ٧٢ رئيس دولة وحكومة هذا وقد سجل الرئيس مبارك فى رسالته الى المؤتمر جهود مصر فى مجال رعاية الطفولة ، مؤكدا أن مصر أتخذت مختلف الاجراءات من أجل رعاية العناصر الرئيسية التى تضمنتها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل موضع التنفيذ ، قبل بدء سريانها على المستوى العالمى وتناولت الســـيدة قرينة السيد الرئيس ورئيسة وفد مصر لدى القمة فى الكلمة التى ألقتها باسم مصر وضع الطفل المصرى باعتباره نموذجا حيا لطفل العالم الثالث ،موضحة أن مصر قـــد بدأت فعلا فى تحقيق الأهداف التى عقد من أجلها المؤتمر وذلك باعلان رئيس الجمهورية الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٩ عقدا لحماية ورعاية الطفل المصرى ،

وانشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة ليضع لرعاية الطفل سياسة مستمرة ومســتقرة ٠

ولا شك أن قمة الطفل تعد تطورا فريدا فى تاريخ العلاقات الدولية ، يدل على ارتقاء العمل السياسى فى عالمنا المعاصر ، وبعد نظر القـادة فى التطلع الى معالجة الأمور ، ليس فقط ذات الأولوية الحالية ، بل وأيضـا الآثار المستقبلية وبعيدة المدى ، فأطفال اليوم هم أعمدة بناء الغـد ، وهم قادة المستقبل ٠

أن الفكرة التى نشأت فى اذهان العاملين المخلصين فى صندوق الأمم المتحدة للطفولة ، ثم جرى تبنيها من قبل قـادة الدول الست الداعيـة الى المؤتمر ، قـد وجدت أرضـا دولية خصـبة من قادة العديد من الدول فى الشمال والجنوب ، وكانت الاستجابة الكبيرة للدعوة الى قمة الطفولة على هذا النحو غير المسبوق ، لدلالة واضحة على طبيعة العصر الذى تتجه اليه فى العقد الأخير من القرن العشرين ، وهو العصر الذى يجعل حقوق الانسان ركيزة العلاقات الدولية ٠

وانطلاقا من ايمان مصر الراسخ بوحدة مصير الانسانية وبحكمتها الجماعية ، فقد واصلت دعوتها الى ضرورة مضاعفة المجتمع الدولى لجهوده من أجل اقامة عالم خال من العنف ومن الأسـلحة النـووية ، على أساس التخلى عن سياسات المواجهة والبحث عن توازن مقبول للمصالح ، وتعاون واسع النطاق ومتنوع ، وثقة وتفاهم متبادلين بين الشعوب ٠

وتجسيدا لهذه الدعوة ، أعلن الرئيس محمد حسنى مبارك فى ابريل من عام ١٩٩٠ الفائت ، عن مبادرة تتضمن مشروعا لازالة كل أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط ، بما فى ذلك الأسـلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ٠ ولا شك أن انفجار أزمة الخليج على هذا النحو الذى يهدد باندلاع حريق هائل فى المنطقة كلها ، ليؤكد على الحاجة الملحة الى تنفيذ هذه المبادرة تحقيقا للهدف منها فى حماية أمن كل دول الشرق الأوسط ٠

وعلى ذات الشاكلة ، واصلت مصر مطالبتها باعتبار الشرق الأوسط

منطقة منزوعة السلاح النووى ، وبأن تلتزم دول المنطقة بحظر دخول الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، وتدعو مصر اسرائيل الى الانضمام لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، وقبول الضمانات التى تقررها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تدعو الى اتخاذ كل الاجراءات الأخرى الكفيلة بتخفيف حدة التوتر ووقف سباق التسلح بالمنطقة ، وبناء الثقة بين الاطـــراف • فالدروس المستخلصة الآن تؤكد أكثر من أى وقت مضى ، ان اسرائيل أو أية دولة أخرى ، لا تستطيع أن تحقق أمنها بقوة السلاح ، وكذلك الدول العربية ، كما لا يمكن تحقيق الأمن على حساب تهديد أمن الدول الأخرى •

وهكذا يبين بوضوح وجلاء ، من واقع جردة الحساب الخاصة بجهدنا الخارجى على مدى العام الفائت ، كيف أن لكل غرس طيب ، حصاد وافر ، اذا تعهده أصحابه بالرعاية والاخلاص والاصرار على بلوغ القصد •

المحتـــويات

رقم الايداع ٢٢٧١ / ١٩٩١

I. S. B. N. 977 — 05 — 1004 — 1

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد
ت : ٣٩١٤٣٣٧

الثمن ١٢ جنيها